

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا ضَافِ ابْنَ حَرْمٍ فِي مَسْأَلَةِ
الْغَنَاءِ وَالْمُوسِقَى وَالْأَلْبَانِ الطَّرَبِ

تَأْلِيفُ
الرَّبِيعِ كَحَيَّانَ

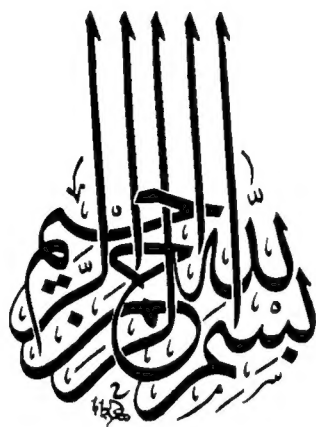


تحقيق الأرب بانصاف ابن حزم
فى مسألة الغناء و الموسيقى وآلات الطرب

تأليف

الزبير دحّان

دار الامان للنشر و التوزيع



كلمة لا بد أن تقال

إن السماع بآلة وبغيرها من مواطن الخلاف بين الأئمة، ومن المسائل التي لا ينبغي التشديد في التكبر على فاعليها... هذه المسألة ليست من المواطن التي يُحمد القائم في تضليل أهلها، ولكن كيف يهتدي إلى سبيل الإنصاف من زعم أن المسألة ليست من مسائل الخلاف، فيا لله العجب لو نظر هذا المسكين إلى مصنّف من مُصنّفات المسلمين، لعلم بطلان دعواه وفور جهله وهواه... العلامة محمد بن علي الشوكاني

كلمات لا ينبغي أن تقال

-العلامة شهاب الدين الألوسي-

صح- حديث المعارف- من طرق؛ خلافاً لما وهم فيه ابن حزم الضالُّ المُضل فقد علّقه البخاري ووصله الإسماعيلي وأحمد وابن ماجه وأبو نعيم وأبو داود بأسانيد صحيحة لا مطعن فيها، وصححه جماعة آخرون من الأئمة كما قاله بعض الحفاظ أنه صلى الله عليه وسلم قال: «ليكونن في أمتي قوم يستحلون الخمر والخمر والمعارف» وهو صريح في تحريم جميع آلات اللهو المظربة...

-العلامة ابن القيم-

وأما أبو محمد فإنه على قدر نبسه وقسوته في التمسك بالظاهر، وإغائه للمعاني والمناسبات والحكم والعلل الشرعية، انمأغ في باب العشق والنظر وسماع الملاحي المحرمة، فوشع هذا الباب جدًا وضيق باب المناسبات والمعاني والحكم الشرعية جدًا، وهو من انجرافه في الطرفين حين رد الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه في تحريم آلات اللهو بأنه معلق غير مستند....

-العلامة الألباني-

ومن باب أولى أن لا يتنبه-يقصد الشيخ محمد الغزالي رحمه الله- لغلو ابن حزم وشدته في رد ما لا يعلم من حديث نبيه صلى الله عليه وسلم، ولا غرابة في ذلك فإن الطيور على أشكالها تقع...

قال ابن حزم

اللهم إنك تعلم أنا لا نُحَكِّمُ أحداً إلا بكلامك، وكلام نبيك -الذي صَلَّيْتَ عليه وسلمت- في كل شيءٍ مما شجر بيننا، وفي كل ما تنازعنا فيه، واختلفنا في حكمه، وأننا لا نجدُ في أنفسنا حرجاً مما قضى به نبيك، ولو أسخطنا بذلك جميع من في الأرض...

والمزامير، والعيدان، والمعازف، والطناير حلال كله... واحتج المانعون بآثار لا تصح، أو يصح بعضها، ولا حجة لهم فيها... ووالله لو أسند جميعه أو واحد منه فأكثر من طريق الثقات إلى رسول الله ﷺ لما ترددنا في الأخذ به.

المقدمة

الحمد لله حمدا يليق بجلاله، والصلاة والسلام على نبيه وآله، وأصحابه ومن تبعه
وسار على منواله. أما بعد:

1- لهذه الرسالة قصة

كم مرة راودتني نفسي للكتابة في مسألة الغناء انطلاقا مما قرره العلامة ابن
حزم في الموضوع باعتباره زعيم القائلين بإباحة الغناء وآلات الطرب، وبطل المعلنين لذلك
بالصوت الجهير، والمدون له بالخط العريض، وباعتباره أيضا المُنتَقَد الأشهر والمرمى
الأظهر لسهام المحرمين. وكنت غالبا ما أُلجم رغبتني أن لا جديد في الغناء، فالأدلة هي
الأدلة والنصوص هي النصوص، فمن صححها ورأى حجيتها حكم بما تقتضيه من تحريم
للغناء كما هو حال المحرمين قديما وحديثا، ومن لم يصححها أو صححها ولم يقبل
حجيتها ودالاتها على المراد كما فعل ابن حزم ومن تبعه فبقي على مذهبه.

ثم ترحزحت نفسي قليلا حين اقترح عليّ بعض الفضلاء تأليف رسالة محررة رواية
ودراية في موضوع الغناء والموسيقى بالاشتراك مع أستاذنا الفقيه المقاصدي د. أحمد
الريسوني، فلصورة الجمع من الأحكام أحيانا ما ليس لصورة الانفراد؛ فتحمست للأمر
وبدأت النظر في الأحاديث المروية في الموضوع، إلا أن حماسي سرعان ما خبا لما قال لي
الدكتور أحمد الريسوني - وقد عرضت عليه اقتراح ذلك الفاضل - إن كتاب "حكم
الإسلام في الغناء والموسيقى" للشيخ عبد الله الجديع كاف وواف في الباب، فرجعت إلى
الموقع الأول؛ وإن بقي في نفسي شيء له صلة بأبي محمد ابن حزم وما ناله بسبب مذهبه في
الموضوع.

وفي مجلس من المجالس التي تجمع بشكل منتظم ثلثة من المشايخ وطلبة العلم، دار النقاش حول ابن حزم ومذهبه في الغناء والموسيقى، وسمع صاحب المجلس - وهو من أهل الخير والفضل والفهم، ومن أهل الحب للعلم وأهله نحسبه والله حسيبه - من يقول إن ابن حزم في تضعيفه الأحاديث المحرمة للغناء لاسيما حديث البخاري في المعازف مخالف للعلماء، وإنه لا يؤخذ بكلامه في القضايا الحديثية، فطلب مني النظر في الأحاديث التي اعترض عليها ابن حزم في مسألة الغناء، لمعرفة إن كان ما قرره موافقا لقواعد علم المصطلح وأقوال العلماء أم مخالفا لذلك؛ فأيقظ في هذا الطلب الكريم الرغبة الكامنة وجدد مني العزم القديم، فشِطِطُ للكتابة في الموضوع فكانت قصة هذه الرسالة.

2-الاختلاف محقق واقعا ومقبول شرعا

نظرا لتباين الأفهام واختلاف العقول، فإن الاتفاق في كل حكم من الأحكام على قول واحد متعذر الحصول؛ فالمسائل المتفق فيها بين العلماء محدودة بالمقارنة إلى التي فيها اختلاف وحولها نزاع، وهذه حقيقة مسلم بها شرعا ومحققة واقعا.

فأما أنها محققة واقعا فنظرة سريعة في الكتب المصنفة في الإجماعات - لو سلُمت جميع مسائلها- ثم نظرة مقابلة لها في أبواب كتب الفقه الواسعة على كثرتها، تجعل المرء متيقنا من حصول الخلاف في الواقع بما لا يقبل الشك، كما أن أحوال المسلمين الدينية وما هم عليه من مذاهب وفرق، وأقوال داخل المذهب الواحد؛ بل وأقوال مختلفة عن صاحب المذهب نفسه، لا تزيد سوى التأكيد على أن إنكار الاختلاف في المسائل العلمية إنكار للمعلوم الضروري، فهو جزء من اختلاف أوسع قال فيه تعالى: ﴿وَلَا

يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ^١؛ «أي: ولا يزال الخلف بين الناس في أديانهم واعتقادات مللهم ونحلهم ومذاهبهم وآرائهم^٢».

وأما أن الخلاف مُسَلَّم به شرعا فلذلك شواهد كثيرة؛ فقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا^٣﴾، تَضَمَّنَ جواز وقوع الاختلاف، لأن الآية لم تنكر على المختلفين اختلافهم، ولكنها دلتهم على ما ينبغي فعله عند اختلافهم؛ أما حين يختلف المختلفون فهذا في حد ذاته ليس ذنبا، ولكن يجب السعي لرفع التنازع؛ لأن «الاختلاف والتنازع مأمور أصحابه برد أمره إلى الله والرسول. ورد كل نوع من ذلك يتعين أن يكون بحيث يُرجى معه زوال الاختلاف، وذلك ببذل الجهد والوسع في الوصول إلى الحق الجلي في تلك الأحوال... وذكر الرد إلى الله في هذا مقصود منه مراقبة الله تعالى في طلب انجلاء الحق في مواقع النزاع، تعظيماً لله تعالى^٤»، لا تعظيماً لفئة، ولا انتصاراً لفكرة، ولا انحيازاً لفئة ولا لكثرة؛ وكما قال ابن حزم إنه «لا يحل الرد عند التنازع إلى شيء غير كلام الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وفي هذا تحريم الرجوع إلى قول أحد دون رسول الله ﷺ؛ لأن من رجع إلى قول إنسان دونه عليه السلام فقد خالف أمر الله تعالى بالرد إليه وإلى رسوله^٥».

^١ - (هود/118).

^٢ - تفسير ابن كثير (361/4)؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي؛ تحقيق: سامي بن محمد سلامة. ط. دار طيبة للنشر والتوزيع؛ الطبعة الثانية: 1420 هـ - 1999 م.

^٣ - (النساء/59).

^٤ - التحرير والتوير (100/5)؛ للشيخ محمد الطاهر بن عاشور. ط. دار سخنون للنشر والتوزيع - تونس - 1997 م.

^٥ - المحلى (55/1)؛ لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري. ط. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

3- الاختلاف في الغناء وآلات الطرب ليس استثناء

وموضوع الغناء مع الموسيقى وآلات الطرب ليس استثناء من هذا الأصل، فو مما شمله الخلاف بين المسلمين، حيث وردت فيه نصوص بعضها يفيد في ظاهره الإباحة، كما رويت في شأنه نصوص ونقلت تفاسير ذهب بموجبها علماء إلى القول بحرمة، وآخرون بكراهته في صور معينة وإباحته في صور أخرى، أو بالحكم عليه بحكم في وقت وبحكم آخر في أوقات أخرى؛ كل حسب ما أوتي من فهم لتلك النصوص.

ولكن الذي ينبغي الإشارة إليه والتنبيه عليه أن مسألة الغناء وآلات الطرب في الحقيقة من المسائل التي تلاعبت بها روايات الضعفاء والوضاعين، وعاثت فيها فسادا حكايات المجاهيل والمتروكين، الذين شوشوا بعجاج منكراتهم وضباب حكاياتهم الرؤيا أمام كثير من الفقهاء، وأحيانا ترى الواحد يحكم في مكان على الحديث بالنكارة، ثم تجده احتج به في مكان آخر على تحريم الغناء بجسارة، وهكذا علا صوت تحريم الغناء وآلات الطرب فوق سائر الأصوات، بل حكى بعضهم في ذلك إجماعات.

بيد أن فئة من العلماء المحققين والنقاد المتيقظين، لم يربعهم التهويل المؤسس على واهي الروايات ولو كثرت، ولا أرهبهم كثرة القائلين بموجبها ولو أن أصواتهم علت، فقالوا كلمة حق آمنوا بها، وبينوا زيف الروايات ووهاءها، وفضحوا الوضاعين والمتروكين الذين من ورائها، وقالوا قولهم في الغناء والموسيقى دون اكتراث بكثرتها ولا كثرة المحتجين بها ولم يقولوا - تحت هذا الضغط - حين يسألون عن الغناء والمعازف: "الراجح الجواز، والمشهور التحريم".

4- ابن حزم يقرر بصوت عال: الغناء وآلات الطرب مباح

وممن صدع بإباحة الغناء وآلات الطرب بالصوت الجهير، علامة الأنفس وشامة الأندلس الإمام الحافظ، والناقد المجتهد، ابن حزم الفقيه الظاهري الشهير؛ فقد رجح إباحة الغناء وآلات الطرب والموسيقى في أكثر من مناسبة؛ أبرزها حين عقد بابا في كتابه

الموسوم بـ "المحلى": استهله كعادته ببيان حكم الفناء من وجهة نظره وحسب اجتهاده، ثم عرض أقوال وأدلة المحرمين على الأصول والقواعد التي يُحتكم إليها في الشريعة، فأنتهى إلى أنه ليس هناك دليل على التحريم، ثم قصد الروايات الكثيرة المستدل بها على التحريم، فنظر فيها نظر خبير متصرف، ونخلها نخل متخصص محترف، فاتضح له زيفها وتبين له وهاءها فردها غير مبال بالقائلين بها، ولا مكثرت بكثرة المعتمدين في التحريم عليها، وحيث إن الأصل في الأشياء الإباحة فقد أبقي مسألة الفناء وآلات الطرب على أصلها، بل أورد مع ذلك نصوصا صحيحة مرفوعة وموقوفة ومقطوعة تؤيد وتؤكد ما ذهب إليه.

ولكن اختيار ابن حزم هذا جر عليه وبالا من الكلام، ونال بسببه قاسي العتب والملام، فاعتبره البعض ضالا ومضلا¹، وأحيانا يحاسبه مخالفوه بما عليه واقع الفناء وآلات الطرب و"الفديو كليب" في دنيا الناس اليوم، كما لو أن من يقول بإباحة آلات الطرب يبيع تلك الصور التي لا يرتاب في حرمتها عاقل، ولو سئل ابن حزم عنها لردد ما روي عن بعض السلف: «لا يفعله إلا الفساق عندنا»²، إلا أن هذا الانحراف بالفناء عن حده لا يرجع بالتحريم على أصله؛ لأن الأصل المباح لا يستحيل حراما على الجميع بسوء تصرف البعض وإنما يُفتى لكل بحسبه، وإلا لأصبح الاغتناء حراما بسوء تصرف جل الأغنياء، والسفر حراما بسوء فعل كثير من المسافرين، والرياضة حراما بما يصدر عن جم من الرياضيين والمتفرجين، وهلم جرا في كثير من المباحات.

¹ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (76/21) لمحمود الألوسي أبي الفضل. ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت.

² - حسن: رواه أحمد - العلل ومعرفة الرجال (70/2) - عن إسحاق الطباطبائي قال: سألت مالك بن أنس عما يترخص فيه بعض أهل المدينة من الفناء فقال: إنما يفعله عندنا الفساق.

قلت: إسناداه حسن من أجل إسحاق الطباطبائي فهو لا بأس به: «قال البخاري: مشهور الحديث. وقال صالح بن محمد: لا بأس به صدوق. وقال أبو حاتم: أخوه محمد أحب إلي منه وهو صدوق» كما في التهذيب. وفي التقريب: «صدوق».

وهب أن ابن حزم أخطأ في المسألة، فخطؤه لا يناسب الهجمة التي تعرض لها، حتى قال فيه بعضهم الضال المضل كما تقدم، لأن ما سلكه لتقرير مذهبه هو المسلك المعبّد والطريق المشروع لمعرفة الأحكام؛ إنه لم يقل هذا قول زيد ولا عمرو، ولا هذا قول أكثرية ولا أقلية، ولكن قال هذا قول الله تعالى، وهذا قول رسوله ﷺ، وليس فيه ما تزعمون من تحريم، وأما ما تحتجون به من روايات وأحاديث فهي منكورة وضعيفة ومطرحة فلا تصلح حجة على الفضائل، ناهيك عن الصغائر؛ فكيف بالكبائر؟ والخلاف هنا ليس في التأصيل بل في التنزيل، فالمخالفون مسلمون بهذه النتيجة لو صحت، ولذا قال الشيخ الألباني- وهو من أبرز مخالفيه المعاصرين- إن «هذه النتيجة لا يسع العالم إلا أن يسلم بها لو صحت المقدمة، وهي تضعيفه لكل الأحاديث المحرّمة وهيئات هيهات¹».

وهب أن يكون ابن حزم أخطأ في حكمه على بعض الأحاديث أو بعض رواياتها فمن الذي لا يخطئ؟ فهل يناسب إذا قال في حديث لم يقف على إسناده "هذا لا شيء" أن يرد عليه- كما فعل الشيخ الألباني²- بقول الله تعالى في المشركين: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ³﴾؟ فكم راو لم يعرفه أساطين الحفاظ؟ وكما حديث لم يعرفه الأئمة الأيقاظ؟ وكما مسألة غفل عنها كبار النقادة؟ وكما... فهل يقال فيهم ما قيل في ابن حزم؟ ثم إن ابن حزم بعدم معرفته بطريق الحديث المشار إليه كان أسعد من الشيخ الألباني بتصحيحه بإسناد فيه كذابان.

5- هيبة صحيح البخاري والهجوم على ابن حزم

وقد يكون ما تعرض له ابن حزم من هجوم بسبب تضعيفه لحديث البخاري في المعازف راجعا لما للصحيحين من هيبة، ومع ذلك فهل ابن حزم أول من اعترض على حديث

- تحريم آلات الطرب(ص:34)؛ لمحمد ناصر الدين الألباني. ط. مكتبة الدليل؛ الطبعة الأولى: 1416.

- تحريم آلات الطرب (ص: 29).

- (يونس/39).

في الصحيحين؟ لا سيما والذين ردوا عليه من المتقدمين والمعاصرين منهم من رد هو نفسه بعض أحاديث الصحيحين، ثم هل هيبة صحيح البخاري تشمل معلقاته؟

ورافع راية الإنكار وبسببه انتشر نقد ابن حزم وتوبيخه في الأمصار والأعصار؛ الحافظ ابن الصلاح الذي اعتبر ابن حازم في تضعيفه حديث البخاري كان « مستروحا إلى ذلك في تقرير مذهبه الفاسد في إباحة الملاهي... الخ¹ »، فلما بث نقده هذا في مقدمته في مصطلح الحديث اشتهر بذلك وانتشر نقد وتوبيخ ابن حزم في الأذهان، لأن مقدمة ابن الصلاح طار بها الركبان، وصارت منظومة تجري على كل لسان، حاملة معها توبيخ ابن حزم والتحذير منه:

عننة كخبر المعازف ♦♦♦ لا تصنع (لابن حزم) المخالف

ثم تلا ابن الصلاح في الإنكار على ابن حزم عدد لا يحصى؛ تتابعوا وكرروا وقرروا ما قرره ابن الصلاح؛ فالعلامة ابن القيم اعتبر ابن حزم لم يصنع شيئا بقده في صفة حديث البخاري نصرة لمذهبه الباطل في إباحة الملاهي؛ لأن هذا القدر باطل من وجوه...²، ثم ذكر وجوه البطلان التي كررها وقررها العلامة الألباني في رده على ابن حزم وأصلها كلام ابن الصلاح³، ومحورها أن تعليق البخاري عن شيخه الذي سمع منه

¹ - مقدمة ابن الصلاح (ص: 36)؛ لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. ط. مكتبة الفارابي؛ الطبعة :

الأولى 1984 م.

² - إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان (259/1)، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبد الله؛ تحقيق : محمد

حامد الفقي. ط. دار المعرفة - بيروت: الطبعة الثانية 1395 - 1975.

³ - تحريم آلات الطرب (ص: 81 - 82).

يعتبر من المتصل حكما حتى لو كان معلقا صورة؛ لأنه «إذا تحقق اللقاء والسمع مع السلامة من التدليس حمل ما يرويه عنه على السماع بأي لفظ كان»¹.

والحقيقة أن هذا الذي قرره ابن الصلاح جازما، وأخذ به كثيرون عنه مسلما، خالف فيه المحققين من المحدثين الذين يرون حديث المعازف الوارد في صحيح البخاري من قسم المعلقات لا من شرط الصحيح، وعاملوا المعلقات معاملة واحدة؛ سواء كانت داخل صحيح البخاري أم خارجه، وسواء كانت معلقة عن شيوخه أم عن غير شيوخه، بل إن الحافظ ابن حجر وهو الذي عني بوصل معلقات صحيح البخاري مبكرا، واعتنى بشرح أحاديثه وحل مشكلاته آخر، انتهى إلى ما قرره ابن حزم في معلق البخاري عن شيخ من شيوخه، وقال إن «المختار الذي لا محيد عنه أن حكمه مثل غيره من التعاليق؛ فإنه وإن قلنا يفيد الصحة لجزمه به فقد يحتمل أنه لم يسمعه من شيخه الذي علق عنه²»، وسار الذهبي قبله على هذا المنوال، فاعتبر - بناء على أن «صيغة (قال) لا تدل على اتصال»³ - معلق البخاري عن شيخه «حكمه الانقطاع»⁴؛ عملا بالأصل في المعلقات، ولم ير موجبا لاستثناء معلقات البخاري، وما قرره الذهبي نجده عند عدد من كبار المحققين كما

¹ - صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: (ص: 82 - 83)؛ لعثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري أبي عمرو المعروف بابن الصلاح؛ تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر ط. دار الغرب الإسلامي - بيروت: الطبعة الثانية، 1408.

² - تغليق التعليق على صحيح البخاري (8/2)، لابن حجر العسقلاني؛ تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القرزقي. ط. المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن؛ الطبعة الأولى: 1405.

³ - الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: 11)؛ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي؛ اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة. ط. مكتبة المطبوعات الإسلامية؛ الثانية سنة 1412هـ.

⁴ - فتح المغيب شرح ألفية الحديث (56/1)؛ لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي؛ ط. دار الكتب العلمية - لبنان: الطبعة الأولى، 1403هـ.

سيأتي في محله ، وبالتالي فإذا كان المسار الذي سار فيه ابن حزم سبقه إليه ولحقه عليه أئمة كبار ، فلا مجال للعتب والإنكار.

6- تحقيق الأرب في إنصاف ابن حزم في مسألة الغناء والموسيقى وآلات الطرب

وهذه الرسالة رامت - بعد رجاء القبول من الحق جل جلاله - إنصاف ابن حزم فيما تعرض له من هجوم بسبب موقفه من آلات الطرب المصاحبة للغناء ، وبيان أن الاختلاف في هذه المسألة - كما في مثيلاتها - مما ينبغي أن يفسح فيه المجال ، وأن ابن حزم قرر مذهبه فيها بناء على أدلة متفق عليها على وجه العموم والإجمال ، حتى لو وقع الخلاف في تنزيلها على الصور والأحوال ، وهو خلاف موعود أصحابه بالأجر أو الأجرين ، وليسوا متوعدين بالوزر أو الوزرين! وذلك بعد إبعاد الصور المتفق على تحريمها؛ مثل كثير مما يرى ويسمع اليوم من أغاني تسوّق في الحفلات والمهرجانات ، مع ما يصحب ذلك من فضائح ومنكرات ، فهذه الصور خارجة عن محل النزاع اتفاقاً ، والرد على ابن حزم بمثل تلك الصور إفلاس علمي وخلل منهجي.

وقد اشتملت هذه الرسالة - بعد المقدمة - على كلمة تعريفية عاجلة بابن حزم ، ثم تمهيد يُذكر ببعض القواعد والأصول المتفق عليها في مجال الاستدلال ، ثم يليه الفصل الأول الذي تضمن عرضاً مجملًا لمذهب ابن حزم في مسألة الغناء وجوابه عن أدلة المخالفين. ثم في الفصل الثاني يتم عرض النصوص القرآنية التي احتج بها المخالفون ، مع الإشارة ما أمكن عند كل نص إلى أسماء بعض المحتجين بتلك النصوص ، والمعتمدين عليها للقول بحرمة الغناء ، كما تتم الإشارة إلى تعقب ابن حزم عليهم ، ووجه الصواب في كل ذلك على سبيل العدل والإنصاف.

وأما الفصل الثالث ففيه عرض النصوص الحديثية التي اعتمدها القائلون بتحريم الغناء مع تعقيب ابن حزم عليهم وبيان وجه الصواب في كل ذلك.

والفصل الرابع مخصص لحديث البخاري المعلق؛ ويتضمن عرض نقد ابن حزم للحديث وردود المخالفين عليه؛ وإنما خص حديث البخاري بفصل على حده؛ لأن هذا الحديث هو الذي وجهت بسببه لابن حزم أشد النقادات وسمع في شأنه أقذع العبارات ونودي به في كل الآفاق، كما لو اقترف جريمة علمية لا تطاق.

والفصل الخامس مخصص لعرض الآثار التي استأنس بها المحرمون في قولهم بتحريم الفناء والموسيقى، وهو أصغر الفصول نظرا لأنه أضعف ما يحتج به على الأحكام في الأصول.

والفصل السادس يخصص لمناقشة أحد أهم الردود المعاصرة على ابن حزم؛ ألا وهو رد العلامة الألباني الذي ألف رسالة كاملة للرد عليه سماها "تحريم آلات الطرب أو الرد بالوحيين وأقوال أئمتنا على ابن حزم ومقلديه المبيحين للمعازف والغناء وعلى الصوفيين الذين اتخذوه قرية ودينا"، وتضمنت الرسالة دليلا قرآنيا واحدا، وأما أدلة الوحي الثاني فعبارة عن ستة أحاديث وحققها - بصرف النظر عن صحتها - أن تعتبر ثلاثة؛ لأن الحديث الأول والسادس بمثابة حديث واحد يتعلق بمن يعاقبون بسبب مجالس تشرب فيها الخمر ويسمع فيها المعازف والقينات، والحديث الثاني حديث الصوتين الملعونين: النياحة والفناء، والحديث الثالث والرابع والخامس حديث الكوية التي فسرها البعض بالطليل.

ثم خاتمة يتم فيها التذكير بما ورد في هذه الرسالة ومختصر النتائج التي انتهت إليها؛ سائلا المولى جل شأنه أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، غضب من غضب ورضي من رضي، فله الحمد في الأولى والآخرة وبه نستعين من قبل ومن بعد، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التعريف بابن حزم في فقرات

ليس الغرض من هذه الفقرات التعريف بتفاصيل حياة ابن حزم منذ ولادته حتى وفاته، والوقوف بالتالي عند نسبه وأصله وشيوخه وتلاميذه ومصنفاته ومختلف أطوار حياته؛ ولكن الغرض كلمات تعرف بعجالة بابن حزم، وترسم الخطوط الكبرى لحياته، فتقربنا من منزلة ومكانة الرجل في العلم¹.

1- ابن حزم²: الإسم والنسب والولادة

هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد أبو محمد القرطبي اللبلي نسبة لليلة - بفتح اللام وسكون الباء - أصله من الفرس؛ وهو أموي الولاء كما يدل عليه نسبه، فجدّه الأقصى في الإسلام مولى ليزيد بن أبي سفيان، وجده خلف بن معدان المذكور مع اسمه هو أول من دخل بلاد الأندلس في الإسلام.

ولد ابن حزم بقرطبة سنة أربع وثمانين وثلاث مائة (384هـ)، ونشأ في نعمة ورئاسة وكان أبوه من الوزراء، وولي هو نفسه وزارة بعض الخلفاء من بني أمية بالأندلس؛ ثم ترك

¹ - ولذلك لن تتعرض هذه الرسالة لتفاصيل الصراعات المذهبية والعقدية التي خاضها ابن حزم وما له وما عليه، وما قاله وما نسب إليه، فمحل ذلك الدراسات المتخصصة لا الفقرات التعريفية الخاطفة.

² - ينظر للتعريف بابن حزم المصادر التالية: جذوة المقتبس (ص:46) للحميدي، والتكملة لكتاب الصلة (ص:49)، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي: تحقيق عبد السلام الهراس. ط. دار الفكر للطباعة؛ لبنان: 1415هـ -

1995م، وتذكرة الحفاظ (227/3)، للحافظ الذهبي. ط. دار إحياء التراث. وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (277/32)، 69. تاريخ الإسلام: للذهبي أيضاً. تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري. ط. دار النشر: دار الكتاب العربي. لبنان/ بيروت: الطبعة الأولى: 1407هـ - 1987م، ولسان الميزان لابن حجر، وغيرها من المصادر المشرقية والمغربية.

ذلك واشتغل في صباه بالأدب والمنطق والعربية وقال الشعر وترسل، ثم أقبل على العلم؛ وأول سماعه كان قبل الأربع مائة، فقرأ الموطأ أشهر المصنفات الحديثية في بلاد الأندلس بل في الغرب الإسلامي المالكي كله، ثم تحول شافعيًا فمضى على ذلك وقت، ثم انتقل إلى مذهب الظاهر المبني على نفي التعليل ورد القياس، واستقر على هذا المذهب وعُرف به، وصار علماً من أعلامه بل أشهر أعلامه والمتكلم باسمه، وتعصب له وصنف فيه ورد على مخالفه، فكان ذلك من أهم أسباب المحن التي حلت به، إلى أن توفي رحمه الله شريداً طريداً في مدينة لبلة التي نسب إليها.

2- مكانة ابن حزم العلمية

كان ابن حزم حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستتباً للأحكام من الكتاب والسنة، متفنناً في علوم جمة، كما تدل عليه تواليه كمّاً وكيفاً؛ وحسبك أن تعلم أن الكتب التي صنفها في مختلف العلوم متى ما ذكر علمٌ منها إلا قفز إلى الذهن كتاب من كتب ابن حزم، فيذكر "المحلى" حين يذكر الفقه المقارن أو الفقه بدليله، كما يذكر "الإحكام في أصول الأحكام" في مقدمة كتب أصول الفقه، ويذكر "الفصل في الملل والنحل" في طليعة كتب الفرق الكلامية والملل والنحل، ويذكر "مراغب الإجماع" ضمن الكتب المصنفة في مسائل الإجماع، وعندما يرد موضوع الأديان يرد كتاب "إظهار تبديل اليهود والنصارى للتوراة والإنجيل، وبيان تناقض ما بأيديهم من ذلك مما يحتمل التأويل"، وقل مثل ذلك في كثير من الفنون، وحتى حين نتقل من مجال العلوم الشرعية الصرفة إلى غيرها، وتذكر علوم التربية مثلاً ترد على البال رسائل ابن حزم في تهذيب النفوس وتزكية الأخلاق، وأما كتاب "طوق الحمامة" المشتهر في الآفاق فعمدة كل كلام عن العشق والعشاق.

وكان ابن حزم مع ذلك أديباً شاعراً مكثراً حتى قال تلميذه الحميدي إنه لم يرَ أسرع منه من يقول الشعر على البديهة، وذكر أنه جمع شعره على حروف المعجم. ولعل

هذا ما جعل بعض المتأخرين يقول إن «ابن حزم إمام في كل شأن: في الدين، والحكمة والأخلاق والأدب والتاريخ وفي كل ما أتقن من علم وتمثله وألف فيه، فهو جد عظيم يملك عليك نفسك وأنت تنظر فيما شرح أو بسط وحاوّر وجادل، يتعاضدك بسلطان علمه فتكبره، وتكبر أدبه، ويعجبك بشدة غيرته على بث دعوته، ويسوءك أن يسوء إليه معاصروه وهو الذي كان كله إحساناً»¹.

وباختصار لقد كان أبو محمد ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام، وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان، ووفور حظ من البلاغة والشعر والمعرفة بالسير والأخبار، فلا غرابة بعد كل هذا أن يبلغ أعلى مرتبة يبلغها العالم وهي مرتبة الاجتهاد فدوّن اسمه في قائمة المجتهدين.

3- الصفات الخلقية لابن حزم

وإضافة إلى ما اجتمع لابن حزم من الذكاء وسرعة الحفظ وكرم النفس والتدين، فقد كان على جانب عال من الأخلاق الفاضلة والسجايا النبيلة متواضعاً ذا فضائل جمة، زاهداً في الدنيا التي تخلى عنها بعد الرئاسة فيها، وتعلق بالعلم صابراً على تعلمه، وصابراً على نشره، ومتحملاً في سبيل تحقيقه كل عناء، ومحتسباً في الصدع به كل ابتلاء، وكان حسن المآخذ، دقيق المنفذ، متمكن البيان، جليل الحلم، واسع العلم، عظيم المساعفة، صابراً على الإدلال، نبيل المداخل، مصروف الفوائت، صحيح الأمانة، مأمون الخيانة.

ولكن إلى جانب هذا كان ابن حزم شديداً في الحق، لا يلجأ في الجهر بالرأي إلى المداينة ولا يحسن المجاملة، بل يصك مخالفه - كما قيل - صك الجندل وينشقه

¹ - كنوز الأجداد (ص: 245)، لمحمد كرد علي ط. دار الفكر: الطبعة الثانية: 1984.

الخرذل: حتى قال أبو العباس بن العريف¹: كان يقال "لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان"، مما جلع ابن حزم يصطدم بكثير من فقهاء عصره، فتعصّب عليه المالكية لطول لسانه ووقوعه في الفقهاء الكبار، ونفرت عنه قلوب من الناس لحطّه على أئمتهم بجسارة وتخطئته لهم بأفحّ عبارة، وعملوا عليه عند ملوك الأندلس وحثّروهم منه ومن غائلته، فأقصته الدولة وشرّدتّه عن بلاده، فما أثّاه ذلك عن الإقدام، ومضى قدما إلى الأمام، واستمر في الرد والتأليف في أحلك الأيام، حتى إنه أرسل إلى بعض أصحابه يقول له: «وما ألفنا كتابنا هذا وكثيراً مما ألفناه» إلا ونحن مغربون مبعدون عن الموطن والأهل والولد! مخافون مع ذلك في أنفسنا ظلماً وعدواناً»، وهو مع ذلك ماضٍ في أمره، مستمر على منهجه، صلب العزيمة قوي الشكيمة، في سبيل الرسالة التي جعلها هدف حياته، وغاية أمنيّاته:

مناي من الدنيا علومٌ أبثها ❖❖❖ وأنشرها في كل بادٍ وحاضر

دعاءً إلى القرآن والسنن التي ❖❖❖ تناسى رجالٌ ذكرها في المحاضر

4- أقوال العلماء في ابن حزم

مهما اختلف العلماء في شأن ابن حزم بين موافق له ومخالف، فالجميع مسلمون برجاحة عقله، ومعتزفون بسعة علمه، ومستفيدون من مصنفاته: سواء وافقوه وأيدوه أم خالفوه وعارضوه، وسواء بينوا استفادتهم من كتبه أم كتموها، ولئن ابتلي وامتحان من

¹ - هو الشيخ الفقيه أبو العباس أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله الصنهاجي المعروف بابن العريف: كان متأهبا في الفضل والدين والزهد في الدنيا، منقطعا إلى الخير يقصده الناس ويألفونه فيحمدون صحبته، وسُمي به إلى أمير المسلمين علي بن يوسف فأمر بإشخاصه إلى حضرة مراكش، فوصلها وتوفي بها ليلة الجمعة الثالث والعشرين من صفر من سنة ست وثلاثين وخمسمائة (536هـ)، واحتفل الناس لجنازته ونظم أمير المسلمين على ما كان منه له في حياته، وظهرت له كرامات رحمه الله. ودفن بقرب الجامع القديم الذي يوسط مراكش في روضة القاضي موسى بن أحمد الصنهاجي. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى (76/2) لأبي العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري. تحقيق جعفر الناصري - محمد الناصري. ط. دار الكتاب: الدار البيضاء: 1418هـ / 1997م.

أجل كتبه، ونقل خصومه المعركة من مجال الحجة والبرهان إلى ميدان القوة والسلطان، وانتصروا عليه مرة، وعملوا على محوها وإزالتها، ولكنهم لم يفلحوا في طمسها بمرة، فها هي ذي باقية شامخة كتب الله لها القبول، وهياً لها الأسباب كي تبقى فلا تزول؛ ولعل السري في ذلك صدق وإخلاص أبي محمد رحمه الله، فقد قال وهو يعدد نعمة الله عليه في العلم إننا «لم نقصد به قصد مباهاة فنذكرها، ولا أردنا السمعة فنسميها! والمراد بها رينا جل وجهه، وهو ولي العون فيها والمليء بالمجازاة عليها، وما كان لله تعالى فسيبدو، وحسبنا الله ونعم الوكيل»^١.

وكان الله سبحانه - فيما نحسب - حسب أبي محمد، فتميزت بل امتازت مصنفاته على مصنفات كثير من خصومه وظهرت؛ وهذا العز بن عبد السلام الفقيه العالم المجتهد وسُلطان العلماء الأعلام؛ وهو غير متهم في ابن حزم فيشهد له، ولا على منهجه في الفقه أو المذهب فينتصر له، يعترف أن كتاب المحلى أهم مصنفات الفقه في تاريخ الإسلام، فهنيئاً لأبي محمد هذه الشهادة التي تتابع عليها العلماء، وحسبه بها نعمة بعد الإيمان، نعمة كان مدركا لقدرها ومعتزاً بها، بل افتخر بها على ابن عمه الوزير المنشغل بجاهه والمفتخر بمنصبه فقال له:

كفاني ذكر الناس لي ومآثرُ ❖❖❖ وما لك فيهم يا ابن عمي ذاكرُ!

عدوي وأشياعي كثير كذاك ❖❖❖ من غدا وهو نقاع المساعي وضائرُ!

وما لك فيهم من عدو فيتقى! ❖❖❖ وما لك فيهم من صديق يكثرُ!

وقولي مسموع له ومصديق ❖❖❖ وقولك منبت من الريح طائرُ!

^١ - رسائل ابن حزم (231/3) تحقيق: إحسان عباس. ط. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

قال الحافظ الذهبي- صاحب الميزان- بعد ذكر ما تعرض له ابن حزم من هجوم عليه في حياته وبعد مماته، وذكر من انتقده ومن أشى عليه، إن «ابن حزم رجل من العلماء الكبار؛ فيه أدوات الاجتهاد كاملة، تقع له المسائل المحررة والمسائل الواهية كما يقع لغيره، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ»¹.

5- محنة ابن حزم ووفاته

إن الكلام عن ابن حزم لا تتسع له مجلدات فكيف بأسطر أو فقرات، وقد امتحن هذا الرجل وشدد عليه وشرد عن وطنه وجرت له أحوال وأمور، لا حاجة لذكرها ولله عاقبة الأمور، وتوفي رحمه الله عشية يوم الأحد لليلتين بقيتا من شعبان سنة ست وخمسين وأربع مائة (456هـ)²، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، وجزاه عن دفاعه عن الكتاب والسنة خير الجزاء، وجعل حظه من غرف الجنان موفر الأجزاء.

- تذكرة الحفاظ (3/231).

- الصلة (1/133)، لابن بشكوال. اعتنى به ووضع فهرسه الدكتور صلاح الدين الهوارى ط. المكتبة المصرية؛

بيروت- لبنان.

تمهيد: قضايا أصولية متفق عليها بين

ابن حزم ومخالفيه

قبل عرض الجوانب الخلافية بين ابن حزم ومخالفيه في مسألة الفناء والموسيقى، لا بأس من عرض جملة من المسائل التي هي محل اتفاق بين الفريقين، والتي تجري مجرى الأسس والقواعد في الاستدلال على الأحكام الشرعية؛ لا سيما منها ما له صلة بالقضية محل البحث. وأعني بالاتفاق الجانب النظري منه حتى لو اختلف في تطبيقه على حالة معينة؛ كما يحصل الاتفاق على شروط صحة الحديث مثلاً، ثم يقع اختلاف عند التطبيق حول صحة حديث بعينه، بين من يرى الشروط فيه متوفرة ومن لا يراها كذلك، فتكون القواعد المحررة والأصول المقررة الحكم والمرجع في الترجيح.

الأصل في الأشياء الإباحة

بالنظر إلى ما اصطُح عليه من تقسيم الشريعة إلى عقائد وعبادات من جهة، وإلى معاملات من جهة ثانية، فكل مسألة من المسائل لا تخلو إما أن تكون مندرجة تحت أبواب المعاملات، أو تكون مندرجة تحت أبواب العقائد والعبادات، والأصل في القسم الأول أي قسم المعاملات الذي ينتظم شؤون الحياة من ملابس ومأكول ولهو وعقود و... الخ، الأصل في هذه الأشياء كلها الإباحة، بينما الأصل في أبواب العقائد والعبادات التوقف حتى يرد الدليل على حكم في ذلك؛ فلا نذكر الله ولا نعبده إلا بالوجوه المشروعة، «أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ^١». قال الطبري: «ابتدعوا لهم من الدين

^١ - (الشورى/21).

ما لم يبح الله لهم ابتداعه^١، فالله وحده من نعبد، وهو وحده من يأذن لنا بالوجه الذي نعبد به، وكل عبادة أو عقيدة لم يرد بها النص- من الكتاب والسنة- أو ما يقتضيه النص، فهي عبادة باطلة ومحرمة ومردودة على صاحبها، كما في حديث عائشة- رضي الله عنها- قال رسول الله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد^٢»، ومن هنا تقرر عند العلماء أن الأصل في العبادات التوقف أو المنع حتى يرد الدليل على خلاف ذلك.

وثمرة هذا الأصل أنه متى اختلف اثنان في جواز عبادة من العبادات من عدم جوازها، يكون القائل بالجواز مطالباً بالدليل الخاص على قوله، بينما المتوقف في جوازها والممتنع عن مباشرتها يكفيه الدليل العام وليس في حاجة لدليل خاص؛ لأن الأصل في العبادة التوقف أو المنع.

وبالمقابل فإن الأصل في الأشياء إباحتها ما لم يرد نص يخالف ذلك؛ لأن الله تعالى كما حرم علينا أن نعبد بغير ما شرع، حرم علينا أن نحرم ما أحل، أو نحل ما حرم، وما حرّمه علينا فقد ذكره لنا في كتابه، وبينه على لسان نبيه عليه السلام، فبقي ما سوى ذلك على أصل البراءة المشمول بقوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا^٣﴾. قال الكيا الهراسي إن الآية تدل «على إباحة الأشياء في الأصل، إلا ما ورد فيه دليل الحظر، وكذلك قوله: ﴿سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ^٤﴾».

١- جامع البيان في تآويل القرآن (522/21): لأبي جعفر الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر. ط. مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.

٢- صحيح: رواه البخاري (2550)، ومسلم (1718)، وأبو داود (4606)، وابن ماجه في المقدمة (14)، وأحمد (26075)، من حديث عائشة.

٣- (البقرة/29).

٤- (الحج/65).

ومن أدلة هذا الأصل أيضا قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا¹﴾، قال الطاهر بن عاشور: «استدلَّ الفقهاء بهذه الآية على أَنَّ الأصل في المنافع الإباحة²». وقيد العلامة ابن عاشور بالمنافع؛ لأن الأشياء الضارة تشملها أدلة المنع العامة المحرمة لكل ما ثبت ضرره.

ويستفاد من هذا أنه متى ما اختلف في مسألة من مسائل المعاملات؛ فمن قال بتحريمها مطالب بالدليل التفصيلي على تحريم تلك المسألة، بينما القائل بإباحتها ليس في حاجة للدليل الخاص؛ ويكفيه الأصل العام المفيد إباحة ما لم يرد فيه دليل على التحريم.

قول الأكثرية ليس حجة شرعية

إن الأحكام الفقهية قسمان:

- قسم مجمع عليه ومتفق على القول به، فهذا حجة على الكل ولا يجوز خلافه متى ما تحقق ثبوته وصح وقوعه، لأنه كما لا يصح كل حديث يروى فلا يصح كل إجماع يُدعى³.

- وقسم مختلف حوله ومتنازع فيه، وهذا يجب رده إلى الكتاب والسنة للترجيح، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا⁴﴾، فالتأويل الحسن هو الرد إلى الكتاب والسنة، وليس

¹ - (البقرة/168).

² - الباب في علوم الكتاب (487/1). لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي. ط. دار الكتب العلمية

- بيروت - لبنان؛ الطبعة: الأولى: 1419 هـ - 1998 م.

³ - وأقرب مثال ما حكى من الإجماع على تحريم الفناء بآلات الطرب، وحيث إن ابن حزم لم يتعرض له سلك هذا الإنصاف مسلكه، وللعلامة الشوكاني رسالة في إبطال الإجماع يرجع إليها من يشاء.

⁴ - (النساء/59).

الرد لقول من الأقوال المختلفة، ولا لرأي فريق من الفرق المتنازعة، ولا لأقلية أو أكثرية؛ فقد يكون الدليل مع الأقلية وقد يكون مع الأكثرية، لأن أعداد العلماء ليست من الحجج الشرعية؛ وهذه من القضايا المتفق عليها بين ابن حزم ومخالفه بل وبين العلماء عامة والله تعالى أعلم.

وثمرة هذا أن لا يلتفت عند الحجاج ويُبتعد أثناء الاحتجاج عن كلمات نحو "هذا قول أكثر العلماء"، و"هذا مذهب السواد من الفقهاء" ونحو ذلك. صحيح إن النفس تطمئن إلى مذهب الأكثرية، ولكن هذا يكون حال تكافؤ الأدلة، وأما حال رجحان بعضها على بعض فلا ينبغي الاعتماد على مبدأ الأقلية والأكثرية؛ فهو مبدأ غير صحيح.

الاحتجاج بالصحيح من الأخبار لا بالضعيف

ومن القضايا المتفق عليها أيضا بين ابن حزم ومخالفه أن الاحتجاج يكون بالحديث الصحيح دون الضعيف، وأما الحديث الضعيف وإن قبله كثير من العلماء في الفضائل، أو احتج به في الأحكام بعض الأفاضل، فليس حجة في التحريم والتحليل؛ لأنه لم تثبت نسبته للمعصوم عليه السلام الذي هو حجة في الأحكام، وأما غيره فقلوله ليس حجة تُعتمد، بل يؤخذ منه ويرد.

وثمرة هذا أنه متى تبين ضعف الحديث المحتج به ضعف الاحتجاج المعتمد عليه؛ لأن أحكام الشريعة لا تؤخذ من الأحاديث الضعيفة، فهل يستقيم لتقرير حكم شرعي - لا سيما إن كان كبيرة من الكبائر - أن لا نجد فيه إلا الروايات السقيمة، أو الطرق المرقعة؛ نجبر بعضها ببعض لترقيع وتوقيع أحكام باسم الشريعة؟ وهل يستقيم أن نتسول الرواة المجاهيل والضعفاء والمتروكين لينفقوا علينا ما ينفق في أحكام الدين؟

ومع ذلك فينبغي التنبيه على أن ثمة من يرى الاحتجاج بالحديث الذي يرد من طريقتين أو ثلاثة لا يخلو طريق منها من ضعف، فيحرم ويحلل بناء على ذلك فليعلم هذا.

تلك كانت باختصار رؤوس القضايا المتفق عليها بين ابن حزم ومن يقول بقوله،
وبين المخالفين ومن يرى رأيهم، تمت الإشارة بعجالة إليها نظرا لعلاقتها بموضوع هذه
الرسالة.

وبعد هذا التمهيد ننتقل لعرض رأي ابن حزم في مسألة الغناء والموسيقى ورده على
القائلين بتحريم ذلك؛ الناقلين له من أصل الإباحة إلى حكم التحريم، نعرضه عرضا
مجملا أولا، قبل الانتقال في فصل آخر لعرض ردوده المفصلة على كل دليل دليل من أدلة
المحرمين.

الفصل الأول: مذهب ابن حزم في الغناء

وآلات الطرب

فصل ابن حزم القول في مسألة الغناء وآلات الطرب في كتابه الماتع "المحلى"، فأعلن منذ البداية مذهبه فيها، ونطق من عنوان المسألة بصوت عال أن «بيع الشطرنج والمزامير والعيذان والمعازف والطنايير حلال»^١، وهذا المذهب الذي أعلنه بكل جرأة كعادته، قرره انطلاقاً من قواعد الشريعة المعتبرة، لاسيما قاعدة الإباحة الأصلية المستتبطة من نصوص قرآنية مثل قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً^٢﴾، وقوله جل وعلا: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ^٣﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ^٤﴾^٥، فاستدلّ أبي محمد - رحمه الله تعالى - بهذه الآيات ونحوها، وما في معناها من السنة، يورده باطراد للقول بإباحة ما لم يرد نص بتحريمه، فطبقه هنا على مسألة الغناء وآلات الطرب؛ لأنه لم يأت في نظره نص بتحريم الغناء ولا بتحريم آلات الطرب، وإنما احتج «المانعون بآثار لا تصح، أو يصح بعضها، ولا حجة لهم فيها»^٦. وبما أن مسألة الغناء مندرجة

١- المحلى(٥٥/٩).

٢- (البقرة/٢٩).

٣- (البقرة/٢٧٥).

٤- (النساء/٥٩).

٥- (البقرة/٢٧٥).

٦- المحلى(٥٥/٩).

في قسم المعاملات فتبقى على أصلها من الإباحة؛ كما قررتها الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة.

ولكن المخالفين- مع تسليمهم بقاعدة الإباحة الأصلية- استندوا بدورهم في تحريم المعازف والغناء إلى أدلة معتبرة فاحتجوا بالقرآن، واحتجوا بالسنة، واحتجوا بالآثار عن الصحابة والتابعين، وهي أدلة - لا سيما القرآن والسنة - متفق على الاحتجاج بها.

ومن ثم كان لابد أن ينظر ابن حزم في تلك الأدلة ويعرضها على قواعد الاحتجاج من جانبي الرواية والدراية، وذلك الذي حصل فانهى به النظر إلى أن شروط الاستدلال بتلك الأدلة النقلية منتفية أو قاصرة، وفي مقدمة الشروط صحة وثبوت الدليل النقلية، فضلا عن قصور دلالة بعض النصوص - على التسليم بثبوتها - على المراد؛ وبالتالي كان الرد على أدلة المخالفين إجمالا على النحو التالي:

ليس في القرآن دليل على تحريم الغناء وآلات الطرب

احتج المحرمون للغناء بآيات قرآنية في مقدمتها قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ^١﴾. وهذه الآية أشهر الأدلة القرآنية المحتج بها في تحريم الغناء؛ ووجه الاستدلال أن النبي ﷺ فسر لنا معنى لهو الحديث بأنه الغناء، فدل ذلك على أن الغناء منهي عنه.

ولكن ابن حزم لم يسلم بحجية تفسير ﴿لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ بالغناء؛ لأنه لم يثبت عن رسول الله ﷺ، ولا ثبت عن أحد من أصحابه، وإنما هو قول بعض المفسرين ممن لا يقوم بقوله حجة، وما كان هكذا فلا يجوز القول به^٢.

^١ - (لقمان/6).

^٢ - رسائل ابن حزم (ص: 435).

وبما أنه لم يثبت تفسير (لَهُوَ الْحَدِيثُ) بالفناء عن يقوم بتفسيره الحجة وهو النبي ﷺ، فيبقى اللفظ على عمومته شاملا تحريم كل ما يضل عن سبيل الله؛ سواء كان حراما ابتداء أم كان مباحا ابتداء، فإن «كل شيء يُقتضى ليضل به عن سبيل الله فهو إثم وحرام، ولو أنه شراء مصحف، أو تعليم قرآن¹»؛ لأن مناط الحكم هو الإضلال عن سبيل الله، فإذا تحقق المنط في أمر ما - غناء أو غيره - تعلق به حكم التحريم وإلا فلا؛ فشراء المصحف مثلا إذا كان بقصد الإضلال فهو حرام وإلا فحلal، بل يرتقي بنية صالحة إلى أن يكون قرية إلى الله تعالى، وكذلك الغناء أو لهو الحديث إذا تحقق فيه المنط الذي علق به الحكم - وهو الإضلال عن سبيل الله - يكون حراما وإلا فلا.

ومن هنا انتهى ابن حزم إلى أنه لا حجة في هذه الآية على تحريم الغناء؛ لا من ناحية الرواية؛ لأنه لم يثبت عن النبي ﷺ تفسيرها بالفناء، ولا حجة فيها من ناحية الدراية؛ علما أن هذه الآية أقوى وأشهر وأظهر الأدلة القرآنية للقائلين بتحريم الغناء، وبانتقاض حجبتها ينتقض ما دونها من باب أولى.

ليس في السنة تحريم للغناء وآلات الطرب

واحتج المحرمون للغناء بالسنة أيضا، فأوردوا أحاديث نبوية دلت على أن الغناء حرام، بل بموجب تلك الأحاديث يعتبر الغناء كبيرة من الكبائر، لأنها أفادت أن صوت المغني ملعون، وأن أذنه بيد شيطان، والذي يستمع إلى مفتية يصب في أذنه الآنك يوم القيامة، و... الخ ما ورد في الغناء من الوعيد الشديد والزجر والتهديد الذي يرد في كبائر الذنوب، بل ذهب البعض إلى تكفير من يقول بإباحة الغناء، فقابلهم قول بتكفير من حرم الغناء.

- رسائل ابن حزم (ص: 435).

واعترض ابن حزم على هذا الاستدلال ببطلان أسانيد تلك الأحاديث، وقال إنه لم يصح عن النبي ﷺ ما يجعل الغناء حراماً؛ فضلاً عن أن يكون كبيرة، وما دام «لا يصح في هذا الباب شيء أبداً، وكل ما فيه فموضوع»¹، يبقى حكم الغناء والآلات الموسيقية على أصله من الإباحة، ولو أسند جميعه أو واحد منه فأكثر من طريق الثقات إلى رسول الله ﷺ لما تردد في الأخذ به كما قال².

وبما أن لا شيء من ذلك محقق هنا، فإن المرء إذا نوى بالغناء «ترويح نفسه وإجمالها لتقوى على طاعة الله عز وجل فما أتى ضلالاً»³ بله أن يكون أتى كفراً!!

أدلة تؤيد القول بإباحة الغناء بأنواع من آلات الطرب

وكان يمكن لابن حزم الاكتفاء بعدم صحة الأحاديث التي احتج بها المحرمون للغناء؛ لأن مخالفيه مُسلمون بأن ما لم يُحرّم بنص عام أو خاص يبقى على أصل الإباحة المقررة بالكتاب والسنة. ولكنه مع ذلك دعم مذهبه القائل بإباحة الغناء مطلقاً⁴ من دون تقييده بآلات ولا بغير آلات، وبمناسبة ومن دون مناسبة، وبصرف النظر عن صدوره وسماعه من النساء أو من الرجال، دعم قوله بنقل جملة من النصوص التي دلت على أن النبي ﷺ أقر سماع الغناء وسمعه أحياناً، بل وحض عليه في بعض المناسبات ولو ببعض آلات الطرب أو المعازف، وأن الصحابة أيضاً فعلوا مثل ذلك.

¹ - المحلي (59/9).

² - المحلي (59/9).

³ - رسائل ابن حزم (ص: 435).

⁴ - اللهم ما خالطه شيء من المحرمات - كما هو الشأن في غالب صوره المعاصرة - فابن حزم ليس معنياً بتلك الصور ولا ملزماً بها كما تقدمت الإشارة إلى ذلك.

نصوص في إباحة الغناء ولو بالمعازف أو بآلات الطرب

وفيما يلي جملة من الأحاديث التي تؤكد مذهبه؛ نقف عندها حديثاً حديثاً كما عرضها، وننظر في صحتها وفي دلالتها، وفي قول المخالفين فيها.

جارتان تغنيان بالدف في بيت رسول الله ﷺ

قال ابن حزم¹: وخرج مسلم بن الحجاج، قال ثني هارون بن سعيد الأيلي، ثنا عبد الله بن وهب، عن عمرو وهو ابن الحارث، أن ابن شهاب حدثه عن عروة بن الزبير، عن عائشة أم المؤمنين، أن أبا بكر دخل عليها وعندها جارتان تغنيان في أيام منى وتضربان، ورسول الله مسجى بثوبه، فنهروهما أبو بكر فكشف رسول الله ﷺ عنه فقال: دعهما يا أبا بكر فإنها أيام عيد².

2 - وبه إلى عمرو بن الحارث أن محمد بن عبد الرحمن حدثه عن عروة عن عائشة قال: دخل رسول الله ﷺ وعنده جارتان تغنيان بغناء بعث، فاضطجع على الفراش وحول وجهه، فدخل أبو بكر فأنتهرني وقال: مزمار الشيطان عند رسول الله! فأقبل عليه فقال: دعهما³.

قال ابن حزم: فإن قيل إن أبا أسامة روى هذا الحديث عن هشام بن عروة، عن أبيه، فقال فيه: وليستا بمغنياتين، قيل قد قالت عائشة: تغنيان، فأثبت الغناء لهما فقولها وليستا بمغنياتين: أي ليستا بمحسنتين، وقد سمع رسول الله ﷺ قول أبي بكر: مزمار

¹ - المحلي (63/9)، ورسائل ابن حزم (ص: 436).

² - صحيح: رواه البخاري (907)، ومسلم (892)، من حديث عائشة.

³ - صحيح: رواه البخاري (2750)، ومسلم (892)، من حديث عائشة.

الشيطان، فإنكر عليه ولم ينكر على الجاريتين غناءهما. وهذا هو الحجة التي لا يسع أحد خلافها ولا يزال التسليم لها^١.

كلمة مزمار الشيطان لا تفيد التحريم

قلت: إنكار النبي ﷺ على أبي بكر يحتمل:

- أن يكون أنكر عليه إنكاره الغناء، وأنكر عليه تسمية الغناء مزمارا للشيطان.

- ويحتمل أن يكون أقره على تسمية الغناء مزمار الشيطان، ولكن أنكر عليه إنكاره على عائشة.

وهذا الاحتمال الثاني هو الأرجح: وعلى الاحتمالين فلا يستفاد من القصة تحريم الغناء:

- أما على الاحتمال الأول فهو ظاهر، فيكون النبي ﷺ أنكر على أبي بكر حتى تسمية الغناء مزمار الشيطان، فهو كما لو قال له هذا الغناء بالدفع ليس مزمار الشيطان وليس محرما فنحن في يوم عيد.

- وأما على الاحتمال الثاني فقد يلتبس الأمر، فيُظن أن إضافة الشيء إلى الشيطان يفيد تحريم ذلك الشيء وليس كذلك: بل قد يكون على سبيل التنبيه والتحذير من خطره أن يستدرج صاحبه للحرام؛ من دون أن يكون بالضرورة حراما في الأصل: بدليل هذا الحديث: فيستحيل أن يقر النبي ﷺ الحرام في بيته ويكتفي بتحويل وجهه، فما دام النبي ﷺ أقر - على الاحتمال الثاني - أبا بكر على التسمية فيكون مزمار الشيطان

^١ - رسائل ابن حزم (ص: 436).

جائزا يوم العيد ، ولا يستقيم أن يقال هو مزمар الشيطان في غير يوم العيد فهذا بعيد؛ ومن ثم بإضافة الشيء إلى الشيطان لا يكون حجة على التحريم. قال أبو بكر بن العربي : «لم ينكر النبي ﷺ على أبي بكر تسمية الغناء مزمار الشيطان، وذلك لأن المباح قد يستدرج به الشيطان إلى المعصية أكثر وأقرب من الاستدراج إليها بالواجب، فيكون إذا تجرد مباحا، ويكون عند الدوام وما تعلق به الشيطان من المعاصي حراما ، فيكون حينئذ مزمار الشيطان¹».

وأما حين يكون المزمار طاعة فهو ممدوح؛ كقول النبي ﷺ لأبي موسى الأشعري: «يا أبا موسى لقد أوتيت مزمارا من مزامير آل داود²»؛ قال النووي: «شبه حسن الصوت وحلاوة نغمته بصوت المزمار، وداود هو النبي ﷺ وإليه المنتهى في حسن الصوت بالقراءة³». ولا يشبه الشرع في سياق المدح والثناء بما هو محرم، فلو كان المزمار في حد ذاته محرما لما أضيف إلى نبي كريم، ولا مدح النبي ﷺ بواسطته قراءة القرآن الكريم.

ومما يدل على أن إضافة شيء للشيطان لا يفيد تحريما أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «استأذن عمر على رسول الله ﷺ وعنده نساء من قريش يكلمنه ويستكثرنه عالية أصواتهن، فلما استأذن عمر قمن يبتدرن الحجاب فأذن له رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ يضحك. فقال عمر: أضحك الله سنك رسول الله. قال: «عجبت من هؤلاء اللاتي كن عندي، فلما سمعن صوتك ابتدرن الحجاب». قال عمر فأنت يا رسول الله كنت أحق أن يهين، ثم قال: أي عدوات أنفسهن أتهينني ولا تهين رسول الله ﷺ ؟ قلن: نعم أنت أفض

١- أحكام القرآن (275/5) ؛ للعلامة أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المافري. تحقيق: ذ. محمد عبد

القادر عطا. ط. دار الفكر للطباعة.

٢- صحيح: رواه البخاري (4761)، ومسلم (793)، والترمذي (3855)، وأحمد (23019).

٣- شرح صحيح مسلم (546/1).

وأغلظ من رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ: «والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان قط سالكا فجاء إلا سلك فجاء غير فجعك»¹.

فالحال الذي الذي كان عليه النساء مع النبي ﷺ قبل مجيء عمر لم يكن محرما، ولا كان الفج لخلوه من عمر محرما حاشا وكلا أن يكون النبي ﷺ في فج حرام أو مجلس حرام، ومحال أن يقر أحدا على حرام؛ مما يدل على أن وجود الشيطان في فج لا يعني حرمة ذلك الفج.

ومن الأدلة على ذلك أيضا «أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا عائشة أتعرفين هذه؟». قالت: لا يا نبي الله، فقال: «هذه قينة بني فلان! تحبين أن تغنيك قالت نعم، قال: فأعطاها طبقا فغنتها. فقال النبي ﷺ «قد نفخ الشيطان في منخريها»².

قلت: فقول النبي ﷺ في غناء القينة «نفخ الشيطان في منخريها» لا يفيد الكراهية فضلا عن التحريم كما هو ظاهر؛ وذلك أن النبي ﷺ هو الذي عرض على عائشة إن كانت تحب سماع غناء تلك القينة، وهو الذي طلب من القينة أن تغني، وهو الذي أعطاها الآلة - الطبق - التي تضرب عليها، وحاشاه عليه السلام أن يعرض من تلقاء نفسه على غيره ما هو من باب المكروه فضلا عن الحرام، ولكنه نبه بقوله ذاك إلى ما تمت الإشارة إليه، أن

¹ - صحيح: رواه البخاري (3120)، ومسلم (2396)، وأحمد (1472).

² - صحيح: رواه أحمد (15758)، والنسائي (1472)، من طريق مكّي بن إبراهيم، ثنا الجعيد بن عبد الرحمن، عن يزيد بن خصيفة، عن السائب بن يزيد.

قلت: إسناده صحيح، فمكي «ثقة ثبت»، والجعيد - أو الجعد - «ثقة»، ويزيد - وهو ابن عبد الله بن خصيفة - «ثقة»؛ كله قاله الحافظ في التقریب.

قلت: وليس في السنن: «قد نفخ الشيطان في منخريها»، ولا فيها أن النبي ﷺ أعطاها الطبق.

الفناء وإن كان مباحاً أصلاً؛ إلا أنه مقام يرتفع فيه الشيطان فينبغي الحذر منه، ونحن نرى اليوم أن الفناء عيش كثير من الرذائل.

إقرار النبي ﷺ سماع زمارة الراعي

3 - وروى أبو داود السجستاني، ثنا أحمد بن عبيد العداني، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا سعيد بن عبد العزيز، ثنا سليمان بن موسى، عن نافع قال:

سمع ابن عمر زمزماً فوضع إصبعيه في أذنيه ونأى عن الطريق، وقال يا نافع هل تسمع شيئاً قال: لا؛ فرفع إصبعيه وقال: كنت مع رسول الله ﷺ فسمع مثل هذا، فصنع مثل هذا¹.

- حسن: رواه أبو داود (4927)، وأحمد (4965)، من هذا طريق الوليد بن مسلم به. وقال أبو علي اللؤلؤي: قال أبو داود: هذا حديث منكرو.

قلت: رواه ثقات؛ والوليد ثقة مدلس تدليس التسوية ولكنه قد صرح بالسماع من شيخه سعيد بن عبد العزيز، وصرح بسماع سعيد من شيخه سليمان بن موسى. إلا أن سليمان بن موسى فيه كلام خفيف: فقد قال الحافظ في التقریب: «صديق فقيه في حديثه بعضه لين وخولط قبل موته بقليل».

ثم هو لم ينفرد تابعه مطعم بن المقدام، عن نافع به. رواه أبو داود (4925)، من طريق محمود بن خالد عن أبيه، عن مطعم.

ومطعم ثقة: قال الذهبي: «ثقة نبيل»، واكتفى الحافظ في التقریب بقوله: «صديق». ولا أدري لم قصر به عن مرتبة الثقة، فمما جاء في ترجمته من تهذيب التهذيب: «قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، سمعت الأوزاعي يقول: ما أصيب أهل دمشق بأعظم من مصيبتهم بالمطعم وأبي مرثد وإبراهيم بن حدر». وكان الأوزاعي يقول حدثنا المطعم بن المقدام الفقيه.

قلت- أي ابن حجر - : وذكره ابن حبان في الثقات من التابعين وقال متقن/ه المقصود من تهذيب التهذيب ولم يذكر فيه جرحاً.

قلت: ولكن الراوي عنه خالد بن يزيد قال الذهبي في الكاشف: «وثق»، وهي عبارة يستعملها الذهبي فيمن لا يحتج به، وذلك لأنه لم يوثقه معتبر.

قال ابن حزم معلقاً على الحديث إن سماع زمارة الراعي «لو كان حراماً ما أباح رسول الله ﷺ لابن عمر سماعه، ولا أباح ابن عمر لنافع سماعه، ولكنه عليه السلام، كره لنفسه كل شيء ليس من التقرب إلى الله، كما كره الأكل متكئاً¹ والتشرف بعد الغسل في ثوب يعد لذلك، والستر الموشى على سدة عائشة² وعلى باب فاطمة رضوان الله عليهما، وكما كره أشد الكراهية عليه السلام أن يبيت عنده دينار أو درهم. وإنما بعث عليه السلام منكراً للمنكر وأمراً بالمعروف، فلو كان ذلك حراماً لما اقتصر عليه السلام أن يسد أذنيه عنه دون أن يأمر بتركه وبنيهى عنه. فلم يفعل عليه السلام شيئاً من ذلك، بل أقره وتزهد عنه، فصح أنه مباح وأن تركه أفضل، كسائر فضول الدنيا المباحة، ولا فرق³».

وبنحو كلام ابن حزم قال الذهبي؛ فحين احتج بعضهم بحديث ابن عمر على تحريم زمارة الراعي، تعقبه الذهبي فقال إن «حديث ابن عمر بمفرده لا يدل على التحريم، لأنه ليس فيه نهى، بل يدل على الكراهة، فيستحب لنا أن نتأسى بالنبي ﷺ، وأن لا نسمع الزمارة وما شابهها⁴».

قلت: وله متابع آخر عن نافع رواه أبو داود أيضاً (4926) وإسناده صالح كذلك.

الخلاصة: الحديث حسن بهذه الشواهد وصححه البعض.

١- صحيح: رواه البخاري (2107)، من حديث أبي جحيفة مرفوعاً: «لا أكل متكئاً».

٢- صحيح: رواه مسلم (2107)، من حديث عائشة قالت: قدم رسول الله ﷺ من سفر وقد سترت على بابي درنوكة فيه الخيل ذوات الأجنحة فأمرني فنزعته.

٣- رسائل ابن حزم (ص: 437).

٤- مختصر رد ابن المجد بن قدامة على ابن طاهر المقدسي في السما - مخطوط - (ق: 25 / 1)؛ للذهبي.

شبهة على قصة الراعي وزمارته ورد الذهبي عليها

وها هنا من يعترض على ابن حزم فيفترض عدة افتراضات على هذه القصة، أو يجعلها قصة عين- خلاف فهم ابن عمر لها- فبعضهم يقول إن الراعي كان في قمة جبل وبالتالي يتعذر على النبي ﷺ نهيهِ، وكذلك الحال في قصة ابن عمر مع نافع فالرعاة عادة يكونون في قمم الجبال، ومن قائل قولاً يوهم نوع نسخ لكون هذا كان قبل أحاديث النهي؛ وهذا مجرد دعاوى مفتقرة لأدلة، والدعوى ما لم تقم على دليل بدل قال وقيل تبقى مجرد دعوى، ولذلك لما قال ابن المجد ابن قدامة تعليقاً على قصة الراعي: «إنما كان هذا أول الإسلام في جبل بعيد من طريقه وهذا قبل فتح الإسلام»؛ تعقبه الذهبي قائلاً: «قوله: هذا في أول الإسلام مجرد دعوى¹».

4 - وروى مسلم بن الحجاج، قال ثنا زهير بن حرب، ثنا جرير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قال: جاء حبش يزفنون في المسجد في يوم عيد، فدعاني رسول الله فوضعت رأسي على منكبه فجعلت أنظر إلى لعبهم حتى كنت أنا التي انصرفت عن النظر به إليهم².

5 - وروى سفيان الثوري وشعبة كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي عن عامر بن سعد البجلي أن أبا مسعود البصري وقرظة بن كعب وثابت بن زيد كانوا في العريش وعندهم غناء فقلت: هذا وأنتم أصحاب رسول الله؟ فقالوا: إنه رخص لنا في الغناء في

¹ - مختصر رد على ابن المجد؛ للذهبي - مخطوط - (ق: 25 / 1).

² - صحيح: رواه مسلم (892)، من حديث عائشة.

العرس، والبكاء على الميت في غير نوح¹، إلا أن شعبة قال: ثابت بن وديعة مكان ثابت بن زيد ولم يذكر أبا مسعود.

6 - وروى هشام بن زيد، ثنا حسان، عن محمد بن سيرين قال: إن رجلاً قدم المدينة بجوار، فنزل على ابن عمر وفيهم جارية تضرب، فجاء رجل فساومه فلم يهو منهم شيئاً، قال: انطلق إلى رجل هو أمثل لك بيعاً من هذا. فأتى إلى عبد الله بن جعفر فعرضهن عليه، فأمر جارية فقال: خذي فأخذت حتى ظن ابن عمر أنه قد نظر إلى ذلك، فقال ابن عمر: حسبك سائر اليوم من مزمو² الشيطان، فبايعه ثم جاء الرجل إلى ابن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن إنني غبت بتسعمائة درهم، فأتى ابن عمر مع الرجل إلى المشتري فقال له إنه غبن في تسعمائة درهم، فإذا أن تعطيتها إياه وإما أن ترد عليه بيعه. فقال: بل نعطيها إياه. فهذا عبد الله بن جعفر وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما قد سمعا الغناء بالعود، وإن كان ابن عمر كره ما ليس من الجد فلم ينه عنه، وقد سفر في بيع مغنية كما ترى، ولو كان حراماً ما استجاز ذلك أصلاً².

هل الغناء من الحق؟

ينسب لبعض السلف منهم مالك بن أنس أنه سئل عن الغناء فاعتبره ليس من الحق، وبالتالي فهو من الضلال؛ فأورد ابن حزم مثل هذه الشبهة ثم تعقبها فقال: إن قال قائل:

¹ - حسن: رواه النسائي(892)، والحاكم(201/2)، والبيهقي(289/7)، والطبراني(248/17)، من طريق أبي إسحاق به.

ورواته ثقات وفي أبي إسحاق كلام بسبب اختلاطه وتدليسه، ولكن في الإسناد الذي ساقه ابن حزم - ولم أقف عليه - الراوي عن أبي إسحاق هو شعبة وهو ممن كان يتحرى عدم تدليسه.

ورواه الحاكم(183/1) من غير طريق أبي إسحاق وإسناده ضعيف.

² - رسائل ابن حزم(ص: 438).

قال الله تعالى ﴿فَمَآذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ¹﴾: ففي أي ذلك يقع الغناء؟ قيل له: حيث يقع التروح في البساتين وصبغ ألوان الثياب وكل ما هو من اللهو؛ قال رسول الله: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى²» فإذا نوى المرء بذلك ترويح نفسه وإجمالها لتقوى على طاعة الله عز وجل فما أتى ضلالاً. وقد قال أبو حنيفة: من سرق زمماراً أو عوداً قطعت يده ومن كسرهما ضمنهما. فلا يحل تحريم شيء ولا إباحته إلا بنص من الله تعالى أو من رسوله عليه السلام لأنه إخبار عن الله تعالى، ولا يجوز أن يخبر عنه تعالى إلا بالنص الذي لا شك فيه، وقد قال رسول الله ﷺ «ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار^{3 4}».

الخلاصة: هذا هو مذهب ابن حزم في الغناء والموسيقى، وهذه وجهة نظره في أدلة مخالفه، تم عرضها عرضاً مجملاً، فأصل الإباحة جعله يقول بإباحة جميع أنواع الغناء والموسيقى⁵، وتأييد وتعاضد ذلك عنده بنصوص صحيحة وأحاديث ثابتة، بعضها أقر فيه النبي ﷺ أنواعاً من أنواع الغناء؛ أقر كلاماً وأقر آلات، وإقراره ﷺ بعض ذلك لا يفهم منه تحريم ما سواه من الأقوال أو الأشعار أو الآلات بناء على أن الأصل في كل ذلك الإباحة، ولأن تأخير البيان عن وقته ليس هو الأصل: بدليل أنه عليه السلام لما سمع ما لا ينبغي التغني به نهى عنه في حينه وبين حكم الشرع فيه: وذلك حين قالت

¹ - (يونس/ 32).

² - صحيح: رواه البخاري (1)، ومسلم (1907) من حديث عمر.

³ - صحيح: رواه البخاري (110)، من حديث أبي هريرة. وروي من حديث غير أبي هريرة عن عد من الصحابة ولذلك عده البعض متواتراً.

⁴ - رسائل ابن حزم (ص: 438 - 439).

⁵ - إلا أن يرد التعريم مما هو خارج عن معنى الغناء من حيث هو غناء؛ كما هو الحال في السهرات وحفلات الرقص ونحو ذلك فقد تقدم أن هذا ليس محلاً للنزاع.

إحدى الجاريات المغنيات: «وفينا نبي يعلم ما في غد»¹ فنهاها عليه السلام في الحال، وأمرها أن تعود لما كانت تقول من قبل؛ ولم يؤخر بيان الحكم الشرعي عن وقته.

وما يقال في الغناء يقال في آلات الطرب، فقد أذن في بعض الآلات على سبيل المثال لا على سبيل الحصر، وذكر بعضها ليس تحريماً لغيرها إلا أن يرد النص بالتحريم؛ لأنه من جهة المعنى لا فرق بين دف وناي وعود وما شابه ذلك، إلا ما تعافه الطباع الخاصة كما تعاف أنواعا من الطعام أو أنواعا من الكلام؛ من دون أن يؤثر على الحكم في جنس الطعام أو الكلام، فلا يحرم شيء من ذلك إلا إذا ورد به النص.

وكما ترى فابن حزم في تصرفه كان سائرا في مضممار الأدلة، ملتزما - تأييدا ونقضا - القواعد والأصول المعتبرة، فحين يرد نصا يردّه حسب ما تقتضيه قواعد علم الرواية، وإذا رد معنى يرده حسب ما تمليه قواعد الدراية.

وبالمقابل فمخالفوه لم ينازعوه في التأصيل وإن خالفوه في التنزيل، لأنهم يرون النصوص التي احتجوا بها صحيحة وهو يراها ساقطة، وهم يثبتون معاني لها وهو ينفيها عنها.

فأي الفريقين تشهد له القواعد؟ وأي القولين أسعد بالأدلة؟ هذا ما يتضح في الفصول التفصيلية الآتية إن شاء الله تعالى.

¹ - صحيح: رواه البخاري (4852)، والترمذي (1090)، من حديث الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت: جاء النبي ﷺ فدخل حين بُني عليّ، فجلس على فراشي كمجلسك مني؛ فجعلت جوهريات لنا يضربن بالدف ويندن من قتل من آبائي يوم بدر؛ إذ قالت إحداهن: وفينا نبي يعلم ما في غد؛ فقال: «دعي هذا وقولي بالذي كنت تقولين».

الفصل الثاني: جواب ابن حزم عن الأدلة القرآنية

للمحرمين للغناء وآلات الطرب

الغناء مندرج تحت أصل الإباحة ولكن...

بما أن الغناء - بالآلات وبدونها - يندرج تحت القسم المشمول بحكم الإباحة من الشريعة ابتداءً، كان لزاماً على الذين يرون تحريمه ونقله عن أصله، المجيء بأدلة تنقل حكم المعازف والغناء من أصل الإباحة إلى التحريم.

وذلك الذي فعلوا؛ فقد قالوا ثمة أدلة خاصة تتعلق بالغناء وآلات الطرب، تقتضي نقل حكمه من الإباحة إلى التحريم؛ كما نُقلت أحكام مئات المسائل مثل الخمر والميسر ولحم الخنزير والميتة والقرع وزواج الشغار... الخ؛ التي - باعتبارها ليست عقائد ولا عبادات - هي مندرجة تحت أصل الإباحة، ثم أصبحت محرمة لورود أدلة بخصوصها؛ نقلت حكمها من الإباحة إلى التحريم.

وكذلك الأمر في الغناء بآلات الطرب والموسيقى من وجهة نظرهم؛ حيث أوردوا نصوصاً من القرآن والسنة تدل على تحريمه، وهي نصوص أدرجها العلامة ابن الجوزي في فصل تحت عنوان «الأدلة على كراهية الغناء والنَّوح والمنع منهما»¹ فقال: «استدل أصحابنا بالقرآن والسنة والمعنى...»² ثم عرضها نصاً نصاً.

¹ - تلبيس إبليس (ص: 206)، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي ط. دار الفكر للطباعة والنشر: بيروت - لبنان: الطبعة: الطبعة الأولى، 1421 هـ / 2001 م.

² - تلبيس إبليس (ص: 206).

الآية السادسة من سورة لقمان أشهر آية احتج بها المحرمون للفناء

تعتبر الآية السادسة من سورة لقمان أشهر ما استدل بها المحرمون للفناء وآلات الطرب، لأنهم ذكروا في تفسيرها حديث أبي أمامة الذي تضمن قول النبي ﷺ بنزولها في الفناء وتفسيره هو الحديث بأنه الفناء، وبالتالي يترتب على الفناء ما يترتب على هو الحديث من أحكام.

الآية في سياقها ومختصر تفسير الطبري لها

وقبل عرض ما ذكره ابن حزم بخصوصها، لا بأس من عرض الآية كاملة وفي السياق الذي وردت فيه؛ حيث قال سبحانه وتعالى:

﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا؛ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ، وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَن فِي أُذُنِهِ قُفْرًا فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ^١﴾.

قال الإمام الطبري بعدما أورد ما قيل في تفسير الآية - ومن بينها تفسير لهو الحديث بالفناء - :

« والصواب من القول في ذلك أن يقال: عني به كل ما كان من الحديث ملهيا عن سبيل الله؛ مما نهى الله عن استماعه أو رسوله؛ لأن الله تعالى عم بقوله ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾ ولم يخصص بعضا دون بعض؛ فذلك على عمومته حتى يأتي ما يدل على خصوصه، والفناء والشرك من ذلك... ﴿وإذا تتلى﴾ على هذا الذي اشتري لهو الحديث للإضلال عن سبيل الله؛ آيات كتاب الله فقرئت عليه ﴿وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا﴾؛ يقول : أدبر

^١ - (لقمان/6 - 7).

عنها واستكبر استكباراً وأعرض عن سماع الحق والإجابة عنه ﴿كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ يقول: ثقلاً فلا يطيق من أجله سماعه¹.

هذا باختصار كلام الطبري في تفسير الآية، وأما ابن حزم فقال²:

1- من طريق سعيد بن منصور، أنا إسماعيل بن عياش، عن مطرح بن يزيد، أنا عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل بيع المغنيات، ولا شراؤهن، وثمانهن حرام، وقد نزل تصديق ذلك في كتاب الله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾³ الآية، والذي نفسي بيده ما رفع رجل قط عقيرة صوته بغناء إلا ارتدفه شيطانان يضربانه على صدره وظهره حتى يسكت».

2- وروى عبد الملك بن حبيب، ثنا عبد العزيز الأوسي، عن إسماعيل بن عياش، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل تعليم المغنيات، ولا شراؤهن، ولا بيعهن، ولا اتخاذهن، وثمانهن حرام، وقد أنزل الله ذلك في كتابه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾⁴؛ والذي

¹ - تفسير الطبري (10/201 - 206).

² - المحلى (6/9)، ووسائل ابن حزم (ص: 432).

³ - (لقمان/6).

⁴ - (لقمان/6).

نفسى بيده ما رفع رجل عقيرته بالفناء إلا ارتدغه شيطانان يضريان بأرجلهما صدره وظهره حتى يسكت¹.

١- منكر: رواه الترمذي (1282)، وأحمد (22334)، من طريق عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة به مرفوعاً.

وهذا إسناد ضعيف جداً، بل قال ابن حبان إن كل خبر يروى بهذا الإسناد «عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم أبو عبد الرحمن» إلا كان متن ذلك الخبر «مما عملته أيديهم»، وتعبه ابن حجر في التهذيب في ترجمة ابن زحر قائلاً: «ليس في الثلاثة من اتهم إلا علي بن يزيد، وأما الآخران فهما في الأصل صدوقان وإن كانا يخطئان، ولم يخرج البخاري من رواية ابن زحر عن علي بن يزيد شيئاً». قلت: وإليك خلاصة ما قيل في كل راو منهم:

- عبيد الله بن زحر: قال الذهبي في المغني في الضعفاء: «مختلف فيه، وهو إلى الضعف أقرب؛ ضعفه أحمد بن حنبل. وقال النسائي: لا بأس به». وقال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين: «يروي عن علي بن يزيد نسخة باطلة! ضعفه أحمد. وقال ابن المديني: منكر الحديث. وقال يحيى: ليس بشيء؛ كل حديثه عندي ضعيف».

- علي بن يزيد: قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين: «قال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث. وقال النسائي والأزدي والدارقطني: متروك».

- القاسم بن عبد الرحمن: قال الذهبي في المغني في الضعفاء: «قال أحمد بن حنبل: روى عنه علي بن يزيد أعاجيب وما أراها إلا من قبل القاسم. وقال ابن حبان: يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات».

ورواه ابن ماجه (2168)، من طريق أبي جعفر الرازي، عن عاصم، عن أبي المهلب، عن عبيد الله الإفريقي، عن أبي أمامة. فلم يذكر بين عبيد الله الإفريقي وهو ابن زحر لا علي بن يزيد، ولا القاسم. وهذا فيه من العلل ما يلي:

- أبو جعفر الرازي: قال الحافظ في التقريب «صدوق سئ الحفظ».

- عاصم بن بهدلة: وهو ابن أبي النجود صاحب القراءات؛ قال ابن حجر في التقريب: «صدوق له أوهام؛ حجة في القراءة».

- أبو المهلب: واسمه مطرح بن يزيد؛ وهو كاسمه مطرَح عندهم؛ لأنه «مجمع على ضعفه» كما في ميزان الاعتدال.

- القاسم بن عبد الرحمن: تقدم أنه صاحب معضلات، ثم هو لم يسمع من أبي أمامة كما في التهذيب لابن حجر. فهذه خمس معضلات في هذا الحديث فلا يفرح به.

هذا ما ورد في هذا الباب، وقبل نقل اعتراض ابن حزم عليه لا بأس من عرض أقوال بعض من احتج بالآية للقول بتحريم الغناء والمعارف.

المستدلون بالآية للقول بتحريم الغناء

إن هذا التفسير النبوي المتضمن في الحديث احتج به ابن الجوزي ضمن أدلة تحريم الغناء¹، وكذلك احتج به ابن القيم في إغاثة اللهفان فقال: «جاء تفسير لهو الحديث بالغناء مرفوعاً إلى النبي ﷺ...» وذكر حديث أبي أمامة السابق، ثم قال: «هذا الحديث وإن كان مداره على عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد الإلهاني، عن القاسم، فعبيد الله بن زحر ثقة، والقاسم ثقة، وعلي ضعيف؛ إلا أن للحديث شواهد ومتابعات سنذكرها إن شاء تعالى، ويكفي تفسير الصحابة والتابعين للهو الحديث بأنه الغناء فقد صح ذلك عن ابن عباس وابن مسعود.

قال أبو الصهباء: سألت ابن مسعود عن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي هَوَٰ

الْحَدِيثُ﴾، فقال: والله الذي لا إله غيره هو الغناء يرددها ثلاث مرات².

وعلى هذا المنوال سار المحرمون من المعاصرين، فقال «الشيخان ابن باز والعثيمين في كتابهما عن الغناء واستماعه: الغناء والاستماع إليه حرام ومنكر، ومن أسباب مرض القلوب وقسوتها، وقد ذكر بعض العلماء الإجماع على تحريمه، وذكروا الأدلة على تحريمه ومنها:

الدليل الأول: قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ...﴾.

- تلييس إبليس (ص: 207).

- إغاثة اللهفان (239/2 - 240).

قال الواحدي وغيره من المفسرين: إن لهو الحديث في الآية : المراد به الغناء؛ قاله ابن عباس، وابن مسعود، ومجاهد، وعكرمة، وروي عن ابن مسعود أنه قال: «والله الذي لا إله غيره لهو الغناء؛ يعني لهو الحديث»¹.

وصحح العلامة الألباني حديث أبي أمامة مرفوعاً في الصحيحة أولاً²، ثم رجع عن ذلك واكتفى بترجيح «نزل الآية في الغناء، للشواهد الصحيحة المذكورة عن ابن مسعود وغيره، فإنها في حكم المرفوع عند الحاكم وغيره، لاسيما وقد حلف ابن مسعود ثلاث مرات على نزولها في الغناء، وقد صححه ابن القيم في "إغاثة اللهفان" (1/240)، عن ابن عباس وابن مسعود، ثم تتابعت الآثار بذلك عن التابعين وغيرهم، ومنهم الحسن البصري، فقد جزم بأنها نزلت في الغناء و المزامير. كما أخرج ابن أبي حاتم عنه كما في "الدر المنثور" (5/159)³.

هذا جماع ما قاله المستدلون بالآية لتحريم الغناء، وهو استدلال مبني- عند بعضهم- على أن النبي ﷺ فسر لهو الحديث بالغناء، وهذا لوحده كاف وحجة على أن الغناء حرام، كيف وقد فسره بذلك الصحابة والتابعون أيضاً؟
اعتراض ابن حزم على استدلال المحرمين بالآية

وأما ابن حزم فاعترض على هذا الاستدلال من جهتين:

¹ - فتاوى هامة ورسالة في صفة صلاة النبي ﷺ، الشيخ عبد العزيز بن باز، والشيخ محمد الصالح العثيمين، ط2، 1414هـ، 1994م، دار طيبة، مكة، ص 24 - 25. نقلا عن كتاب عبد الفتاح عبد الغني الهمص.

² - (421/6).

³ - السلسلة الصحيحة (421/6) للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. ط. المكتب الإسلامي.

- من جهة الرواية اعتبر الحديث المعتمد في تفسير الآية ساقطاً لا يصح الاحتجاج به، وبالتالي تنتفي الحجية بالتفسير النبوي المزعوم.

- ومن جهة أخرى - على افتراض صحة وثبوت تفسير النبي ﷺ لهو الحديث في الآية بالغناء - فإنه لا يدل على تحريم الغناء مطلقاً، ولكن يدل على تحريم بعض صورته.

هذا ما قرره ابن حزم على سبيل الإجمال، وبيان ذلك مفصلاً ومفسراً على النحو الآتي:

إبطال نسبة التفسير للنبي ﷺ رواية

أعل ابن حزم نسبة تفسير لهو الحديث بالغناء للنبي ﷺ، وقال إنه لا يصح عن رسول الله ﷺ: لأن إسناده فيه ضعفاء ومجاهيل ممن لا تقوم برواية أمثالهم حجة، وهذا الذي قرره في رواية الإسناد موافق في الجملة لما قال فيهم أئمة هذا الشأن؛ ويتبين ذلك بمقابلة أقوال ابن حزم مع أقوال علماء الجرح والتعديل وهي كالآتي:

- عبد الملك بن حبيب

قال ابن حزم فيه: «هالك»، واعترض عليه العلامة ابن القيم فقال: «عبد الملك أحد الأئمة الأعلام، ولم يلتفت الناس إلى قول ابن حزم فيه¹».

قلت: بلى التفت الناس لقول ابن حزم وذكره، بل ووافقوه على اطراح ابن حبيب وإن لم يبلغ ببعضهم إلى اتهامه بالكذب. وكون عبد الملك من الأئمة الأعلام فكان ماذا؟ ذلك لا ينفي أن يكون هالكاً في الرواية.

¹ - حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (307/1): لابن قيم الجوزية. ط. دار الكتب العلمية - بيروت: الطبعة

فالذهبي مع اعتبار عبد الملك بن حبيب من الأئمة ومن الأعلام النبلاء يقول إنه «كثير الوهم صحفي وقد اتُّهم»؛ كما في المغني في الضعفاء. وقال عنه في الميزان إنه «أحد الأئمة؛ ومصنف الواضحة؛ كثير الوهم صحفي، وكان ابن حزم يقول: ليس بثقة» وبعدما نقل تضعيف العلماء له، وحط ابن حزم عليه واتهامه بالكذب تعقبه بقوله: «الرجل أجل من ذلك؛ لكنه يفلط».

قلت: الذهبي يُجلُّ ابن حبيب عن تهمة الكذب التي رُمي بها؛ وإن لم يكن ابن حزم وحده من رُوي عنه اتهام عبد الملك بن حبيب بتلك التهمة، فقد قال القاضي عياض: «حكى الباجي وابن حزم أن أبا عمر بن عبد البر، كان يكذبه¹». وعلى كل حال فنفي تهمة الكذب عن ابن حبيب لا ينفي عنه كثرة الوهم وأنه هالك.

وقال ابن حجر في اللسان في ترجمة عبد الملك بن حبيب إنه «كان حافظاً للفقه نبيلاً؛ إلا أنه لم يكن له علم بالحديث، ولا يعرف صحيحه من سقيمه ... وضعفه الدارقطني في غرائب مالك ... وقال ابن القطان: كان مُحَقِّقاً يحفظ مذهب مالك ونصرته والذب عنه لقي الكبار من أصحابه، ولم يُهدَّ في الحديث لرشد ولا حصل منه على شيخ مفلح».

- إسماعيل بن عياش

قال ابن حزم في المحلى: «ضعيف».

¹ - ترتيب المدارك (1/252).

وقال الذهبي في تلخيص المستدرک تعليقا على تصحيح الحاكم: «بل إسماعيل واه^١». وقال ابن حجر في التقریب: «صدوق في روايته عن أهل بلده؛ مغلط في غيرهم».

قلت: وحديثه هنا عن الشاميين وهو فيهم أحسن حالا؛ علما أن علة الإسناد الحقيقية من فوقه كما سيأتي.

- مطرح بن يزيد

قال ابن حزم «مجهول» فلم يصب؛ فقد روى عنه جماعة كما في ترجمته في كتاب تهذيب الكمال؛ ولكن عدم معرفة ابن حزم بهذا الراوي لا يؤثر في الحكم على الحديث؛ لأن مطرح بن يزيد «مجمع على ضعفه» كما في الميزان للذهبي. وقال ابن حجر في التقریب: «ضعيف». وهي المرتبة الثامنة، والمجهول - الذي لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق - في المرتبة التاسعة، وكلتا المرتبتين لا يحتج ولا يستشهد بأصحابها؛ وبالتالي فما فات ابن حزم كبيرُ شيء؛ حين لم يعرف مطرح بن يزيد هذا الذي أجمعوا على ضعفه.

ومع أن كلام ابن حزم فيمن تقدم من الرواة كان صوابا في الجملة وموافقا لأقوال الأئمة: إلا أن علة الحديث في الحقيقة ليست في أسفل الإسناد بل في أعلاه؛ لأن الحديث روي من غير الطريق التي ذكرها ابن حزم كما هو مبين في التخریج، وابن حزم يسوق الأحاديث بأسانيد فيكون في الطريق من يستوقفه وينظر في حاله ولا تأثير له على الحكم على الحديث في الجملة، لوروده من طرق أخرى صحيحة وثابتة.

وأفة الحديث الحقيقية هي فيما يلي:

- عبيد الله بن زحر

١- المستدرک (3/640).

قال ابن حزم: «ضعيف». وقال ابن القيم: «ثقة»، والصواب ما قرره ابن حزم، ذلك ما تدل عليه أقوال العلماء فيه؛ وترجمته من تهذيب التهذيب لابن حجر هي كالتالي:

« قال حرب بن اسماعيل: سألت أحمد عنه فضعه. وقال ابن أبي خيثمة وغيره عن ابن معين: ليس بشئ. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: كل حديثه عندي ضعيف. وقال أبو الحسن بن البراء عن ابن المديني: منكر الحديث. وقال الآجري عن أبي داود: سمعت أحمد - يعني ابن صالح - يقول: عبيد الله بن زحر ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به صدوق. وقال الحاكم: لين الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدي: ويقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه، وأروى الناس عنه يحيى بن أيوب. وقال الخطيب: كان رجلا صالحا في حديثه لين.

قلت- القائل ابن حجر- : ونقل الترمذي في العلل عن البخاري أنه وثقه. وقال البخاري في التاريخ: مقارب الحديث، ولكن الشأن في علي بن يزيد. وقال الحربي: غيره أولثق منه. وقال أبو مسهر: هو صاحب كل معضلة، وأن ذلك لين على حديثه. وقال العجلي: يكتب حديثه. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات؛ فإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم بن عبد الرحمن، لم يكن متن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم انتهى.

وليس في الثلاثة- الكلام هنا للحافظ ابن حجر- من اتهم إلا علي بن يزيد، وأما الآخران فهما في الأصل صدوقان وإن كانا يخطئان. ولم يخرج البخاري من رواية ابن زحر عن علي بن يزيد شيئا/هـ.

هذا كلام تهذيب التهذيب، وبه يظهر جليا أن عبيد الله بن زحر لا يستأهل أن يقال فيه ثقة؛ لا سيما بالمعنى الذي استقر عليه المصطلح: أي بمعنى: عدل وضابط. وابن

القيم اعتمد توثيق البخاري لابن زحر، وكشف ابن حجر عن المراد من توثيق البخاري له، فهو مقارب الحديث، والبخاري لطيف العبارة كما هو معلوم، والمقارب لا يحتج بحديثه بينما الثقة الذي هو عدل ضابط، يحتج بحديثه.

إذاً كلام ابن حزم في ابن زحر أصوب، لأنه «إلى الضعف أقرب»، كما قال الذهبي في المغني في الضعفاء، ومن هذا حاله لا يرسل فيه التوثيق بالمعنى المتقدم - عدل ضابط - كما فعل ابن القيم رحمه الله تعالى.

- علي بن يزيد

قال ابن حزم في المحلى: «ضعيف متروك الحديث»، وأغرب ابن القيم في كلامه فيه، فمع قوله «ضعيف» - كما مر - حسن أمره في مكان آخر فقال: «علي بن يزيد دمشقي ضعفه غير واحد وقال أبو مسهر - وهو بلدي - : لا أعلم به إلا خيراً وهو أعرف به¹» في إشعار إلى ترجيح كلامه على كلام من ضعفه بناء على أن بلدي الراوي أدري به.

والصحيح ما قرره ابن حزم؛ فالجرح المفسر مقدم على التعديل المبهم، ومن علم حجة على من لم يعلم؛ ولذلك قال الذهبي في المغني في الضعفاء: «ضعفوه، وتركه الدارقطني». وفي المستدرک سكت الحاكم عن إسناد من طريقه فتعقبه الذهبي بقوله: «خبرواه؛ لأن علي بن يزيد متروك²».

وقال ابن حجر في التقریب: «ضعيف». ومن المعلوم أن الضعيف والمتروك لا يصلح حديثه لشيء؛ إلا ليعرف أن راويه ضعيف ومتروك.

¹ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية (ص: 396): لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبد الله. تحقيق: د.

محمد جميل غازي. ط. مطبعة المدني - القاهرة.

² - المستدرک (411/2).

و من خلال ما تقدم تبين أن الصواب ما قرره أبو محمد ابن حزم في علي بن زيد لا ما قاله ابن القيم.

- القاسم بن عبد الرحمن

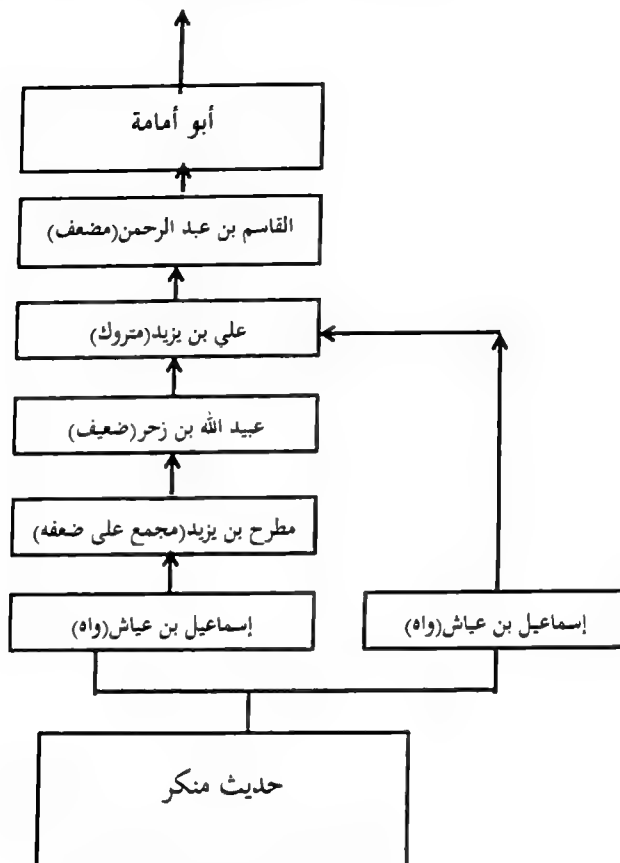
قال ابن حزم: «ضَعِيفٌ». وقال ابن القيم: «ثقة»، وما قرره أبو محمد أقرب إلى الصواب ، وعليه تدل أقوال أئمة هذا الشأن.

قال الذهبي في المغني في الضعفاء: «قال أحمد بن حنبل: روى عنه علي بن يزيد أعاجيب؛ وما أراها إلا من قبل القاسم. وقال ابن حبان: يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات».

وقال الحافظ في التقریب: «صدوق يغرب كثيرا». ومثله لا يحتج بتفرده، وهو مقتضى حكم ابن حزم فيه.

الخلاصة: بالنظر إلى رواية إسناده هذا الحديث يتبين أنه حديث باطل مسلسل بالمعضلات؛ لا يصلح أن يستشهد به فضلا عن أن يحتج به، وكلام ابن حزم فيه هو الذي دلت عليه القواعد وشهد له كلام الأئمة، وبناء عليه فالذين احتجوا بالحديث مرفوعا للنبي ﷺ لتحريم الفناء احتجوا بباطل من القول.

« تفسير النبي ﷺ لهو الحديث في الآية بالغناء »



لا يصح الحديث الضعيف بموافقة تفسير بعض الصحابة

وأما مسألة تصحيح الحديث المرفوع - كما تقدم عن ابن القيم والألباني - بما ورد عن بعض السلف من الصحابة وغيرهم من تفسير لهو الحديث بالغناء فعلى التسليم بثبوته عنهم مرجوح لأمرين:

1- تصحيح الحديث الضعيف بتفسير بعض الصحابة محل نظر

إن مسألة تقوية الأحاديث الضعيفة لتصبح صحيحة بتفسير بعض الصحابة مسألة فيها نظر من جهة علم الرواية ومن جهة علم الدراية:

- أما من جهة الرواية فإن الحديث الصحيح عند علماء هذا الفن هو ما توفرت فيه شروط الصحة الخمسة المعروفة عندهم، المتضمنة في قولهم "اتصال السند برواية العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة"، وليس منها ولا فيها أن يكون الحديث ضعيفا ثم يتحول إلى صحيح حين يوافق متنه قول بعض الصحابة، فلا أعلم حديثا ضعيفا - فضلا عن أن يكون منكرا - شهد له تفسير بعض الصحابة فأصبح صحيحا عند علماء هذا الفن.

- وأما من جهة الدراية فالحديث الضعيف - وهو ليس حجة عند الجمهور - لا يصبح حجة لموافقة قول بعض الصحابة رضي الله عنهم، بل ولا بموافقة للقرآن الكريم، أعني لا يكون هو الحجة بل النص القرآني.

حديث يشهد له القرآن فلم يصححه المحدثون

وأقرب مثال على هذا حديث «إذا رأيتم الرجل يعتاد المساجد فاشهدوا له بالإيمان¹»، فإن جل المفسرين يوردونه عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ

¹ - ضعيف: رواه الترمذي (2542 - 3018)، وابن ماجه (794)، وأحمد (11300)، من طريق دراج أبي السمع، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ «إذا رأيتم الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا له بالإيمان، فإن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ﴾» الآية. قال الترمذي:

أَمَنْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ¹»، نظرا لموافقة متن الحديث لمعنى الآية.

فالحديث إذن تشهد له آية متواترة، ومع ذلك لم ينقله علماء هذا الشأن من دواوين الأحاديث الضعيفة ليدرجوه في كتب الصحاح؛ لأن المسألة ليس مسألة حجية فحسب؛ فالآية كافية للحجية، ولكن الشأن في نسبة كلام للنبي ﷺ لم يقله وذلك الخطر في القضية.

والشيخ الألباني لا يخالف في أن «الحديث الضعيف سندا قد يكون صحيحا معنى لموافقة معناه لنصوص الشريعة مثل حديث : " طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس " ونحوه كثير، ولكن ذلك مما لا يجيز نسبته إلى النبي ﷺ²، ولهذا لم ينقل الشيخ تلك الأحاديث من الضعيفة إلى الصحيحة توركا على صحة المعنى.

2- الحديث منكر وضعيف جدا

ثم إن ضعف الحديث الذي أمامنا ليس قريبا ومحتملا حتى يكون صالحا ليرتقي من حضيض الضعف إلى الحسن، فضلا عن أن يصح ويُحتج به؛ إنه حديث منكر وضعيف جدا؛ فلا يصلح لشيء، هذا ما تقرره القواعد الحديثية؛ وابن القيم يعترف بأن مداره على علي بن يزيد وهو عنده ضعيف - على تردد في ذلك - ، لأن ابن القيم وثق عبيد الله بن زحر مع أنه لم يصب كما عرفنا، بينما مدار الحديث عند الألباني - كما

«هذا حديث حسن غريب». قلت: دراج أبو السمح، قال فيه ابن حجر في التقریب: «صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ضعف».

قلت: ومثله - لاسيما عن أبي الهيثم - لا يحسن حديثه بمفرده.

١- (التوبة/18).

٢- تحريم آلات الطرب(ص: 74).

سيأتي في الفصل السادس - على متروكين اثنين، فكيف يتسنى تقوية حديث يرويه متروك، عن متروك؟

الخلاصة: مدار الحديث إذاً على إسناد فيه ضعيف عند ابن القيم، وفيه متروكان اثنان عند الألباني، وحديث المتروك يرمى ولا يروى، وبالتالي فابن حزم حين أسقط الحديث بمرة كان أقوم قبيلاً وأقوى دليلاً.

وإذا عرفنا هذا فالعجب كل العجب أن عامة المحرمين للفناء يستدلون بهذه الآية، وهي أشهر استدلالاتهم القرآنية؛ باعتبار أن النبي ﷺ فسر لهو الحديث بالفناء، وقد عرفت حال الرواية وأنها منكرة، أو قووا هذا المعنى بتفسير بعض الصحابة، وقد نقلنا عينة من أقوالهم في ذلك.

تفسير بعض الصحابة والتابعين لهو الحديث بالفناء

بقي الاستدلال على تحريم الفناء بتفسير غير الرسول ﷺ من صحابة وتابعين. وهنا كان جواب ابن حزم واضحاً وورده صريحاً فقال:

✓ **أولاً:** لا حجة لأحد دون رسول الله ﷺ.

✓ **ثانياً:** أنه قد خالف تفسيرهم تفسير غيرهم من الصحابة والتابعين، وهذا على التسليم بصحة ما نسب إليهم ولا يسلم كثير منه، بل نفى ابن حزم أن يصح عن صحابي واحد شيء من ذلك.

✓ **ثالثاً:** أن نص الآية يبطل احتجاجهم بها¹، كما سيأتي.

وما أحسب ابن حزم يستحق اللوم لعدم قبوله تفسير لهو الحديث بالفناء من قبل بعض الصحابة على التسليم بصحة ذلك عنهم، لأن قول بعض الصحابة ليس حجة على بعض آخر، ومن أخذ بقول بعض لا يلوم من أخذ بقول البعض الآخر.

¹ - المحلى (58/9).

إبطال الاحتجاج بالآية من جهة الدراية

أبطل ابن حزم - وبحق - أن يكون النبي ﷺ فسر لهو الحديث بالفناء؛ أي أبطل دليل مخالف فيه رواية، ومع ذلك وعلى افتراض أن يكون ثبت ذلك، فالاستدلال باطل دراية أيضا؛ لأن الآية لا تحرم كل غناء بل تُحرّم صورة من صورته؛ ونص «الآية يبطل احتجاجهم بها؛ لأن فيها ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾^١، وهذه صفة من فعلها كان كافرا بلا خلاف، إذا اتخذ سبيل الله تعالى هزوا. ولو أن امرأ اشترى مصحفا ليضل به، عن سبيل الله ويتخذها هزوا لكان كافرا، فهذا هو الذي ذم الله تعالى، وما ذم قط عز وجل من اشترى لهو الحديث ليلتهي به ويروح نفسه، لا ليضل عن سبيل الله تعالى، فبطل تعلقهم بقول كل من ذكرنا. وكذلك من اشتغل عامدا، عن الصلاة بقراءة القرآن، أو بقراءة السنن، أو بحديث يتحدث به أو ينظر في ماله، أو بفناء، أو بغير ذلك، فهو فاسق، عاص لله تعالى، ومن لم يضع شيئا من الفرائض اشتغالا بما ذكرنا فهو محسن^٢..

كلام للبخاري وابن حجر يؤيد قول ابن حزم

إذا الآية ما حرمت كل لهو حديث، بل حرمت لهو الحديث المضل عن سبيل الله، وبالتالي - وعلى افتراض صحة أن لهو الحديث هو الفناء - تكون الآية نهت عن الفناء المضل عن سبيل الله، وهذا ليس محل نزاع؛ فكل لهو يصرف عن سبيل الله منهى عنه؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوَ انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهِوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾^٣. فالمنهي عنه التجارة المفضية إلى حرام لا مطلق التجارة، وكذلك فالمنهي عنه اللهو المفضي إلى الحرام لا مطلق اللهو.

^١ - (لقمان/6).

^٢ - المحلى(60/9).

^٣ - (الجمعة/11).

وبوب البخاري - وفقهه في أبوابه كما يقال - على الآية قائلًا «كل لهو باطل إذا شغله عن طاعة الله ومن قال لصاحبه تعال أقامرك وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ¹﴾». فاستعمل أداة من أدوات الشرط وجعل المناط الذي ترتب عليه الحكم الإشغال عن طاعة الله. وفي شرحه أيد ابن حجر هذا المعنى وزاده توضيحًا وتفصيلًا لما قال إن المرء إذا شغله عن طاعة الله أي شغل «سواء كان مأذونا في فعله، أو منهيًا عنه، كمن اشتغل بصلاة نافلة، أو بتلاوة أو ذكر، أو تفكر في معاني القرآن مثلًا؛ حتى خرج وقت الصلاة المفروضة عمدًا، فإنه يدخل تحت هذا الضابط، وإذا كان هذا في الأشياء المرغب فيها المطلوب فعلها فكيف حال ما دونها²».

وماذا لو كانت اللام في الآية للعاقبة لا للتعليل؟

وما تقدم في إبطال الاحتجاج بالآية محمول على أن اللام في قوله تعالى: ﴿لِيُضِلَّ﴾ هي لام التعليل، وقد يعترض على ابن حزم بأن اللام لام العاقبة، فيكون المعنى إن الذين يشترون لهو الحديث عاقبتهم أن يضلوا عن سبيل الله، وحينئذ يكون لهو الحديث محرماً. وهذا رد ناهض لو يسلم للمعتضين صحة تفسير النبي المعصوم ﷺ لهو الحديث بالغناء، ولم يصح كما عرفت، ولو كان السياق يساعد عليه وليس كذلك.

¹ - (لقمان/6).

² - فتح الباري (91/11).

الفصل الثالث: جواب ابن حزم عن الأحاديث التي احتج بها المحرمون للغناء وآلات الطرب

هذا الفصل خاص بجواب ابن حزم عما احتج به المحرمون للغناء وآلات الطرب من أحاديث، فقد قال في المحلى إن المخالفين احتجوا « بآثار لا تصح، أو يصح بعضها، ولا حجة لهم فيها^١ »، وكرر ذلك في رسالة الغناء فقال: « قد وردت أحاديث بالمنع منه وأحاديث بإباحته. وأنا أذكر الأحاديث المانعة وانبه على عللها، وأذكر الأحاديث المبيحة له وأنبه على صحتها إن شاء الله، والله موفق للصواب.

فالأحاديث المانعة:..^٢»، وبدأ بعرضها على جهة التفصيل.

وفي ما يأتي من صفحات سوف يتم سرد حجج المحرمين المبنية على السنة، ورد ابن حزم عليها، مع عرض كل ذلك على قواعد علم الحديث، ومقارنة أقواله بأقوال أئمة هذا الشأن حديثاً حديثاً، لكي نرى أي القولين أولى بالصواب وأقرب إلى السداد.

ولا يستثنى من الأحاديث في هذا الفصل سوى حديث البخاري في المعازف؛ لأن النظر فيه، وعرض ما دار من نقاش بين ابن حزم ومخالفيه، محله الفصل الرابع بحول الله تعالى وقوته.

١- المحلى (٥٥/٩).

٢- رسائل ابن حزم (ص: ٤٣٠).

الحديث الأول: اللهو باطل إلا الرمي بالقوس وتأديب الفرس

وملاعبة الزوجة

ساق ابن حزم في باب اللهو الباطل حديث عقبة بن عامر وجابر فقال¹:

«1- رويننا من طريق أبي داود الطيالسي، أخبرنا هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلام، عن عبد الله بن زيد بن الأزرق، عن عقبة بن عامر الجهني قال: " قال رسول الله ﷺ:

«كل شيء يلهو به الرجل فباطل، إلا رمي الرجل بقوسه، أو تأديبه فرسه، أو ملاعبته امرأته، فإنهن من الحق»².

¹ - المحلى (56/9).

² - ضعيف: رواه الترمذي (1638) وابن ماجه (3811)، وأحمد (17338)، والطيالسي (1007)، من طريق يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلام، عن عبد الله بن زيد الأزرق، عن عقبة بن عامر به مرفوعا. وإسناده ضعيف لسببين:

- يحيى بن أبي كثير وهو ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل كما في التقريب، ولم يصرح بالسمع إلا في رواية المسند، وهي وإن رواها ثقة فهي مخالفة لعدد من الثقات رَوَوْا الحديث بالنعنة من طريق هشام الدستوائي، وروي من غير طريق هشام عن يحيى بالنعنة أيضا، لا سيما وأنه قيل لم يسمع يحيى بن أبي كثير من أبي سلام كما في التهذيب.

- عبد الله بن زيد الأزرق: مجهول العين؛ قال الذهبي في الميزان «عنه أبو سلام الأسود فقط»، وقال في حديثه اضطراب.

قلت: وذلك لأنه اختلف في إسناده:

- فروي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلام عن عبد الله بن زيد الأزرق، عن عقبة بن عامر كما تقدم.

علماء احتجوا بالحديث

هذا الحديث احتج به للقول بتحريم الفناء وسائر اللهو عدد من العلماء، فأورده الآجري في "باب ما يجوز أن يلهو به المسلم وما سواء باطل من سائر الملاهي"¹، وقال غيره إنه "يكره لقوله عليه السلام: «كل لهو المؤمن باطل إلا ثلاث: تأديبه فرسه ورميه عن قوسه وملاعبته مع أهله»"².

اعتراض ابن حزم على الاحتجاج بهذا الحديث

اعترض ابن حزم على الاحتجاج بهذا الحديث فقال: «عبد الله بن زيد بن الأزرق: مجهول». وما أحسب أحدا يلوم أبا محمد على رد حديث المجهول وعدم الاعتداد به؛ لأن ذلك الذي تقتضيه قواعد نقد الأخبار؛ أن لا يحتج بخبر يرويه مجهول.

نعم يبقى الشأن في هل الراوي مجهول فعلا أم لا؟

- ورواه معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام - وهو حفيد أبي سلام - ، عن عبد الله بن زيد الأزرق، عن عقبة بن عامر به. خرجه ابن خزيمة (113/4).

وروي الحديث من من طريق أبي سلام، عن خالد بن زيد، عن عقبة بن عامر به. رواه أبو دود (2513)، والنسائي (3578)، وأحمد (17359)، وابن أبي شيبه (19433)، من طرق عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي سلام به.

قلت: وخالد بن زيد مجهول أيضا؛ قال الذهبي في الكاشف: «عنه أبو سلام الأسود فيه اضطراب».

الخلاصة: هذا حديث ضعيف مضطرب.

وله شاهد من حديث جابر، ولكنه ضعيف أيضا وسيأتي بيانه في التخريج الآتي.

- تحريم النرد والشطرنج (ص: 4) للآجري.

- المحيط البرهاني (ص: 4): لبرهان الدين مازم. ط. دار إحياء التراث العربي.

وأيضاً اعترض ابن حزم على الاستدلال بالحديث لعدم إفادته التحريم المدعى، وسوف يأتي نقل من وافقه في ذلك.

وأما أن عبد الله بن زيد بن الأزرق مجهول فهذا ما قرره العلماء قبل وبعد ابن حزم، ومنهم:

- الحافظ المزي: ذكره في تهذيب الكمال فقال: «روى عنه أبو سلام الأسود»، ولم يذكر له راوياً غيره.

- الحافظ الذهبي: قال في الميزان: «عبد الله بن زيد (ت ق) الأزرق: عن عقبة بن عامر في فضل الرمي وعنه أبو سلام الأسود فقط». ومثله قاله في الكاشف.

قلت: ولكنه قال في التاريخ: «عبد الله بن زيد ت ق أو ابن يزيد الدمشقي الأزرق القاص، كان يقص في غزو الروم مع؛ روى عن عوف بن مالك الأشجعي، وعقبة بن عامر. وعنه: بكير بن عبد الله بن الأشج، وأخوه يعقوب، وأبو سلام ممطور، وزيد بن سلام، وابن أبي حفصة، وآخرون¹». فجعله هو القاص الذي يروي عن عوف بن مالك ولكن قال ابن حجر في التهذيب: «والذي يغلب على ظني أن القاص هو الراوي عن عوف لا عن عقبة».

قلت: والذي رجحه ابن حجر هو تصرف البخاري أيضاً في التاريخ، فقد فرق بينهما، وعليه يكون الصواب ما قرره الذهبي - في الميزان - والمزي والبخاري وابن حجر؛ أن ابن الأزرق لا يروي عنه غير أبي سلام، فيكون مجهولاً كما قال ابن حزم فلا لوم عليه.

¹ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (136/7): للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي.

تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري. ط. دار النشر: دار الكتاب العربي. لبنان/ بيروت؛ الطبعة: الأولى: 1407 هـ.

ثم ساق ابن حزم الحديث من وجه آخر فقال:

« 2- ومن طريق ابن أبي شيبة، عن عيسى بن يونس، عن عبد الرحمن بن يزيد، عن جابر، أنا أبو سلام الدمشقي، عن خالد بن زيد الجهني، قال لي عقبة بن عامر: قال رسول الله ﷺ: "ليس لهو المؤمن إلا ثلاث .. ثم ذكره.

خالد بن زيد مجهول¹».

قلت: وما قاله ابن حزم هو ما قرره علماء الجرح والتعديل كما تبين من التخريج.

ثم أورده ابن حزم من حديث جابر بن عبد الله وجابر بن عبيد فقال:

« 3- ومن طريق أحمد بن شعيب أنا سعيد، أخبرنا ابن حفص أنا موسى بن أعين، عن خالد بن أبي يزيد حدثني عبد الرحيم، عن الزهري، عن عطاء بن أبي رباح رأيت جابر بن عبد الله، وجابر بن عبيد الأنصاريين يرميان فقال أحدهما للآخر: "أما سمعت رسول الله ﷺ يقول:

كل شيء ليس من ذكر الله فهو لعب، لا يكون أربعة: ملاعبة الرجل امرأته، وتأديب الرجل فرسه، ومشى الرجل بين الغرضين، وتعليم الرجل السباحة"²».

- المحلى (56/9).

- ضعيف: رواه الترمذي (1637)، والنسائي (8938)، من طريق أحمد بن سليمان قال نا سعيد بن حفص قال نا موسى بن أعين، عن خالد بن أبي يزيد أبي عبد الرحيم، عن الزهري، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر به. والزهري هو عبد الرحيم الزهري وليس محمد بن مسلم الحافظ الثبت: كما هو مبين في الرواية التي ذكرها ابن حزم، وهي عند النسائي (8939).

وعلق عليه ابن حزم بقوله: «هذا حديث مغشوش مدلس دلسة سوء، لأن الزهري المذكور فيه ليس هو ابن شهاب، لكنه رجل زهري مجهول اسمه عبد الرحيم:

رويناه من طريق أحمد بن شعيب، حدثنا محمد بن وهب الحراني، عن محمد بن سلمة الحراني، عن أبي عبد الرحيم، هو خالد بن أبي يزيد، وهو خال محمد بن سلمة، عن عبد الرحيم الزهري، عن عطاء: رأيت جابر بن عبد الله، وجابر بن عبيد الأنصاريين يرميان، فقال أحدهما للآخر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل شيء ليس فيه ذكر الله تعالى فهو لهو ولعب، إلا أربعة: ملاعبة الرجل امرأته، وتأديب الرجل فرسه، ومشيه بين الغرضين، وتعليم الرجل السباحة»، فسقط هذا الخبر.

ورويناه أيضا من طريق أحمد بن شعيب، أخبرنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا محمد بن سلمة، أنا أبو عبد الرحيم، عن عبد الوهاب بن بخت، عن عطاء بن أبي رباح رأيت جابر بن عبد الله، وجابر بن عبيد، فذكره، وفيه "كل شيء ليس من ذكر الله فهو لغو وسهو" عبد الوهاب بن بخت غير مشهور بالعدالة¹.

ورواه النسائي(8940)، من طريق أبي عبد الرحيم، عن عبد الوهاب بن بخت، عن عطاء بن أبي رباح قال : رأيت جابر بن عبد الله وذكره.

فإذا كان الإسناد الأول هو المحفوظ ففيه ذاك الزهري المجهول.

وإذا كان الثاني هو المحفوظ ففيه عبد الوهاب بن بخت وهو صدوق في أحاديثه أو هام كثيرة.

ورواه الترمذي(1637)، من طريق أحمد بن منيع، حدثنا يزيد بن هرون، أخبرنا محمد بن إسحق، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، به مرفوعا.

قلت: وهذا على ما في إسناده من جهة عننة ابن إسحاق فهو مرسل بل معضل.

- المحلى (56/9).

إذن من جهة الرواية فالحديث لا يثبت في نظر ابن حزم ويشهد له قواعد علم التخرّيج، ويؤيده علماء الحديث الذين ضعفوا الحديث وحكموا عليه بالاضطراب كما تقدم.

جواب ابن حزم عن الحديث من جهة الدراية

وأما من جهة الدراية فقد أجاب ابن حزم بأن دلالة الحديث لا تفيد تحريم كل لهو لم يستثته الحديث، لأن سوى ما ذكر من اللهو إنما هو «سهو ولنو وليس فيه تحريم»؛ فالاستدلال به على التحريم ليس ناهضاً.

وبمثل قول ابن حزم قال العلماء في تفسير الحديث، فقال البيهقي إن معنى الحديث أنه «ليس من اللهو المباح المندوب إليه إلا ثلاثة»¹. وكون ما لم يذكر من اللهو ليس مندوباً إليه، فلا يعني أنه حرام؛ فقد يكون مباحاً أو مكروهاً أو حراماً.

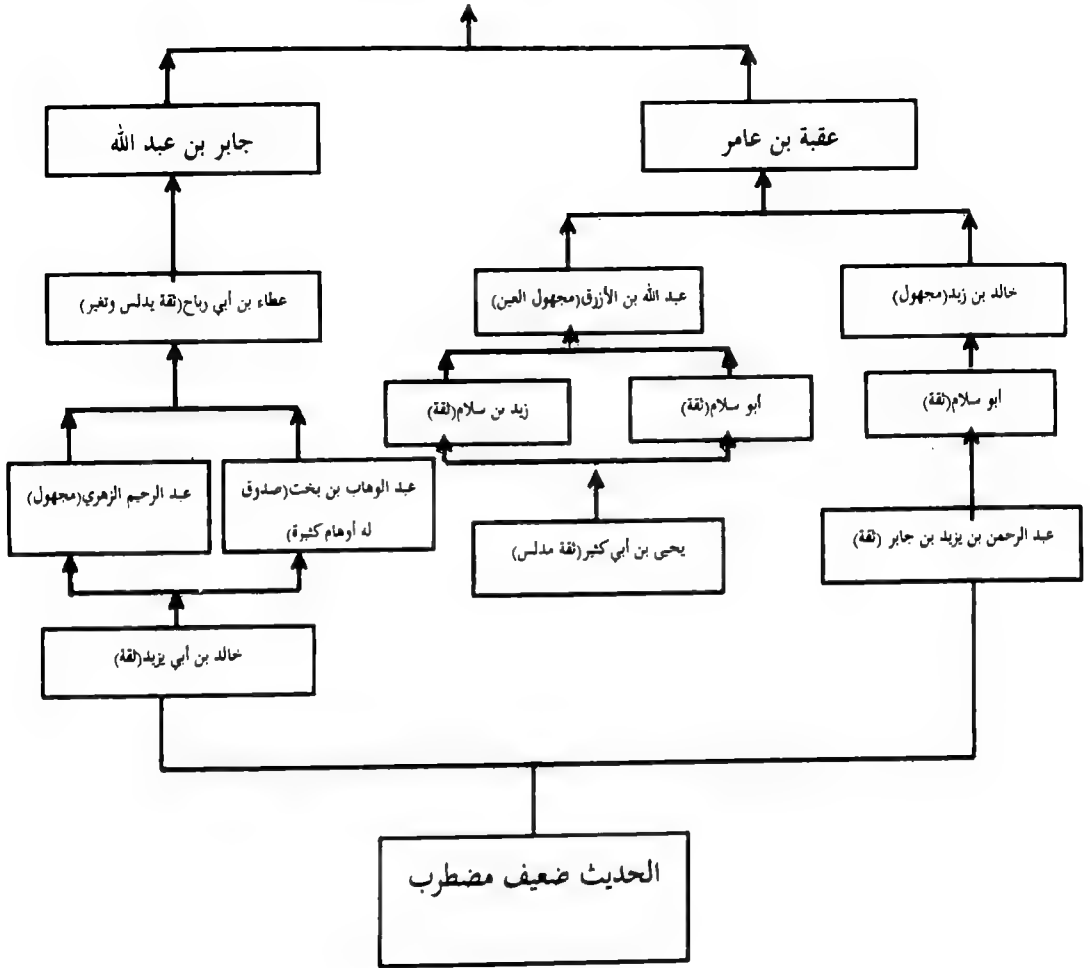
وقال القرطبي إن «كل ما يتلهى به الرجل مما لا يفيد في العاجل ولا في الآجل فائدة فهو باطل، والإعراض عنه أولى. وهذه الأمور الثلاثة فإنه وإن كان يفعلها على أنه يتلهى بها وينشط، فإنها حق لاتصالها بما قد يفيد، فإن الرمي بالقوس وتأديب الفرس جميعاً من معاون القتال. وملاعبة الأهل قد تؤدي إلى ما يكون عنه ولد يوحد الله ويعبده، فلهذا كانت هذه الثلاثة من الحق»².

الخلاصة: إن الذين استدلوا بالحديث لتحريم الغناء وآلات الطرب استدلوا بما ليس ناهضاً لا من ناحية الرواية ولا من ناحية الدراية، فلا لوم على ابن حزم في تمسكه بما صح في القرآن، وما ثبت في السنة من إباحة ما لم يأت نص أو دليل بتحريمه.

١- السنن الصغير (306/8) للبيهقي.

٢- أحكام القرآن (35/8 - 36) للقرطبي.

الحديث الأول: «كل له باطل إلا ملاعبة الرجل...»



الحديث الثاني: بيع المغنية والاستماع إليها حرام

قال ابن حزم¹: روي من طريق العباس بن محمد الدوري، عن محمد بن كثير العبدى، أنا جعفر بن سليمان الضبيعي، عن سعيد بن أبي رزين، عن أخيه، عن ليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن سابط، عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال:

«إن الله حرم المغنية وبيعها وثمنها وتعليمها والاستماع إليها»².

علماء احتجوا بالحديث

هذا من الأحاديث التي اعتمدها من قال بتحريم الغناء؛ فقد احتج به ابن الجوزي ضمن الأدلة على كراهية الغناء والنوح والمنع منهما³. وكذلك استدل به بعض المعاصرين

- الحلبي (56/9). ووسائل ابن حزم (ص: 430) - مختصر الإسناد - .

- منكر: رواه الطبراني في الأوسط (5/5)، من طريق جعفر بن سليمان الضبيعي، عن سعيد بن أبي رزين، عن أخيه، عن ليث، عن عبد الرحمن بن سابط، عن عائشة .

وهذا إسناد ضعيف جداً فيه:

- مجهولان سعيد وأخوه.

- ليث بن أبي سليم ضعيف مشهور بسبب اختلاطه، ولم يتميز حديثه فترك كما في التقريب.

وبه أعله الهيثمي فقال في مجمع الزوائد (163/4): «فيه اثنان لم أجد من ذكرهما. وليث بن أبي سليم وهو مدلس» .

ولكن اختلف على جعفر بن سليمان فرواه ابن أبي الدنيا (ص: 26)، ومن طريقه ابن الجوزي في الملل المتناهية

(163/4)، من طريق جعفر بن سليمان، عن ليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن سابط، عن عائشة به. فلم

يذكر فيه جعفر سعيداً وأخاه المجهولين.

قال البيهقي في السنن (14/6) عقب تخريجه: «وليس بمحفوظ»، وعلق الجناية بتخليط ليث.

وكيفما كان الحال فالحديث منكر لا يصلح.

- تلبس إلبس (ص: 208).

فقال إن: «من الأدلة على تحريم الفناء ما روى سعيد بن أبي زيد، عن أخيه، عن ليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن سابط عن عائشة...¹» وذكره، كما احتج بالحديث غير هذين قديما وحديثا.

اعتراض ابن حزم على الاحتجاج بالحديث

وأما ابن حزم فاعترض على الاحتجاج بالحديث لأنه لا يصح؛ فقال في رسالة الفناء: «فيه سعيد بن أبي رزین، عن أخيه؛ وكلاهما لا يدري أحدهما²».

وأما في المحلى فقال: «فيه ليث وهو ضعيف، وسعيد بن أبي رزین وهو مجهول؛ لا يدري من هو، عن أخيه، وما أدراك ما "عن أخيه" هو ما يعرف وقد سمي، فكيف أخوه الذي لم يسم³».

كلام النقاد في الحديث مؤيد لقول ابن حزم

وبالنظر في كتب التراجم يتضح أن كلام ابن حزم هو ما تدل عليه قواعد علم المصطلح، وتشهد له أقوال علماء الجرح والتعديل، وقد وافقه إماما هذا الشأن في العصور المتأخرة؛ الذهبي وابن حجر حيث جاء في لسان الميزان:

«سعيد بن أبي رزین، عن أخيه، عن ليث بن أبي سليم، لا يعرف انتهى. ذكره النباتي ونقل عن ابن حزم أنه قال: لا يدري من هو ولا من أخوه».

¹ - موارد الظمان لدروس الزمان ، خطب وحكم وأحكام وقواعد ومواعظ وآداب وأخلاق حسان(208/5):

للشيخ عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن السلطان ؛ الطبعة الثلاثون : 1424 هـ.

² - رسائل ابن حزم(ص:434).

³ - المحلى(56/9).

قلت: فكما ترى لم يزد الحافظان الذهبي وابن حجر شيئاً عما قرره ابن حزم بخصوص رواية الإسناد، وأنهم مجاهيل وضعفاء.

ويمكن تعقب ابن حزم بأن الحديث روي من غير طريق هذين المجهولين؛ فقد رواه ابن أبي الدنيا من طريق صالح بن عبد الله الترمذي، قال: حدثنا جعفر بن سليمان، عن ليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن سابط، عن عائشة، رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: الحديث¹.

والجواب: - على التسليم بهذا - تبقى علة الإسناد ليث بن أبي سليم؛ فمثله لا يصلح حديثه حتى في فضائل الأعمال؛ فضلاً عن أن يحل به الحرام ويحرم به الحلال؛ فقد قال فيه ابن حجر في التقريب: «صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك».

وابن الجوزي نفسه - وهو من المحتجين بالحديث - أورد الحديث في كتاب خاص بالأحاديث الواهية وعلق قائلاً: «هذه الأحاديث ليس فيها شيء يصح»، وقال إن «ليث بن أبي سليم متروك؛ قال ابن حبان: اختلط في آخر عمره، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات ما ليس من حديثهم²».

هذا لو سلمنا أن ليس في الإسناد إلا هذه العلة، على أن الصحيح عن جعفر بن سليمان الرواية الأولى؛ أي جعفر، عن رزين، عن أخيه، عن ليث... فقد رواها عنه قتيبة بن

¹ - ذم الملاحية (ص: 26)، لعبد الله محمد عبيد البغدادي أبو بكر ابن أبي الدنيا: تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم. ط. مكتبة ابن تيمية: 1416.

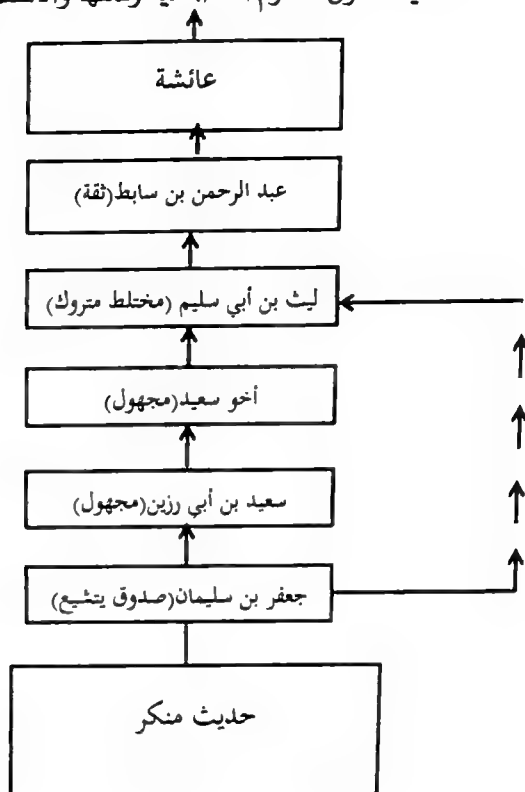
² - الملل المتناهية في الأحاديث الواهية (783/2): لابن الجوزي: تحقيق: خليل الميس. ط. دار الكتب العلمية - بيروت: الطبعة الأولى: 1403.

سعيد كما عند الطبراني¹، و قتيبة: «ثقة ثبت»؛ كما في التقريب؛ بينما صالح بن عبد الله الترمذي «ثقة». إلا أن يكون الخلل من جعفر بن سليمان الضبيعي نفسه، ففيه كلام؛ أورده بسببه الذهبي في المغني في الضعفاء فقال: «صدوق صالح ثقة مشهور؛ ضعفه يحيى القطان وغيره؛ فيه تشيع وله ما ينكر وكان لا يكتب»، لاسيما ولم يُذكر جعفر في من يروي عن ليث بن أبي سليم مباشرة وهو من الطبقة الثامنة وليث من السادسة فجائز أن يكون يسنده تارة ويرسله أخرى، وكلها قرائن ترجح الإسناد الأول.

الخلاصة: إن كلام ابن حزم في إسقاط الاحتجاج بالحديث كلام صحيح موافق للقواعد؛ لأنه حديث يروى من طريق مجهول، عن مجهول، عن مختلط متروك، فلا يُرفع به رأسٌ في سوق الاحتجاج.

فأي القولين تشهد له الأدلة؟ الذي يحتج بحديث مختلط متروك على تحريم الفناء، أم الذي رمى بحديثه في العراء، ورأى أن الشريعة في غنى بل تحذر من أحاديث أمثال هؤلاء؟

الحديث الأول: «حرم الله المغنية وثمنها والاستماع إليها»



الحديث الثالث: اتخاذ القينات والمعازف من الأفعال

الموجبة للخسف

قال ابن حزم¹: وروى لاحق بن حسين بن عمر، أن ابن أبي الورد المقدسي، قال: ثنا أبو المرجى ضرار بن علي بن عمير القاضي الجيلاني، ثنا أحمد بن سعيد بن عبد الله بن كثير الحمصي، ثنا فرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن الحنفية، عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ:

«إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء: إذا كان المال دُولاً والأمانة مغنماً، والزكاة مغرمًا وأطاع الرجل زوجته، وعق أمه وجفا أباه، وارتفعت الأصوات في المساجد، وكان زعيم القوم أذلهم، وأكرم الرجل مخافة شره، ولبست الحرير واتخذت القينات والمعازف، ولعن آخر هذه الأمة أولها فليتوقعوا عند ذلك ريحاً حمراء ومسحاً وخسفاً²».

¹ - المحلى (56/9)، ورسائل ابن حزم (ص: 431).

- ² - منكر: رواه الترمذي (2210)، والطبراني في الأوسط (150/1)، من طريق فرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن علي بن الحنفية، عن علي بن أبي طالب به مرفوعاً. ولكنه عند الترمذي من طريق محمد بن عمرو بن علي. الخ بدل محمد بن علي بن الحنفية. وأيا كان فهو حديث منكر لما يلي:
- فرج بن فضالة ضعيف، وذكروا هذا الحديث من مناكيرهم.
 - الإسناد منقطع إما بين يحيى بن سعيد وابن الحنفية كما في إسناد ابن حزم والطبراني، وإما بين محمد بن عمرو وبين علي حسب إسناد الترمذي.
 - جهالة محمد بن عمرو بن أبي طالب: فقد قال الحافظ في التقریب: «مجهول من الثالثة؛ وقيل الصواب عن محمد بن علي» أي ابن الحنفية.

علماء احتجوا بالحديث على تحريم الفناء بالآلات

وهذا الحديث أيضا احتج به ابن الجوزي في تحريم الفناء وذمه¹، ورواه ابن أبي الدنيا ضمن أحاديث في ذم الملاهي²، واحتج به من المعاصرين صاحب موارد الزمان³ وغيرهم.

جواب ابن حزم عن الاحتجاج بالحديث

واعترض ابن حزم على الاحتجاج بالحديث لأنه يراه حديثا منكرا وباطلا ولا يصح، وبالتالي لايجوز الاحتجاج به لتحريم ما أحل الله؛ ووافقه على رأيه أئمة هذا الشأن ونقاد هذا العلم. وقد أعل الحديث بقوله:

- لاحق بن الحسين، وضرار بن علي، والحمصي مجهولون.

- وفرج بن فضالة حمصي متروك؛ تركه يحيى، وعبد الرحمن.

ويتضح صواب قول ابن حزم في رواية الإسناد، بالنظر إلى ما قيل فيهم من قبل أئمة هذا الشأن، وذلك على النحو الآتي:

¹ - تبيين إيليس (ص: 208).

² - ذم الملاهي (ص: 6).

³ - موارد الزمان (5 / 181).

- أولا: لاحق بن الحسين

لم يعرفه ابن حزم وهو معروف، ولكن لم يفته بجهله به كبير علم؛ لأن لاحق بن الحسين هذا كان متهما بالكذب؛ فقد جاء في ميزان الاعتدال: «قال الإدريسي الحافظ: كان كذابا أفاكا».

- ضرار بن علي

مجهول عند ابن حزم، ووافقه نقاد هذا العلم؛ ففي لسان الميزان نجد:

«ضرار بن علي القاضى أبو المرجى لا يعرف؛ حدث عنه لاحق بن الحسين وهو ساقط انتهى- أي انتهى كلام الذهبي في الميزان، وما يأتي هو من كلام ابن حجر- ذكره أبو العباس النباتي في ذيل الكامل، وحكى عن أبي محمد بن حزم أنه قال: لا يدري من هو. قال النباتي: وهو كما قال».

إذن هؤلاء الثلاثة النباتي والذهبي وابن حجر يوافقون ابن حزم في حكمه على ضرار بن علي أنه مجهول.

- أحمد بن سعيد بن عبد الله بن كثير الحمصي

وهو أيضا مجهول عند ابن حزم، وقال الذهبي في الميزان: «قال ابن حزم: مجهول»، ولم يزد، وأما الحافظ فزاد تعليقا: «لعله الزيايدي عن عبد الله بن القاسم».

ملاحظة: كلام ابن حزم في الرواة الذين تقدموا صواب وموافق لما تقرر في شأنهم عند علماء الجرح والتعديل؛ إلا أن هذا الجزء الأسفل من الإسناد ليس العلة الحقيقية للحديث؛ لأن الحديث روي- كما في التخریج- من غير طريق هؤلاء.

ولذلك فسقوط الإسناد في الحقيقة هو للآتي من الأسباب:

فرج بن فضالة

قال فيه ابن حزم: «حمصي متروك، تركه يحيى، وعبد الرحمن¹». يقصد يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي؛ وهذان إذا وثقا راويا قلما يسقط، وإذا جرحاه قلما يندمل جرحه.

وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: «ضعفوه، وقوى أحمد أمره».

وقال ابن حجر في التقريب: «ضعيف».

وفي التهذيب: «قال البخاري ومسلم: فرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد: منكر الحديث».

قلت: وحديثا من هذا الضرب المنكر كما ترى.

- ثانيا: الحديث منقطع

وأعل الحديث أيضا بالانقطاع الذي أشار إليه ابن حزم، فيحيى بن سعيد الأنصاري قال فيه ابن حجر في التقريب: «ثقة ثبت من الخامسة مات سنة أربع وأربعين أو بعدها» أي بعد المائة. ومحمد بن علي قال فيه: «ثقة عالم من الثانية مات بعد الثمانين».

- المحلي (57/9).

ومن هنا فالساقط في الإسناد واحد- أو أكثر- لا ندري من هو؟ معروف أم مجهول؟ ثقة أم ضعيف؟ ضَعْفُهُ شديدٌ أم خفيف؟ كذاب أم صدوق؟ فما الذي الذي يحوجنا للاحتجاج بحديث هذا إسناده، لاسيما وقد أنكره العلماء؟

أقوال العلماء في مرتبة الحديث

وقد وافق ابن حزم في الحكم على الحديث بالنكارة والبطلان عدد من العلماء منهم:

1- الدارقطني: فقد سئل «عن حديث سعيد بن المسيب، عن عائشة، عن النبي ﷺ: إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء الحديث. فقال: يرويه يحيى بن سعيد الأنصاري، واختلف عنه:

- فرواه عبد الرحمن بن سعد بن سعيد ، عن عمه يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب ، عن عائشة.

- وخالفه فرج بن فضالة: فرواه عن يحيى بن سعيد ، عن محمد بن علي ، عن علي، وكلاهما غير محفوظ¹».

قلت: والحديث المحفوظ يقابله الحديث الشاذ عند علماء هذا الفن، وحقُّ هذا الحديث أن يكون منكراً؛ باعتبار أن الشاذ - كما حرره ابن حجر- ما يخالف فيه الثقة من هو أوثق منه، والمنكر ما يخالف فيه الضعيف الثقة.

ثم رأيت الذهبي نقل في ترجمته في الميزان عن الدارقطني أنه قال إن الحديث باطل، وهذا أدق وأصدق؛ وهو ما يناسب رواية فرج بن فضالة لاسيما عن يحيى بن سعيد،

¹ - الملل (14/223).

فقد قال أحمد - كما في الميزان في ترجمة فرج بن فضالة - : «إذا حدث عن يحيى بن سعيد أتى بمناكير»، وتقدم كلام البخاري ومسلم مثله.

والحديث الشاذ والمنكر كلاهما ساقط الاعتبار؛ لا يصلح في الشواهد ولا المتابعات؛ فضلا عن أن يحتج به في الأحكام، فلا يعتب على أبي محمد بإسقاطه ولا يلام على ذلك.

2- العلائي: لخص - في ترجمة محمد بن عمرو بن علي بن أبي طالب - الكلام عن الحديث فقال: «أخرج له الترمذي عن جده عنه، عن النبي ﷺ حديث «إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء»، من طريق صالح بن عبد الله الترمذي، عن فرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن عمرو به. قال المزي في التهذيب: رواه الناس عن فرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن علي، عن علي رضي الله عنه.

قلت - العلائي هو القائل - : إن كانت الرواية الأولى محفوظة فهي مرسل؛ لأن محمد بن عمرو لم يدرك جده. وإن كانت الثانية فمحمد بن علي هو ابن الحنفية وذلك مرسل أيضا؛ لأن يحيى بن سعيد الأنصاري لم يدركه، والحديث ضعيف أيضا من جهة فرج بن فضالة والله أعلم¹.

3- ابن الجوزي: قال - مع أنه من المحتجين بالحديث - : «هذا حديث مقطوع؛ فإن محمدا لم ير علي بن أبي طالب. وقال يحيى: الفرغ بن فضالة ضعيف. قال ابن حبان: يقلب الأسانيد ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة؛ لا يحل الاحتجاج به².

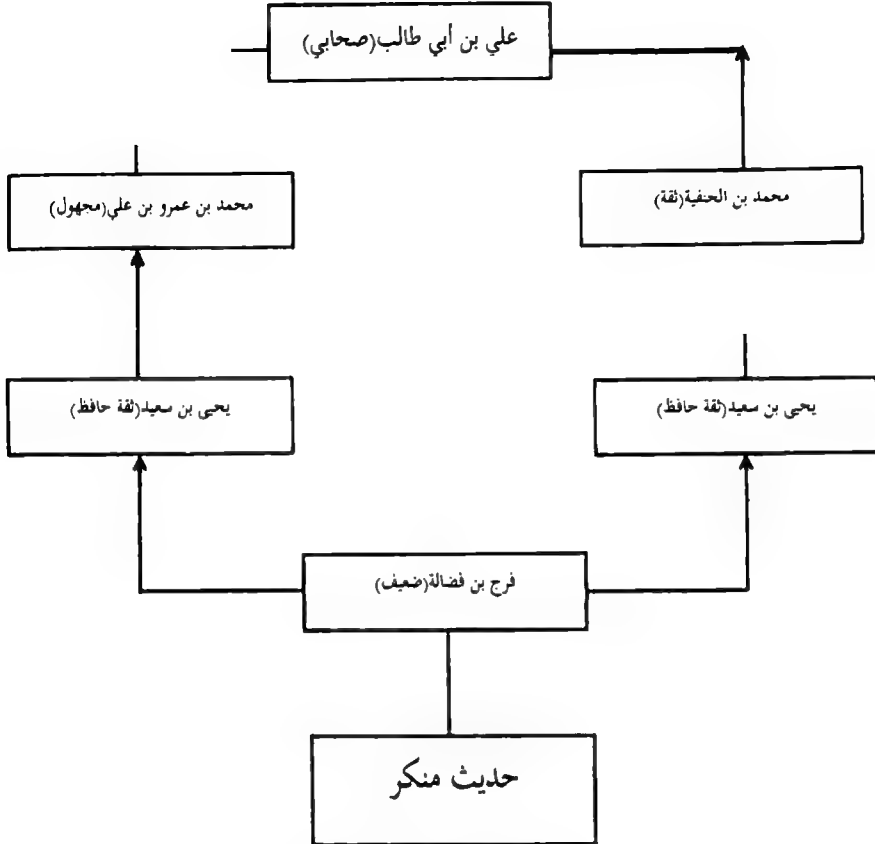
¹ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل (ص: 267)؛ لأبي سعيد بن خليل بن كيكليدي العلائي: تحقيق: حمدي

عبد المجيد السلفي. ط. عالم الكتب - بيروت: الطبعة: الثانية: 1407 - 1986.

² - العلل المتناهية (850/2).

الخلاصة: هذا الحديث أيضا لا يصلح لتحريم ولا تحليل، وابن حزم لم يخالف فيه أقوال أئمة هذا الشأن، ولا قواعد هذا الفن، بل يستحق باعتراضه على من يحتج بهذه الرواية ومثلها لتحريم ما أحل الله أن يذكر ويشكر، لا أن يعنف أو يزجر.

الحديث الثالث «إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة...»



الحديث الرابع: تسع منهي عنها من بينها الغناء

قال ابن حزم¹: وروى أبو عبيدة بن فضيل بن عياض، ثنا أبو سعيد - مولى بني هاشم- هو عبد الرحمن بن عبد الله، أنبأ عبد الرحمن بن العلاء، عن محمد بن المهاجر، عن كيسان مولى معاوية، ثنا معاوية:

«أن رسول الله ﷺ نهى عن تسع، وأنا أنهاكم عنهن: ألا إن منهن الغناء، والنوح، والتصاوير، والشعر، والذهب، وجلود السباع، والخز، والحزير²».

علماء احتجوا بالحديث لتحريم الغناء

احتج بهذا الحديث غير واحد من العلماء قديما وحديثا، فاحتج به من المعاصرين الشيخ حمود التويجري في كتابه الموسوم: «الإيضاح والتبيين لما وقع فيه الأكثرون من مشابهة المشركين³» وقال: «إسناده جيد وقد حسنه السيوطي في الجامع الصغير»، وكذلك اعتبره صاحب موارد الظمان «من الأدلة على تحريم الغناء...⁴»، واحتج به موقعا

¹ - المحلى (57/9)، ورسائل ابن حزم (ص: 431).

² - منكر: رواه الطبراني (373/19)، وأبو يعلى (300/13)، من طريق محمد بن مهاجر الأنصاري عن كيسان مولى معاوية قال: خطب معاوية الناس..الحديث.

وهذا إسناده ضعيف جدا: كيسان مولى معاوية مجهول العين لم يرو عنه غير محمد بن المهاجر كما في ترجمته في التهذيب وغيره.

³ - الإيضاح والتبيين (ص: 137).

⁴ - موارد الظمان (181/5).

تحريم الفناء باسم الإسلام الأستاذ راشد بن عبد الله العدوان في مقال له تحت عنوان « بل هذا حكم الإسلام في الفناء »^١.

جواب ابن حزم عن الاحتجاج بالحديث

واعترض ابن حزم على الاحتجاج بهذا الحديث من ناحيتي الرواية والدراية؛ فقال في المحلى: «محمد بن المهاجر ضعيف. وكيسان مجهول»^٢.

وقال في رسالة الفناء: «فيه كيسان ولا يدري من هو، ومحمد بن مهاجر وهو ضعيف»^٣.

ومن ناحية الدراية قال: «فيه النهي عن الشعر وهم يبيحونه»^٤.

ومعنى هذا أن الفناء ليس كله حراماً، كما أن الشعر كذلك، وليس في الحديث ذكر آلات اللهو.

كلام علماء الجرح والتعديل في رواية الحديث

والذي قرره ابن حزم في رواية إسناد هذا الحديث موافق عموماً لأقوال العلماء، وخالف في بعض التفاصيل مما ليس له تأثير على الحكم النهائي على الحديث، ويتبين ذلك بما يأتي:

١- مجلة البيان - عدد: 8؛ (ص: 155).

٢- المحلى (57/9).

٣- رسائل ابن حزم (ص: 434).

٤- رسائل ابن حزم (ص: 434).

- كيسان مولى معاوية: قال ابن حزم: «مجهول». وهو كما قال ابن حزم، قيل اسمه حريز أو أبو حريز مولى معاوية، وقيل هو آخر غيره.

وعلى كل الاحتمالات فلا يعرف كما قال ابن حزم؛ ولذا جاء في تهذيب التهذيب لابن حجر في ترجمة حريز عقب ذكر حديث هناك: «رواه الطبراني من الطريق التي رواها ابن ماجه، فقال عن أبي حريز مولى معاوية ولم يسمه، ثم رواه من رواية محمد بن مهاجر عن كيسان مولى معاوية. وجعلهما ابن عساكر في التاريخ واحدا فقال: كيسان أبو حريز مولى معاوية، وكذا صنع الطبراني في المعجم الكبير.

قلت- القائل هو ابن حجر- : وقال الدارقطني: أبو حريز مولى معاوية مجهول»/هـ من التهذيب.

وفي التقريب قال ابن حجر: «مجهول».

الخلاصة: كيسان هذا مجهول العين؛ لم يرو عنه إلا ثقة واحد هو محمد بن مهاجر؛ لأن عبد الله بن دينار الذي يروي عن أبي حريز- على افتراض أنه هو نفسه كيسان كما قال الطبراني - «ضعيف» كما في التقريب.

- محمد بن مهاجر

قال ابن حزم: «ضعيف».

قلت: لم يصب أبو محمد- رحمه الله تعالى- فمحمد بن مهاجر اسم لأكثر من واحد، قال ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين في ترجمة محمد بن المهاجر أبي عبد الله القاضي؛ بعدما أشار إلى ضعفه: «جملة من يجيء في الحديث اسمه "محمد بن مهاجر" سبعة؛ لا نعرف قدحا في غير هذا».

قلت: وليس كما قال ابن الجوزي؛ فقد ذكر الخطيب في المتفق والمفتقر أسماءهم¹، وذكر الذهبي في المغني في الضعفاء ثلاثة منهم: قرشي، وبغدادي، وأنصاري شامي؛ فالأول مجهول، والثاني متهم بالكذب، والثالث - وهو الذي في حديث الباب - ثقة، ولعله التبس على ابن حزم فظن راوي حديث الباب أحد السابقين القرشي أو البغدادي، والصواب أنه الأنصاري وهو «ثقة»؛ كما قال الذهبي في الكاشف والحافظ في التقريب.

الخلاصة: هذا الحديث وإن أخطأ ابن حزم في الحكم على بعض رواته، إلا أن ذلك لم يؤثر في الحكم العام على الحديث بالسقوط، لأن مداره على مجهول عين، وحديث مجهول العين لا يحتج به في الأحكام الشرعية، فهو لا يصلح للاعتضاد بله الاعتماد.

الحديث الرابع (تسع منهي عنها منها الغناء،

معاوية بن أبي سفيان (صحابي)

كيان مولى معاوية (مجهول العين)

محمد بن المهاجر (ثقة)

حديث منكر

الحديث الخامس: الغناء ينبت النفاق

قال ابن حزم¹ إن المحرمين للغناء احتجوا بما روى سلام بن مسكين، عن شيخ
شهد ابن مسعود يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الغناء ينبت النفاق في القلب»².

- المحلى (57/9)، ورسائل ابن حزم (ص: 434).

- منكر: ولا يصح لا مرفوعاً، ولا موقوفاً، ولا مقطوعاً.

- أما مرفوعاً: فرواه أبو داود- في بعض النسخ- (4927)، والبيهقي (223/10)، من طريق سلام بن مسكين، ثنا شيخ، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود به مرفوعاً. وهذا إسناد ضعيف بسبب الشيخ المبهم؛ لا يدري من هو؟ ولذلك نكت عليه ابن حزم بقوله: «عن شيخ؛ عجب جداً». وروي الحديث مرفوعاً أيضاً من حديث جابر ومن حديث أبي هريرة

- حديث جابر:

رواه البيهقي في شعب الإيمان (279/4)، من طريق عبد الله بن عبد العزيز بن أبي رواد، نا إبراهيم بن طهمان، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله به.

وقلت: وهذا إسناد لا شيء؛ فيه عبد الله بن عبد العزيز: قال الذهبي في المنقي في الضعفاء: «قال أبو حاتم وغيره: أحاديثه منكورة» وقال ابن الجني: لا يساوي فلاناً. وزاد ابن حجر في اللسان: «وبقية كلام ابن الجني: يحدث بأحاديث كاذب. وذكره ابن حبان في الثقات وقال يعتبر حديثه إذا روى عن غير أبيه، وفي روايته عن إبراهيم بن طهمان مناكير. وقال العقيلي: له أحاديث مناكير ليس ممن يقيم الحديث».

قلت: وهذا منها كما ترى، فالمتكر لا ينفع الضعيف المتماصك، فكيف بالمتكر الهالك؟

- حديث أبي هريرة:

رواه ابن عدي في الكامل في الضعفاء (278/4)، وابن الجوزي في الأحاديث الواهية (785/2)، من طريق عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبيه، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ... وذكره.

قال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح» قال أحمد: لا يساوي حديث عبد الرحمن شيئاً حرقناه. وقال يحيى: ليس بشيء. وقال النسائي والدارقطني: متروك».

وقال ابن عدي: «ولمجد الرحمن بن عبد الله هذا غير ما ذكرت من الحديث: وعامة ما يرويه مناكير، إما إسناداً وإما متناً».

قلت: والأحكام الشرعية منزهة عن التمسك بروايات أمثال هؤلاء، فهو من القول على الله بغير علم وهو مورد هلكات)

- وأما موقوفا: فرواه ابن أبي الدنيا (ص: 32)، من طريق شعبة، عن الحكم، عن حماد، عن إبراهيم، قال: قال عبد الله بن مسعود: «الفناء ينبت النفاق في القلب».

قلت: هذا إسناد ضعيف لما يلي:

- إبراهيم - وهو ابن زيد النخعي - لم يسمع من ابن مسعود - ولا من غيره من الصحابة -؛ وهو كثير الإرسال وكان يدلّس. وقد قبل بعض العلماء مراسيله عن ابن مسعود، وهذا لا يكفي لتصحيح مراسلاته عنه؛ فكم من العلماء صححوا المراسيل مطلقا، وكم منهم صححوا مراسيل بعض التابعين، ولكن لم يعتمدوا المحققون؛ لأن المرسل من قسم الضعيف على التحقيق.

- حماد - وهو ابن أبي سليمان - «صديق له أو هام» كما قال الحافظ في التقريب، فمثله ينظر في تفرد.

ولكنه متابع بما رواه ابن أبي الدنيا (ص: 31)، من طريق علي بن الجعد، قال: أخبرنا محمد بن طلحة، عن سعيد بن كعب المرادي، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود، قال: «الفناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الزرع، والذكر ينبت الإيمان في القلب كما ينبت الماء الزرع».

قلت: إلا أن هذا الإسناد لا يصلح لأن فيه ما يلي:

- محمد بن عبد الرحمن بن يزيد - وهو النخعي - ثقة لم يسمع من ابن مسعود، بل لعله معضل وقد جعله الحافظ في التقريب في الطبقة السادسة.

- سعيد بن كعب: مجهول، لم يوثقه غير ابن حبان كعادته في ذكر المجاهيل في كتابه الثقات.

- وأما مقطوعا: فرواه عبد الرزاق (19737)، من طريق معمر، عن مغيرة، عن إبراهيم قال: «الفناء ينبت النفاق في القلب».

قلت: رواه ثقات، ولكن مغيرة - وهو ثقة متقن إلا أنه كان يدلّس لا سيما عن إبراهيم؛ كما قال ابن حجر في التقريب، وهذا منها كما ترى فيسمع من غيره ويوهم أنه سمعه منه.

ورواه ابن أبي شعبة (21545)، من طريق وكيع، قال: حدثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن مجاهد وإبراهيم، قال إبراهيم: «الفناء ينبت النفاق في القلب».

ورواه ثقات أيضا، ولكن يخشى تدليس حبيب بن أبي ثابت؛ فهو مدلس ولم يبين سماعه من إبراهيم النخعي.

ومع ذلك فهذا أحسن أسانيد الحديث كما رأيته؛ ولذلك قال ابن حجر في التلخيص الحبير (482/4): «قال ابن طاهر: أصح الأسانيد في ذلك أنه من قول إبراهيم: أي ليس مرفوعا ولا موقوفا، وحتى المقطوع فقد رآيت ما فيه».

المحتجون بالحديث على تحريم الفناء

وممن احتج أو استأنس بحديث ابن مسعود موقوفاً عليه ابن الجوزي¹ وابن تيمية² وابن القيم³ في أكثر من موضع من كتبهما وغيرهما، واحتج البعض به باعتباره حديثاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

ومن المعاصرين ممن احتج به أيضاً العلامة الألباني حيث قال: «ومن الآثار السلفية الدالة على حكمة التحريم:

أولاً : عن ابن مسعود قال: الفناء ينبت النفاق في القلب⁴».

جواب ابن حزم عن الاستدلال بالحديث

وأما ابن حزم فاعترض على المحتجين بهذا الحديث في رسالة الفناء بقوله: «فيه شيخ لم يسم ولا يعرفه أحد⁵». واكتفى في المحلى بالتهكيت على الاحتجاج به قائلاً: «عن شيخ؛ عجب جداً⁶»، أي عجب جداً أن نحتاج في تقرير الأحكام الشرعية إلى المجاهيل هكذا مطلقاً؛ عن شيخ، عن... رسول الله ﷺ.. فتحرم ونحل؛ فإذا كنا لا نقبل رواية من نعرف حتى نستوثق من صدقه وحفظه، فكيف نقبل رواية من لا نعرف عنه سوى أنه شيخ؟

^١ - تلبيس إبليس (ص: 209).

^٢ - مجموع الفتاوى (15/314): لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني: تحقيق أنور الباز عامر الجزايرط. دار الوفاء: الطبعة الثالثة: 1426 هـ / 2005 م.

^٣ - إغاثة اللهفان (1/248).

^٤ - تحريم آلات الطرب (ص: 145).

^٥ - رسائل ابن حزم (1/434).

^٦ - المحلى (9/57).

أقوال العلماء مؤيدة لابن حزم

وثمة جمع من العلماء وافقوا ابن حزم على ضعف الحديث، وفي مقدمتهم ابن الجوزي الذي احتج بالحديث على تحريم الغناء، ومع ذلك قال إنه: «حديث لا يصح»¹.
وبعد صحة الحديث؛ قال عبد الحق الإشبيلي²، وابن القطان الفاسي³، وابن الملقن⁴، وابن حجر⁵ وغيرهم كثير، وبعضهم أدرجه في الموضوعات⁶.

الخلاصة: إن اعتراض ابن حزم على صحة الحديث، وبالتالي على عدم صلاحيته للاحتجاج في محله، ولا لوم عليه في ذلك؛ لأنه مؤيد بقواعد الرواية وموافق لأحكام علماء الأمة.

¹ - العلل المتناهية (785/2).

² - بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (250/2) : للحافظ ابن القطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك: تحقيق د. الحسين آيت سعيد. ط. دار طيبة: الرياض: 1418هـ - 1997م.

³ - الوهم والإيهام (250/2).

⁴ - البدر المنير في تخرير الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير (633/9)؛ لابن الملقن : تحقيق مصطفى أبي الفيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال. ط. دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية: الطبعة الأولى : 1425هـ - 2004م.

⁵ - التلخيص الحبير في تخرير أحاديث الرافعي الكبير (482/4) : لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. ط. دار الكتب العلمية: الطبعة الأولى: 1419هـ - 1989م.

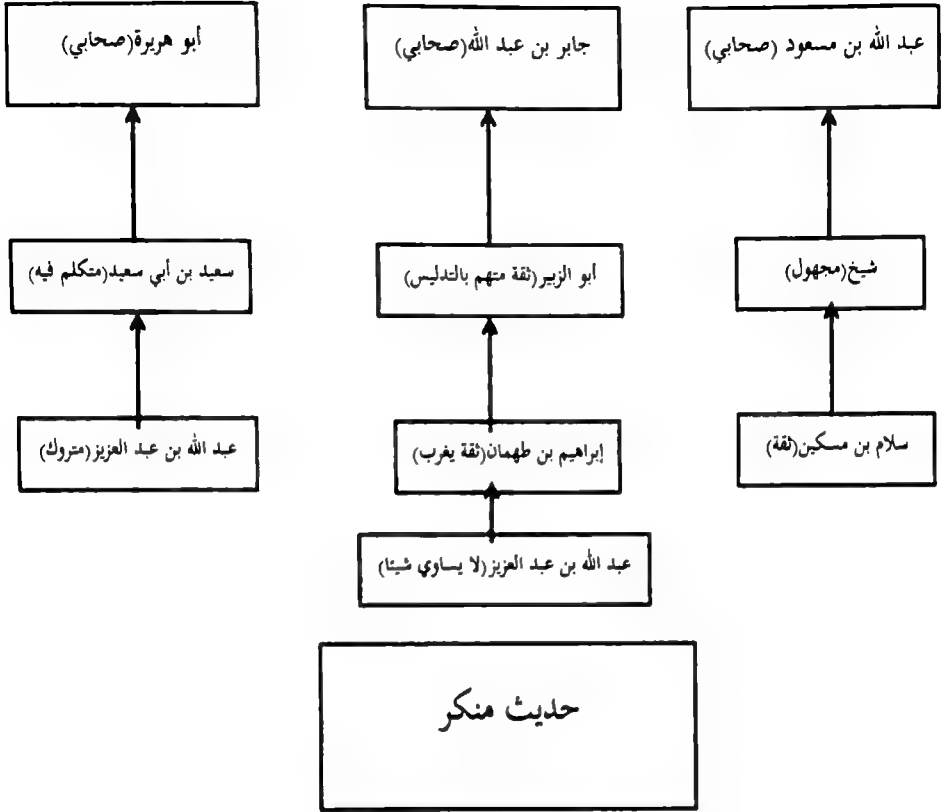
⁶ - الأسرار المرفوعة في الأحاديث المرفوعة (ص: 252)، لسلطان علي القاري، والفوائد المرفوعة في الأحاديث الموضوع (ص: 101)، لمرعي بن يوسف الكرمي، والتخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية (ص: 11)، لمحمد الأمير المالك.

هل صح الحديث موقوفا على ابن مسعود؟

وقبل النظر في صحة الحديث موقوفا ينبغي التنبيه على أن ابن حزم - ويوافقه كثيرون - لا يرى لقول أحد بعد رسول الله ﷺ حجة في الدين، وبالتالي فعلى افتراض صحة الحديث موقوفا، فليس حجة يتقل بموجبها حكم الغناء من أصل الإباحة الثابتة بنصوص القرآن والسنة إلى التحريم. هذا لو لم يكن في الباب نصوص صحيحة تؤيد وتؤكد أصل الإباحة، وتفيد بالتالي جواز الغناء؛ فكيف والواقع خلاف ذلك؟

وأما بخصوص صحة الحديث موقوفا على ابن مسعود، فالصواب أنه لا يصح موقوفا أيضا كما هو مبين في التخريج وإن صححه بعض العلماء قديما وحديثا.

الحديث الخامس: «الغناء ينبت النفاق في القلب»



الحديث السادس: أذن المغني بيد الشيطان

قال ابن حزم¹: وبه إلى عبد الملك بن حبيب، عن الأوسي، عن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم، أن رسول الله ﷺ قال: «إن المغني أذنه بيد شيطان يرعشه حتى يسكت»².

- عبد الملك بن حبيب

تقدم الكلام عليه، وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: «كثير الوهم صحفي وقد اتهم».

- عبد الله بن عمر³

قال ابن حزم في المحلى: «ضعيف».

¹ - المحلى (58/9)، ورسائل ابن حزم (ص: 432).

² - منكر: رواه ابن حزم في المحلى (58/9)، تعليقا من طريق عبد الملك بن حبيب، عن عبد العزيز الأوسي، عن

عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم به مرفوعا.

وإسناده لا شيء منقطع من أوله ومنقطع من منتهاه:

- فهو معلق أولا؛ لأن بين ابن حزم وعبد الملك بن حبيب مفاوز.

- وهو منقطع ثانيا؛ لأن بين عبد الله بن عمر والنبي ﷺ مفاوز.

- ثم عبد الله بن عمر «ضعيف عايد» كما في التقريب.

³ - عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب أبو عبد الرحمن العمري، فهو حفيد عمر بن الخطاب

وليس ابنه عبد الله بن عمر الصحابي المشهور.

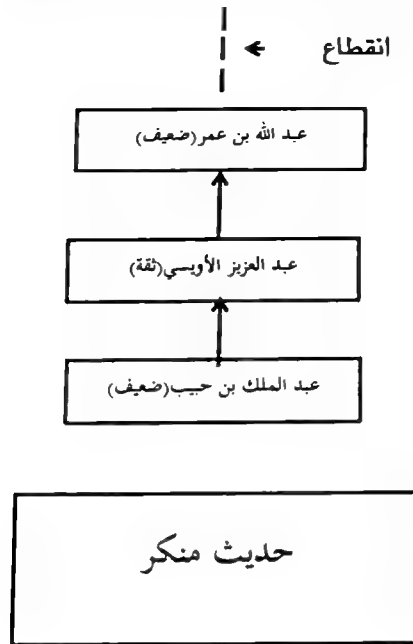
وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: «صدوق حسن الحديث: قال أحمد: صالح الحديث. وقال ابن معين: يكتب حديثه. وقال ابن عدي: لا بأس به. وعن ابن معين: أيضا صويلح، وقال س: ليس بالقوي».

وقال ابن حجر في التقريب: «ضعيف عابد».

قلت: ثم إن حديث العمري هذا المرفوع يحتمل أن يكون من العضل الذي سقط منه اثنان متتاليان!! فإنه يروي عن الصحابة بواسطة وبواسطتين.

الخلاصة: هذا الخبر لا يستقيم الاعتضاد به، فضلا عن الاحتجاج به، فسقط مع ما سقط من الروايات الباطلة المتقدمة، فلا لوم على أبي محمد حين أسقطه ولم يعبأ به.

الحديث السادس: «أذن المغني بيد الشيطان»



الحديث السابع: بيع المغنية وتعليمها حرام

قال ابن حزم¹: وبه إلى عبد الملك بن حبيب، ثني ابن معين، عن موسى بن أعين، عن القاسم، عن أبي أمامة، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله حرم تعليم المغنيات، وشراءهن، وبيعهن، وأكل أثمانهن»².

وهذا الحديث أعله ابن حزم فأصاب في أشياء وأخطأ في أخرى، ولكن ما أخطأ فيه لا تأثير له على الحكم العام على الحديث وأنه حديث منكر لا يصلح.

وتفصيل كلامه هو كالاتي:

- عبد الملك بن حبيب

وقد تقدم كلام ابن حزم فيه.

- موسى بن أعين

¹ - المحلى (58/9)، ورسائل ابن حزم (ص: 432).

² - منكر: رواه الطبراني (58/9)، من طريق موسى بن أعين، عن ليث، عن عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة.

وهذا إسناد ضعيف جداً، فقد تقد الكلام على رواية عبيد الله فمن فمن فوقه، وليث بن أبي سليم مختلط لم يتميز حديثه فترك كما في التقريب.

ولكن ليثا متابع بما رواه الحارث في مسنده (428/3)، من طريق إسماعيل بن عياش، عن مطرح بن يزيد الكناني، عن عبيد الله بن زحر به.

وهذا لا ينفع لو كان سالماً؛ لأن الإسناد من فوق ليث لا شيء (فكيف وفيه مطرح بن يزيد) مجمع على ضعفه، كما في الميزان؟

قال ابن حزم: «ضعيف». فأخطأ في تضعيفه.

فقد قال الذهبي في الكاشف: «ثقة» بل قال في السير: «حجة».

وقال ابن حجر في التقريب: «ثقة عابد».

- القاسم بن عبد الرحمن

تقدم الكلام فيه.

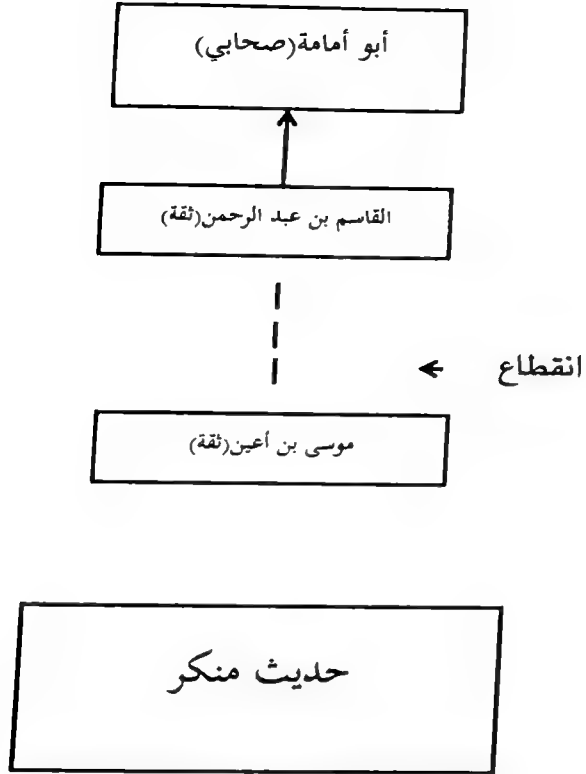
قلت: ولكن الحديث فيه سقط أو انقطاع؛ لأن موسى بن أعين لا يروي عن القاسم، بل بينهما وسائط، وهو يروي عن ليث بن أبي سليم.

ومن هذا الطريق رواه الطبراني في الكبير (213/8) من طريق موسى بن أعين، عن ليث، عن عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة.

وهذا إسناد ساقط كما تقدم.

الخلاصة: لا ملامة على ابن حزم إذا طرح هذا الحديث فهذا الذي تقتضيه قواعد هذا العلم!

الحديث السابع: «بيع المغنية وتعليمها حرام»



الحديث الثامن: من استمع إلى مغنية صب في أذنه الآنك

قال ابن حزم^١: وروى ابن شعبان، ثني إبراهيم بن عثمان بن سعيد، ثني أحمد بن الفهر بن أبي حماد بحمص، ويزيد بن عبد الصمد قالاً: ثنا عبيد بن هاشم الحلبي هو أبو نعيم، ثنا عبد الله بن المبارك، عن مالك، عن محمد بن المنكدر، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ:

«من جلس إلى قينة فسمع منها صب الله في أذنيه الآنك يوم القيامة»^٢.

علماء احتجوا بالحديث على تحريم الغناء

احتج بهذا الحديث السيوطي حين أدرج ضمن المنهيات في الشريعة «الإصغاء إلى اللهو من الغناء والمزامير وآلات الطرب. وقد جاء عن النبي ﷺ: ... وذكره^٣». واحتج به أيضاً ابن حجر الهيثمي في باب «ذم المزامير والمعازف»^٤، وقال في مكان آخر في باب «حكم السماع من حرة أو أمة أو أجنبية»: «صرح بالتحريم القاضي الحسين، وادعى أنه لا خلاف

١- المحلى (58/9)، ورسائل ابن حزم (ص: 432).

٢- باطل: رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية (2/786)، معلقاً عن رجل من أهل حلب، عن ابن المبارك، عن مالك، عن ابن المنكدر، عن أنس عن النبي ﷺ به.

ثم قال ابن الجوزي: «قال أحمد بن حنبل: هذا حديث باطل».

قلت: أفته الحلبي وكان يتلقن، وعابوا عليه بالذات رواياته عن ابن المبارك، وكما ترى هذا منها.

٣- المحلى (58/9)، ورسائل ابن حزم (ص: 432).

٤- كف الرعاع عن معمرات اللهو والسماع (ص: 23)، لابن حجر الهيثمي: دراسة وتحقيق: عادل عبد المنعم أبو . العباس ط. مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع: القاهرة.

فيه مستدلاً بالحديث الصحيح: «من استمع إلى قينة صب في أذنه الآذنة» أي الرصاص المذاب¹ /هـ.

اعتراض ابن حزم على الاحتجاج بالحديث

واعترض ابن حزم على الاحتجاج بهذا الحديث لأنه - كما قال - «موضوع مركب فضيحة؛ ما عرف قط من طريق أنس، ولا من رواية ابن المنكدر، ولا من حديث مالك، ولا من جهة ابن المبارك، وكل من دون ابن المبارك إلى ابن شعبان مجهولون. وابن شعبان في المالكيين نظير عبد الباقي بن قانع في الحنفيين، قد تأملنا حديثهما فوجدنا فيه البلاء البين، والكذب البحت، والوضع اللائح، وعظيم الفضائح، فإما تغير ذكرهما، أو اختلطت كتبهما وإما تعمدتا الرواية، عن كل من لا خير فيه من كذاب، ومغفل يقبل التلقين.

وأما الثالثة وهو ثالثة الأثافي: أن يكون البلاء من قبلهما ونسأل الله العافية، والصدق وصواب الاختيار²».

قلت: وكلامه في الجملة هو ما تقتضيه قواعد علم التخريج، ووافقه عليه أئمة الشأن؛ وهذه أقوالهم في رواية الإسناد، وأحكامهم على الحديث:

- عبيد بن هشام

قال ابن حزم «مجهول». وليس كما قال؛ بل هو معروف على ضعف فيه.

قال الذهبي في المغني في الضعفاء: «لغة تغير في الآخر. وقال س: ليس بالقوي».

وقال ابن حجر في التقریب: «صدوق تغير في آخر عمره فتلحق».

¹ - كف الرعاع (ص: 31).

² - المحلى (57/9).

الحديث الثامن: من استمع إلى مغنية صب في أذنه الآنك

قال ابن حزم¹: وروى ابن شعبان، ثني إبراهيم بن عثمان بن سعيد، ثني أحمد بن الغمر بن أبي حماد بحمص، ويزيد بن عبد الصمد قالاً: ثنا عبيد بن هاشم الحلبي هو أبو نعيم، ثنا عبد الله بن المبارك، عن مالك، عن محمد بن المنكدر، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ:

«من جلس إلى قينة فسمع منها صب الله في أذنيه الآنك يوم القيامة²».

علماء احتجوا بالحديث على تحريم الغناء

احتج بهذا الحديث السيوطي حين أدرج ضمن المنهيات في الشريعة «الإصغاء إلى اللهو من الغناء والمزامير وآلات الطرب. وقد جاء عن النبي ﷺ: ... وذكره³». واحتج به أيضاً ابن حجر الهيتمي في باب «ذم المزامير والمعازف..⁴»، وقال في مكان آخر في باب «حكم السماع من حرة أو أمة أو أجنبية»: «صرح بالتحريم القاضي الحسين، وادعى أنه لا خلاف

¹ - المحلي (58/9)، ورسائل ابن حزم (ص: 432).

² - باطل: رواه ابن الجوزي في العلل المتناهية (786/2)، معلقاً عن رجل من أهل حلب، عن ابن المبارك، عن مالك، عن ابن المنكدر، عن أنس عن النبي ﷺ به.

ثم قال ابن الجوزي: «قال أحمد بن حنبل: هذا حديث باطل».

قلت: آفته الحلبي وكان يتلقن، وعابوا عليه بالذات رواياته عن ابن المبارك، وكما ترى هذا منها.

³ - المحلي (58/9)، ورسائل ابن حزم (ص: 432).

⁴ - كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع (ص: 23)، لابن حجر الهيتمي؛ دراسة وتحقيق: عادل عبد المنعم أبو العباس ط. مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع: القاهرة.

فيه مستدلاً بالحديث الصحيح: «من استمع إلى قينة صب في أذنه الآذنا» أي الرصاص المذاب^١ /هـ.

اعتراض ابن حزم على الاحتجاج بالحديث

واعترض ابن حزم على الاحتجاج بهذا الحديث لأنه - كما قال - «موضوع مركب فضيحة؛ ما عرف قط من طريق أنس، ولا من رواية ابن المنكر، ولا من حديث مالك، ولا من جهة ابن المبارك، وكل من دون ابن المبارك إلى ابن شعبان مجهولون. وابن شعبان في المالكيين نظير عبد الباقي بن قانع في الحنفيين، قد تأملنا حديثهما فوجدنا فيه البلاء البين، والكذب البحت، والوضع اللائح، وعظيم الفضائح، فإما تغيير ذكرهما، أو اختلطت كتبهما وإما تعمد الرواية، عن كل من لا خير فيه من كذاب، ومغفل يقبل التلقين.

وأما الثالثة وهو ثالثة الأثافي: أن يكون البلاء من قبلهما ونسأل الله العافية، والصدق وصواب الاختيار^٢.

قلت: وكلامه في الجملة هو ما تقتضيه قواعد علم التخريج، ووافقه عليه أئمة الشأن؛ وهذه أقوالهم في رواية الإسناد، وأحكامهم على الحديث:

- عبيد بن هشام

قال ابن حزم «مجهول». وليس كما قال؛ بل هو معروف على ضعف فيه.

قال الذهبي في المغني في الضعفاء: «ثقة تغير في الآخر. وقال س: ليس بالقوي».

وقال ابن حجر في التقريب: «صدوق تغير في آخر عمره فتلقن».

^١ - كف الرصاص (ص: 31).

^٢ - المحلى (9/57).

قلت: ومما عابوا عليه روايته عن ابن المبارك ما لا يتابع عليه، وكان مما تلقنه.
ففي تهذيب الكمال: «قال الحاكم أبو أحمد: حدث عن عبد الله بن المبارك، عن مالك بن أنس، بأحاديث لا يتابع عليها».

قلت: وحديث الباب من تلك الأحاديث كما ترى.

- أحمد بن الفهر - عمر -

جاء في اللسان: «ذ. أحمد بن عمر بن أبي حماد، عن أبي نعيم، عبيد بن هشام الحلبي وعنه إبراهيم بن عثمان بن سعيد. قال ابن حزم مجهولون. قلت - القائل هو ابن حجر - : فأخطأ في ذلك فإن عبيدا من الميزان وروى عنه جماعة¹».

قلت: اعتراض الحافظ في محله بخصوص عبيد بن هاشم لأنه معروف كما تقدم.

- يزيد بن عبد الصمد

قال ابن حزم مجهول.

قلت: إن كان هو يزيد بن محمد بن عبد الصمد فهو معروف، وإلا فلم أجده.

- إبراهيم بن عثمان

قال ابن حزم: مجهول.

وجاء في اللسان: «إبراهيم بن عثمان بن سعيد: مجهول. قاله ابن حزم. قلت - القائل ابن حجر - : وسيأتي في ترجمة أحمد بن العمر بن أبي حماد»/هـ.

قلت: ولم يذكر في ترجمة أحمد بن العمر -وقد مرت- ما يدفع جهالته، ولكن كتب عنه ابن يونس وقال «وكان صالح الحديث وكان رحل إلى العراق وكتب غرائب¹».

- ابن شعبان

قال ابن حزم: «وابن شعبان في المالكيين نظير عبد الباقي بن قانع في الحنفيين، قد تأملنا حديثهما فوجدنا فيه البلاء البين، والكذب البحت، والوضع اللائح، وعظيم الفضائح، فإما تغير ذكرهما، أو اختلطت كتبهما وإما تعمدا الرواية، عن كل من لا خير فيه من كذاب، ومغفل يقبل التلقين. وأما الثالثة وهو ثالثة الأثافي: أن يكون البلاء من قبلهما ونسأل الله العافية، والصدق وصواب الاختيار».

وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: «محمد بن القاسم بن شعبان أبو إسحاق المصري المالكي الفقيه وهما أبو محمد بن حزم ما أدري لماذا؟». ثم في ترجمته في السير أورد كلام ابن حزم هذا ولم يتعقبه بشيء.

وكذلك الحافظ في اللسان اكتفى بنقل ما قال ابن حزم في ابن شعبان، ولم يعترض عليه كما اعترض عليه في تجهيل غيره ممن تقدم من رواة الإسناد.

الخلاصة: ومرة أخرى تبين أن كلام ابن حزم في رواية الإسناد موافق في الجملة لكلام أئمة هذا الشأن، وبالتالي اطراحه للحديث هو ما تقتضيه قواعد هذا الفن.

أقوال العلماء في الحديث

واطراح الحديث وافق ابن حزم عليه جملة من العلماء كما يتبين في الآتي:

¹ - تاريخ دمشق (51/7): لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي؛ ابن عساكر. تحقيق:

محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري؛ طدار الفكر - بيروت - .

قال المروزي: سئل أبو عبد الله عن حديث ابن المبارك، عن مالك بن أنس، عن ابن المنكدر، عن أنس عن النبي ﷺ: «من جلس إلى قينة صب في أذنه الآنك يوم القيامة، وقيل له: رواه رجل يحلب وحسنوا الشاء عليه! فقال: هذا باطل».

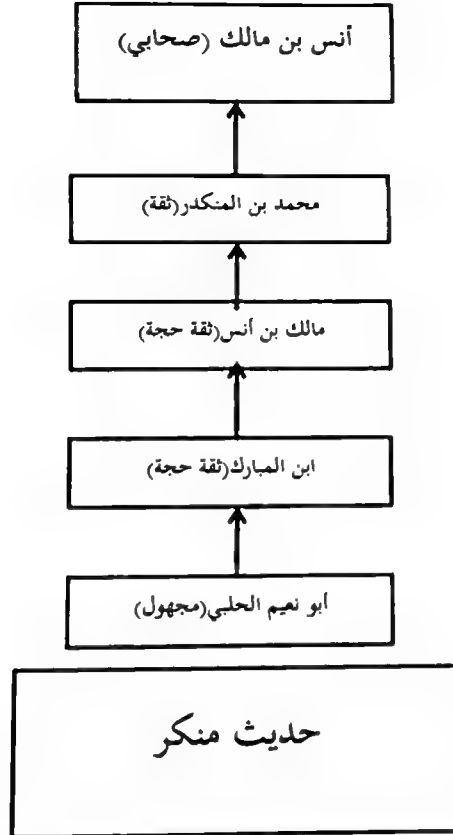
وكذلك ابن الجوزي ذكره في الأحاديث الواهية وقال: «قال أحمد بن حنبل: هذا حديث باطل¹».

وكذلك ضعفه الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة²، فهو من قسم الأحاديث التي وافق فيها ابن حزم، ولم يتعرض لذكرها في رده عليه.

¹ - العلل المتناهية (786/2).

² - (4549).

الحديث الثامن: «المستمع للمغنية يصب في أذنه الآنك»



الحديث التاسع: صوت الرنة عند

النغمة ملعون

قال ابن حزم¹: « وحديث لا ندري له طريقا، إنما ذكروه هكذا مطلقا، أن الله تعالى: « نهى عن صوتين ملعونين صوت نائحة، وصوت مغنية² » وهذا لا شيء». وقال في رسالة الغناء: « فلا يدري من رواه¹ ».

- المحلى (58/9).

- ضعيف: رواد البزار (1:377)، من طريق أبي عاصم: ثنا شبيب بن بشر البجلي قال: سمعت أنس بن مالك يقول.. وذكره.

قال البزار: « لا نعلمه عن أنس إلا بهذا الإسناد ».

قلت: وهو إسناد منكر لا يتحملة شبيب بن بشر: « قال أبو حاتم: لين الحديث؛ حديثه حديث الشيوخ. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات: وقال يخطئ كثيرا، وتعقب الذهبي تصحيح الحاكم حديثه في المستدرک (3/618) فقال: « شبيب بن بشر فيه لين ».

وأورد له الشيخ الألباني في الصحيحة (5/190) متابعا فقال: « قال ابن السماك (ق2/87) حدثنا الحسين: حدثنا عبيد بن عبد الرحمن التميمي قال: حدثني عيسى بن طهمان، عن أنس به..

لكن عبيدا هذا أوردته ابن أبي حاتم (2/410) وكناه بابي محمد البزار روى عنه أبو أسامة الكلبى، وقال عن أبيه: لا أعرفه والحديث الذي رواه كذب!

والحديث الذي أشار إليه لم أعرفه، وهو غير هذا قطعا، والله أعلم » هـ كلام الألباني.

قلت: وفي استشهد الشيخ الألباني بهذه المتابعة أمور:

- عبيد الله بن عبد الرحمن مجهول العين فمثله لا يصلح.
- الحسين الذي استشهد به الشيخ الألباني وسكت عنه ولا ينبغي؛ فهو الحسين بن حميد بن الربيع: قال الذهبي في المغني في الضعفاء: « قال مطين: كذاب ».

والحديث روي أيضا من حديث جابر بن عبد الله: رواء الترمذي (1005)، والحاكم (34/4)، والطبرسي (ص: 235)، والبزار (214/3)، وابن أبي شيبة (12124)، كلهم من طريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله قال: أخذ النبي ﷺ بيد عبد الرحمن بن عوف فأنطلق به إلى ابنه إبراهيم فوجده يجود بنفسه فأخذه النبي ﷺ فوضعه في حجره فبكى فقال له عبد الرحمن أتبكي؟ أولم تكن نهيت عن البكاء؟ قال: لا! ولكن نهيت عن صوتين أحمتين فأجرت؛ صوت عند نعمة لهو ولعب ومزامير الشيطان، وصوت عند مصيبة؛ لطم وجوه وشق جيوب، وهذه رحمة ومن لا يرحم لا يرحم، ولولا أنه وعد صادق وقول حق وإن يلحق أولانا بأخرانا لحزننا عليك حزنا أشد من هذا، وإنا بك يا إبراهيم لمحزونون تبكي العين ويحزن القلب ولا نقول ما يسخط الرب.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن».

قلت: بل هو حديث منكر خالف فيه ابن أبي ليلى بزيادته في الحديث ما لم يحفظه الثقات الأثبات ومن ذلك زيادة الصوتين، وهو «صدوق سيء الحفظ جدا» كما في التعريب، وقيل فيه في الميزان: «صدوق إمام سيء الحفظ وقد وثق. قال شعبه ما رأيت أسوأ من حفظه. وقال القطان: سيء الحفظ جدا. وقال ابن معين: ليس بذاك. وقال النسائي وغيره: ليس بالقوي. وقال الدارقطني: رديء الحفظ كثير الوهم. وقال أبو أحمد الحاكم: عامة أحاديثه مقلوبة. فمثله لا يقبل لو تفرد، فكيف إذا خالف؛ لأن الحديث رواء البخاري (1220)، وأبو داود (2719)، وأحمد (12544)، كلهم من حديث أنس في قصة وفاة إبراهيم ولد رسول الله ﷺ، وفيه «فجعلت عينا رسول الله ﷺ تذرفان فقال له عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه وأنت يا رسول الله؟ فقال يا ابن عوف إنها رحمة ثم أتبعها بأخرى فقال صلى الله عليه وسلم: إن العين تدمع والقلب يحزن ولا نقول إلا ما يرضى ربنا وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون». ومعلوم أن القصة واحدة، ووفاء إبراهيم لم تتكرر، فكيف يحفظ سيء الحفظ جدا ما لم يحفظ الثقات؟ وذكر ابن حبان هذا الحديث من منكراته في المجروحين (246/2)، وكذلك الدارقطني ذكر في العلل (484/12)، حمله الاضطراب في روايته مما يدل على أنه لم يحفظه فقد روي:

- عن ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن عبد الرحمن بن عوف.
- عن ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن جابر، عن عبد الرحمن بن عوف.
- وعن ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ.
- ثم قال الدارقطني: «والاضطراب من ابن أبي ليلى».
- رسائل ابن حزم (ص: 435).

احتجاج العلماء بالحديث

هذا الحديث احتج به عدد من العلماء لتحريم الفناء والآلات الموسيقية؛ منهم ابن الجوزي¹ والألباني² وغيرهما من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين.

ولكن ابن حزم لم يقف على إسناده، ولذلك قال: «وهذا لا شيء»، وقال أيضا «لا ندري من رواه» كما تقدم.

الألباني يتعقب ابن حزم بشدة ولا يعترف له بالتخصص

واعتراف ابن حزم بعدم معرفة من رواه والحكم عليه بناء على عدم معرفته بإسناده تعقبه فيه الألباني بشدة واتهمه بالتطعن ورماء بعدم التخصص ونفى أن يكون من الحفاظ فقال:

«قول ابن حزم: "وهذا لا شيء" من تشدده وتطعه؛ فإن العلماء يقولون فيما لم يجدوا له طريقا أو إسنادا: "لا نعلم له أصلا" أو مع المبالغة: "ليس له أصل" كما يقول بعض الحفاظ المتقدمين كالعقيلي والأول هو الصواب، وبخاصة لمن لم يكن من حفاظ الحديث والمتخصصين فيه كابن حزم؛ ذلك هو الواجب في أمثاله ومقلديه كالغزالي خشية أن يقعوا في تكذيب حديث قاله رسول الله ﷺ؛ فإنه لا يقل إثما عن الكذب على رسول الله ﷺ وقد قال تعالى في المشركين: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلَمِهِ³﴾؛ فإن الحديث المذكور له إسنادان من حديث عبد الرحمن بن عوف وأنس بن مالك؛ أخرجهما

¹ - تلبيس إبليس (ص: 208).

² - تحريم آلات الطرب (ص: 53).

³ - (يونس/39).

جمع من الحفاظ المشهورين كما يأتي في محله من الرسالة؛ منهم الطيالسي والبخاري وهما من الحفاظ المعروفين عند ابن حزم وممن أشاد هو بمسنديهما كما نقله¹.

إنصاف ابن حزم

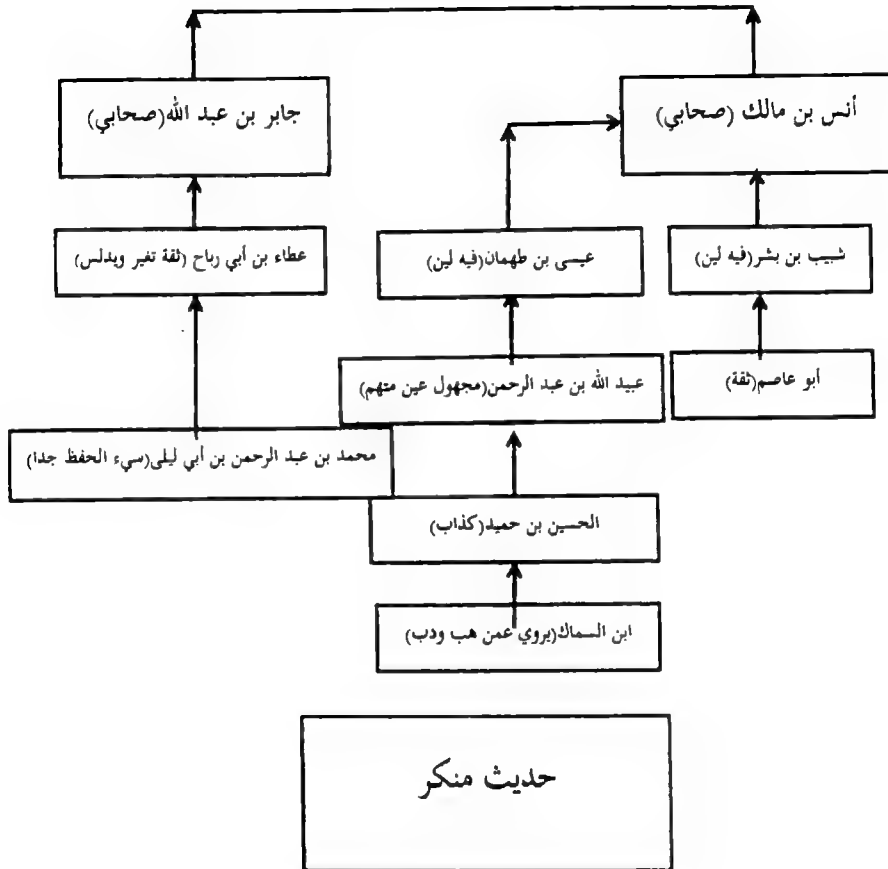
قلت: لا يستحق ابن حزم أن يلام كل هذا اللوم ويجرد من التخصص في الحديث، وينزع منه لقب الحافظ، وينسب إلى التتبع، بل ويقال فيه ما قيل في المشركين ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ²﴾ بسبب حديث رده لأنه لم يقف له على طريق.

ثم إن الحديث سواء كان له إسناد واحد أو اثنان أو ليس له سند فالأهم أنه لا يصح؛ كما تبين من التخريج وتبين أن الشيخ الألباني نفسه استشهد بحديث فيه مجهول متهم وفيه كذاب، والشيخ أيضا سوى بين الكذب على النبي ﷺ وبين تكذيب حديث صح عن النبي ﷺ، وابن حزم لم يقع في الثانية كما تبين بينما الشيخ الألباني استشهد بحديث متهمين بالكذب فهل يقال فيه ماقاله في ابن حزم؟ كلا! فمعالجة غلط العالم - لو غلط - لا تكون بهذه اللغة لا سيما ورب العالمين وعده بأجر على الأقل!

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 29).

² - (يونس/39).

الحديث التاسع: «صوتان ملعونان: صوت رنة عن نعمة، وصوت نياحة عند مصيبة»



الحديث العاشر: مسخ قوم بسبب شرب الخمر واتخاذ القينات

والمعازف والدفوف (1)

قال ابن حزم¹: ومن طريق سعيد بن منصور، أنا أبو داود - هو سليم بن سالم بصري- أنا حسان بن أبي سنان، عن رجل، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

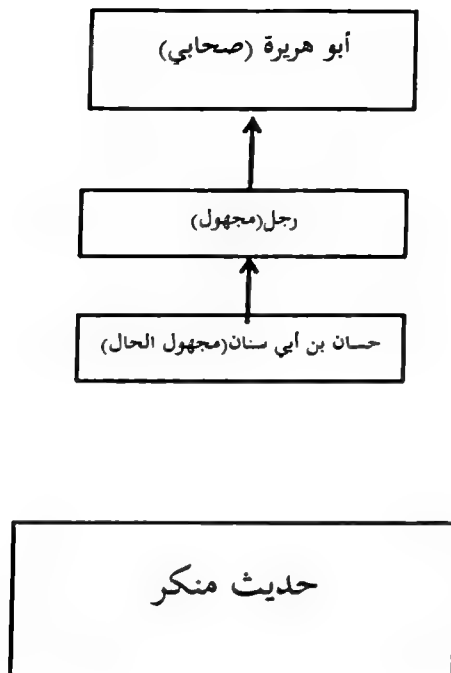
«يمسخ قوم من أمتي في آخر الزمان قردة وخنازير». قالوا: يا رسول الله: يشهدون أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله؟ قال: «نعم، ويصلون، ويصومون، ويحجون». قالوا: فما بالهم يا رسول الله؟ قال: «اتخذوا المعازف والقينات، والدفوف، ويشربون هذه الأشربة فباتوا على لهوهم، وشرابهم، فأصبحوا قردة وخنازير»².

واكتفى ابن حزم بقوله: «هذا عن رجل لم يسم، ولم يدر من هو؟».

¹ - المحلى (58/9).

² - منكر: رواه أبو نعيم (119/3)، وابن أبي الدنيا (ص: 9)، من طريق سليمان بن سالم أبو داود، قال: حدثنا حسان بن أبي سنان، عن رجل، عن أبي هريرة به. إلا أنه عند أبي نعيم: عن حسان قال: قال أبو هريرة من دون واسطة الرجل. وحسان قال الحافظ: «صدوق عابد». قلت: لم يوثقه معتبر، وهو يروي عن الحسن البصري. وعلى كل حال فالواسطة بين حسان وأبي هريرة مجهولة، وهذا علة الحديث.

الحديث العاشر: «مسخ قوم بسبب الفناء» (1)



الحديث الحادي عشر: مسخ قوم بسبب شرب الخمر واتخاذ القينات

والمعازف والدفوف (2)

قال ابن حزم: «ومن طريق سعيد بن منصور أيضا، أنا الحارث بن نيهان، أنا فرقد السبخي، عن عاصم بن عمرو، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ:

«تبيت طائفة من أمتي على لهو ولعب، وأكل وشرب، فيصبحوا قردة وخنازير، يكون فيها خسف، وقذف، ويبعث على حي من أحيائهم ريح فتتسفهم، كما نسفت من كان قبلهم باستحلالهم الحرام، ولبسهم الحرير، وضربهم الدفوف، واتخاذهم القيان¹».

والحارث بن نيهان لا يكتب حديثه. وفرقد السبخي ضعيف.

وما قاله ابن حزم في هذين الراويين موافق لما قرره علماء هذا الشأن، وهو

كالتالي:

- الحارث بن نيهان

¹ - منكر: رواه أحمد (119/3)، والحاكم (560/4)، من طريق جعفر بن سليمان، ثنا فرقد السبخي، عن عاصم

بن عمرو، عن أبي أمامة به.

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم لجعفر فأما فرقد فإنهما لم يخرجاه».

قلت: هذا إسناد ضعيف فيه:

- فرقد السبخي: ذكره البخاري في الضعفاء وقال: «في حديثه مناكير». وفي المفتي في الضعفاء للذهبي: «وثقه يحيى بن معين. وقال أحمد: ليس بقوي. وقال النسائي والدارقطني: ضعيف»، وفي التقريب: «صدوق عابد، لكنه لين الحديث كثير الخطأ».

- عاصم بن عمرو: ذكره البخاري في الضعفاء وقال: «روى عنه فرقد السبخي، ولم يثبت حديثه». وتعقبه أبو حاتم وقال يحول من هناك: قاله الذهبي في الميزان.

قال الذهبي في المغني في الضعفاء: «ضعفوه بمرة».

وقال ابن حجر في التقريب: «متروك».

قلت: ولكن ليس هو علة الحديث كما تبين في التخريج.

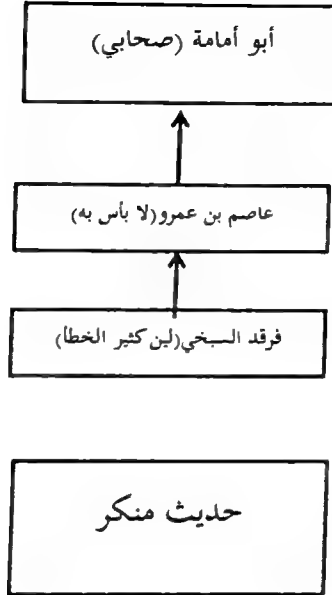
- فرقد السبخي

قال الذهبي في ميزان الاعتدال: «قال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال ابن معين: ثقة. وقال البخاري: في حديثه مناكير. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أيضا هو والدارقطني ضعيف... وقال حماد بن زيد: ذكر فرقد عند أيوب فقال: لم يكن بصاحب حديث. وقال يحيى القطان: ما يعجبني الرواية عن فرقد...».

إذاً ما خالف الصواب فهؤلاء أساطين هذا العلم وتلك أقوالهم في فرقد.

الحديث الحادي عشر (2): مسخ قوم بسبب شرب الخمر واتخاذ القينات

والمعازف والدفوف



الحديث الثاني عشر: أمر النبي ﷺ بمحو المعازف

والمزامير

قال ابن حزم^١: ومن طريق سعيد بن منصور، أنا فرج بن فضالة، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ:

«إن الله بعثني رحمة للعالمين، وأمرني بمحو المعازف، والمزامير، والأوثان، والصلب؛ لا يحل بيعهن، ولا شراؤهن، ولا تعليمهن، ولا التجارة بهن، وثنهن حرام^٢». نعني الضواريب.

احتجاج العلماء بالحديث على تحريم الغناء والمزامير
هذا الحديث مما يحتج به المحرمون للغناء وآلات الطرب:

قال الآجري: «باب ذكر تحريم استماع المزامير»، ثم استدل بالحديث في جملة أحاديث يراها تفيد الحكم الذي قرره^٣.

وقال ابن قدامة: «فصل في الملهي

وهي على ثلاثة أضرب :

^١ - المحلى (٥٩/٩).

^٢ - منكر: رواه أحمد (٢٢٣٦١)، وأبو داود الطيالسي (١١٣٤)، من طريق الفرج بن فضالة، عن علي بن يزيد، عن

القاسم بن عبد الرحمن مولى يزيد بن معاوية، عن أبي أمامة به مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد فيه علي بن يزيد وهو متروك كما قال ابن حزم وغيره، والقاسم ضعيف وسبق الحديث عنهما، ولذلك قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تخريج المسند: «إسناده ضعيف جداً».

^٣ - تقدم تخريجه وتبين أنه حديث منكر.

- محرم: وهو ضرب الأوتاد والنايات والمزامير كلها والعود والطنبور والمعزفة والرباب ونحوها؛ فمن أدام استماعها ردت شهادة لأنه يُروى عن علي^{عليه السلام} عن النبي^{صلى الله عليه وآله} أنه قال : «إذا ظهرت في أمتي خمس عشرة خصلة حل بهم البلاء»؛ فذكر منها إظهار المعازف والملاهي^١.

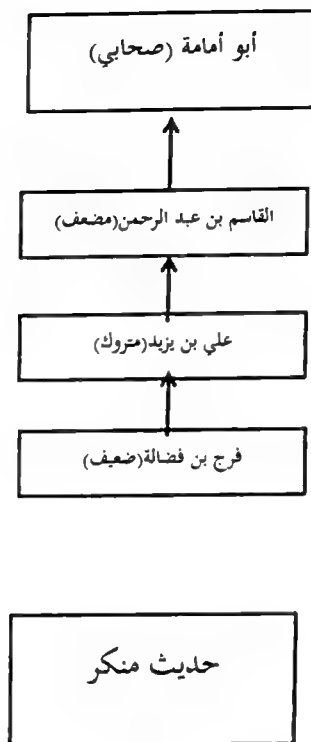
وقال سعيد: ثنا فرج بن فضالة، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامه قال: قال رسول الله^{صلى الله عليه وآله}... وذكر هذا الحديث.

جواب ابن حزم عن الحديث

رد ابن حزم على المحتجين بالحديث برد مقتضب اقتصر فيه على قوله: «القاسم ضعيف»؛ مع أن مَنْ دون القاسم في الإسناد من هو أشد ضعفاً، بل فيهم من هو من المتروكين، ولكن ابن حزم اكتفى بما سبق وقاله فيهم. وما قرره وافقه عليه أئمة النقد في الحديث وفي مقدمتهم الذهبي وابن حجر كما تقدم.

^١ - المغني (40/12).

الحديث الثاني عشر: أمر النبي ﷺ بمحو المعازف والمزامير



خلاصة الفصل الثالث

هذا الذي تقدم جماع ما احتج به المحرمون للفناء وآلات الطرب من الأحاديث المرفوعة، وهو كما ترى أحاديث واهية، وروايات باطلة راكمها المجاهيل والمتروكون، وهي بتراكم بعضها فوق بعض لا تحقق حقا ولا تبطل باطلا، وابن حزم أسعد في إبطالها من مخالفته في الاحتجاج بها.

فالمنصف يدرك أن تلك الأحاديث لا يملأ بها محتج يده، وكلها تؤيد اعتراض أبي محمد عليها وعدم الالتفات إليها، وتشهد لقوله إنه «لا يصح في هذا الباب شيء أبدا، وكل ما فيه فموضوع»، وقوله في رسالة الفناء إن «كل هذا لا يصح منه شيء، وهي موضوعة».

لا مشاحة في الاصطلاح

ويبقى حكم ابن حزم على الأحاديث بالوضع محل نظر، وقد يخالفه فيه جماهير المحدثين، لأن تلك الأحاديث - وإن كانت شديدة الضعف - فليست كلها من قبيل الموضوع على اصطلاحهم، وأما ابن حزم فالحديث عنده إما صحيح يقينا، وإما كذب يقينا، فما لم يصح فهو كذب.

إلا أن هذا لا يعني أن الأحاديث التي حكم عليها بالوضع ولا تستحق ذلك بمقتضى الاصطلاح صالحة للحلال والحرام؛ كلا! فلئن لم يتأت الحكم عليها بالوضع، فهي بين منكر ومعل وضعيف جدا، ومثلها لا يقبل في فضائل الأعمال فضلا عن الحرام والحلال.

ويبقى النظر في حديث البخاري الذي شمله حكم الضعف أو الوضع، وهو أكثر الأحاديث إثارة للجدال، ونال بسببه ابن حزم ما نال من توبيخ وملام، وتعنيف وقسوة كلام.

فماذا قال ابن حزم في حديث البخاري، وبماذا تُعقب؟ محل ذلك الفصل الآتي.

الفصل الرابع: حديث البخاري المعلق

بين تضعيف ابن حزم وتصحيح المخالفين

هذا الفصل مخصص للنظر في حديث البخاري المعلق في المعازف، وهو أشهر الأدلة الحديثية للمحرمين للفناء وآلات الطرب؛ كما أن الآية السادسة من سورة لقمان التي فيها لهو الحديث أشهر أدلتهم القرآنية.

الحديث المعلق

وقبل النظر فيما قال ابن حزم في حديث البخاري وما تعقب به من قبل المخالفين لابد من وقفة سريعة نعرفنا بالحديث المعلق وبعض الأحكام التي تتعلق به.

1- تعريف الحديث المعلق

من المعلوم أن الإسناد أو السند - وهو الطريق إلى المتن، كمالك، عن نافع، عن ابن عمر - إما أن يكون متصلاً كالإسناد السابق، وإما أن يكون منقطعاً، والانقطاع إما أن يكون في مبتدأ الإسناد أو في وسطه أو في آخره، فالنوع الأول - مع شرط سيأتي - هو الذي يسميه علماء الاصطلاح معلقاً، أي الذي سقط من أوله راو أو أكثر.

وعرفه ابن الصلاح لما كان بصدد ذكر فوائد تتعلق بأحاديث الصحيحين المتصلة فقال: «وأما المعلق: وهو الذي حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر... الخ¹ فقيد الانقطاع بأن يكون في أول الإسناد من جهة، وأضاف قيدا آخر أن تكون الرواية بصيغة الجزم لا التمرير؛ لأنه لم يجد التعليق مستعملاً فيما سقط فيه بعض رجال الإسناد من

¹ - مقدمة ابن الصلاح (ص: 10).

وسطه أو من آخره، ولا في مثل قوله يُروى عن فلان، ويذكر عن فلان، وما أشبهه؛ مما ليس فيه جزم على من ذكر ذلك بأنه قاله وذكره¹.

وعلى هذا فالمعلق له شرطان:

- حذف راو أو أكثر من أول الإسناد.

- الرواية بصيغة الجزم².

وهذان الشرطان نظمهما الزين العراقي الحافظ في ألفيته فقال:

وإن يكن أول الإسناد حُذف *** مع صيغة الجزم فتعليقا عُرف³

وأما لو كان الحذف في آخر الإسناد فهذا من أقسام الحديث المرسل ولا يسمى معلقا، كما لا يسمى معلقا ما سقط من وسطه راو أو أكثر، ويبقى مستحقا لوصف المنقطع.

2- صور وأمثلة للحديث المعلق

وبناء على التعريف السابق للحديث المعلق فصوره كثيرة، لأنه قد يحذف من مبتدأ إسناده راو واحد، وقد يحذف منه اثنان، وقد يحذف ثلاثة، وقد يحذف كل الإسناد حسب سلسلة الإسناد.

¹ - مقدمة ابن الصلاح (ص: 36).

² - والبعض لا يشترط هذا الشرط الذي اشترطه ابن الصلاح، فيكون المعلق ما حذف من مبتدأ إسناده راو أو أكثر، ولكن ما أضيف إليه صيغة الجزم فهو معلق عند الكل وهذا الذي يعنينا في هذه الرسالة.

³ - شرح التبصرة (45/1).

وضرب ابن الصلاح بعض الأمثلة للمعلق فقال: «مثاله: "قال رسول الله ﷺ كذا وكذا"، "قال ابن عباس كذا"، "قال مجاهد كذا"، "قال عفان كذا"، "قال القعنبى كذا"، "روى أبو هريرة كذا وكذا"، وما أشبه ذلك من العبارات¹».

3- الحديث المعلق من قسم الضعيف

بما أن اتصال السند من شروط صحة الحديث، فالحديث المعلق - لافتقاره لهذا الشرط- يعد من قسم الضعيف الذي يرد؛ لأن موجب رد حديث ما - كما قال ابن حجر- « يكون لسقط من إسناده، أو طعن في راوٍ، ... الخ » أسباب الرد التي ذكر، ثم قال: «السَّقَطُ إما أَنْ يكون:

1- من مبادئ السند من تُصَرَّفُ مُصَنَّفٍ.

2- أو من آخره، أي الإسناد، بعد التابعي.

3- أو غير ذلك.

فالأول: المُعَلَّقُ، سواءً كان الساقطُ واحداً، أم أكثر².

وهكذا فالحديث المعلق قسم من أقسام الحديث المردود، وليس من أقسام الحديث المقبول؛ سواء سقط منه واحد أو اثنان أو أكثر، ويكون مقبولا إذا تبين الجزء الذي حذف من الإسناد، وتوفرت فيه شروط الصحة المعتبرة.

¹ - مقدمة ابن الصلاح (ص: 10).

² - نزهة النظر (ص: 98) لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق د. نور الدين عترط. دار الخير - بيروت .

الطبعة الثانية: 1414 - 1993.

4- الحديث المعلق ليس من شرط صحيح البخاري

أفصح البخاري عن شرطه في عنوان كتابه فسماه "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، فدل ذلك على أن من شروط أحاديث كتابه اتصال الإسناد بل وصحته، والمعلق منقطع السند وبالتالي ليس من شرط الجامع الصحيح، وكذلك المرسل ليس من شرط الكتاب، والحديث الضعيف عموماً ليس من شرط الكتاب.

5- حكم معلقات البخاري

رغم أن المعلق من قسم الضعيف كما عرفنا، ورغم أنه ليس من شرط صحيح البخاري، فقد اهتم العلماء بمعرفة حكم معلقاته على وجه الخصوص، ولكن قبل ذلك لابد من التذكير بأمرين هما محل اتفاق :

- المعلقات منقطعة صورة، إلا فيما علقه البخاري عن شيوخه الذين سمع منهم ففيها خلاف سوف يأتي.

- المعلقات ليست من شرط الصحيح كما تقدم، ومن وراء ذلك تفاصيل كثيرة ليس هنا محلها.

وأما حكم معلقات البخاري من حيث الصحة والضعف ففيه قولان:

- الأول: يقول هي صحيحة إلى من علقت عنه، ويبقى النظر فيما أبرز من الإسناد، فإذا قال البخاري مثلاً- كما في الحديث (1047)- : « وقال الليث، حدثني يونس، عن ابن شهاب، قال: قال سالم: كان عبد الله يصلي على دابته من الليل... الخ الحديث». فالبخاري ضمن لنا صحة الحديث ما بينه وبين الليث بن سعد المصري، ويبقى النظر فيما فوق الليث فيحكم عليه حسب القواعد. وقال ابن الصلاح: «إذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة : فالحكم بصحته يتوقف على اتصال الإسناد بينه وبين

الصحابي¹». وقال ابن حجر إن « بعضه يلتحق بشرطه... وبعضه يتقاعد عن شرطه، وإن صححه غيره أو حسنه، وبعضه يكون ضعيفا من جهة الانقطاع خاصة²».

وحجة هذا القول حسن الظن بالبخاري أنه لن يجزم بنسبة قول إلى من علقه عنه إلا وقد صح عنده. وقد يظن البعض أن ما جزم به البخاري صحيح بتمامه، وليس كذلك لا في نفس الأمر ولا صحيح عند البخاري، كما تقدم بوضوح من أقوال العلماء القائلين بهذا القول أنفسهم، ولذا قال الألباني: « فلا يفتر بقول من قال: " ذكره البخاري بالتعليق الجازم فهو صحيح عنده " ؛ لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة إلى من علق عنه وأما باقي الإسناد فلا؟ إلا أن إirاده له في معرض الاحتجاج به يقتضي قوته عنده³ ».

- الثاني: يحكم على معلقات البخاري كما يحكم على كل حديث حسب ما تقتضيه قواعد التخريج، فهذا القول يلتقي مع القول الأول في تحكيم القواعد في الجزء الذي أبرزه البخاري من منتهى الإسناد، ويخالفه فيما بين البخاري وبين من علقه عنه، أي كلاهما يتحاكم للقواعد في منتهى الإسناد، ويختلفان في مبتدئه المعلق، فبينما ابن الصلاح ومن يرى رأيه يعتبرونه صحيحا من باب حسن الظن بصاحب الصحيح، يحكم عليه أصحاب القول الثاني بما تقتضيه القواعد من شروط الحديث الصحيح.

والحقيقة أن أصحاب هذا القول الثاني يقولون هذا في أحاديث الصحيحين المسندة لا المعلقة فحسب؛ أي إنهم يتحاكمون لقواعد التخريج في كل حديث داخل الصحيح وخارجه مسندا أو معلقا، وسيأتي المزيد من كلامهم قريبا عند الكلام عن هيبة الصحيحين إن شاء الله تعالى.

¹ - مقدمة ابن الصلاح (ص: 10).

² - النكت على ابن الصلاح (325/1 - 326).

³ - تمام المنة (ص: 379).

كلام ابن حزم بخصوص حديث البخاري المعلق

وبعد هذه التوطئة تنتقل للنظر في كلام ابن حزم بخصوص حديث البخاري المعلق؛ فرغم أنه من أقسام الحديث الضعيف، ورغم أنه ليس من شرط الصحيح، فمع ذلك ثارت الثائرة على ابن حزم لما قال في المحلى:

«ومن طريق البخاري قال هشام بن عمار: أنا صدقة بن خالد، أنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، أنا عطية بن قيس الكلابي، حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري، قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري - ووالله ما كذبتني - أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ليكونن من أمتي قوم يستحلون الحر والحرير، والخمر، والمعازف وهذا منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد»¹.

وقال في رسالة الغناء: «وأما حديث البخاري فلم يورده البخاري مسنداً وإنما قال فيه: قال هشام بن عمار. ثم إلى أبي عامر أو إلى أبي مالك ولا يدرى أبو عامر هذا»².

انتقال ذهن ابن حزم من رאו لآخر

وبما ورد في رسالة الغناء تبين أن قول ابن حزم الأول في المحلى حصل له فيه وهم أو انتقال ذهن؛ وبدلاً من التعليل بالانقطاع بين البخاري وشيخه هشام بن عمار، علل بالانقطاع بين البخاري وبين صدقة بن خالد؛ مع أن صدقة بن خالد ليس من شيوخ البخاري أصلاً والانقطاع محقق قطعاً، فالبخاري ولد في عقد المائتين بينما صدقة بن خالد توفي «سنة إحدى وسبعين وقيل ثمانين أو بعدها» بعد المائة كما في التقريب لابن حجر؛ إلا أن العلماء أدركوا مراد ابن حزم وردوا عليه على أساسه.

¹ - المحلى (59/9).

² - رسائل ابن حزم (ص: 434).

العلماء وهيبة الصحيحين

تعرض ابن حزم- رحمه الله- بسبب كلامه في حديث البخاري للوم شديد، وسلفته أقلام والسنة من حديد، وذلك عائد فيما يظهر لهيبة الصحيح، وهي هيبة مستحقة بلا شك؛ فمكانة صحيح البخاري- وكذا صحيح مسلم- لا ينكرها عالم بهذا الفن، وبالتالي فمن انتقد شيئاً فيهما دون اعتبار تلك الهيبة أصابه من رذاذها إن لم تصبه عواصفها. ويظهر أثر هيبة أحاديث الصحيحين على تصرفات العلماء في كلام للحافظ الذهبي فسر به سبب سكوتهم عن استنكار حديث الولي الذي انفرد بتخرجه البخاري، فقال في الميزان في ترجمة خالد بن مخلد القطواني - أحد رواة الحديث- : «ومما انفرد به ما رواه البخاري في صحيحه...» وذكر الحديث؛ ثم قال: «لولا هيبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد؛ وذلك لغرابة لفظه، ولأنه مما ينفرد به شريك، وليس بالحافظ، و... الخ^١»، ثم ذكر باقي الأسباب التي يستحق الحديث بموجبها أن يعد منكرًا؛ وحالت هيبة صحيح البخاري دون التصريح بذلك.

ونحو هذا قاله الذهبي عن بعض أحاديث صحيح مسلم، ففي ترجمة أبي الزبير المكي- واسمه محمد بن مسلم بن تدرس؛ وهو ثقة يروي عن جابر بن عبد الله الأنصاري، ولكنه متهم بالتدليس إلا ما كان من طريق الليث بن سعد عنه، فقد تحقق من سماعه من جابر- قال الذهبي في الميزان: «وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء» وضرب أمثلة للأحاديث التي في نفسه منها شيء حال دون البوح به ما للصحيحين من هيبة.

^١ - وتعقبه الحافظ في الفتح بما لم يزعم الأحكام التي قررها الذهبي في الحديث وفق ما تقتضيه قواعد الصنعة؛ كما هو مبين في كتاب: «إنصاف الذهبي في حديث الولي» للمؤلف؛ وذلك لأن نقد الذهبي لحديث الولي الذي يعد العمود الفقري للقائلين بوحدة الوجود جراً عليه بعض صوفية العصر فأوسع الذهبي توبيخاً وتأنيباً، فكان لابد من إنصاف من له أيادي بيضاء في إنصاف العلماء وصاحب الفضل على كثير من أعلام النبلاء.

ابن حزم لا يجعل أحاديث الصحيحين في جمى من النقد

وبينما سلك فريق من العلماء بزعامة ابن الصلاح مسلك تغليب اعتبار هيبة الصحيحين على قواعد النقد التي تقتضي عدم قبول الحديث المفتقر إلى شرط من شروط الصحة: سواء كان ذلك الشرط انقطاعا في الإسناد، أو راويا ضعيفا فيه، أو مدلسا لم يصرح بالتحديث، أو مختلطا أو غير ذلك من الأسباب، وسلكوا مسلك حسن الظن بالشيخين، قرر بالمقابل علماء آخرون أعمال القواعد كطريق واحدة في نقد الأخبار، باعتبار أن الصحيحين ما كُبراً في نظر العلماء وما نالا ما ناله من التقدير من قبل النقاد؛ إلا بمراعاة تلك القواعد والتزام أحكامها، وإلا فعلى أي أساس تميز بل امتاز صحيح البخاري ومسلم عن صحاح غيرهما؛ مثل صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرک الحاكم وغيرها من الكتب التي اشترطت الصحة؟

وفي مقدمة العلماء الذين سلكوا طريقة واحدة في نقد الأحاديث العلامة ابن حزم، فمع تقديره لصححي البخاري ومسلم نجده متى ما لاح له ما يخالف القواعد الحديثية، لا يلتفت إلى ما للكتابيين من الهبة، كما لا يلتفت في الفقه لهبة الأئمة الذين اتفقت الأمة على مكانتهم وإمامتهم، فلا يتردد في مخالفتهم والاعتراض عليهم لحساب الأدلة الفقهية من وجهة نظره، فكذلك تصرفه مع أئمة الحديث؛ فهو بهذا يشترك مع الفريق الأول في حسن الظن بالعالم وتقديره، إلا أنه يستدل على أساس الدليل لا على أساس التقدير، ويرى - كصاحبه ابن عبد البر - أن « القول لا يصح لفضل قائله، وإنما يصح بدلالة الدليل عليه¹ ».

ولذلك فصحيفة أبي الزبير عن جابر التي ليست من طريق الليث لم يراع فيها ابن حزم هبة صحيح مسلم ولم يكتف في نفسه - كما فعل الذهبي - ما يشعر به نحوها

١ - جامع بيان العلم وفضله (ص: 434)؛ لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي؛ دراسة وتحقيق: أبو عبد

الرحمن فواز أحمد زمرلي. ط. مؤسسة الريان - دار ابن حزم. الطبعة الأولى: 1424 - 2003 هـ.

وحكم بجرأة على أحاديثها بالضعف، مصرحاً أن «ما لم يروه الليث عن أبي الزبير، أو لم يقل- أي أبو الزبير- فيه: نا، أو أنا، فهو منقطع»¹ سواء كان في صحيح مسلم أو في غيره؛ لأن عننة وأنانة المدلس حكمها الانقطاع وفق قواعد علم الحديث، بينما نجد ابن الصلاح والنووي وغيرهما يعتبرون حديث المدلس في الصحيحين محمولاً على الاتصال وذلك لثبوت «السماع من جهة أخرى»² حتى لو لم نقف على الطريق التي صرح فيها المدلس بالسماع، وكذلك رواية المخلط ورواية الراوي المضعف وذلك من باب إحسان الظن.

ولكن ابن حزم اختار السير على طريقة واحدة في نقد الأحاديث، من دون تفريق بين حديث في مسند أحمد ولا في صحيح مسلم، فمتى ما توفرت شروط الصحة في الأول حكم بصحة حديثه عن جدارة، ومتى ظهرت علة في الثاني حكم بضعفه ورده بجسارة، فكان بذلك في طليعة الظاهرية من المغاربة الذين قال العلامة ابن دقيق العيد إنهم «يجسرون على أشياء من أحاديث الصحيحين بسبب كلام قيل في بعض الرواة، ولا يجعلون راويها في حمى من تخريج صاحب الصحيح لهم»³، كما فعل غيرهم ممن جعلوا من تخريج صاحبي الصحيح لراو ما حصانة تحول دون نقده واعتبروه جاز القنطرة⁴.

وفي الحقيقة إن عدم استثناء الصحيحين من النقد ليس خاصاً بالمغاربة ولا بالظاهرية، فغيرهم يرى «أن في النفس من هذا الاستثناء غصة، لأنها دعوى لا دليل عليها»⁵، وهذا العلامة الصنعاني من عمق المشرق ينتقد حكم الحافظ ابن حجر بالصحة

¹ - المحلى (325/11).

² - التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث (ص: 4)، للنووي.

³ - توضيح الأفكار (93/2 - 97).

⁴ - لمعرفة المزيد عن هذه القنطرة يراجع كتاب: «المخاطرة في اعتبار كل من احتج به الشيخان لثقة جاز القنطرة» للمصنف.

⁵ - التكت على ابن الصلاح (635/2).

على معلقات البخاري المجزوم بها بناء على أن «البخاري لا يستجيز أن يجزم بذلك أي بنسبته جزماً إلا وقد صح عنده»، فنبه الصنعاني أن «مرجع الحكم بصحته حسن الظن بالبخاري في أنه لا يجزم إلا بما صح»، ثم أورد الصنعاني من تصرف البخاري نفسه ما «يفت في عضد حسن الظن»¹ هذا.

وعلى كل حال فالعلامة ابن دقيق العيد نفسه انتصر للقول بعدم محاباة أحاديث الصحيحين وتحسينها من التعليل الذي تعلل به سائر الأحاديث على حساب القواعد، وقرر أنه «لا بد من الثبات على طريقة واحدة، إما القبول مطلقاً في كل كتاب، أو الرد مطلقاً في كل كتاب، وأما التفرقة بين ما في الصحيح من ذلك وما خرج عنه، فغاية ما يوجه به أحد أمرين:

- إما أن يُدعى أن تلك الأحاديث عرف صاحب الصحيح صحة السماع فيها، قال: وهذا إحالة على جهالة، وإثبات أمر بمجرد الاحتمال.

- وإما أن يُدعى أن الإجماع على صحة ما في الكتابين دليل على وقوع السماع في هذه الأحاديث وإلا لكان أهل الإجماع مجمعين على الخطأ وهو ممتنع. ولكن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مقتضاه، وهذا فيه عسر. ويلزم على هذا أن يستدل بما جاء من رواية المدلس خارج الصحيح ولا يقال: هذا على شرط مسلم - مثلاً - ؛ لأن الإجماع الذي يُدعى ليس موجوداً في الخارج²».

وقريب من هذا الذي قرره ابن حزم وابن دقيق العيد وغيرهما نجده عند الحافظ المزي وهو ليس مغرباً ولا ظاهرياً؛ فقد سئل عما وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعنا هل نقول إنهما اطلعا على اتصاله؟ فقال: كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن

١ - توضيح الأفكار (1/130).

٢ - النكت على ابن الصلاح (2/636) باختصار يسير علماً أن ابن حجر اختصر كما قال كلام ابن دقيق العيد.

بهما. وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح¹.

العلل التي ضعف بها ابن حزم حديث المعازف

إذا ابن حزم لا يرى الحديث الذي فيه سبب من أسباب الضعف في حمى من النقد حتى لو كان في الصحيحين مسندا؛ فكيف به معلقا؟ ومن ثم سلك مع حديث المعازف ما سلكه مع الأحاديث التي في الفصل الثالث، فقاضاه إلى قواعد علم المصطلح وأصول التخريج، ورآه مفتقرا لبعض شروط الصحة المعتبرة ومن ثم حكم بضعفه.

والعلل التي أعل بها الحديث هي:

- الانقطاع بين البخاري وبين شيخه هشام بن عمار باعتباره حديثا معلقا.

- جهالة عطية بن قيس؛ لأن ابن حزم أعل به حديثا قبل حديث المعازف.

- التردد في اسم راوي الحديث هل هو الصحابي أم المجهول.

مجمل ردود العلماء على تضعيف ابن حزم حديث البخاري

وتضعيف ابن حزم لحديث البخاري الذي بناه على ما تقدم، انتقده العلماء فيه بحدة وردوا عليه فيه بشدة، ومجمل ما انتقدوا عليه ما يلي:

1- رواية الراوي غير المدلس عن شيوخه بلفظ (قال) ليست من قسم المنقطع بل من المتصل مثل العنينة، بل بالغ البعض فسواها بالتصريح بالتحديث.

2- لا انقطاع بين البخاري وشيخه هشام بن عمار.

3- حديث هشام بن عمار مروى من غير طريق البخاري.

¹ - النكت على ابن الصلاح (2/636).

4- حديث البخاري مروي من غير طريق هشام بن عمار.

5- الحديث روي من غير طريق عطية بن قيس.

6- الحديث صحيح بطرقه.

تلك كانت مائدة الانتقادات التي قدمت لابن حزم مُتَبَّلةً بجملته من التوبيخات ومسقية بعدد من الشتمات، وتلك الانتقادات - باستثناء الأول - لخصها الحافظ ابن حجر بعدما ساق طرق وروايات الحديث فقال إنه «لم ينفرد به هشام بن عمار ولا صدقة كما ترى؛ قد أخرجناه من رواية بشر بن بكر عن شيخ صدقة، ومن رواية مالك بن أبي مريم، عن عبد الرحمن بن غنم - شيخ عطية بن قيس - ، وله عندي شواهد أخر كرهت الإطالة بذكرها وفيما أوردته كفاية لمن عقل وتدبر والله الموفق¹».

تلك كانت تعليقات ابن حزم لحديث البخاري، وتلك كانت ردود وانتقادات المخالفين، ونقف فيما يأتي مع تفاصيل الانتقادات، فنعرضها على قواعد علم الحديث، ثم ننظر على ضوءها إن شاء الله تعالى بعين العدل والإنصاف إلى ما بين الفريقين من خلاف.

1- رواية الراوي عن شيوخه بلفظ (قال) اتصال أم انقطاع؟

إن أكثر ما تعقب فيه ابن حزم دعوى الانقطاع بين البخاري وشيخه؛ لأن البخاري لم يصرح بالسماع وإنما قال: "قال هشام" فاعتبر ابن حزم هذه الصورة كمثيلاتها في الصحيح وغيره صورة تعليق، ورآها بالتالي قاذحة في اتصال السند.

والعلماء - إلا ما ندر - لا يخالفون ابن حزم في كون الصورة صورة تعليق، أي الرواية بلفظ (قال)، ولا في كون صورة التعليق بوجه عام من باب المنقطع، ولكنهم نازعوا ابن حزم في صورة تعليق خاصة، وهي تعليق الراوي - غير المدلس - عن شيخ من شيوخه

· · · تعليق التعليق (22/5).

الذين ثبت سماعه منهم، كما هو شأن البخاري مع شيخه هشام بن عمار؛ حيث سمع منه أحاديث وعلق عنه أحاديث، فهذا يعتبره ابن حزم منقطعاً، ويراها مخالفوه متصلًا أو له حكم الاتصال.

وفي طليعة من رد على ابن حزم دعوى الانقطاع العلامة ابن الصلاح في مقدمته المشهورة، ثم تبعه كثير من العلماء على ذلك، و فيما يأتي ذكر شيء من كلامهم ثم التعقيب بعد ذلك عليهم .

رد ابن الصلاح على ابن حزم

يعتبر ابن الصلاح زعيم المنتقدين وقائد المعترضين على ابن حزم؛ فهو الذي شهر به في مقدمته الشهيرة قائلًا «لا التفات إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رده ما أخرجه البخاري من حديث أبي عامر - أو أبي مالك - الأشعري عن رسول الله ﷺ: «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعاذف ...» الحديث. من جهة أن البخاري أورده قائلًا فيه: قال هشام بن عمار... وساقه بإسناده، فزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف¹».

وهكذا انتشر انتقاد وتوبيخ ابن حزم بخصوص حديث البخاري في المعازف؛ نظراً لمكانة كتاب ابن الصلاح في علم المصطلح؛ فهو كتاب سار به الركبان ونظمت عليه ألفيات، وشرح شروحا، واختصر مختصرات، وحُشي ونكت عليه مرات ومرات.

بيد أن ابن الصلاح لم يرد على ابن حزم في مقدمته فحسب، فقد رد عليه بتفصيل أكثر في مكان آخر فقال: «لم يصب أبو محمد ابن حزم الظاهري حيث جعل مثل ذلك انقطاعاً قادحاً في الصحة مستروحاً إلى ذلك في تقرير مذهبه الفاسد في إباحة الملاهي، وزعمه أنه لم يصح في تحريمها حديث؛ مجيباً به عن حديث أبي عامر أو أبي مالك

¹ - مقدمة ابن الصلاح (ص: 36).

الأشعري عن رسول الله ﷺ «ليكونن في أمتي أقوام يستحلون الحرير والخمر والمعازف» إلى آخر الحديث، فزعم أنه وإن أخرجه البخاري فهو غير صحيح؛ لأن البخاري قال فيه قال هشام بن عمار، وساقه بإسناده فهو منقطع فيما بين البخاري وهشام.

وهذا خطأ من وجوه - والله أعلم - :

- أحدها: أنه لا انقطاع في هذا أصلاً من جهة أن البخاري لقي هشاماً وسمع منه، وقد قررنا في كتاب معرفة علوم الحديث أنه إذا تحقق اللقاء والسماع مع السلامة من التدليس حمل ما يرويه عنه على السماع بأي لفظ كان؛ كما يحمل قول الصحابي: "قال رسول الله ﷺ" على سماعه منه إذا لم يظهر خلافه، وكذا غير "قال" من الألفاظ.

- الثاني: إن هذا الحديث بعينه معروف بالاتصال بصريح لفظه من غير جهة البخاري.

- الثالث: أنه وإن كان ذلك انقطاعاً، فمثل ذلك في الكتابين غير ملتحق بالانقطاع القادح لما عرف من عاداتهما وشرطهما وذكرهما ذلك في كتاب موضوع لذكر الصحيح خاصة؛ فلن يستجيزا فيه الجزم المذكور من غير ثبت وثبوت، بخلاف الانقطاع والإرسال الصادرين من غيرهما. وأما إذا لم يكن ذلك من الشيخين بلفظ جازم مثبت له على ما ذكرناه عنه على الصفة التي قدمت ذكرها؛ مثل أن يقولوا وروي عن فلان، أو ذكر عن فلان، أو في الباب عن فلان، ونحو ذلك فليس ذلك في حكم التعليق الذي ذكرناه، ولكن يستأنس بإيرادهما له¹.

¹ - صيانة صحيح مسلم (ص: 82 - 83).

رد ابن القيم على ابن حزم

سلك العلامة ابن القيم - مع مزيد تفصيل - مسلك ابن الصلاح في توبيخ ابن حزم وانتقاده، فقال: «وأما أبو محمد فإنه على قدر ييسره وقسوته في التمسك بالظاهر والغائه للمعاني والمناسبات والحكم والعلل الشرعية، انماع في باب العشق والنظر وسماع الملاهي المحرمة، فوسع هذا الباب جدا وضيق باب المناسبات والمعاني والحكم الشرعية جدا؛ وهو من انحرافه في الطرفين حين رد الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه في تحريم آلات اللهو بأنه معلق غير مسند، وخفي عليه أن البخاري لقي من علقه عنه وسمع منه، وهو هشام بن عمار، وخفي عليه أن الحديث قد أسنده غير واحد من أئمة الحديث غير هشام بن عمار فأبطل سنة صحيحة^١».

وقال ابن القيم - رحمه الله - في مكان آخر:

« طعن ابن حزم وغيره في هذا الحديث وقالوا لا يصح لأنه منقطع لم يذكر البخاري من حدثه به، وإنما قال: وقال هشام بن عمار، وهذا القدر باطل من وجوه:

- أحدها: أن البخاري قد لقي هشام بن عمار وسمع منه، فإذا روى عنه معننا حمل على الاتصال اتفاقا لحصول المعاصرة والسماع، فإذا قال: قال هشام لم يكن فرق بينه وبين قوله عن هشام أصلا.

- الثاني: أن الثقات الأثبات قد رووه عن هشام موصولا قال الإسماعيلي في صحيحه أخبرني الحسن حدثنا هشام بن عمار بإسناده ومته والحسن هو ابن سفيان.

- الثالث: أنه قد صح من غير حديث هشام قال الإسماعيلي في الصحيح ... فذكر الحديث بلفظه.

^١ - روضة المحبين ونزهة المشتاقين (ص: 130)؛ لابن القيم محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ط. دار الكتب العلمية

- بيروت ، 1412 - 1992.

- الرابع: أن البخاري لو لم يلق هشاما ولم يسمع منه، فإدخاله هذا الحديث في صحيحه وجزمه به يدل على أنه ثابت عنده عن هشام فلم يذكر الوساطة بينه وبينه إما لشهرتهم وإما لكثرتهم فهو معروف مشهور عن هشام تغني شهرته به عن ذكر الوساطة.

- الخامس: أن البخاري له عادة صحيحة في تعليقه وهي حرصه على إضافته الحديث إلى من عقله عنه إذا كان صحيحا عنده فيقول: "وقال فلان"، وقال رسول الله ﷺ، وإن كان فيه علة قال ويذكر عن فلان، أو ويذكر عن رسول الله ﷺ، ومن استقرأ كتابه علم ذلك. وهنا قد جزم بإضافة الحديث إلى هشام فهو صحيح عنده.

- السادس: أنه قد ذكره محتجا به مدخلا له في كتابه الصحيح أصلا لا استشهادا فالحديث صحيح بلا ريب¹.

رد الألباني على ابن حزم

ذهب الشيخ الألباني في الاعتراض على ابن حزم مذهب ابن الصلاح وابن القيم، بل استشهد بهما لتأييد رأيه ونقل مختصر كلامهما، وبعدما أورد تعليق ابن حزم حديث المعازف بالانقطاع بين البخاري وهشام، وبجهالة الراوي الأشعري وحكم عليه بالوضع بناء على اصطلاحه كما تقدم، تعقبه الشيخ الألباني - رحمه الله - قائلا:

«كذا قال ولا يخفى على طلاب العلم فضلا عن العلماء ما فيه من التطلع والمبالغة، فإن الانقطاع - لو صح - لا يلزم منه الحكم على المتن بالوضع²»، وأثناء رد الألباني على ابن حزم ومن وافقه في إثبات الانقطاع بين البخاري وشيخه هشام بن عمار ذكر ما يؤيد ويؤكد أنه على مذهب ابن الصلاح في اعتبار تعليق الراوي عن شيخه له

¹ - حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (110/10 - 111).

² - تحريم آلات الطرب (ص: 81).

حكم العنينة واعتبر أن قول البخاري " قال هشام بن عمار... " ليس تعليقاً بل هو متصل¹، بل زاد عليه فوقع باسم البخاري إنه « لا فرق بالنسبة للبخاري بين قوله: "قال هشام" أو : "حدثني هشام" كما سيأتي بيانه في (الفصل الثالث) المشار إليه آنفاً وبكلام قوي لابن حزم نفسه أيضاً²، وقال في مكان آخر «لما كان البخاري غير معروف بالتدليس كان قوله في هذا الحديث: (قال) في حكم قوله: (عن) أو: (حدثني) أو: (قال لي)³، ولما كان الألباني مطمئناً لصواب رأيه وأيقن سداد مذهبه، وقوة دليله واختياره، ختم بخاتمة قوية ذكر فيها القارئ ببعض «ما قاله الحفاظ والنقاد رداً على ابن حزم إعلاله المذكور ليزداد القراء علماً بمبلغ ضلال المنحرفين عن سبيل المؤمنين لإصرارهم على تقليده تقليداً أعمى مقرونًا باتباع الهوى⁴»، ونقل تعريفاً لقوله كلام ابن الصلاح وابن القيم وأصاب فيما نقل عنهما، ولكنه لم يصب في ضم ابن حجر إليهما كما سوف ترى في الفصل السادس إن شاء الله تعالى حين تتم مناقشة الشيخ الألباني وانتقاداته على ابن حزم.

وأما هنا فسوف يتم مناقشة ما أورده ابن الصلاح وابن القيم على ابن حزم من انتقادات وذلك من خلال الفقرات الآتية.

- وقفات مع ابن الصلاح وابن القيم في اعتراضهما على ابن حزم.

ومناقشة ما ورد في كلام ابن الصلاح وابن القيم تتم من خلال الوقفات التالية:

- أولاً: الرواية بصيغة (قال) ليست مثل العنينة

قبل كل شيء لابد من تحرير مسألة في علم المصطلح تم القفز عليها في ردود كثير من المنتقدين لابن حزم، متبعين ومسلمين لما قرره ابن الصلاح حين اعتبر رواية

١ - تحريم آلات الطرب (ص: 28).

٢ - تحريم آلات الطرب (ص: 40).

٣ - تحريم آلات الطرب (ص: 40).

٤ - تحريم آلات الطرب (ص: 81).

الراوي غير المدلس عن شيخه بصيغة (قال) مثل العنونة في إفادة الاتصال؛ تماما «كما يحمل قول الصحابي: "قال رسول الله ﷺ" على سماعه منه إذا لم يظهر خلافه، وكذا غير "قال" من الألفاظ».

وانتشر هذا القول كما لو كان الوحيد في المسألة، مع أن ابن الصلاح نفسه نقل أن الخطيب جعل الرواية بلفظ (قال) محمولة «على السماع بمن عرف من عاداته مثل ذلك»¹ فتعقبه ابن الصلاح بأن «المحفوظ المعروف»² ما قاله هو، وسلم له كثيرون ممن جاؤوا بعده.

والحقيقة أن هذا الذي قرره ابن الصلاح ومن تبعه ليس مسلما ولا هو المعروف أو المحفوظ، ولو عكس فقال هو المنكر والشاذ لكان أقرب، لاسيما ولم يأت بقول صريح عمن سبقه إلى هذا القول؛ بينما سبقه الخطيب البغدادي باعترافه - وهو المرجوع إليه في هذا الفن كما قال ابن حجر، وعلى كتبه مدار ما ألف في علم المصطلح بما في ذلك مقدمة ابن الصلاح- فقال إن قول المحدث: "قال فلان"- خلاف قوله (قال لي)- لا تفيد الاتصال ابتداء، وإنما تفيد استثناء؛ كأن يكون المعروف من حال المحدث أنه لا يروي بهذه الصيغة إلا ما سمعه، وأما إن كان «قد يروي سماعا وغير سماع لم يحتج من رواياته إلا بما بين الخبر فيه»³.

ثم ضرب الخطيب أمثلة لمن يستثنون فتحمل رواياتهم عن شيوخهم بلفظ (قال) على الاتصال، إما لتصريحهم بأنهم سمعوا أو لأنه تم التحقق من سماعهم، كقول همام بن

- مقدمة ابن الصلاح (ص: 76).

- مقدمة ابن الصلاح (ص: 76).

- الكفاية في علم الرواية (ص: 289)؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي: تحقيق: أبي عبد

الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني. ط. المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

يحيى ما قلت "قال قتادة" فأننا سمعته من قتادة؛ ولو كانت الرواية بلفظ(قال) كالرواية بالعنفة أو حدثنا لما احتاج إلى البيان، ومثل حجاج بن محمد الأعور الذي قال أحمد بن حنبل - كما في ترجمته من التهذيب - :«كان مرة يقول: حدثنا ابن جريج؛ وإنما قرأ على ابن جريج، ثم ترك ذلك فكان يقول: قال ابن جريج وكان صحيح الأخذ»، ومعنى هذا الكلام أن حجاجا تخرج من الرواية بلفظ حدثنا لما قرأ على شيخه - مع أن هذه صورة سماع - ؛ فعدل عن ذلك إلى الرواية بلفظ (قال)، «فحملها الناس عنه واحتجوا برواياته؛ لأنه قد كان عرف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه¹؛ باعتبار أن ما قرأه على ابن جريج في حكم ما سمعه منه، وذكر الخطيب أمثلة أخرى لهذه الصورة التي يروي فيها المحدث بلفظ(قال) وعبر اتصالا استثناء.

حجة ابن الصلاح في أن (قال) تفيد الاتصال

وكان يكفي أن نعرف أن ما قرره ابن الصلاح في اعتبار الرواية بلفظ(قال) ليس القول الوحيد في المسألة كي يُعذر ابن حزم ويعتبر حكمه على رواية البخاري بالانقطاع مقبولا لا مستكرا، لأنه قول من الأقوال فلا يقال "لا تصغ لابن حزم المخالف"؛ لأنه مسبوق وملحق فيما قرر، حيث وافقه من السابقين أمثال الإسماعيلي، وابن منده، وأبي نعيم الحافظ، والخطيب البغدادي، ثم لحقه أمثال الحميدي والذهبي والزيلعي وابن حجر والسخاوي وغيرهم كما سيأتي.

ومع ذلك لا بأس من وقفة لعرض حجج ابن الصلاح في المذهب الذي اختاره، ثم مناقشتها بعد ذلك بما يناسب المقام.

قال ابن الصلاح: «حكى ابن عبد البر عن أبي بكر البرديجي: أن حرف (أن) محمول على الانقطاع حتى يتبين السماع في ذلك الخبر بعينه من جهة أخرى . وقال: عندي

¹ - الكفاية في علم الرواية (ص : 289 - 290).

لا معنى لهذا؛ لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء فيه قال: "قال رسول الله ﷺ"، أو: "أن رسول الله ﷺ قال"، أو: "عن رسول الله ﷺ أنه قال"، أو: "سمعت رسول الله ﷺ يقول" والله أعلم...

الثالث: قد ذكرنا ما حكاه "ابن عبد البر" من تعميم الحكم بالاتصال فيما يذكره الراوي عن لقيه بأي لفظ كان. وهكذا أطلق "أبو بكر الشافعي الصيرفي" ذلك فقال: كل من علم له سماع من إنسان فحدث عنه فهو على السماع حتى يعلم أنه لم يسمع منه ما حكاه . وكل من علم له لقاء إنسان فحدث عنه فحكمه هذا الحكم وإنما قال هذا فيمن لم يظهر تدليسه.

ومن الحجة في ذلك وفي سائر الباب: أنه لو لم يكن قد سمعه منه لكان بإطلاقه الرواية عنه - من غير ذكر الوسطة بينه وبينه - مدلسا؛ والظاهر السلامة من وصمة التدليس والكلام فيمن لم يعرف بالتدليس.

ومن أمثلة ذلك : قوله: "قال فلان كذا وكذا"؛ مثل أن يقول نافع : قال ابن عمر . وكذلك لو قال عنه: "ذكر" أو : "فعل" أو : "حدث" أو : "كان يقول كذا وكذا" وما جانس ذلك ، فكل ذلك محمول ظاهرا على الاتصال ، وأنه تلقى ذلك منه من غير واسطة بينهما؛ مهما ثبت لقاءه له على الجملة ، ثم منهم من اقتصر في هذا الشرط المشتراط في ذلك ونحوه على مطلق اللقاء أو السماع كما حكيناه آنفا . وقال فيه " أبو عمرو المقري": إذا كان معروفا بالرواية عنه. وقال فيه (أبو الحسن القاسبي) : إذا أدرك المنقول عنه إدراكا بينا¹ /هـ كلام ابن الصلاح.

و يظهر من كلام ابن الصلاح أن خلاصة ما عول عليه ما يلي:

¹ - مقدمة ابن الصلاح (ص: 36).

1- حكاية ابن عبد البر والصيرفي أن الرواية من المدلس عن عاصره محمولة على الاتصال بأي لفظ كان.

2- قياس قول الراوي: "قال فلان" عن شيخه، على قول الصحابي: "قال رسول الله ﷺ".

3- الرواية بصيغة (قال) لو حملت على الانقطاع لكان الراوي مدلسا، والأصل السلامة من التدليس.

مناقشة استدلال ابن الصلاح

ومناقشة استدلال ابن الصلاح يكون من خلال الوقفات الآتية:

1- التفريق والتوفيق بين كلام الخطيب وكلام ابن عبد البر

لا بد قبل كل شيء من التذكير أن ابن عبد البر كان بصدد الرد على البريدي الذي اعتبر "الأناة" لا تفيد اتصالا، فبين له أن هذا لا معنى له، للإجماع - وفيه نظر - على أن قول الصحابي (عن) أو (أن) أو (قال) رسول الله ﷺ تفيد الاتصال فكان كلامه عن الرواية بصيغة (قال) استطرادا، بينما كان الخطيب البغدادي في كلامه قاصدا: فقال إن « قول المحدث: "قال فلان"، فإن كان المعروف من حاله أنه لا يروي إلا ما سمعه جعل ذلك بمنزلة ما يقول فيه غيره ثنا...¹ »، فقيده حمل الرواية بصيغة (قال) على الاتصال بمن لا يروي بتلك الصيغة إلا ما سمعه.

ومع هذا وبصرف النظر عن هذه الملاحظة فنحن أمام احتمالين يتعلقان بكلام الحافظين المتعاصرين: الخطيب البغدادي المشرقي، وابن عبد البر الأندلسي المغربي:

¹ - الكفاية في علم الرواية (ص: 289).

- الاحتمال الأول: هو التفريق بين كلاميهما؛ أي نعتبر كلام كل منهما مختلفا ومتعارضا مع كلام الآخر، وحينئذ فعندنا قول بأن الرواية بصيغة(قال) تفيد الاتصال، وآخر تفيد الانقطاع، وبهذا القول قال علماء، وبذلك قال آخرون. وعندها فلماذا ينتقى ابن حزم من بين العلماء ليسلّط عليه النقد والتوبيخ بمفرده؟

- الاحتمال الثاني: هو التوفيق بين كلام الحافظين ابن عبد البر والخطيب البغدادي، فتكون الرواية بصيغة(قال) أتى بها ابن عبد البر استطرادا بعد بيان أن الأئنة تفيد الاتصال، لاشتراك الرواية بلفظ(قال) مع الأئنة والعنة في إفادة الاتصال، ولكن لا يكون الاتصال أصلا بل استثناء، وفيه رد على من لا يقبلها بمرة، وبهذا يتوافق مع كلام الخطيب البغدادي أن الأصل في (قال) الانقطاع وإفادتها الاتصال يكون استثناء؛ خلافا لمن يعتبر الرواية بصيغة (قال)- وأن- انقطاعا مطلقا.

وهذا المعنى التوفيقى يؤيده قول الحافظ الذهبي إن «صيغة (قال) لا تدلّ على اتصال، وقد اغتفرت في الصحابة، كقول الصحابي: "قال رسول الله ﷺ"، فحُكمها الاتصال إذا كان ممن تُثَقَّن سَمَاعُهُ من رسول الله ﷺ، فإن كان لم يكن له إلا مُجَرَّد رُؤية، فقولُه: قال رسول الله ﷺ محمولٌ على الإرسال». فالأصل الانقطاع والاتصال استثناء، وضرب أمثلة من صور الاستثناء عن الصحابة والتابعين. وهذا الذي قاله الذهبي هو الذي نزع إليه الحافظ بن حجر وغيره كما سيأتي.

2- شبهة التسوية بين الصحابي وغيره في الرواية بلفظ (قال)

وإذا كانت الرواية بلفظ (قال) اغتفرت في حق الصحابي وحملت على الاتصال، فلا ينبغي القياس عليها، لما علم أن من شروط القياس عدم الخصوصية، فكما لا يقاس على الصحابي غيره في قبول مرسله، فمراسيل الصحابة مقبولة عند الجمهور ولا يؤثر الانقطاع الحاصل فيها، ولكن قبولها لا ينفي اعتبارها منقطعة، إلا أنه لا تقاس عليها مراسيل غير الصحابة.

وكذلك الرواية بلفظ(قال) تقبل من الصحابة ولا يقاس عليهم غيرهم إلا بدليل،
والسر في ذلك أن غالب رواية الصحابي - على احتمال الانقطاع - تكون عن صحابي فلا
يؤثر الانقطاع حينئذ لما تقرر من عدالة عموم الصحابة، وهذا المعنى ليس مضمونا في رواية
غيرهم .

وثمة شيء آخر يميز رواية الصحابي بلفظ(قال) عن غيره؛ أنه غالبا ما يريد في
روايته متن كلام النبي ﷺ ولا يريد نقل إسناد كحال غيره، فلا يستقيم أن يقول الصحابي
مثلا: "قال النبي ﷺ: قال «إنما الأعمال بالنيات»"، بينما يستقيم أن يقال "عن النبي ﷺ قال:
«إنما الأعمال بالنيات»"، أو سمعت النبي ﷺ قال: «إنما الأعمال بالنيات»".

ومن ثم فالتشابه بين العنونة والرواية بلفظ(قال) من وجه ما لا ينفي الاختلاف من
وجوه أخرى، فيكون الاتصال في العنونة أصلا، والانقطاع استثناء، بينما يكون الانقطاع
أصلا في الرواية بلفظ(قال)، والاتصال استثناء، ويشارك في كونهما من صيغ الأداء
التي تفيد الاتصال بوجه ما.

3- تهمة التدليس

ومما استظهر به ابن الصلاح - وتبعه عليه غيره- أننا لو حملنا الرواية
بلفظ(قال) على الانقطاع ترتب على ذلك اتهام الراوي بالتدليس، ولكن اعترض عليه
الحافظ بقوله: « وَمَنْ هَذَا الَّذِي صَرَحَ أَنْ اسْتَعْمَالَ "قَالَ" إِذَا عَرَبِيَّهَا الْمَحْدُثَ عَمَّا رَوَاهُ أَحَدٌ
مَشَايِخِهِ مُسْتَعْمَلًا لَهَا فِيمَا لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ يَكُونُ تَدْلِيْسًا؟ لَمْ نَرَهُمْ صَرَحُوا بِذَلِكَ إِلَّا فِي
الْعَنْتَةِ¹؛ وَإِذَا كَانَ هَذَا الْافْتِرَاضُ الْعَقْلِي لَا الْوَاقِعِي عَدَمًا، وَلَمْ يَكُنْ أَمَامَنَا مِنْ اتِّهَمَ
بِالتَّدْلِيْسِ بِسَبَبِ رَوَايَتِهِ بِصِغَةِ (قَالَ) مَا لَمْ يَسْمَعْ مِنْ شَيْخِهِ، فَلَا مَجَالَ لِلتَّخَوُّفِ وَيَسْقُطُ
الْإِلْزَامُ الَّذِي أُلْزِمَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَمَنْ وَافَقَهُ.

¹ - النكت على ابن الصلاح (2/ 601)، لابن حجر.

ويرى ابن حجر أن الذي جعل ابن الصلاح ينزع إلى التسوية بين العنعة والرواية بصيغة(قال) ليرتب على ذلك التسوية بينهما في حكم الاتصال، وفي التهمة بالتدليس، أنه «أخذ ذلك من عموم قولهم: "إن حكم عن وأن وقال وذكر - واحد" ورتب عليه نتائج المتعلقة به، ولكن ابن حجر قال إن « هذا على تقدير تسليمه لا يستلزم التسوية بينها من كل جهة، كيف وقد نقل ابن الصلاح عن الخطيب أن كثيرا من أهل الحديث لا يسوون بين "قال" و"عن" في الحكم¹». فإذا تقرر ذلك لم يستلزم الاتهام بالتدليس إلا من عرف من حاله استعماله الرواية بصيغة(قال) فيما سمعه، ثم يتبين أنه لم يسمع ما رواه بتلك الصيغة، فحينئذ يرتب عليه الاتهام بالتدليس أو غير ذلك.

وابن الصلاح نفسه قرر اعتبار(قال) صيغة انقطاع بالنسبة للمتأخرين، ولم يرتب عليها تهمة التدليس.

- ثانيا: لا اتفاق ولا اتصال

ومما تقدم تبين ما في قول ابن القيم - رحمه الله - من التجوز لما قال إن البخاري لما كان قد لقي هشام بن عمار وسمع منه، «فإذا روى عنه معننا حمل على الاتصال اتفاقا لحصول المعاصرة والسماع، فإذا قال هشام لم يكن فرق بينه وبين قوله عن هشام أصلا». ووجه الاعتراض أنه ليس ثمة اتفاق على أن عننة غير المدلس مع اللقيا تفيد الاتصال وإن حكى فيه الخطيب إجماعا؛ فقد نازعه فيه ابن حجر ونقل قول من به ينخرم الإجماع المدعى. وكذلك فإن إطلاق التسوية بين (قال) وبين العننة فيه من التجوز ما فيه، لا سيما وقد تقدمت أقوال أساطين هذا الفن المؤيدة لما ذهب إليه أبو محمد في اعتبار (قال) من قسم المنقطع، فلا اتفاق ولا اتصال.

¹ - التكت على ابن الصلاح (602/2)، لابن حجر.

ويكون كلام ابن القيم أكثر بعدا لو أراد البناء على الاتفاق على حمل العنفة مع المعاصرة واللقيا على الاتصال من جهة، ومساواة العنفة للرواية بلفظ (قال) من جهة أخرى، لينتهي بجمع المقدمتين إلى نتيجة مفادها الاتفاق على حمل الرواية بلفظ (قال) - مع اللقيا والسلامة من التدليس - على الاتصال ، فهذا واضح البطلان لأن المقدمتين غير صحيحتين كما عرفت.

الخلاصة: إن الذين انتقدوا ابن حزم واعتبروا أن صيغة (قال) لها حكم العنفة خالفوا جهابذة علماء هذا الشأن، وغاية ما في الأمر أن يكون قولهم مثل قول مخالفيهم، وعندها فلا يناسب ما فوقه نحو ابن حزم من عتاب بل سباب؛ كما لو قال زورا أو أتى منكرا؛ وصار كل من فتح كتابا من كتب المصطلح يجد التحذير الوارد في ألفية العراقي:

لا تصغ لابن حزم المخالف!!

-2: هل معلقات البخاري عن شيوخه من باب المتصل؟

مما سبق تبين أن الرواية بصيغة (قال) بشكل عام ليس لها حكم العنفة وأن الأصل أنها تفيد الانقطاع، فإذا انتقلنا من العموم إلى الخصوص يرد علينا السؤال الآتي: هل تحمل معلقات البخاري عن شيخ من شيوخه على أصل الانقطاع أم على استثناء الاتصال؟
ثمة قولان في المسألة:

- **القول الأول:** المعلقات في صحيح البخاري صورتها صورة تعليق وحكمها الانقطاع؛ وقد نقل هذا المعنى عن الإسماعيلي وأبي نعيم وهما من أول من اعتنى بأحاديث الصحيح.

أما الإسماعيلي - وقد ولد سنة (277هـ): أي بعد وفاة البخاري بنحو عشرين سنة - فقال في المدخل إلى المستخرج الذي صنّفه على صحيح البخاري ما نصّه: «كثيراً ما يقول البخاري: "قال فلان"، و"قال فلان، عن فلان" فيحتمل أن يكون إعراضه عن التصريح بالتحديث لأوجه:

- أحدها: أن لا يكون قد سمعه عالياً، وهو معروف من جهة الثقات عن ذلك المروي عنه، فيقول: "قال فلان" مقتصرًا على صحته وشهرته من غير جهته.

- الثاني: أن يكون قد ذكره في موضع آخر بالتحديث، فاكتفى عن إعادته ثانياً.

- الثالث: أن يكون سمعه ممن ليس هو على شرط كتابه فنبه على الخبر المقصود بذكر من رواه لا على وجه التحديث به عنه¹.

قلت: إن عدم سماع البخاري عن شيخه ما رواه عنه ب(قال) عالياً ليس له سوى صورة واحدة، أن يكون بينهما واسطة واحدة على الأقل.

وأما أبو نعيم فكان يقول في المستخرج على الصحيح عقب كل حديث أورده البخاري عن شيوخه بصيغة "قال فلان كذا": «ذكره البخاري بلا رواية»².

وسلك مسلك هذين الإمامين جماعة من النقاد: منهم الخطيب وقد تقدم كلامه بما يغني عن إعادته هنا، وكذلك الحميدي ففي كتابه الجمع بين الصحيحين يقول في معلقات البخاري عن شيوخه: "رواه البخاري تعليقا"؛ فمثلاً في الحديث (243)، قال البخاري: «وقال عفان، حدثنا صخر بن جويرية، عن نافع عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «أراني أتسوك بسواك، فجاءني رجلان أحدهما أكبر من الآخر فتناولت السواك الأصغر

¹ - النكت على ابن الصلاح (599/2)، لابن حجر.

² - النكت على ابن الصلاح (599/2)، لابن حجر.

منهما؛ فقليل لي: كبر فدفعته إلى الأكبر منهما». وعفان من شيوخ البخاري ومع ذلك قال الحميدي في تخرجه: «أخرجه البخاري تعليقاً ومسلم بالإسناد¹»، وقبله قال الإسماعيلي: «أخرجه البخاري بلا رواية²»، وهو مذهب ابن حزم كما عرفنا، ورمز له الحافظ المزي في التحفة برمز التعليق (خت)³، وقال الذهبي في حديث المعازف الذي علقه البخاري عن هشام بن عمار: «خرجه البخاري عن هشام عن غير سماع⁴» فنفى عنه السماع ولذلك قال السخاوي: «قال الذهبي: حكمه الانقطاع⁵»، وقال ابن العربي «منقطع⁶» في حديث قال فيه البخاري (2187): «وقال عثمان بن الهيثم أبو عمرو حدثنا عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ... الحديث» وعفان من شيوخ البخاري، وعليه يدل تصرف الزيلعي لأنه في تخرجه حديث ظنه معلقاً عن شيخ من شيوخ قال: «ذكره البخاري في " صحيحه - في كتاب الديات " ولم يصل به سنده ولفظه: وقال ابن بشار: حدثنا يحيى عن عبيد الله عن ابن عمر أن غلاماً قتل غيلة...» الحديث⁷. ومحمد بن بشار من شيوخ البخاري ومع ذلك اعتبر الزيلعي رواية البخاري عنه بـ (قال)⁸ من قبيل المنقطع. وقد «جزم العلامة ابن دقيق العيد بتصويب الحميدي في تسميته ما يذكره البخاري عن شيوخته تعليقاً، إلا أنه وافق ابن الصلاح في

- الجمع بين الصحيحين (189/2).

- فتح الباري (356/1).

- تحفة الأشراف (102/6).

- تذكرة الحفاظ (88/4).

- فتح المغيث (56/1).

- فتح المغيث (56/1).

- نصب الراية لأحاديث الهداية (411/4)؛ للحافظ عبد الله بن يوسف أبي محمد الحنفي الزيلعي: تحقيق: محمد

يوسف البنوري. ط. دار الحديث - مصر: 1357.

- والصواب أن البخاري قال: قال لي ابن بشار وهذه صيغة صريحة في السماع وأخطأ من سوى بينها وبين صيغة

الرواية بـ "قال" كما أفاده ابن حجر وغيره.

الحكم بالصحة لما جزم به^١، وهو اختيار ابن حجر^٢ العسقلاني ومن بعده تلميذه السخاوي^٣ وغيرهم.

الخلاصة: هذا هو القول الأول في معلقات البخاري عن شيوخه فهو يراها منقطعة بين البخاري وشيخه، وبه قال ابن حزم، وهؤلاء من وافقوه، وإذا قال السيوطي إن المحدثين عيال^٤ في الرجال وغيرها من فتون الحديث على أربعة: المزي والذهبي والعراقي وابن حجر^٤، فمعنى هذا أن ثلاثة من الأربعة هم على مذهب أبي محمد ابن حزم في هذه المسألة.

- القول الثاني: معلقات البخاري عن شيوخه متصلة صورة وحكما مثل العنعنة سواء بسواء، وهو مقتضى كلام ابن الصلاح المتقدم وتبعه من تبعه وهو قول الحافظ العراقي وغيرهما، ولذا قال الصنعاني إن معلقات البخاري عن شيخ من شيوخه مثل هشام بن عمار حكمه عند ابن الصلاح وزين الدين ومحيي الدين النووي «حكم المتصل بالنعنة ... وهي صحيحة ممن لا يدلس...»^٥، ومثله قول ابن القيم: إن البخاري «إذا قال: قال هشام فهو بمنزلة قوله عن هشام»^٦. وقد وضع الحافظ العراقي هذا المعنى حين تعقب ابن الصلاح بخصوص الأمثلة التي ضربها للحديث المعلق، ورأها مخالفة لما سبق وقرره، فقال إن «قوله في أمثلة ما حذف من مبتدأ إسناد واحد أو أكثر: "قال عفان كذا"، قال

١- النكت على ابن الصلاح (١/٦٠١ - ٦٠٢).

٢- تعليق التعليق على صحيح البخاري (٢/٨).

٣- فتح المغني (١/٥٦).

٤- طبقات الحفاظ (ص: ١٠٩)، للسيوطي.

٥- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (١/١٤٤): لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني: تحقيق: محمد

محي الدين عبد الحميد، ط. المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

٦- إغاثة اللهفان (١/٢٦٠).

القعنبي كذا"، ليس بصحيح ولم يسقط من هذا الإسناد شيء؛ فإن عفان والعقنبي كلاهما من شيوخ البخاري الذين سمع منهم، فما روى عنهما ولو بصيغة لا تقتضى التصريح بالسماع فهو محمول على إلتصال¹».

فقول العراقي «لم يسقط من إسناده» يفيد أن ما علقه البخاري عن شيخ من شيوخه متصل صورة وحكما - خلافا لما تقدم عن الصنعاني حين قصر على الحكم - ، ولذلك أنكر على ابن الصلاح تناقضه بين تعريفه المعلق بما حذف من مبتدأ إسناده راو فأكثر، وبين اعتبار ما رواه البخاري عن عفان والقعنبي - وهما من شيوخه - بلفظ(قال) من أمثلة المعلق؛ فوقع بذلك فيما أنكره على ابن حزم.

إشكالات على اختيار ابن الصلاح

وإذا كان القول الأول لا ترد عليه إشكالات نظرا للانسجام الحاصل فيه بين التعريف والحكم، فإن القول الثاني الذي قال به ابن الصلاح ومن وافقه ترد عليه جملة من الإشكالات يمكن عرضها كالآتي:

الإشكال الأول: لماذا صورة المعلق صورة انقطاع؟

أول سؤال يرد على من يقول إن تعليق البخاري عن شيخ من شيوخه صورته صورة انقطاع هو: ما الذي جعل صورته صورة انقطاع؟ لا شك أنها الرواية بلفظ(قال)، إذ لو أن البخاري - أو غيره ممن ليس مدلسا - استعمل العنونة - فضلا عن تصريحه بالتحديث - بدل الرواية بصيغة (قال) لكانت الرواية متصلة صورة وحكما، وهذا يؤيد قول من قال إن صيغة(قال) من صور الانقطاع أصلا، وتحمل على الاتصال استثناء، ويؤيد أيضا ما قاله الحافظ إن إلحاق الرواية بلفظ(قال) بالعنونة ليس سليما من كل وجه وهذا واحد منها؛ لأن هذا الاحتمال - التعليق صورة والاتصال حكما - لا يتصور في الرواية بالعنونة.

- التقيد والإيضاح(ص: 33).

وقد يراد بهذا القول أن يكون الاتصال مضمونا حتى لو كان بواسطة ولم يكن اتصالا مباشرا، وحينئذ لا اعتراض على ابن حزم وصفه الصورة بالانقطاع، والنزاع معه هل تصح لجزم البخاري بها أم تخضع للقواعد؟ وتلك قضية أخرى.

الإشكال الثاني: ابن الصلاح بين التأصيل والتنزيل

ثم إن ابن الصلاح حين تكلم عن التعليق الذي «يذكره الحميدي صاحب "الجمع بين الصحيحين" وغيره من المغاربة في أحاديث من صحيح البخاري قطع إسنادها واستعمله الدارقطني¹»، قال إن صورته الانقطاع وحكمه الاتصال، ولكنه مع إشارته إلى خصوصية التعليق عن شيوخه، ضرب أمثلة منها قول البخاري: «قال رسول الله ﷺ: كذا وكذا»، «قال: ابن عباس كذا»، «قال مجاهد: كذا»، «قال عفان: كذا»، «قال القعنبى: كذا»، «روى أبو هريرة كذا وكذا»، وما أشبه ذلك من العبارات، فكل ذلك حكم منه على من ذكره عنه بأنه قد قال ذلك ورواه فلن يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا صح عنده ذلك عنه².

ولما كان عفان والقعنبى من شيوخهما استشكل العلماء كلام ابن الصلاح هذا، لأنه مناقض لتأصيله أن معلق البخاري- وكذا مسلم- عن شيوخه من قبيل المتصل، وعلى أساس ذلك التأصيل اعترض على ابن حزم اعتباره تعليق البخاري عن هشام منقطعا. وأما لو كان تعليق البخاري عن عفان متصلا عنده، فلم أورد في سياق ما هو معلق صورة- أي منقطع- ومتصل حكما؟

وأجاب العلماء عن هذا الإشكال بأجوبة:

- أولها: تصويب ابن الصلاح في التأصيل وتخطئته في التمثيل

¹ - مقدمة ابن الصلاح (ص: 10).

² - مقدمة ابن الصلاح (ص: 10).

وهذا الذي ذهب إليه الحافظ العراقي، فقال إن «أمثلة ما حذف من مبتدأ إسناده واحد أو أكثر» قال عفان كذا"، "قال القعنبى كذا"، ليس بصحيح، ولم يسقط من هذا الإسناد شئ، فإن عفان والقعنبى كلاهما من شيوخ البخارى الذين سمع منهم، فما روى عنهما ولو بصيغة لا تقتضى التصريح بالسماع فهو محمول على إلتصال وقد ذكره ابن الصلاح كذلك على الصواب في النوع الحادى عشر من كتابه¹. وينحو هذا قال ابن الوزير اليماني فقال «أخطأ ابن الصلاح في تمثيل التعليق بذلك مع اختياره أنه ليس بتعليق²»، أي أن تعليق المحدث عن شيخه ليس تعليقاً.

- ثانيها: تصويب ابن الصلاح في التأصيل والتمثيل

وهذا ما دل عليه تصرف ابن برهان في دفاعه عن ابن الصلاح، فنفى أن يكون عنده تعارض بين ما قرر وبين الأمثلة التي ذكر، وقال إن مراد ابن الصلاح « أن يذكر صيغة التعليق من حيث الجملة فقال مثاله قال: رسول الله ﷺ كذا وكذا"، "قال: ابن عباس كذا"، "قال القعنبى كذا"، "روى أبو هريرة كذا" ولم يقصد البخارى ولا غيره³، ولكن السياق يأبى هذا؛ فابن الصلاح كان بصدد الكلام عن معلقات البخارى بالذات والكلام عن حكمها من حيث الصحة؛ فقلوه: «وينبغي أن تقول: ما كان من ذلك ونحوه بلفظ فيه جزم وحكم به على من علقه عنه فقد حكم بصحته عنه؛ مثاله: ... وذكر

¹ - التقييد والإيضاح (ص: 33).

² - توضيح الأفكار (1/ 128).

³ - الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (ص: 99 - 100)؛ لبرهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب أبي إسحاق

الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحى هلال. ط. مكتبة الرشد: الطبعة الأولى: 1418 هـ - 1998 م.

الأمثلة¹ فالضمير المستتر في الجملة الأخيرة بدءاً من قوله «فحكّم به...الخ» المقصود به البخاري بلا شك.

- ثالثها: تصويب ابن الصلاح في التزيل وتخطئته في التاصيل

وهو صنيع الزركشي فقال بعدما أشار إلى من اعترض على ابن الصلاح « في التمثيل بعفان والقعبي فإن كليهما من شيوخ البخاري الذين سمع منهم فما رواه عنهم محمول على الاتصال؛ وقد ذكره على الصواب في النوع الحادي عشر وأنكر على ابن حزم حكمه بالانقطاع على حديث أبي مالك الأشعري في تحريم المعازف لأن البخاري قال " قال هشام بن عمار " وهشام أحد شيوخ البخاري.

قلت - الزركشي القائل - : وتمثيل ابن الصلاح صحيح وذلك لأن عفانا روى عنه البخاري تارة شفاها وتارة بالواسطة ، والقعبي روى عنه مسلم أيضا كذلك؛ فإذا رأيناه ذكره بصيغة " قال " دون صيغة التحديث والإخبار احتمل الاتصال وعدمه لثبوت الواسطة والاتصال مشكوك فيه؛ فالتحق بالتعليق لأنه القدر المحقق، والوصل زيادة تحتاج إلى ثبوت وتوقف عنها عدوله عن صيغة الاتصال إلى هذه العبارة² .

الإشكال الثالث: مسوغات تعليق البخاري

إن ابن الصلاح ومثله ابن القيم حين رد على ابن حزم بخصوص تعليق البخاري عن هشام، وأراد تفسير مسوغات تعليق البخاري الحديث - والكلام هنا عن ملاحظات البخاري عن شيوخه - قال إنه يفعل ذلك لأمر:

- لكون ذلك الحديث معروفاً من جهة الثقات عن ذلك الشخص الذي علق عنه.

¹ - مقدمة ابن الصلاح (ص: 10).

² - التكت على ابن الصلاح (234/1 - 235)، للزركشي.

- لكون البخاري قد ذكر ذلك الحديث فى موضع آخر من كتابه مسندا متصلا.

- يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التى لا يصحبها خلل الانقطاع¹.

قلت: أما الاحتمال الثانى فليس محل النزاع، فالحديث متصل سواء بواسطة بين البخاري وبين شيخه أو من دون واسطة، تماما كما لو علق حديثا عن ابن عمر فيقال هذا منقطع، ولكن إذا أسنده في مكان آخر انتفى الاعتراض.

وعن الاحتمال الأول قال العراقي جوابا عن ابن الصلاح إن «حديث النهى عن المعازف من باب ما هو معروف من جهة الثقات عن هشام كما تقدم». قلت: ولكن ليس فيه جواب عن اعتراض ابن حزم، لأنه لا ينفي الانقطاع، ولكن يجبره بوجود الحديث متصلا من جهة الثقات عن الذى علقه عنه البخاري، ولا يخفى أن اعتراض ابن حزم لم يكن على هذا؛ فضلا عن تعارضه مع تصريح ابن الصلاح بعدم الانقطاع بين البخاري وهشام، وتعارضه مع حمل ابن الصلاح الرواية بصورة (قال) على الاتصال، فيبقى الإشكال في قول ابن الصلاح إن البخاري يعلق عن شيخه إذا كان الحديث معروفا عن ذلك الشيخ قائما.

وأما الاحتمال الثالث فإحالة على احتمالات مبهمة لا ندري ما هي، وتقييد ابن الصلاح بأنها لا يصحبها خلل الانقطاع، اعترض عليه فيه بأن بعض معلقات البخاري عن شيوخه صحبها انقطاع، فأجاب عنه العراقي بقوله إن ابن الصلاح «لم يرد بقوله لا يصحبها خلل للانقطاع أى فى غير الموضع الذى علقه فيه؛ فإن التعليق منقطع قطعاً، وإنما أراد أنه لا يصحبها خلل الانقطاع فى الواقع بأن يكون الحديث معروف الاتصال؛ إما فى كتابه

¹ - مقدمة ابن الصلاح (ص: 36).

فى موضع آخر» من كتابه الصحيح، «أو فى غير كتابه كحديث أبى مالك الأشعرى، فإنه إنما جزم به حيث علم اتصاله وصحته فى نفس الأمر كما تقدم واللّه تعالى أعلم^١».

قلت: هذا لا يناهز اعتراض ابن حزم فى حكمه على تعليق البخاري عن شيخه بالانقطاع، فقد قال العراقي إنه منقطع قطعاً، مع أنه قال سابقاً إن الذي يعلقه البخاري عن شيخه لم يسقط من إسناده شيء! اللهم إلا أن يكون هنا يحاول الجواب عن ابن الصلاح وإشكالاته، فيكون المعلق منقطعاً عنده وعند ابن حزم.

الخلاصة: إن الذي قاله ابن حزم بانقطاع ما يعلق البخاري عن شيخ من شيوخه وليس متصلًا فى مكان آخر هو قول الخطيب قبله، وهو قول خال من الإشكال والافتراض والاحتمال، وأيده فيه ابن حجر وغيره من العلماء وهو المعتمد عند النقاد، فعليه سار الإسماعيلي وأبو نعيم الحافظ وابن العربي والذهبي والسخاوي والزيلي؛ فهل من الإنصاف أن يبقى ابن حزم وحده الذي لا يصفى إليه؟ وهل يجزئ أحد أن يقول لا تصغ للخطيب وابن دقيق العيد والذهبي وأبو نعيم وابن حجر والعلائي والزيلي و... الخ المخالفين؟

وعلى كل حال فما هنا قولان فيما علقه البخاري عن شيوخه: قول ذهب إليه ابن حزم ومعه علماء، وقول ذهب إليه ابن الصلاح ومعه علماء، فترجيح قول على قول من غير دليل غير مقبول؛ فضلاً عن تأنيب وتوبيخ ابن حزم على اختياره الذي أيده فيه أساطين علماء هذا الفن، وبالتالي فإن ابن حزم حين علل معلق البخاري بالانقطاع بينه وبين هشام بن عمار فليس لأنه خفي عنه - كما قال ابن القيم وغيره - أن البخاري سمع منه، بل

١- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص: 89 - 90): للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي؛ تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان؛ ط. دار الفكر للنشر والتوزيع - بيروت - لبنان؛ الطبعة الأولى:

لأن الأصل عنده أن المعلق أو رواية المحدث عن شيخه بـ(قال) لا تفيد اتصالا ابتداء وإنما تفيده استثناء!!

تصرف البخاري يرجح ما ذهب إليه ابن حزم

ثم لو ضربنا صفحا عن هذا كله، فصنيع المعنى بالأمر وهو البخاري يرجح مذهب ابن حزم، لأنه علق أحاديث عن بعض شيوخه، ثم بين في مكان آخر ما يدل على أنه لم يسمع ما علقه عنهم فذكر الواسطة بينه وبينهم في أماكن أخرى، بل صرح أحيانا في نفس المكان بعدم سماعه ممن روى عنه تعليقا بـ(قال). ومعلوم أن الرواية التي تحتمل الاتصال والانقطاع يتوقف فيها حتى يتبين أنها متصلة، كما في رواية المدلس بالنعنة فهي تحتمل السماع وتحتمل الانقطاع، واستقر العمل على التوقف في حملها على الاتصال حتى يتبين السماع!! ورواية الثقة الذي اختلط ولم يتميز حديثه فيحتمل أن يكون حدث بها قبل الاختلاط أو بعده، ومع ذلك يتوقف فيها لاحتمال أن تكون مما سمعه حال اختلاطه!! والأمثلة كثيرة في هذا.

وفيما يلي أربع صور من تصرف البخاري تشهد كل واحدة منها وترجح ما ذهب إليه ابن حزم ومن قبله ومن بعده من أساطين هذا الفن.

1- البخاري استعمل الرواية بـ (قال) فيما هو صريح في الانقطاع

إن أول ما ينبغي استحضاره أن البخاري على امتداد كتابه استعمل الرواية بلفظ (قال) فيما هو صريح في الانقطاع، كقوله قال رسول الله ﷺ، وقال فلان من الصحابة وهكذا. واستعمل بالمقابل صيغة السماع الصريحة فيما هو متصل. ففي باب الإيمان بني على خمس وبعبارة أخرى عدة آيات قال البخاري:

« - وكتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي ...

- وقال إبراهيم عليه السلام ...

- وقال معاذ اجلس ...

- وقال ابن مسعود اليقين ...

- وقال ابن عمر لا يبلغ العبد ...

- وقال مجاهد ...

وقال ابن عباس ..¹ . وكلها كما ترى معلقات واضحة الانقطاع.

وبناء عليه فإذا وجدنا البخاري استعمل هذه الصيغة أيضا فيما سمعه مباشرة، عندها يكون كما قال السخاوي ما «رواه البخاري عن شيخ من شيوخه ب(قال) الأصل التوقف فيها حتى يتبين السماع»؛ لأن «ما يجيء عنه بهذه الصيغة محتمل للسماع وعدمه؛ بل وسماعه محتمل لأن يكون في حالة المذاكرة أو غيرها، ولا يسوغ مع الاحتمال الجزم بالانقطاع، بل ولا الاتصال أيضا²».

قلت: ولكن الثمرة عدم تصحيح إسناد الخبر الذي هذا حاله حتى يتبين الاتصال، تماما كما فعل ابن حزم في رد حديث في المعازف بالانقطاع بين البخاري وشيخه هشام بن عمار، فهو من هذه الناحية مصيب وإن قصر فلم يشر إلى اتصال الحديث من غير طريق البخاري.

2- تعليق البخاري عن شيخه في مكان وذكر الواسطة في آخر

وتصرف البخاري أيضا دلنا على أنه يعلق عن شيخ من شيوخه في مكان، ويكشف الواسطة بينهما في مكان آخر، مما يدل على أنه لم يسمع منه ما علقه عنه في المكان الآخر؛ مثال ذلك قول البخاري في الحديث (6277): «وقال عمرو بن عاصم، حدثنا

¹ - صحيح البخاري (7/1).

² - فتح المغيب (57/1).

همام، حدثنا إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة، حدثنا عبد الرحمن بن أبي عمرة، أن أبا هريرة حدثه أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إن ثلاثة في بني إسرائيل وذكر الحديث.

فهنا ابن الصلاح وابن القيم ومن وافقهما سوف يحكمون للإسناد بالاتصال، بينما المعني بالأمر وهو الإمام البخاري يكشف لنا أنه لم يسمعه من شيخه عمرو بن عاصم، وأن بينهما واسطة كشف عنها في الحديث (3277) «حدثني أحمد بن إسحاق، حدثنا عمرو بن عاصم، حدثنا همام، حدثنا إسحاق بن عبد الله، قال حدثني عبد الرحمن بن أبي عمرة، أن أبا هريرة حدثه أنه سمع النبي ﷺ... يقول: إن ثلاثة في بني إسرائيل.. الحديث». فهذا مثال واضح في أن البخاري يستعمل الرواية بـ(قال) عن شيخ من شيوخه فيما لم يسمعه، ولذلك قال الحافظ ابن حجر إن هذا المثال «قد يتمسك به من يقول أنه قد يطلق (قال) لبعض شيوخه فيما لم يسمعه منه ويكون بينهما واسطة¹».

وقد يقال: ألا يجوز أن يكون سمع من شيخه بواسطة فحدث به بالواسطة، وسمع منه مباشرة فحدث عنه بـ(قال)؟

لا شك أن الاحتمال قائم عقلا ولكنه مرجوح، فلا يخفى عن أحد مدى غرام أهل الحديث بعلو الإسناد؛ فإذا سمع المحدث بنزول وسمعه بعلو فالراجح أن يرويه بعلو إذ لا حاجة لروايته بنزول؟ فحديث جندب² عن النبي ﷺ قال: «كان برجل جراح فقتل نفسه فقال الله بدرني عبدي بنفسه حرمت عليه الجنة» أخرجه البخاري في الحديث (1298) فقال: وقال حجاج بن منهال، حدثنا جرير بن حازم، عن الحسن حدثنا جندب.. وذكره. فهو هنا رواه عاليا، ثم أخرجه في الحديث (3276)، فقال: «حدثني محمد، قال حدثني حجاج حدثنا، جرير، عن الحسن، حدثنا جندب بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح فجزع فأخذ سكيناً فحز بها يده فما رقا الدم حتى مات قال

¹ - فتح الباري (11/540).

الله تعالى بادرني عبدي بنفسه حرمت عليه الجنة»، فحدث البخاري بعد ذلك به نازلا وهو بعيد أيضا. ولهذا حتى الذين دافعوا عن مذهب ابن الصلاح اعترفوا بانقطاعه بين البخاري وبين شيخه حجاج بن منهال، فقال العراقي تعليقا على ما ذكره ابن الصلاح في مسوغات التعليق عند البخاري:

«اعترض على المصنف في قوله: «وقد يفعل ذلك لغير ذلك من الأسباب التي لا يصحبها خلل الإنقطاع» بأن حديث جندب الذي ذكر في الجنائز صعبة خلل الانقطاع؛ لأنه لم يأخذه عن حجاج بن منهال. والجواب عن المصنف أنه لم يرد بقوله «لا يصحبها خلل للانقطاع»؛ أي في غير الموضع الذي علقه فيه، فإن التعليق منقطع قطعاً، وإنما أراد أنه لا يصحبها خلل الإنقطاع في الواقع: بأن يكون الحديث معروف الاتصال إما في كتابه في موضع آخر كحديث جندب أو في غير كتابه كحديث أبي مالك الأشعري فإنه إنما جزم به حيث علم اتصاله وصحته في نفس الأمر كما تقدم والله تعالى أعلم».

وعلى كل حال حين يتردد الأمر بين اتصال وانقطاع فالحكم للانقطاع وهذا ما قرره الخطيب وقبلة أبو نعيم والإسماعيلي والخطيب وابن حزم ومن وافقهم، خلافا لما قاله ابن الصلاح ومن وافقه.

3- يعلق البخاري الحديث مع التصريح بعدم السماع

ومن الأمثلة التي تشهد لما ذهب إليه ابن حزم في الحكم بالانقطاع على ملاحظات البخاري عن شيوخه، أن البخاري يصرح بعدم السماع عن بعض شيوخه أثناء تعليقه عنهم، فقد قال في التاريخ الكبير: «قال ابراهيم بن موسى فيما حدثوني عنه، عن هشام بن يوسف، عن معمر قال: سمعت همام بن منبه عن ابن عباس قال: ما رأيت أحدا أخلق للملك من معاوية¹».

¹ - التاريخ الكبير (327/7).

فإبراهيم بن موسى من شيوخ البخاري الذين أكثر عنهم في الجامع الصحيح وغيره فزوى بصيغة حدثنا، وحدثني، وأخبرنا، وأخبرني، وقال لي، وكلها في حالة الاتصال، وكذلك يروي عنه بلفظ (قال) التي الأصل فيها عدم السماع منه كما وضحتها في هذا المثال.

4- يعلق عن شيوخه في جميع المواضع فيحمله العلماء على الانقطاع

وفي بعض الصور نجد البخاري - رحمه الله تعالى - يروي عن بعض شيوخه حديثاً تعليقا في جميع المواضع، ولا يرويه متصلاً بالبته في الصحيح ولا خارجه فيفهم منه أنه لم يسمعه منه. ومثال ذلك قوله في الحديث (2187): « وقال عثمان بن الهمث أبو عمرو حدثنا عوف عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان... الحديث »، وكرره في الحديث (3101)، وفي الحديث (4723) وكلها معلقة، ومثل هذه الصورة حكمها عند ابن الصلاح وابن القيم والألباني الاتصال، بينما نرى ابن حجر يقول: « لم يقل في موضع منها حدثنا عثمان؛ فالظاهر أنه لم يسمعه منه، وقد استعمل المصنف هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث فيوردها عنهم بصيغة "قال فلان" ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم وسيأتي لذلك أمثلة كثيرة في مواضعها¹. »

وتعليق البخاري عن شيخه هشام بن عمار من هذا الباب الذي لم يصله في مكان آخر، لا في الجامع الصحيح ولا في غيره من الكتب، ولا يروي متصلاً عن هشام من طريقه، ولو كان شيء من ذلك لأورده الحافظ ابن حجر أو أشار إليه ولم يفعل هو ولا غيره ممن ردوا على ابن حزم سواء من المتقدمين أو من المتأخرين.

¹ - فتح الباري (1/15).

شبهة حول تدليس البخاري ومناقشتها

ومما اعتمده ابن الصلاح وغيره في الحكم على معلقات البخاري بالاتصال أنا لو حملنا رواية البخاري بلفظ(قال) على الانقطاع، فمعناه أنه يروي ما لم يسمع موهما السماع وبالتالي يتهم بالتدليس كما هو يتهم من روى بالعنعنة.

والجواب - بعد التنبيه على أن أئمة كبارا رموا بالتدليس على تفاوت في ذلك، بل قال ابن عبد البر إن نوعا من التدليس لم يسلم منه أحد، وهو «سكوت المحدث عن ذكر من حدثه مع علمه به». فاعتبر أنه «إن كان هذا تدليسا» فلا يعلم «أحدا من العلماء سلم منه في قديم الدهر ولا في حديثه¹» - أن يقال:

- فعلا ثمة من اعتبر البخاري دلس فيما علق عن بعض شيوخه، كابن منده«فقال في جزء له في اختلاف الأئمة في القراءة، والسماع، والمناولة، والإجازة: أخرج البخاري في كتبه الصحيحة وغيرها، قال لنا فلان، وهي إجازة. وقال فلان، وهو تدليس»، نقله الحافظ العراقي عنه وتعبه قائلا: «ولم يوافق عليه²»، فتوسط الحافظ ابن حجر حكما بينهما فقال: «والذي يظهر لي أن مراد ابن منده أن صورته صورة التدليس؛ لأنه يورده بالصيغة المحتملة ويوجد بينه وبينه واسطة وهذا هو التدليس بعينه³». بل إن العراقي نفسه اعترف بالإشكال فقال«ويشكل على ما ذكره المصنف هنا أن البخاري قال في صحيحه في كتاب الجنائز في باب ما جاء في قاتل النفس وقال حجاج بن منهال حدثنا جرير بن حازم عن الحسن قال حدثنا جندب في هذا المسجد فما نسيناه وما نخاف أن يكذب جندب على النبي ﷺ قال: «كان برجل خراج فقتل نفسه» الحديث. فحجاج بن منهال أحد شيوخ

١- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد(17/1)، لابن عبد البر: تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد

الكبير البكري. ط. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب : 1387.

٢- شرح التبصرة والتذكرة (45/1).

٣- فتح الباري (53/10).

البخاري قد سمع منه أحاديث وقد علق عنه هذا الحديث، ولم يسمعه منه وبينه وبينه واسطة؛ بدليل أنه أورده في باب ما ذكره عن بني إسرائيل فقال: حدثنا محمد، حدثنا حجاج، حدثنا جرير، عن الحسن، قال: حدثنا جندب فذكر الحديث.

فهذا يدل على أنه لم يسمعه من حجاج وهذا تدليس؛ فلا ينبغي أن يحمل ما علقه عن شيوخه على السماع منهم.

ويجوز أن يقال إن البخاري أخذه عن حجاج بن منهال بالمناولة أو في حالة المذاكرة على الخلاف الذي ذكره ابن الصلاح وسمعه ممن سمعه منه، فلم يستحسن التصريح باتصاله بينه وبين حجاج لما وقع من تحمله، وهو قد صح عنده بواسطة الذي حدثه به عنه فأتى به في موضع بصيغة التعليق، وفي موضع آخر بزيادة الواسطة، وعلى هذا فلا يسمى ما وقع من البخاري على هذا التقدير تدليسا، وعلى كل حال فهو محكوم بصحته لكونه أتى به بصيغة الجزم كما تقدم؛ فما قاله ابن حزم في حديث البخاري عن هشام بن عمار بحديث المعارف من أنه ليس متصلا عند البخاري يمكن أن يكون البخاري أخذه عن هشام مناولة أو في المذاكرة فلم يصرح فيه بالسماع¹.

الخلاصة: إن البخاري في تصرفه بين بوضوح أن ما يرويه عن شيوخه بصيغة (قال) الأصل فيه عدم سماعه منهم، نعم قال ابن حجر إن ذلك ليس « مطردا في كل ما أورده بهذه الصيغة² »، وهذا وإن لم أقف حتى الآن على مثال روى فيه البخاري عن شيخ من شيوخه بصيغة (قال)³، ثم بين سماعه منه بدون واسطة في مكان آخر، وعلى كل حال

¹ - التقييد والإيضاح (ص: 91).

² - فتح الباري (1/17).

³ - وثمة صور تعليق بغير (قال) وصلها البخاري في الصحيح أواخره، سوف تأتي - إن شاء الله تعالى - بتوسع في كتاب: الوصف المدقق، والحكم المحقق لما ورد في صحيح البخاري من الحديث المعلق.

فمع «الاحتمال لا يحمل حمل جميع ما أورده بهذه الصيغة على أنه سمع ذلك من شيوخه^١»، والذي يرفع الإشكال أن نجد الرواية مسندة بشرط الصحة فحينئذ تقوم بها الحجة.

هل تناقض ابن حزم؟

ولكن مع ذلك يرد على ابن حزم إشكال أورده عليه ابن حجر حين قال:

« تنبيه: قال ابن حزم في كتاب الأحكام: «اعلم أن العدل إذا روى عن أدركه من العدول، فهو على اللقاء والسمع سواء قال: "أخبرنا"، أو "حدثنا"، أو "عن فلان"، أو قال فلان"، فكل ذلك محمول على السماع منه". انتهى.

فيتعجب منه مع هذا في رده حديث المعازف ودعواه عدم الاتصال فيه والله الموفق^٢».

وهذا التنبيه الذي ذكره الحافظ والذي يفيد في ظاهره تناقض ابن حزم في تصرفه حديث المعازف مع ما قرره في كتاب الأحكام، رده غير واحد من بعد ابن حجر. وقبل التعليق عليه لا بأس من نقل كلام ابن حزم كاملاً في السياق الذي ورد فيه، لأن اختصار ابن حجر لكلام ابن حزم حجب بعض ما يساعد على التوفيق بين ما قرره تأصيلاً وبين ما صدر منه تنزيلاً، وكلامه كاملاً هو كالآتي:

« فصل في حكم العدل

قال علي- أي ابن حزم- : وإذ علمنا أن الراوي العدل قد أدرك من روى عنه من العدول، فهو على اللقاء والسمع؛ لأن شرط العدل القبول والقبول يضاد تكذيبه في أن يسند إلى غيره ما لم يسمعه منه، إلا أن يقوم دليل على ذلك من فعله، وسواء قال: حدثنا، أو أنبأنا، أو قال: عن فلان، أو قال: قال فلان؛ كل ذلك محمول على السماع منه. ولو

^١ - فتح الباري (1/17).

^٢ - النكت على ابن الصلاح (2/602 - 603).

علمنا أن أحدا منهم يستجير التلبيس بذلك كان ساقط العدالة في حكم الناس وحكم العدل الذي قد تبينت عدالته فهو على الورع والصدق: لا على الفسق والتهمة وسوء الظن المحرم بالنص حتى يصح خلاف ذلك، ولا خلاف في هذه الجملة بين أحد من المسلمين وإنما تناقض من تناقض في تفريع المسائل وبالله التوفيق¹.

إذًا فبناء على هذا اعتُبر ابن حزم قد خالف في نقده لحديث البخاري القاعدة التي قررهما في كلامه هنا، ويمكن الجواب عن ابن حزم بجوابين:

- أولهما: يتفق مع تطبيقه العملي ولا يخالفه؛ وهذا الذي ينبغي ترجيحه لأن حمل كلام العالم على الانسجام والائتلاف - قدر المستطاع - مقدم على حمله على التعارض والاختلاف. وبالتالي يقال إنه قام الدليل عند ابن حزم على أن البخاري في تصرفه يروي ب(قال) عن بعض شيوخه ما سمعه عنهم بواسطة، وبالتالي لم يحمل روايته على الاتصال الذي هو الأصل عنده، وإنما على الاستثناء الذي أشار إليه بقوله: «إلا أن يقوم دليل على ذلك من فعله» - وهذا القيد لم يرد في نقل الحافظ المختصر - : فلا تعارض بين تأصيله وبين تطبيقه عندئذ، وبالمقابل اعتبر ابن حزم قول محمد بن الحجاج « قال ابن جريج: أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا يبيع حاضر لباد»² حديثا صحيحا، واحتج برواية حجاج عن شيخه بصيغة (قال) غير مرة³.

وهذا الجواب في الحقيقة كما هو راجح من جهة التأصيل هو المنسجم مع باقي كلام ابن حزم، لأن ابن حزم يعتبر من يستجير التلبيس برواية ما لم يسمع بإحدى الصيغ التي ذكر - حدثا: ..عن: قال - ساقطا عند الجميع، وهذا ينطبق على الرواية الصريحة

¹ - [حكام الأحكام(2/158)].

² - المحلى(8/453).

³ - المحلى:(1/243)؛(5/113)؛(8/368).

بالسمع فيكون الراوي إن فعل ذلك كذابا وبالتالي ساقطا فعلا، ولكن لا ينطبق على الرواية بالنعنة ولا بصيغة (قال) فلا يكون ساقطا عند ابن حزم فضلا عن سقوطه بإجماع وإنما غايته أن يكون مدلسا.

هذا الجواب الأول الذي يكون فيه كلام ابن حزم منسجما تأصيلا وتنزيلا.

- الثاني: يختلف مع تطبيقه العملي، وفي هذه الحالة لابد من تخطئة ابن حزم في حالة من الحالتين، وهي الحالة التي تخالف ما دل عليه الدليل فكان ماذا؟ فابن الصلاح خالف في أمثلة المعلقات التي أوردها القاعدة التي قرررها فهذه بتلك.

وصل المعلقات هو الرد العلمي

إن المعلقات عموما تعتبر من قسم المنقطع، وإنما استثنى بعض العلماء معلقات البخاري من باب إحسان الظن نظرا لمكانة صاحب الصحيح، فقالوا إن «الذي يأتي به البخاري من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحا إلى من علق عنه ولو لم يكن من شيوخه»¹ ومن باب أولى ما كان من ذلك عن شيوخه، لأنهم إذا صححوا ما علقه البخاري بحذف جميع رواية الإسناد فمن باب أولى ما سقط من إسناده واحد أو اثنان، غير أن هذا لا ينفي صورة الانقطاع عن الحديث المعلق.

وأيا ما كان الأمر فهذا لا يرفع الإشكال ولذا لم يسلم به جميع علماء هذا الشأن؛ لأن قواعد علم الحديث تقتضي أن لا يقبل ما ليس مسندا من الأقوال، كما لم يقبلوا بلاغات مالك وهو من هو في هذا الشأن، مما جعل الحافظ ابن عبد البر يقضي نحو ثلاثة عقود لسد هذه الثغرة فصنف كتابه الماتع "التمهيد" الذي وصل فيه بلاغات مالك إلا أربعة منها وصلها ابن الصلاح بعد ذلك. وعلى سنن ابن عبد البر سار الحافظ ابن حجر مع صحيح البخاري في أول أمره لعلمه أنه مهما توسعنا في حسن الظن بمعلقات البخاري إلا أنه

¹ - فتح الباري (53/10).

«إذا وجد الحديث المعلق من رواية بعض الحفاظ موصولاً إلى من علقه بشرط الصحة أزال الإشكال¹» ولهذا عني بهذا الأمر وصنف كتاب تغليق التعليق، بعدما لفت انتباهه إليه العلامة المغربي ابن رشيد السبتي أثناء كلام له عن «التعليق وهل هو لاحق بحكم الصحيح أم متقاصر عنه ... وسواء كان منسوباً إلى النبي ﷺ أو إلى غيره»، فقال ابن رشيد إن هذا النوع من الأحاديث «مفتقر إلى أن يصنف فيه كتاب يخصه؛ تسند فيه تلك المعلقات وتبين درجتها من الصحة أو الحسن أو غير ذلك من الدرجات، وما علمت أحداً تعرض لتصنيف في ذلك، وإنه لهم لا سيما لمن له عناية بكتاب البخاري»، فتلقف الحافظ الفكرة فاستفاد وأفاد.

الخلاصة: إن الرد العلمي في المعلقات - كل المعلقات - من الأحاديث وجودها موصولة بشرط الصحة وهذا عين ما قرره ابن حزم.

القول الفصل فيما علقه البخاري عن هشام بن عمار

وبناء على ما تقدم بات السؤال مشروعاً: هل سمع البخاري حديث المعازف من شيخه هشام بن عمار أم لا؟ لأن الصيغة التي أورد بها البخاري حديث هشام بن عمار صيغة تعليق، أعني "قال فلان" فهو يستعمل هذه الصيغة مع الشيوخ الذين سمع منهم، ومن لم يسمع منهم، وبما أنه يستعمل هذا وهذا فيكون الأصل هو عدم السماع والسماع زيادة على الأصل، علماً أنني لم أقف على مثال روى فيه البخاري عن شيخ من شيوخه بصيغة (قال)، ثم روى عنه مباشرة مصرحاً بالسماع في مكان آخر في الصحيح أو في غيره.

وكذلك لم أقف في الذين ردوا على ابن حزم على من أثبت في رواية ما تحقق السماع، وإنما حملوا تعليق البخاري على الاتصال اعتماداً على المعاصرة مع ثبوت السماع،

¹ - فتح الباري (53/10).

وألحقوه بالعنينة مع السماع، وقد عرفت مما سبق ضعف هذا الرأي، فبقي قول ابن حزم هو ما سلك الأئمة الأيقاظ والعلماء النقاد، بل وهو ما دل عليه تصرف البخاري نفسه.

3- الحديث مروي عن هشام بن عمار من غير طريق البخاري

إن العلماء في ردهم على ابن حزم في ما ادعاه من انقطاع بين البخاري وشيخه، أجابوا على التسليم بأن ثمة انقطاعا بجواب مفاده أن حديث المعازف رواه غير واحد عن هشام بن عمار.

قال ابن الصلاح: «إن هذا الحديث بعينه معروف بالاتصال بصريح لفظه من غير جهة البخاري¹».

وقال ابن القيم: إن «الثقات الأثبات قد روه عن هشام موصولا: قال الإسماعيلي في صحيحه أخبرني الحسن، حدثنا هشام بن عمار بإسناده ومثته والحسن هو ابن سفيان²». قلت: قال الذهبي في الميزان: «ثقة مسند ما علمت به بأسا».

وابن حجر أيضا وإن كان في النقطة السابقة في صف ابن حزم، فقد انضم إلى المنتقدين له وقال إن الحديث «صحيح لا علة له ولا مطعن له، وقد أعله أبو محمد بن حزم بالإنقطاع بين البخاري وصدقة بن خالد، وبالاختلاف في اسم أبي مالك، وهذا كما تراه قد سقته من رواية تسعة عن هشام متصلا: فيهم مثل الحسن بن سفيان وعبدان وجعفر الفريابي وهؤلاء حفاظ أثبات³».

¹ - صيانة صحيح مسلم (ص: 82 - 83).

² - حاشية ابن القيم على سنن أبي داود (110/10).

³ - تغليق التعليق (22/5).

إذن هذه الردود ومثلها تبين أن حديث البخاري المعلق متصل من غير طريق البخاري عن هشام؛ بصرف النظر عن خلافهم مع ابن حزم حول سماع البخاري من هشام هذا الحديث بواسطة أو من دونها.

الجواب عن ابن حزم

ويمكن الجواب عن ابن حزم هنا بما يلي:

أولاً: ابن حزم علل رواية البخاري خاصة

إن ابن حزم علل بالانقطاع رواية البخاري عن هشام بن عمار التي في الصحيح خاصة؛ ولم يتعرض بإثبات ولا بنفي لحديث هشام بن عمار من غير طريق البخاري، فهو يسير على نقد أسانيد الأحاديث سنداً سنداً، وقد سبق وانتقد إسناداً آخر لحديث المعازف، ولذلك تعقب الصنعاني المستدركين على ابن حزم قائلًا إنه «لا يخفى أن ابن حزم قال هو غير متصل عند البخاري، ولم يتعرض طريقه¹»، وهذا حق لأن الاستدراك على ابن حزم يكون في محله بإثبات الاتصال بين البخاري وهشام؛ إما نظرياً بأن يبين أن لفظاً (قال) تدل على الاتصال كما فعل ابن الصلاح وقد تبين خطأ هذا الرأي، وإما في الواقع بأن يؤتى برواية من داخل الصحيح أو خارجه فيها تصريح سماع البخاري من هشام وليس شيء من هذا حاصل.

نعم يمكن تعقب تضعيف ابن حزم للحديث برمته، وتلك مسألة أخرى تقتضي إثبات شروط الصحة في الحديث، وذلك ليس محققاً لأن - وهذا هو -

ثانياً: هشام بن عمار لا يحتج بحديثه

إن ثبوت صحة الرواية عن هشام بن عمار لا يفيد صحة الحديث؛ لأن هشاماً نفسه لا يحتج بحديثه إذا انفرد، فقد اختلط وصار يتلقن ما ليس من حديثه، فمثله لا

¹ توضيح الأفكار (1/136).

يفرح بحديثه. فما أخرج له مسلم شيئاً، وقال ابن حجر لم يخرج عنه البخاري في صحيحه سوى حديثين متابعين وخرج له تعليقاً؛ والتعليق ليس من شرط الصحيح كما تقرر.

ثم إن الذين انتقدوا ابن حزم أنفسهم يضعفون هشام بن عمار، فيبقى تضعيف ابن حزم للحديث قائماً. وابن حجر نفسه يقول في هشام بن عمار في التقريب: «صدوق مقرئ كبير فصار يتلقن فحديثه القديم أصح»، فلم يقل فيه ثقة، ولا قال هو صدوق فقط، بل نزل به إلى المرتبة الخامسة من مراتب التوثيق وهي مرتبة لا يصحح حديث صاحبها منفرداً.

وكذلك الشيخ الألباني ضعف أسانيد عدة بسبب هشام بن عمار، كما في الأمثلة التالية:

- قال في السلسلة الضعيفة:

« هذا إسناد ضعيف:

• إسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين وهذه منها؛ فإن محمد بن عجلان مدني.

• وهشام بن عمار فيه ضعف من أجل أنه كان يتلقن¹.

- وضعف حديث «الحسد يفسد الإيمان كما يفسد الصبر العسل»، فعلى تضعيفه بجهالة راو في إسناده، ويقول: «وهشام بن عمار فيه ضعف من قبل حفظه²».

¹ - السلسلة الضعيفة (432/7).

² - السلسلة الضعيفة (21/8).

- وضعف حديث «من يتزود في الدنيا ؛ ينفعه في الآخرة» ثم قال: «وهذا إسناد ضعيف؛ رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير هشام بن عمار ؛ فهو - مع كونه من شيوخ البخاري - متكلم في ضبطه وحفظه ؛ قال الذهبي في "المغني" : "ثقة مكثّر ، له ما ينكر . قال أبو حاتم: صدوق قد تغير ، وكان كلما لقن تلقن. وقال أبو داود: حدث بأرجح من أربع مائة حديث لا أصل لها"الخ» وذكر بقية أقوال في تضعيفه.

الخلاصة: إن إسناد حديث البخاري - بصرف النظر عن سماعه من هشام من عدمه وهو ما ترجح - محفوظ من طريق هشام بن عمار؛ رواه عنه غير واحد كما بين ذلك ابن الصلاح وابن حجر والألباني، فيكون تعليق البخاري جازما في محله، وهذا لم ينفه ابن حزم، ولكن يبقى ضعف هشام نفسه علة في الحديث، وبالتالي فالحكم على الحديث بالضعف لا يزال قائما.

4- رواية الحديث من غير طريق هشام بن عمار

ولكن المخالفين تعقبوا ابن حزم بما يزيل التعليل بهشام بن عمار أيضا، فقالوا إن الحديث روي من غير طريق هشام بن عمار، فابن القيم يقول إن ابن حزم «خفي عليه أن الحديث قد أسنده غير واحد من أئمة الحديث غير هشام بن عمار فأبطل سنة صحيحة¹».

وقال ابن حجر: «إن الحديث لم ينفرد به هشام بن عمار ولا صدقة؛ كما ترى قد أخرجناه من رواية بشر بن بكر عن شيخ صدقة، ومن رواية مالك بن أبي مريم عن عبد الرحمن بن غنم شيخ عطية بن قيس²».

- روضة المحبين ونزهة المشتاقين (ص: 130).

-¹ تعليق التعليق (22/5).

وقال الألباني: «ثم إن هشاما لم يتفرد به لا هو ولا شيخه "صدقة بن خالد" بل
إنهما قد توبعا¹».

عطية بن قيس مجهول عند ابن حزم

وهذا القسم من الاعتراض لا يتناوله كلام ابن حزم في تعليقه على حديث
المعازف خاصة، ولكن يمكن الجواب بكلام له في راويه عطية بن قيس ذكره في
مكان آخر، حيث قال إنه مجهول.

ولكن الصواب أن عطية بن قيس ليس مجهولا بموجب الاصطلاح؛ فقد روى
عنه أكثر من واحد ومن كان كذلك لا يقال فيه إنه مجهول عين، وكذلك لا يقال
فيه مجهول الحال باعتبار توثيق بعضهم له كما سيأتي. ولكن ابن حزم - وعلى
مذهبه كثير من علماء الغرب الإسلامي خاصة - لا ترتفع الجهالة في نظرهم إلا
بتوثيق معتبر، ولم يقف على توثيق معتبر في عطية بن قيس؛ وترجمته كما أوردها
الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ليس فيها سوى:

- قول ابن سعد: «كان معروفا وله أحاديث». وتوثيق ابن سعد ليس بذلك،
فكيف وقوله كان معروفا لا تتجاوز نفي جهالته، فالمضعف في الحديث أيضا معروف وله
أحاديث.

- وقول أبي حاتم: «صالح الحديث»، وهذه مرتبة لا يحتج بصاحبها كما قرره أبو
حاتم نفسه.

- ذكره ابن حبان في الثقات ولم يذكر فيه ما يدل على توثيقه، وتساهل ابن
حبان معروف.

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 40 - 43).

قلت: فالراوي الذي هذا حاله لا يقبل منه التفرد، ولذلك لم يحتج به البخاري وأخرج له هذا الحديث المعلق فقط، ورمز له المزي في تهذيب الكمال برمز التعليق، وقال: «استشهد له البخاري بحديث» يعني هذا الحديث فقط. وكذلك استشهد به مسلم لم يحتج به وروى له متابعة، ولكن الغريب حقا أن الحافظ ابن حجر مع ذلك قال فيه في التقريب: «ثقة مقرر»، فلا أدري على أي قول اعتمد لرفع عطية بن قيس وتوثيقه هكذا.

الخلاصة: إن حديث المعارف على التسليم بصحته من غير طريق هشام بن عمار لم يسلم بعد من الضعف؛ وذلك بسبب عطية بن قيس؛ ولكن المخالفين لابن حزم أتوا له بشواهد ومتابعات.

5- الحديث صحيح من غير طريق عطية بن قيس

أورد المخالفون والمعتضون على ابن حزم متابعين لعطية بن قيس، نعرضهما ونعلق عليهما على النحو الآتي:

أ- المتابع الأول: مالك بن أبي مريم

ومتابعته رواها أبو داود (3688)، وابن ماجة (4020)، وأحمد (22951)، من طريق معاوية بن صالح، عن حاتم بن حريث، عن مالك بن أبي مريم، قال: دخل علينا عبد الرحمن بن غنم فتذاكرنا الطلاء فقال حدثني أبو مالك الأشعري... وذكره.

وهذا الإسناد أعلاه ابن حزم في رسالة الغناء بقوله: «فيه معاوية بن صالح وهو ضعيف، ومالك ابن أبي مريم: ولا يدري من هو¹». وأما في المحلى فاكتفى بقوله: «معاوية

- رسائل ابن حزم (ص: 435).

بن صالح ضعيف¹». ولم يتكلم في حاتم بن حريث في هذا الحديث لا في رسالة الغناء، ولا في المحلى، ولكنه قال فيه في مكان آخر: «حاتم بن حريث مجهول»².

وعلى هذا يكون هذا المتابع لعطية بن قيس مجهول عين، والراوي عنه مجهول، والراوي عنه ضعيف، فهي متابعة غير صالحة بمرة.

بقي التحقق مما قاله ابن حزم في رواية الإسناد.

أقول علماء الجرح والتعديل موافقة في العموم لكلام ابن حزم وأقوال علماء الجرح والتعديل في رواية إسناد المتابع الأول كالآتي:

- مالك بن أبي مريم:

قال ابن حزم: «لا يدري من هو». وقال الذهبي: «لا يعرف؛ روى عنه حاتم بن حريث الطائي في الخمر». وقال ابن حجر في التهذيب: «قال ابن حزم: لا يدري من هو، وقال الذهبي: لا يعرف». وأما في التقريب فقال: «مقبول». أي حين يتابع.

- حاتم بن حريث:

قال ابن حزم: «مجهول». قلت: ليس كما قال ابن حزم، فهو وإن لم يكن مشهوراً لعزة حديثه، فلا ينطبق عليه وصف المجهول بموجب المصطلح، وهذا مختصر ما قيل فيه:

قال الذهبي في الميزان: «قال ابن معين لا أعرفه. وقال عثمان الدارمي: هو ثقة صدوق. قلت- الذهبي القائل- : هو حمصي تابعي صغير». ولم يزد على ذكر أنه تابعي صغير؛ مما يفيد أن ليس عنده فيه توثيق يعتد به، واكتفى في الكاشف بقوله: «شيخ»،

¹ - المحلى(57/9).

² - المحلى(172/9).

وهي ليست من مراتب الاحتجاج كما هو معلوم، ووافقه الحافظ فقال في التقريب: «مقبول» وليست من مراتب الاحتجاج أيضا.

- معاوية بن صالح

قال فيه ابن حزم: «ضعيف». وقال ابن حجر في التقريب: «صدوق له أوهام». وقال الذهبي في المغني في الضعفاء: «وثقه أحمد وأبو زرعة وغيرهما. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وكان القطن: لا يرضاه».

الخلاصة: هذه المتابعة في إسناده مجهول عين لم يرو عنه غير واحد، وهذا الواحد لا يحتج بحديثه، ويروي عنه بدوره من لا يحتج بحديثه، فهي طريق لا تصلح البتة لتقوية حديث نحل به الحرام ونحرم الحلال.

المتابع الثاني: مخبر لا نعرف من هو.

والمتابعة الثانية التي أرادوا بها دفع تفرد عطية بن قيس أخرجها البخاري في التاريخ الكبير (304/1)، من طريق الجراح بن مليح، عن إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حمية، عن مخبر، عن أبي مالك الأشعري.

وهذا الإسناد ليس أحسن حالا من إسناد المتابعة الأولى، فمقابل مجهول العين الذي عرفنا اسمه على الأقل في الإسناد السابق، فهذا هنا مجهول عين لا نعرف حتى اسمه، لا نعرف سوى أنه مخبر.

وباقى الإسناد ليس فيه غير الصحابي من يحتج بتفرد.

ولا يخفى أن أيا من هذين المتابعين لو لم يكن في كل منهما سوى المجهولين - بصرف النظر عما في إسنادهما من علة - لا يصلحان لإثبات صغيرة من الصفات فكيف بتقرير كبيرة يترتب عليها خسف ومسح.

6- الحديث صحيح بطرقه

ومما تُعقب به ابن حزم أن الحديث حتى لو لم تسلم طريق من طرقه من مقال، فبالمجموع يكون صحيحا.

والجواب عن ابن حزم من وجوه:

- ليس للحديث إسناده صحيح سالم من العلل، فعديث البخاري المعلق عرفت ما فيه، ويضاف إليه أن هشام بن عمار لا يعتبر حديثه من شرط الصحيح.

- إن الحديث مداره على رواية عطية بن قيس، وابن حزم لا يراه من شرط الصحيح، ولا هو ممن اعتمده البخاري وإنما أخرج هذا الحديث الواحد معلقا، وأخرج له مسلم متابعة أيضا، وقد تقدم أنه لم يوثقه معتبر.

- المتابعان الذان استدرك بهما على رواية عطية مجهولان، فعاد حديث المعازف مداره على وراو لا يحتج به بمتابعة مجهولي عين؛ فهل بمتابعة مجهولين يرتقي حديثه للصحة ونحرم به ما ثبت بنصوص القرآن والسنة بإباحته، فنقيده به المطلق ونخصص به العام؟

- ثم لو سلمنا أن للحديث طريقين أو ثلاثة صالحة وليست شديدة الضعف، فإن ابن حزم لا يعتد بحجية الحديث الحسن الذي عرفه الترمذي، لأن الحديث عنده قسمان:

✓ صحيح: وهو قطعي الثبوت ويحتج به.

✓ ضعيف: وهو مكذوب ولا يلتفت إليه.

ومع أن هذا الذي قرره ابن حزم خطأ من ناحيتين؛ فلا الحديث الصحيح قطعي الثبوت، ولا الضعيف قطعي السقوط، ولكن - وهذا متفق فيه مع ابن حزم -

الصحيح حجة في كل الأحكام في الأصول والفروع، والضعيف لا يحتج به في الأحكام في الأصول والفروع ويعمل به بشروط معروفة في الفضائل ونحوها.

صحيح إن بعض العلماء يحتجون بالضعيف الذي هو من قسم الحسن بتعريف الترمذي؛ والصواب أنه لا يحتج إلا بالصحيح كما قال ابن حزم وغيره من النقاد.

ابن حجر يرجح عدم الاحتجاج بالحديث الذي يحسن بالطرق

ويحسن بنا هنا نقل كلام تقيس نختم به ذكره الحافظ ابن حجر في مسألة الاحتجاج بالحديث الحسن الذي عرفه الترمذي، فمن المعلوم أن الحديث الحسن قسمان:

- قسم هو من الصحيح ولكن خف ضبط راويه قليلا وهذا الذي عرفه الخطابي.
- وقسم لا يخلو طريق من طريقه من ضعف ولكنه ضعف خفيف وهذا الذي اشتهر بتعريفه الترمذي.

والقسم الأول «يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء»¹. كما قال فيه الخطابي. وأما القسم الثاني فلا يقبل في الحلال والحرام ولا في العقائد والعبادات.

وابن حزم لم يخالف في هذا، بل هو مذهب نقاد هذا الفن وعليه تدل الأدلة؛ قال ابن حجر في النكت على ابن الصلاح بعدما قرر الاحتجاج بالحسن من النوع الأول الذي عرفه الخطابي:

«فأما ما حررناه عن الترمذي أنه يطلق عليه اسم الحسن من الضعيف والمنقطع إذا اعتضد، فلا يتجه إطلاق الاتفاق على الاحتجاج به جميعه، ولا دعوى الصحة فيه إذا أتى من طرق.

¹ - معالم السنن (172/9)، لأبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي؛ ط. المطبعة العلمية - حلب؛ الطبعة الأولى:

ويؤيد هذا قول الخطيب: «أجمع أهل العلم أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به».

وقد صرح أبو الحسن ابن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه "بيان الوهم والإيهام" بأن هذا القسم لا يحتج به كله، بل يعمل به في فضائل الأعمال، ويتوقف عن العمل به في الأحكام؛ إلا إذا كثرت طرقه وعضده اتصال عمل أو موافقة شاهد صحيح أو ظاهر القرآن؛ وهذا حسن قوي رائق ما أظن منصفاً يأباه والله الموفق.

وبدل على أن الحديث إذا وصفه الترمذي بالحسن لا يلزم عنده أن يحتج به؛ لأنه أخرج حديثاً من طريق خثيمة البصري، عن الحسن عن عمران بن حصين^١ وقال بعده: «هذا حديث حسن؛ وليس إسناده بذلك».

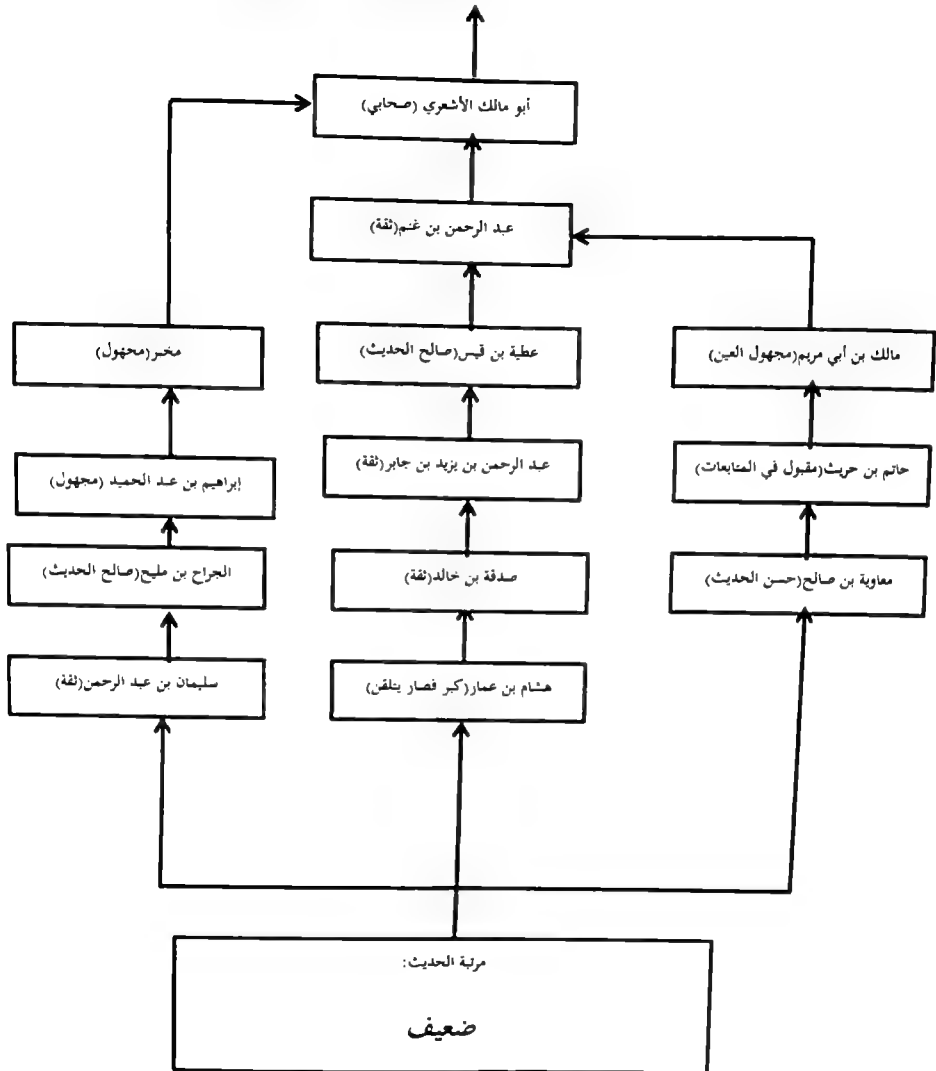
وقال في كتاب العلم بعده: بعد أن أخرج حديثاً في فضل العلم: "هذا حديث حسن قال: وإنما لم نقل لهذا الحديث: صحيح، لأنه يقال: إن الأعمش دلس فيه فرواه بعضهم عنه، قال: "حدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة^٢ " انتهى.

فحكم له بالحسن للتردد الواقع فيه، وامتنع عن الحكم عليه بالصحة لذلك. لكن في كل المثاليين نظر، لاحتمال أن يكون سبب تحسينه لهما كونهما جاءا من وجه آخر كما تقدم تقريره. لكن محل بحثنا هنا هل يلزم من الوصف بالحسن الحكم له بالحجة أم لا؟.

هذا الذي يتوقف فيه والقلب إلى ما حرره ابن القطان أميل والله أعلم^١.

^١ - النكت على ابن الصلاح (403/1).

الحديث الثاني: «حديث إسحاق الخمر والمعارفة»



الفصل الخامس: الآثار المنسوبة للسلف

يتناول هذا الفصل التعليق على الآثار التي ناقشها ابن حزم دون أن يكون في حاجة إلى مناقشتها بعدما بطلت في نظره كل حجج المحرمين للغناء؛ لأن أقوال بعض السلف ليست حجة شرعية ابتداءً، خلاف الكتاب والسنة فهما حجة اتفاقاً بينه وبين مخالفه.

وقد أورد ابن حزم في المحلى آثاراً عن السلف: منها عن الصحابة مثل ابن مسعود وابن عباس، ومنها عن التابعين مثل مجاهد وإبراهيم النخعي وغيرهما ولم يتعرض لإسنادها؛ لأنه ليس في حاجة لذلك باعتبارها ليست من الأدلة المعتمد بها في الحلال والحرام، فضلاً عن كونه صرح في مكان آخر أنه لم يصح عن أحد من الصحابة تحريم الغناء.

وفيما يأتي عرض مختصر لتلك الآثار مع بيان مرتبتها من الصحة على ضعف مرتبتها من الحجية.

الأثر الأول: قول ابن مسعود لهو الحديث هو الغناء

قال ابن حزم¹: ومن طريق ابن أبي شيبه، أنا حاتم بن إسماعيل، عن حميد بن صخر، عن عمار الدهني، عن سعيد بن جبير، عن أبي الصهباء، عن ابن مسعود في قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ²﴾ الآية، فقال: الغناء، والذي لا إله غيره³.

وبعد ذكر هذا الأثر وغيره تعقب الكل بقوله: «لا حجة في هذا كله لوجوه:

- أحدها أنه لا حجة لأحد دون رسول الله ﷺ.

- والثاني أنه قد خالف غيرهم من الصحابة والتابعين.

¹ - المحلي (59/9).

² - (لقمان/6).

³ - ضعيف: رواه الحاكم (445/2)، ابن أبي شيبه (21130)، من طريق حميد بن صخر، عن عمار الدهني، عن

سعيد بن جبير، عن أبي الصهباء، عن ابن مسعود به.

وهذا إسناد ضعيف لأسباب الآتية:

- حميد بن صخر: قال الذهبي في الميزان: «ضعفه أحمد»، وقال النسائي: حدث عنه حاتم بن إسماعيل ليس بالقوي.

وفي التقريب قال ابن حجر: «صدوق يهم».

قلت: فمثله لا يحتج بحديثه ولا يقال فيه صحيح.

- الانقطاع: بين عمار وسعيد بن جبير، فقد قال المالطي في جامع التحصيل: «عمار بن معاوية الدهني قال أحمد بن

حنبل: لم يسمع من سعيد بن جبير شيئاً».

- أبو الصهباء واسمه صهيب: قال الذهبي في الميزان: «ولقه أبو زرعة»، وقال النسائي: بصري ضعيف». وقال ابن

حجر في التقريب: «مقبول»، أي حين يتابع كما هو اصطلاحه في التقريب.

- والثالث: أن نص الآية يبطل احتجاجهم بها^١.

وقال في رسالة الغناء: «وأما تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنُ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ^٢﴾ بأنه الغناء فليس عن رسول الله ﷺ، ولا ثبت عن أحد من أصحابه، وإنما هو قول بعض المفسرين ممن لا يقوم بقوله حجة، وما كان هكذا فلا يجوز القول به^٣».

مرتبة أثر ابن مسعود

ومما تقدم في تخريج أثر ابن مسعود تبين أنه أثر ضعيف لا يصح من ناحية الصنعة فهو منقطع وفيه من لا يحتج بحديثه.

^١ - المحلى (60/9).

^٢ - (لقمان/6).

^٣ - رسائل ابن حزم (ص: 435).

الأثر الثاني: قول ابن عباس إن لهو الحديث

هو الغناء وما شابه

أورد ابن حزم هذا الأثر في المحلى من غير وجه فقال¹:

وبه إلى ابن شعبان، ثني عمي، ثنا أبو عبد الله الدوري، ثنا عبيد الله القواريري، ثنا عمران بن عبيد، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قول الله عز وجل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قال: الغناء².

¹ - المحلى (59/9).

² - ضعيف: روي عن ابن عباس من طرق كلها واهية:

- الطريق الأول: وهو أحسنها رواه البخاري في الأدب المفرد (ص: 274)، والطبري (127/20)، من طريق عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به.

وهذا إسناد ضعيف: فعطاء - وهو ابن السائب - «صدوق اختلط» كما في التقريب.

- الطريق الثاني: رواه ابن أبي شيبة (21538) من طريق ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس به. قلت: وهذا إسناد واه:

1 - ابن أبي ليلى «صدوق سيء الحفظ جدا» كما في التقريب.

2 - ثم إن الحكم وهو ابن عتيبة «ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس» كما قال ابن حجر.

قلت: هو لم يصرح بالسماع من شيخه مقسم، فمظنة التدليس هنا قائمة، لاسيما وفي تهذيب التهذيب: «قال أحمد وغيره: لم يسمع الحكم حديث مقسم كتاب: إلا خمسة أحاديث وعددها يحيى القطان: "حديث الورث" و"القنوت" و"عزمة الطلاق" و"جزاء الصيد" و"الرجل يأتي امرأته وهي حائض"».

قلت: إذاً ليس منها حديثاً هذا، فتصبح جهالة الواسطة بينه وبين شيخه علة إضافية!

- الطريق الثالث: رواه ابن جرير (128/20)، عن ابن وكيع، قال: ثنا حفص والمحرابي، عن ليث، عن الحكم، عن ابن عباس.

قلت: وهذا إسناه واه جدا، فيه ساقطان:

ومن طريق وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس في هذه الآية، قال: الغناء، وشراء المغنية.

ومن طريق ابن أبي شيبة، أخبرنا ابن فضيل، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في هذه الآية، قال: الغناء، ونحوه.

مرتبة أثر ابن عباس

من خلال التخريج اتضح أن الحديث ضعيف، وابن حزم رواه هنا من طريقين ضعيفين:

الطريق الأول: ضعيف بسبب عطاء بن السائب، وهو «صدوق اختلط» كما في تقريب التهذيب لابن حجر.

1 - ابن وكيع - واسمه سفيان - : «كان صدوقا إلا أنه ابتلي بوراقه : فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه».

2 - ليث - وهو ابن أبي سليم - : «صدوق اختلط ولم يتميز حديثه فترك».

كل هذا من التقريب لابن حجر.

- الطريق الرابع: رواه ابن جرير (128/20)، عن محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس قوله. وهذا مسلسل بالضعفاء:

1 - محمد بن سعد - وهو العوفي - : «لينه الخطيب» كما في المغني للذهبي.

2 - أبوه - وهو سعد بن محمد - : قال ابن حجر في اللسان: «قال أحمد فيه جهمی. قال: ولم يكن هذا أيضا ممن يستأهل أن يكتب عنه ولا كان موضعاً لذلك؛ حكاه الخطيب».

3 - عمه - الحسين بن الحسن بن عطية العوفي - : قال الذهبي في المغني في الضعفاء: «ضعفه».

4 - الحسن بن عطية العوفي: قال ابن حجر في التقريب: «ضعيف».

5 - عطية - وهو ابن سعد - العوفي: «مجمع على ضعفه». كما قال الذهبي في المغني في الضعفاء.

الخلاصة: هذا إسناد لا يساوي المداد الذي يكتب به.

الطريق الثاني: ضعيف بسبب محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو «صدوق سيء»
الحفظ جدا» كما في التقريب فضلا عن تدليس في إسناده.

الأثر الثالث: أثر ابن عباس أن الكوبة

والدف والمعاذف حرام

قال ابن حزم¹: ومن طريق سعيد بن منصور، أنا أبو عوانة، عن عبد الكريم الجزري، عن أبي هاشم الكوفي، عن ابن عباس قال: الدف حرام، والمعاذف حرام؛ والمزمار حرام، والكوبة حرام².

وهذا الأثر ضعيف كما في التخريج بسبب أبي هاشم الكوفي، فليس معروفاً.

ثم إن السنة الصحيحة دلت على جواز الدف صراحة وغيره، وغير الدف بالتبع لعدم الفرق بين الدف والطبل وغيرها من آلات الطرب - إلا أن يثبت بالنص الصحيح ما يخالف ذلك - ، وهذا يدل على نكارة هذا الأثر وعدم قبوله لو كان مرفوعاً، فكيف وهو موقوف؟

وكذلك فالمعاذف هي آلات اللهو، وكل ما ذكر في متن الحديث هو من آلات اللهو فكيف يقول ابن عباس الدف حرام، ثم ينتقل إلى العام فيقول: المعاذف حرام، ثم يرجع إلى الخاص مرة أخرى؟

¹ - المحلي (60/9).

² - ضعيف: رواه البيهقي (222/10)، من طريق سعيد بن منصور بهذا الإسناد وهو ضعيف: فيه أبو هاشم الكوفي. لم أقف عليه وقال الذهبي في الميزان: «أبو هاشم الكوفي تابعي اسمه قاسم بن كثير صالح الأمر». فإن كان هو فالإسناد ضعيف، وإن لم يكن هو فلم أعرفه.

الأثر الرابع: النخعي يقول إن الغناء

ينبت النفاق في القلب

وقال ابن حزم¹: ومن طريق سعيد بن منصور، أنا أبو عوانة، عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم قال: الغناء ينبت النفاق في القلب².

هذا الأثر أحسن ما ورد بهذا المتن وقد تقدم، وأحسن أحواله أن يكون من كلام إبراهيم النخعي التابعي فلا حجة فيه.

- المحلى (9/60).

-¹ سبق تخريجه.

الأثر الخامس: أصحاب إبراهيم النخعي

يخرقون الدفوف

وقال ابن حزم¹: ومن طريق سعيد بن منصور أنا أبو وكيع، عن منصور، عن إبراهيم قال: كان أصحابنا يأخذون بأفواه السكك يخرقون الدفوف².

قلت: وهذا أثر صحيح ثابت ولكنه مخالف للسنة الصحيحة، فالنبي ﷺ أمر بإرسال من يضرب بالدف في العرس، وسمع الدف في بيته في العيد، وأقر الضرب بالدف في زقاق المدينة، وعرض على عائشة سماع قينة تضرب به من دون أن تطلب، فلا حجة في كلام غيره عليه السلام.

ثم إن ما ورد عن أصحاب إبراهيم النخعي إن كان لمجرد الضرب بالدف فما فعلوه يستحق القدح لا المدح؛ اللهم إلا إذا كان فعلهم لسبب آخر غير مجرد الضرب بالدف، فيخرج ما فعلوه عن محل النزاع لو كان صادرا ممن تقوم بقوله وفعله الحجة فضلا عن غيره.

- المحلى (60/9).

- صحيح: رواه ابن أبي شيبة (26995)، من طريق يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم قال: «كان أصحاب عبد الله يستقبلون الجواري في الأزقة معهن الدفوف فيشقونها». وإسناده صحيح رواه ثقات.

الأثر السادس: أثر مجاهد وحبيب بن أبي ثابت

إن لهو الحديث هو الغناء

قال ابن حزم¹: ومن طريق ابن أبي شيبه أنا وكيع، عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن مجاهد في قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾. قال: الغناء وهو أيضا قول حبيب بن أبي ثابت².

وهذا أثر صحيح كما هو مبين من التخريج، ولم يشتغل ابن حزم بالتعقيب عليه نظرا لأن جوابه العام في عدم حجية قول أحد إلا رسول الله ﷺ كاف في ذلك، وهو مما لا يخالفه فيه مخالفوه أيضا.

¹ - المحلى (60/9).

² - صحيح: رواه ابن جرير الطبري في التفسير (129/20) من طرق عن مجاهد. وبعض طرقه صحيح.

وصح أيضا عن حبيب رواه ابن أبي شيبه (21543)، من طريق وكيع، عن سفيان، عن حبيب، قال: هو الغناء.

الأثر السابع: قول عكرمة إن لهو الحديث

هو الغناء

قال ابن حزم¹: ومن طريق ابن أبي شيبه أنا عبدة بن سليمان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن شعيب، عن عكرمة في هذه الآية، قال: هو الغناء².

وهذا الأثر - على ما في إسناده كما هو مبين في التخریج - يقال فيه ما قيل في الذي قبله.

ثم إن هذا التفسير معارض بالسنة الصحيحة؛ فجواز الغناء ثابت بالسنة الصحيحة في مناسبات عديدة، بينما ظاهر كلام هؤلاء يفيد التحريم، فيحتاج المتورك على تفسيرهم أن يسوق من أقوالهم ما يخصص التحريم بما لا يتعارض مع السنة وإلا سقطت أقوالهم عامة.

¹ - المحلى (60/9).

² - حسن: رواه ابن أبي شيبه (21540). وهذا إسناده ضعيف: لأن شعيباً وهو مولى ابن عباس لم يوثقه معتبر. ولكنه لم ينفرد فقد تابعه أسامة بن زيد كما في مصنف ابن أبي شيبه (21541) وأسامة «صدوق بهم» كما في التقريب: فهو صالح في الشواهد والمتابعات.

الفصل السادس: وقفات إنصاف مع الشيخ الألباني

في رده على العلامة ابن حزم

يعتبر كتاب "تحريم آلات الطرب" للشيخ الألباني - رحمه الله تعالى - امتدادا للردود المتتابة على ابن حزم عبر العصور، والتي تكاد تكون في عمقها نسخا مكررة لنفس المسائل المنتقدة.

وليكون هذا الإنصاف لابن حزم شاملا فمن المناسب الوقوف وقفات مع الانتقادات التي وجهها لابن حزم علامة الشام ومحدث الأنام، وأحد أشهر علماء الحديث في عصره الشيخ محمد ناصر الدين الألباني؛ فإن كثيرا من القراء قد يقرؤون انتقاداته على ابن حزم من دون الرجوع إلى أصلها؛ فضلا عن أن يقرؤوا الجواب عنها، فيرددون عبارات نحو: "لقد رد عليه الشيخ الألباني وبين أخطاءه"، و"في تحريم آلات الطرب بين الألباني انحراف ابن حزم وشذوذه" ونحو ذلك من الردود الخالية من التدقيق والتحقيق، وما قولهم "لا تصنع لابن حزم المخالف" منا ببعيد.

ولهذا فمن الإنصاف قراءة اعتبارات ومستندات ابن حزم ولو لم تكن بقلمه، ثم للقارئ بعد ذلك أن يحكم بعدل وإنصاف مراقبا الله سبحانه وتعالى في كل ذلك.

سبب تصنيف كتاب "تحريم آلات الطرب"

صرح الشيخ الألباني في مقدمة كتابه في تحريم آلات الطرب أن الدافع لتصنيفه الرد على ابن حزم، وذلك لأن بعض الإخوان أوقفه «على مجموعة "رسائل ابن حزم الأندلسي" بتحقيق الدكتور إحسان رشيد عباس؛ في جملتها "رسالة في الغناء الملهي أمباح

هو أم محظورة^١ ذهب فيها إلى إباحة الفناء وآلات الطرب على اختلاف أنواعها^١، فهبَّ الشيخ الألباني - رحمه الله - للرد عليها؛ لأنه تصور - من وجهة نظره - «مبلغ الأثر السيئ الذي سيكون لهذه الرسالة في قلوب قرائها من الخاصة وطلاب العلم فضلاً عن العامة وذلك لأمرين :

الأول: شهرة ابن حزم العلمية في العالم الإسلامي وإن كان ظاهري المذهب لا يأخذ بالقياس خلافاً للأئمة الأربعة وغيرهم.

والآخر: غلبة الهوى على أكثر الناس؛ فإذا رأوا مثل هذا الإمام يذهب إلى إباحة ما يتفق مع أهوائهم لم يصددهم شيء بعد ذلك عن اتباع أهوائهم؛ بل قد يجدون في ما يسمعون من بعض المشايخ ما يسوغ لهم تقليدهم إياه كقولهم: "من قلد عالماً لقي الله سالماً"، وبعضهم يتوهمه حديثاً ولا أصل له وإن كان ابن حزم رحمه الله ينهى عن التقليد ويحرمه أشد التحريم.

يضاف إلى ذلك قلة العلماء الناصحين الذين يذكرون الناس بالحكم الصحيح في هذه المسألة والأحاديث الصحيحة الواردة فيها، وكثرة ما يكتب ويذاع مخالفاً لها، فيتوهمون أن ما قاله ابن حزم صحيح ولا سيما وهم يقرؤون لبعض العلماء المعاصرين فتاوى تزيد مذهبه وتنتشر في بعض المجلات الإسلامية².

من أجل ذلك رأى الألباني - رحمه الله تعالى - أنه لا بد من «تأليف رسالة يبين فيها حكم الشرع في الموسيقى ويرد على ابن حزم قوله بإباحتها»³ ويبين «أوهامه في تضعيفه

^١ - تحريم آلات الطرب (ص: ١٤).

^٢ - تحريم آلات الطرب (ص: ١٤).

^٣ - تحريم آلات الطرب (ص: ١٧).

الأحاديث الصحيحة المحرمة لها ﴿يَحْيَىٰ مِنْ حَيٍّ عَنْ يَتَّى¹﴾؛ وبذلك تقوم الحجة على من لا علم عنده ويتخذ منها المهتدي برهاناً لإقناع من يريد الهداية ويخشى ربه²، وبالتالي يقول الشيخ الألباني فإنه «لبيان هذه الحقائق العلمية التي خفيت على كثير من الدعاة ألفت هذه الرسالة راجياً من الله تبارك وتعالى أن ينفع بها كل من كان يرجو الدار الآخرة ويسعى لها سعيها وقد جعلتها على ثمانية فصول...³»، وذكرها كما سيأتي.

وقد بذل الشيخ الألباني وسعه واستفرغ جهده في عرض أقوى ما وجد من أحاديث تؤيد قوله ومن أيده، وتبطل قول ابن حزم ومن وافقه، لاسيما ما قرره- وإن كان مسبقاً إليه- بخصوص حديث البخاري المعلق، حتى رأى أنه لم يعد لأحد أن يرد الحكم الذي قرره فيه، بل انتهى إلى تقرير كبير وحكم خطير؛ أن «من أصر بعد هذا على تضعيف الحديث فهو متكبر معاند ينصب عليه قول النبي ﷺ: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر» الحديث وفيه: «الكبر بطر الحق وغمط الناس»؛ رواه مسلم وغيره وهو مخرج في "غاية المرام" (114/98)⁴.

الخطوط الكبرى والمعالم الرئيسية لكتاب تحريم آلات الطرب

بنى الشيخ الألباني مذهبه في مسألة الغناء المصحوبة بآلات الطرب على أساسين اثنين، القرآن والسنة وهما عمدة الأدلة الشرعية، ولذلك اعتبررده رداً بالوحيين:

- الاستدلال بالوحي الأول (القرآن): عند احتجاجه بالوحي الأول ساق الشيخ الألباني ما يدل على أن لهو الحديث الوارد في سورة لقمان هو الغناء بناء على تفسير

¹ - (الأنفال/42).

² - تحريم آلات الطرب(ص: 17).

³ - تحريم آلات الطرب(ص: 34).

⁴ - تحريم آلات الطرب(ص: 51).

النبي ﷺ - على تردد منه في هذا - : بل زعم الشيخ رحمه الله أن الله سبحانه وتعالى سمى الغناء لهو الحديث ، ويشهد لهذا أن كثيرا من السلف من الصحابة وغيرهم قالوا إن الآية نزلت في الغناء.

- الاستدلال بالوحي الثاني (السنة): واحتج في الوحي الثاني بستة أحاديث اعتبرها صحيحة من جهة ، ودالة على التحريم من جهة أخرى ، فحاجج بها ابن حزم وغيره.

وأما الأحاديث التي ضعفها ابن حزم فقسمها الشيخ الألباني إلى « ثلاثة أقسام :

- الأول : ما ضعفه مع وقوفه على طريقه منها وهو مخطئ.

- الثاني: ما لم يقف على طرقها أو وقف على بعض طرقها دون بعض ولو وقف عليها وثبتت عنده لأخذ به فهو معذور - خلافا لمقلديه - ولا سيما وقد عقب على ما ضعف منها بقوله حالفا غير حاث إن شاء الله (59/9): «والله لو أسند جميعه أو واحد منه فأكثر من طريق الثقات إلى رسول الله ﷺ لما ترددنا في الأخذ به».

هذا هو الذي نظنه فيه والله حسيبه ، وأما المقلدون له بعد أن قامت عليهم الحجة وتبينت لهم المحجة فلا عذر لهم ولا كرامة بل مثلهم؛ كمثل ناس في الجاهلية كانوا يعبدون الجن فأسلم هؤلاء واستمر أولئك في عبادتهم وضلالهم كما قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا¹﴾.

- الثالث: ما ضعفه منها ولم يبد لنا اعتراض عليه فلا شأن لنا به فسيكون ردي عليه إذن في القسم الأول والثاني².

- (الإسراء/57).

- تحريم آلات الطرب(ص: 80 - 81).

فمن القسم الأول الذي اعتبر فيه ابن حزم مخطئاً حديث البخاري المعلق؛ لأن الخلاف معه فيه ليس لعدم وقوف ابن حزم على طريقه، ولكن خلافه معه في الحكم عليه. ومن القسم الثاني حديث: "صوتان ملعونان" وقد تقدم الكلام عليه، وسيأتي المزيد بما يقتضيه المقام وحسب ما يورده العلامة الألباني من كلام.

فصول كتاب تحريم آلات الطرب

ولتحقيق الغرض من كتابه كسر الشيخ الألباني رده على ابن حزم على ثمانية فصول بعد المقدمة وهي على النحو الآتي:

الفصل الأول: في ذكر الأحاديث الصحيحة في تحريم آلات الغناء وآلات الطرب. وذكر فيه الشيخ ستة أحاديث، وعلى التحقيق فهي أربعة كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

الفصل الثاني: شرح مفردات الأحاديث.

الفصل الثالث: الرد على ابن حزم وغيره ممن أعل شيئاً منها.

الفصل الرابع: في دلالة الأحاديث على تحريم آلات الطرب بجميع أشكالها.

الفصل الخامس: مذاهب العلماء في تحريم الآلات.

الفصل السادس: شبهات المبيحين وجوابها.

الفصل السابع: في الغناء بدون آلة.

الفصل الثامن: حكمة تحريم الغناء.

ثم ختم الشيخ الألباني ببعض التبيّهات.

ملاحظات على كتاب تحريم آلات الطرب

وقبل النظر بتفصيل في انتقادات الشيخ الألباني وملاحظاته على ابن حزم، لا بأس من تسجيل ملاحظتين عامتين:

الملاحظة الأولى: العنوان عنوان لما تضمنه الرد من حدة وعنف

اشتد الشيخ الألباني على ابن حزم وعنفه بما لا يناسب حجم الخلاف الفقهي في المسألة، ووقع فيما عيب به ابن حزم من حدة. والشدة الواردة في كلام الألباني لم تكن حالة عابرة: بل صورة قائمة وحالة منتشرة في سائر فقرات الكتاب منذ عنوانه وحتى نهايته: فعنوان الكتاب نفسه عنوان لما تضمنته فصوله من عنف: « تحريم آلات الطرب: أو الرد بالوحيين وأقوال أئمتنا على ابن حزم ومقلديه المبيحين للمعازف والغناء، وعلى الصوفيين الذين اتخذوه قرية ودينا ». إن بعض الشدة قد تحتل في المسألة التي يكون فيها الحق واضحا والدليل لائحا، لا في مسألة تتسابق فيها الأدلة كأفراس الرهان، وتتقارب فيها الحجة والبرهان: فالشدة والتعنيف والحالة هذه ليس مناسبا، ولذلك قال العلامة الشوكاني إن الغناء بآلة وبغيرها من مواطن الخلاف بين الأئمة، وبالتالي « من المسائل التي لا ينبغي التشديد في التكثير على فاعلها » وأنها « ليست من المواطن التي يحمد القائم في تضليل أهلها »¹.

وكي يتبين للقارئ مدى التعسف الوارد في العنوان ما عليه سوى أن يقلبه ويجعله كما لو أن ابن حزم هو الراد على الألباني، لأن من أراد الإنصاف - كما يقول ابن حزم - « فليتهم نفسه مكان خصمه؛ فإنه يُلَوَّحُ له وجه تعسفه »²، وعلى هذا يكون العنوان مثلا كالتالي: «إباحة آلات الطرب: أو الرد بالوحيين وأقوال أئمتنا على الألباني ومقلديه

- بطلان دعوى الإجماع على تحريم مطلق السماع (ص: 51): لمحمد بن علي الشوكاني: تحقيق محمد صبحي بن

حسن حلاق.

- رسائل ابن حزم (ص: 401).

المانعين للمعازف والغنا والمحرمين ما أحله رينا»، فما ثمة شك أن عنوانا كهذا يعتبر في نظر الشيخ الألباني ومن اقتنع برأيه عنوانا استفزازيا إن لم يكن أكثر من ذلك، ومن نفس هذه الزاوية علينا النظر إلى أبي محمد ابن حزم رحمه الله وقد وقع بصره على نحو هذا العنوان، أو قرع سمعه مثل هذا الكلام.

ثم تصاعد الهجوم على ابن حزم في الفقرات المختلفة لكتاب "تحريم آلات الطرب"، فمن فقرة لفقرة يوبخ مرات ومرات، فتجده موصوفا بجملة أوصاف قذحية لو جمعت في موضع واحد لما كان أهلا ليعد من العلماء - ولعل هذا الذي جرأ الشيخ الألباني نفسه على تجريد ابن حزم من ألقابه العلمية كما سيأتي - لأننا نجده موصوفا بالتقطع، وبضيق العطن، وقلة المعرفة¹ وقلة الاطلاع² وبالجهل أكثر من مرة، وكم مرة أراد الألباني توبيخ الشيخ محمد الغزالي رحمه الله³ فضربه مع ابن حزم بعضا واحدة؛ كقوله « إن الطيور على أشكالها تقع⁴ »، بل حين قال ابن حزم كلمة حق اعتبرها الألباني « كلمة حق أريد بها باطل »؛ وقائمة التعنيف والتوبيخ لابن حزم طويلة وعريضة⁵.

ولئن كانت بعض الأوصاف المشينة والقاسية في حق ابن حزم قيلت فيه قبل الشيخ الألباني بحقبة؛ فمع ذلك لا يسوغ تكرارها إذ ليس كل ما قيل صالح للقذوة، فرحم الله الذهبي الذي بعدما نقل في الميزان ما قيل في إسماعيل بن عليّة بسبب بعض ما وقع منه،

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 89).

² - تحريم آلات الطرب (ص: 91).

³ - وقد انتقد الشيخ الألباني في كتابه هذا عددا من العلماء والمشتغلين بالحديث والدعاة، منهم الشيخ محمد أبو زهرة والشيخ الغزالي والشيخ القرضاوي وغيرهم وهذا الإنصاف ليس معنيا بتلك الخصومات فليعلم ذلك.

⁴ - تحريم آلات الطرب (ص: 29).

⁵ - تحريم آلات الطرب (ص: 153).

ختم قائلاً: «وقد بدت منه هفوة وتاب فكان ماذا؟ إني أخاف الله لا يكون ذكرنا له من الغيبة».

ولكن الشيخ الألباني قال في ابن حزم ما لم يسبق إليه حسب علمي، وذلك حين سلخه من التخصص في علم الحديث، وجرده من لقب الحافظ، وهذا ما لم أقف على من سبق الشيخ رحمه الله تعالى إليه. فالذهبي إمام التراجم باتفاق، وعالم الفن في الآفاق يرى في ابن حزم «الإمام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد¹»، ويرى أنه «الإمام الأوحى البحر، ذو الفنون والمعارف ... الفقيه الحافظ، المتكلم، الأديب، الوزير الظاهري، صاحب التصانيف²» والحميدي - وهو من هو - يقول إن ابن حزم «كان حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، متقناً في علوم جملة عاملاً³». وابن حجر القائل بأعلاء هذا الفن يقول في لسان الميزان إنه «الفقيه الحافظ الظاهري صاحب التصانيف» وإنه «كان واسع الحفظ جداً»، وفي طبقات الحفاظ نرى «ابن حزم الإمام العلامة الحافظ الفقيه⁴»، وابن حزم عند السخاوي هو الحافظ «الأندلسي القرطبي الظاهري المخالف في أمور كثيرة نشأت عن غلظه وجموده على الظاهر؛ مع صحة حفظه وسيلان ذهنه، كما وصفه حجة الإسلام الغزالي وقول العز بن عبد السلام ما رأيت في كتب الإسلام مثل كتابه المحلى والمغنى لابن قدامة⁵»، وقائمة الذين رأوا ابن حزماً حافظاً بل وشهدوا بعلو كعبه في الحفظ وارتفاع مكانته في العلم طويلة، فلم تمنعهم الأخطاء التي سجلوها على ابن حزم كما يخطئ غيره؛ - صواباً كانت أم خطأ - من اعترافهم له

- جذوة المقتبس في ذكر وفاة الأندلس (ص: 111)، للحميدي.

- سيرة أعلام النبلاء (18/184).

- تحريم آلات الطرب (ص: 29).

- طبقات الحفاظ (ص: 88).

- فتح المغيب (56/1).

بالحفظ وسعة العلم، فيقول الحافظ ابن حجر إنه «كان واسع الحفظ جداً إلا أنه لثقلته بحفظه كان يهجم بالقول في التعديل والتخريج وتبين أسماء الراوة فيقع له من ذلك أوهام شنيعة»، ورحم الله الحافظ الذهبي فبعدما ساق ما قيل في ابن حزم له وعليه، ختم قائلاً إنه «من العلماء الكبار؛ فيه أدوات الاجتهاد كاملة، تقع له المسائل المحررة والمسائل الواهية كما يقع لغيره، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ¹». وأما موقفه الخاص فجمع فيه بين العدل والإنصاف فقال: «ولي أنا ميل إلى أبي محمد لمحبته في الحديث الصحيح، ومعرفته به، وإن كنت لا أوافق في كثير مما يقوله في الرجال والعلماء، والمسائل البشعة في الأصول والفروع، وأقطع بخطئه في غير ما مسألة، ولكن لا أكفره، ولا أضله، وأرجو له العفو والمسامحة والمسلمين، وأخضع لفرط ذكائه وسعة علومه²».

إنك حين تقرأ ترجمة ابن حزم بقلم أولئك الحفاظ ترى عجباً، وحين تقرأ كلام الشيخ الألباني فيه ترى جنفاً، فابن حزم عنده باختصار لم «يكن من حفاظ الحديث والمتخصصين فيه»³.

الألباني يرى ابن حزم حافظاً!

والغريب أن الألباني مع أنه جرد ابن حزم من التخصص وأسقط عنه لقب الحافظ في رده هذا، وجدت له فلتة صائبة في حق ابن حزم انتزعت من قلمه شهادة حق عند تخريج

¹ - تذكرة الحفاظ (3/231).

² - سير أعلام النبلاء (18/202).

³ - تحريم آلات الطرب (ص: 29).

حديث في إرواء الغليل قال فيها: « رأيت الحافظ أبا محمد بن حزم قد أخرج في المحلى (2/ 66) من طريق النسائي...¹ » فرأه حافظاً هناك، وجرده من لقبه كما ترى هنا.

وكيفما كان الحال فليس بكلمة الشيخ الألباني - ولا بكلمة الحافظ ابن عبد الهادي وغيره- تنزع عن ابن حزم لقباً نقشه في ترجمته أعلام النبلاء، ومرتبة في العلم اعترف له بها السادة العلماء، لسان حاله بعد مماته ما قاله في حياته لمن أراد طمس ما لم يستطع طمسه بالبرهان، فاستعان على ذلك بالقوة والسلطان، ولجأ إلى المصادرة والعدوان، كان جواب ابن حزم:

وإن تحرقوا القرطاس لا تحرقوا الذي ... تضمنه القرطاس بل هو في صدري

يسير معي حيث استقلت ركائبي ... وينزل إن أنزل ويدفن في قبري

دعوني من إحراق رقٍ وكاغـ ... وقولوا بعلم كي يرى الناس من يدري

والا فعودوا في المكاتب بدءاً ... فكم دون ما تبفون لله من ستر

الملاحظة الثانية: كتاب تحريم آلات الطرب من أضعف كتب الشيخ الألباني

والملاحظة الثانية على رد الشيخ الألباني أن كتابه هذا من أضعف ما كتب من حيث الالتزام بالقواعد الحديثية، فقد نزل الشيخ إلى درجة الاستشهاد بروايات المتروكين والمتهمين؛ ناهيك عن الضعفاء والمجاهيل، واستثمر الروايات ذات الأثر السيئ على الأمة التي ظل الشيخ نفسه يطاردها ويحاربها وينتقدها طيلة عمره المبارك رحمه الله تعالى، وما السلسلة الضعيفة سوى شاهد صدق ودليل حق على هذه الحقيقة.

¹ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (317/4) لمحمد ناصر الدين الألباني. ط. المكتب الإسلامي -

بيروت؛ الطبعة الثانية : 1405 - 1985.

ولكن الشيخ في رده هذا على ابن حزم خالف منهجه ذاك، وتخلّى عن الصرامة التي سار عليها في السلسلة الضعيفة، وترك التقيد بالقواعد الحديثية في عدة مناسبات، فانعكس ذلك على مادة الكتاب حتى إنه نقض أحكاما سبق وقررها في السلسلة الضعيفة أو في كتب أخرى، ونظرا لهذه الحقيقة فلا ينصح باعتماد كتابه هذا والإفادة منه لعموم القراء؛ نظرا لكثرة العيوب العلمية التي تضمنها، خلافا للشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري الذي نصح¹ القراء بالاستفادة من كتاب "تحريم آلات الطرب" رغم اعترافه أنه من أضعف كتبه في التوثيق؛ اللهم إلا أن يكون أراد بنصحه أهل العلم وطلبته - وقليل ما هم - الذين لا يقبلون القول دون تحقق منه وقبل تحقيقه وتفتيشه وعرضه على القواعد العلمية، وحينئذ تتحقق الاستفادة مع الاحتراز مما في الكتاب من أغلاط كبيرة وخطيرة.

وبعد هتين الملاحظتين العامتين ننتقل لمناقشة أهم ما قرره الشيخ العلامة الألباني مما له علاقة بابن حزم بشيء من التفصيل، وأما مناقشة جميع ما ورد في الكتاب فليس هدفا من الأهداف، ولا هو من مقاصد هذا الإنصاف؛

¹ - في رده على فضيلة الشيخ المقرئ الكلبي ومنشور على موقعه الإلكتروني.

مناقشة استدلال الألباني بالوحي الأول

استدل الشيخ الألباني كما استدل من سبقه بالآية السادسة من سورة لقمان وهي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾. واستدلاله هذا استدلال بأول الوحيين، وهو الوحيد من هذا القسم في الكتاب.

النبي ﷺ يقول بنزول الآية في الغناء

ووجه الاحتجاج بالآية هنا على ابن حزم أن الشيخ الألباني صحح حديثا تضمن أمرين:

- تضمن قول النبي ﷺ بنزول الآية في الغناء.

- وتضمن تفسير النبي ﷺ لهو الحديث بالغناء.

غير أن الشيخ الألباني رحمه تعالى انتبه أن إسناد الحديث فيه ضعف، فاكتمى بالاحتجاج بتصحيح نزول الآية في الغناء اعتمادا على ما يشهد لذلك مما ورد عن الصحابة. هذا مختصر ما احتج به الشيخ الألباني على ابن حزم، وقد عرضه على النحو الآتي:

«الحديث السابع: عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ: لا يحل بيع المغنيات ولا شراؤهن ولا تجارة فيهن وشمهن حرام - وقال: - إنما نزلت هذه الآية في ذلك: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ حتى فرغ من الآية ثم أتبعها: « والذي بعثني بالحق ما رفع رجل عقيرته بالغناء إلا بعث الله عز و جل عند ذلك شيطانين يرتقيان على عاتقيه ، ثم لا

- (لقمان/6).

يزالان يضربان بأرجلهما على صدره - وأشار إلى صدر نفسه - حتى يكون هو الذي يسكت».

أخرجه الطبراني في " المعجم الكبير " (8/رقم 7749 و7805 و7825 و7855 و7861 و7862) من طريقين عن القاسم بن عبد الرحمن عنه.

قلت- الألباني القائل- : وقد كنت أوردته من أجلهما في "الصحيحة" برقم (2922) ثم تبين لي أن في أحدهما ضعفا شديدا فعدلت عن تقويته؛ إلا نزول الآية فإن لها شواهد عن غير واحد من الصحابة وسيأتي ذكر بعضها في (الفصل الثامن) إن شاء الله تعالى¹ /هـ.

لم يقل النبي ﷺ بنزول الآية في الغناء ولا فسر لها بذلك

والحقيقة أن ما قرره ابن حزم هو الصواب، فلا النبي ﷺ قال بنزول الآية في الغناء، ولا فسر لها به، ولا الصحابة قالوا ذلك، والشيخ الألباني انتهى إلى النتيجة التي قررها بناء على روايات الضعفاء المتروكين عند علماء الجرح والتعديل، بل والمتروكين عنده أيضا، إضافة إلى وقوعه رحمه الله في جملة من الأخطاء كما يتضح من خلال الوقفات الآتية:

عدم الكشف عن طريقي الحديث أول الأخطاء

علق الشيخ الألباني هذا الحديث هنا كما ترى تعليقا غاية في السوء، ولم يكشف من الإسناد سوى عن القاسم بن عبد الرحمن الراوي عن الصحابي أبي أمامة، والكشف عن طريقي الحديث يقتضي عرض الأسانيد التي ورد بها في المواضع الستة من معجم الطبراني الكبير التي أحال عليها الشيخ الألباني؛ وهي بحسب الأرقام كالآتي:

١- تحريم آلات الطرب (ص: 67).

- (7749): رواه من طريق الوليد بن الوليد، ثنا ابن ثوبان، عن الحارث، عن القاسم، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ ... الحديث، وهذا المتن الذي ساقه الشيخ الألباني؛ وهو أتم المتن.

- (7805): رواه من طريق مطروح بن يزيد، عن عبيد الله بن زحر، عن القاسم، عن أبي أمامة به مختصرا وليس فيه تفسير الآية ولا نزولها.

- (7825): رواه من طريق عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة مختصرا مقتصرا على آخر الحديث «ما رفع رجل صوته بعقيرة غناء ... الحديث» وليس فيه الآية ولا نزولها ولا تفسيرها.

- (7855): رواه من طريق عن عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة مختصرا وفيه الآية وليس فيه نزولها.

- (7861): رواه من طريق ليث بن أبي سليم، عن عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة مختصرا فيه فقط: «إن الله حرم تعليم المغنيات واشترأهن وبيعهن وأكل أثمانهن» وليس فيه الآية ولا نزولها ولا تفسيرها.

- (7862): رواه من طريق عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة مختصرا وفيه نزول الآية، وليس فيه باقي الحديث.

ومن خلال ما ورد في الأماكن التي أحال عليها الشيخ الألباني تبين أن الطريقتين المشار إليهما ولم يكشف عن أي منهما هما:

- الوليد بن الوليد، ثنا ابن ثوبان، عن الحارث، عن القاسم، عن أبي أمامة.

- عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة.

واعُتبر تعليق الألباني الحديث أشاء تخريجه تعليقاً سيئاً لما في الإسنادين من علل، فكان ينبغي - وهو بصدد الرد على ابن حزم في هذا الكتاب "تحريم آلات الطرب"، وإثبات حكم شرعي قائم عليهما أو على أحدهما - الكشف عن الإسناد، ولكنه رحمه الله لم يفعل، واكتفى بكشف راو واحد وهو أحسن رواة الإسناد باعترافه كما سوف ترى إن شاء الله تعالى!!

وقفة تتعلّق بفن التخرّيج

وقبل بيان حال الإسناد لا بد من وقفة تتضمن مسائل تتعلّق بفن التخرّيج وهي كالآتي:

- أولاً: المتن الذي اعتمده الشيخ الألباني واحتج به على ابن حزم باعتباره متضمناً الدليل الوحيد من الوحي الأول ليس بتمامه سوى في الطريق الأول برقم(7749)، وأما الأماكن الأخرى التي أحال عليها فبعضها - كما تقدم - لا ذكر للآية فيه، وما فيه الآية فهو مختصر وليس فيه ما يريد الشيخ تخريجه والاحتجاج به.

فباللّاق والحالة هذه لاسيما فيما يعتمد للاحتجاج، أن يذكر المتن المشترك في جميع الطرق والروايات، ثم يشار إلى الزيادات مع ذكر موضعها وحالها من الصحة والضعف.

- ثانياً: المتن الذي اعتمده الشيخ الألباني وذكره بعد العنوان مباشرة هو متن الحديث الأول الذي برقم(7749)؛ أي الذي من طريق الوليد بن الوليد العبسي، وهذا الطريق هو الذي انتبه الشيخ أنه ضعيف جداً بسبب راو متروك، فقال في الصحيحة: «ولذلك فقد رجعت عن الاستشهاد بحديث الوليد هذا وبقي الحديث على ضعفه، إلا ما يتعلق منه بنزول الآية في الغناء، للشواهد الصحيحة المذكورة عن ابن مسعود وغيره، فإنها

في حكم المرفوع عند الحاكم وغيره ، لاسيما و قد حلف ابن مسعود ثلاث مرات على نزولها في القناء^١.

وإذا رجع الشيخ عن الاستشهاد بحديث الوليد هذا واعتبره ساقطا ، فكيف أبقي المتن الذي لم يرد إلا من طريقه؟

القاسم بن عبد الرحمن يغرب كثيرا

سبقت الإشارة إلى أن الشيخ الألباني كشف من الإسناد أحسن رواته وهو القاسم بن عبد الرحمن باعترافه هو نفسه ، لأنه قال في تخريج حديث من طريق عبيد الله بن زحر ، عن علي بن يزيد ، عن القاسم بن عبد الرحمن - أي من الطريق الوحيد الذي اعتمده في حديثنا هنا - : «وهذا الإسناد ضعيف مظلم ، فيه ثلاثة متكلم فيهم ، وخيرهم القاسم ، وهو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمية^٢».

ولهذا قيل إن الألباني أساء في تعليق الحديث ؛ لأن الأصل في التخريج أن لا يسقط من الإسناد إلا أحسن ما فيه - ويكون ثقة - لا أسوأه. ثم إن القاسم بن عبد الرحمن سكت عنه الشيخ الألباني هنا وفي أماكن كثيرة وحسن أمره كقوله : «وفي القاسم بن عبد الرحمن - وهو أبو عبد الرحمن الدمشقي - كلام يسير لا ينزل به حديثه عن مرتبة الحسن ، ولهذا قال الحافظ فيه : "صدوق"^٣».

قلت : وفي تحسين أمر القاسم نظر ؛ وهذه ترجمته مختصرة من ميزان الاعتدال ومنها يتبين أنه لا يرتقي لدرجة من يعتمد حديثه :

^١ - الصحيحة (421/6).

^٢ - السلسلة الضعيفة (15/13).

^٣ - الصحيحة (379/1).

«القاسم بن عبد الرحمن عو أبو عبد الرحمن الدمشقي مولى آل معاوية وصاحب أبي أمانة. قال الإمام أحمد: روى عنه علي بن يزيد أعاجيب، وما أراها إلا من قبل القاسم. وقال ابن حبان: كان يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ العضلات. وقال الأثرم: ذكر لأبي عبد الله حديث عن القاسم الشامي عن أبي أمانة أن الدباغ ظهور فأنكره وحمل على القاسم. ... وقال ابن حبان: كان القاسم أبو عبد الرحمن يزعم أنه لقي أربعين بدرية؛ كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ العضلات ويأتي عن الثقات بالمقلوبات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها .. وثقه ابن معين من وجوه عنه. وقال الجوزجاني: كان خيارا فاضلا أدرك أربعين من المهاجرين والأنصار. وقال الترمذي: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: منهم من يضعفه».

إذاً من كان مضعفاً من قبل البعض، وكان أحمد بن حنبل يحمل عليه رواية الأعاجيب، لا يقال "فيه كلام لا يضر"، بل يضره ما قيل فيه وينزل بحديثه عن مرتبة الاحتجاج والاعتماد، إلى مرتبة الاستشهاد والاعتضاد.

وهو ما صنعه معه الحافظ ابن حجر فأنزله من مرتبة الثقة إلى مرتبة دون الصدوق وهي «صدوق يغرب كثيراً»، بينما نقل الشيخ الألباني أنه قال فيه «صدوق» فقط؛ فما أدري ما الذي حصل؟ هل انتقل ذهن الألباني من ترجمة لأخرى؟ أم أن الشيخ الألباني أسقط زيادة "يغرب كثيراً" واعتبرها لا تنقص عن مرتبة صدوق في نظر ابن حجر، - وهو مستغرب منه؛ بل لو نقل "يغرب كثيراً" فقط لكان أولى؛ لأن هذا النعت هو المعول عليه في الحكم على حفظ الراوي، أما وصفه بالصدوق فينفي عنه الكذب المتعمد - وعندها نحتاج إلى شاهد من كلام ابن حجر على عدم الفرق بين مرتبة "صدوق" ومرتبة "صدوق يغرب كثيراً"؛ لأن الظاهر خلاف ذلك، فالصدوق عند ابن حجر في المرتبة الرابعة، ومرتبة صدوق يخطئ ونحوها من الأوصاف السلبية الإضافية في المرتبة الخامسة.

الطريقان ضعيفان جدا

يوهم قول الشيخ في طريقي حديث القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أمامة إن «في أحدهما ضعفا شديدا فعدلت عن تقويته» أن الطريق الثاني المَقْوَى للأول هو الضعيف جدا، وأما الطريق الأول المَقْوَى فليس كذلك، والحقيقة خلاف ذلك؛ فالطريقان ضعيفان جدا، والطريق الأول لا يقل ضعفا عن الآخر بل هو أضعف! لأن فيه عبيد الله بن زحر وعلي بن يزيد وهما متروكان عند الألباني نفسه، بينما الطريق المقوي ليس فيه سوى متروك واحد هو الوليد بن الوليد.

ولتوضيح المسألة فعندنا:

- الطريق الأول: عبيد الله بن زحر(متروك)، عن علي بن يزيد(متروك)، عن القاسم.

- الطريق الثاني: الوليد بن الوليد(متروك)، ثنا ابن ثوبان، عن الحارث، عن القاسم.

ومن هنا فكلام الشيخ الألباني يفيد أن الطريق الثاني وحده هو الضعيف جدا، بينما الطريق الآخر ليس كذلك، والصواب أنه كذلك، بل تقدم آنفا قول الشيخ عن نفس الإسناد إنه «ضعيف مظلم، فيه ثلاثة متكلم فيهم، وخيرهم القاسم، وهو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن صاحب أبي أمامة¹»، فهل الإسناد المظلم يستضاء به في الفضائل فضلا عن الحلال والحرام؟

إن عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد الألباني متروكان عند الألباني كما يتبين من تصرفاته، ففي تخريج حديث بهذا الإسناد قال: «هذا إسناد وإاه جدا؛ عبيد الله بن زحر

- السلسلة الضعيفة(15/13).

متروك كشيخه، بل هو خير من شيخه¹». وقال في مكان آخر: «وهذا إسناد ضعيف جداً: عبيد الله بن زحر؛ متروك، ونحوه علي بن يزيد، وهو الألباني²».

والسؤال الذي يرد على الشيخ هنا: إذا كان ابن زحر وشيخه متروكين، فكيف أبقى الطريق الذي من روايتهما بينما أسقط الطريق الذي فيه متروك واحد هو الوليد بن الوليد ثم أبقى متنه مع ذلك؟ أي أبقى متن الإسناد الذي فيه متروك واحد وترك إسناده، وأبقى الإسناد الذي فيه متروكان وترك متنه!

إسناد فيه متروكان يرمى ولا يروى

ومما تقدم - أي بسقوط طريقي الحديث - لم يبق محل لقول الشيخ الألباني - رحمه الله - إن نزول الآية «لها شواهد عن غير واحد من الصحابة وسيأتي ذكر بعضها في (الفصل الثامن) إن شاء الله تعالى».

قلت: شاهد لماذا؟ لحديث متروكين؟ إن الشاهد لا ينفع الساقط من الأخبار والمطروح من الآثار؛ فتسبب نزول الآية في الغناء للنبي ﷺ وتفسيره لها بذلك أورده الشيخ من طريق متروكين اثنين عنده، وحديث المتروك الواحد فضلاً عن اثنين يرمى ولا يروى، وي طرح فلا يُقَوَّى ولا يتقوَّى.

لم يسم الله تعالى الغناء لهو الحديث

وبما تقدم أيضاً سقطت دعوى كبيرة وكلمة خطيرة قررها الشيخ مفادها أن الله تعالى سمى الغناء لهو الحديث؛ حين قال الشيخ إن السلف الذين حرّموا الغناء كانوا «مقتبسين ذلك من تسمية الله تعالى إياه به (لهو الحديث)»، لأنه بسقوط النقل عن المعصوم ﷺ لم يبق لنا مصدر معلوم نعتد عليه؛ فلا نقول عن الله تعالى ما لا نعلم.

¹ - الضميمة (34/7).

² - الضميمة (382/9).

الخلاصة: لقد سقط الاستدلال بالوحي الأول سقوطاً بيناً يقتضي حذفه من عنوان كتاب تحريم آلات الطرب؛ لأن هذا الحديث هو الدليل القرآني الوحيد الذي تترك عليه الشيخ الألباني رحمه الله، وهو باطل كما قال ابن حزم وكما قالت أدلة هذا العلم، وهذا لو سلمنا بثبوت التفسير المنسوب لبعض الصحابة، فكيف والأمر خلافه كما يتبين فيما يأتي؟

لا يصح التفسير المنسوب لبعض الصحابة

علماً أن ابن حزم نقى أن يكون صح عن النبي ﷺ أو أحد من أصحابه تفسير لهو الحديث بالغناء. ورداً عليه أورد الشيخ الألباني ما نُقل عن السلف من تفسيرهم لهو الحديث الوارد في الآية بالغناء فقال:

«لقد وردت آثار كثيرة عن السلف من الصحابة وغيرهم تدل على حكمة التحريم؛ وهي أنها تلهي عن ذكر الله تعالى وطاعته والقيام بالواجبات الشرعية مقتبسين ذلك من تسمية الله تعالى إياه بـ(لهو الحديث) في قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ^١﴾، وأنها نزلت في الغناء ونحوه فأذكر منها ما ثبت إسناده إليهم^٢».

وكلام الشيخ الألباني هذا يعني - كما لا يخفى - أنه انتقى من التفاسير الكثيرة عن السلف أصح وأقوى ما فيها وأدله على المراد. ومع ذلك فليس فيما انتقى عن الصحابة ممن "ثبت إسناده إليهم" كما قال ما تملأ منه اليد؛ فقد نقل عن صحابيين فقط؛ ابن عباس وابن مسعود - رضي الله عنهما - ، ثم قال: «وفي الباب عن جمع آخر من

^١ - (لعمان/6).

^٢ - تحريم آلات الطرب(ص: 142).

الصحابة، لكن أسانيد بعضها شديد الضعف، فمن شاء الوقوف عليها فليرجع إلى "جمع الزوائد" (91/4) و"تخريج الكشاف" للحافظ العسقلاني (129/4 - 130)¹.

قلت: لا حاجة للوقوف عليها ما دامت شديدة الضعف باعترافه؛ أي فهو في نفي صحتها موافق لابن حزم، وحسبنا الوقوف عند أصح ما وجد، وأقوى ما اعتمد.

مناقشة التفسير المنسوب لابن عباس رضي الله عنه

قال الشيخ الألباني: «أولهم: ترجمان القرآن عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - قال: «نزلت في الغناء وأشباهه».

أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" (1265) وابن أبي شيبة (310/6) وابن جرير في "التفسير" (40/21) وابن أبي الدنيا في "ذم الملاهي" والبيهقي في "السنن" (10/221 و 223) من طرق عنه².

والتعليق على كلام الشيخ رحمه الله يكون في الوقفات التالية:

إنما هما طريقان

يوهم قول الشيخ الألباني « من طرق عنه » أن ثمة طرقا كثيرة ورد بها الحديث عن ابن عباس؛ بينما هو طريقان كما يتبين بالرجوع إلى المصادر التي أحال عليها رحمه الله في التخريج وهما:

- الطريق الأول: عطاء بن السائب (اختلط)، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

- الطريق الثاني: ابن أبي ليلى (صدوق سيء الحفظ جدا)، عن الحكم (مدلس)،

عن مقسم، عن ابن عباس به.

¹ - الصحيحة (421/6).

² - تحريم آلات الطرب (ص: 142).

إذاً هما طريقتان اثنان حسب ما ورد في المصادر التي أحال عليها، وقد ذكر في التخرّيج غير هذين الطريقتين وهي شديدة الضعف.

ليس في المصادر المحال عليها -إلا واحدا- نزول الآية في الغناء

ثم إن نسبة القول بنزول الآية في الغناء لابن عباس خطأ؛ لأن المصادر التي أحال عليها الشيخ الألباني فيها تفسير ابن عباس لهو الحديث بأنه الغناء وأشباهه، وليس فيها إن نزول الآية في الغناء وبينهما فرق لا يخفى، لاسيما والشيخ يريد تقوية حديث أبي أمامة المتضمن نسبة القول بنزول الآية في الغناء للنبي ﷺ بنسبة نزوله للصحابّة.

والحقيقة أن نسبة القول بنزول الآية في الغناء لابن عباس ليس عند البخاري في الأدب المفرد، ولا عند ابن جرير، ولا ابن أبي شيبة، بل ولا عند البيهقي في جميع الأماكن التي أحال عليها الشيخ الألباني، اللهم رواية واحدة (321/10). وبالتالي فكان الصواب أن يقال: فسر ابن عباس لهو الحديث بالغناء كما ورد في المصادر التالية... ثم بعد ذكر المصادر يشار إلى ما في رواية البيهقي من زيادة كأن يقال: وفي رواية عند البيهقي زيادة عنه أن الآية نزلت في الغناء، ثم يبين مرتبة تلك الزيادة من الصحة، فلا يخفى الفرق بين تفسير الصحابي معنى آية، وروايته نزولها في ذلك المعنى.

ثم لو سلمنا بسلامة الطريق في رواية البيهقي (321/10) إلى عطاء بن السائب - لأن أكثر الروايات ليست فيها تلك الزيادة - فالإسناد ضعيف بسبب اختلاط عطاء بن السائب، والشيخ الألباني ضعف به عددا هائلا من الأحاديث، بل قال في إسناد هذه الرواية بالذات في الصحيحة: «فهو صحيح الإسناد لولا أن ابن السائب كان اختلط، فهو شاهد جيد على الأقل¹». يقصد شاهدا للإسناد الذي فيه ابن زحر وعلي بن زيد المتروكين،

- الصحيحة (421/6).

وكل هذا غير مقبول وواه جدا؛ فهما متروكان عند الألباني نفسه فما الذي حصل؟ وكيف يشهد مختلط لمتروكين؟

الخلاصة: ومما سبق تبين الآتي:

- نسبة القول بنزول الآية في الغناء لابن عباس لم يصح؛ لأن في الإسناد عطاء بن السائب وبه ضعفه الشيخ الألباني كما تقدم.
- نسبة تفسير لهو الحديث بالغناء أيضا لا يصح بهذين الطريقين؛ لأن في أحدهما مختلطا وفي الآخر انقطاعا مع سوء حفظ شديد، وعنونة مدلس؛ وكلها أسباب ضعف في الحديث.

إذا هذا أحد المثالين من تفاسير الصحابة تبين وهنه وتحقق سقوطه.

مناقشة التفسير المنسوب لابن مسعود

قال الشيخ الألباني رحمه الله:

« وثانيهم عبد الله بن مسعود أنه سئل عن هذه الآية المذكورة فقال: «هو الغناء والذي لا إله إلا هو يرددها ثلاث مرات».

أخرجه ابن أبي شعبة أيضا، وكذا ابن جرير، وابن أبي الدنيا، والحاكم (411/2) وعنه البيهقي و"شعب الإيمان" (5096/278/4)، وابن الجوزي في "تلبيس إبليس" (ص: 246)، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ووافقه الذهبي، وهو كما قال وصححه ابن القيم¹.

والتعليق على كلام الشيخ الألباني يكون من خلال الوقفات الآتية.

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 142).

تعليق سيء مرة أخرى

مرة أخرى علق الشيخ الألباني إسناد الحديث إلى ابن مسعود ولم يذكر من رواه أحداً، واكتفى بنقل تصحيح الحاكم للحديث، وموافقة الذهبي له في نظره، وتصحيح ابن القيم.

وهذا يعني أن الألباني ضامن سلامة الإسناد من أي علة قاذحة، وهو الظن بمثله رحمه الله تعالى حتى لو لم يكن الأمر كذلك في نفس الأمر كما سيتبين، لأن هذا التعليق على مذهب ابن الصلاح يعني أن الألباني لن يستحل الاحتجاج به ونسبته للصحابي إلا إذا تحقق من صحته، وهو هنا ليس كذلك؛ مما يضعف الاستناد إلى هذا التوسع في حسن الظن على حساب قواعد الحديث، فالحديث لا يصح بحسن الظن ولكن بتطبيق قواعد الفن.

وعلى كل حال فدعوى سلامة إسناد الحديث من العلة محل نظر كما يتبين من خلال الكشف عن إسناد الحديث كاملاً وهو كالاتي:

حميد بن صخر، عن عمار الدهني، عن سعيد بن جبير، عن أبي الصهباء، عن ابن مسعود به.

قَسَمَ ابن مسعود ليس سوى في مصدر واحد

وينبغي التنبيه مرة أخرى على أن الشيخ الألباني توسع في تخريجه توسعا غير مرضي، فالمصادر التي أحال عليها ليس فيها المتن الذي تكرر فيه قسم ابن مسعود ثلاث مرات وهو المتن المُحَبَّب لدى الشيخ وغيره.

وها هو ذا قول ابن مسعود حسب المصادر المحال عليها من قبل الشيخ:

- ابن أبي شيبة(21130): فيه: «الفناء والذي لا إله الا هو».

- ابن جرير (127/20): «الفناء، والذي لا إله إلا هو، يردّها ثلاث مرّات». وهذا هو المتن الذي ذكره الألباني وعزاه لكل المصادر، وليس فيها كما ترى.
- ابن أبي الدنيا في ذم الملاحية (ص: 27): «قال: هو والله الفناء».
- المستدرک (445/2): «قال: هو والله الفناء».
- البيهقي في السنن (223/10) وفي شعب الإيمان (278/4): «قال: والله الفناء».
- تلبیس إبليس (ص: 62): «قال هو والله الفناء».

إذاً كان الصواب أن يذكر الشيخ الألباني المتن الوارد في جميع المصادر وهو قسم ابن مسعود دون تحديد عدد، ثم يقول مثلاً: وفي رواية عند الطبري أقسم ابن مسعود ثلاث مرّات، أو يقول كما قال الشوكاني: «أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي الدنيا وابن جرير وابن المنذر والحاكم وصححه والبيهقي في الشعب عن أبي الصهباء قال: سألت عبد الله بن مسعود عن قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ قال: هو والله الفناء. ولفظ ابن جرير: هو الفناء والله الذي لا إله إلا هو؛ يردّها ثلاث مرّات¹»، فعزى الزيادة لابن جرير وحده.

وهذا من جهة فن التخریج فحسب، وأما الحكم على الحديث وعلى هذه الزيادة فيتم بالنظر في إسناده.

بكشف الإسناد اتضح ضعف الحديث

وبكشف الإسناد الذي علقه الشيخ الألباني اتضح أن الحديث ضعيف، وذلك للأسباب الآتية:

¹ فتح القدير (325/4)، للشوكاني.

- **أولا: حميد بن صخر:** قال الذهبي في الميزان: «ضعفه أحمد، وقال النسائي: حدث عنه حاتم بن إسماعيل: ليس بالقوي»، وفي التقريب قال ابن حجر: «صديق بهم».

قلت: فمثله لا يحتج بحديثه ولا يقال فيه صحيح بمفرده! كما فعل الشيخ الألباني نفسه في إسناده من طريقه فقال: «وهذا إسناده جيد، ورجاله ثقات رجال مسلم على ضعف في حميد بن صخر لا يضر حديثه¹» واعتبر الضعف لا يضر الحديث لأنه أتى له ببعض الشواهد هناك، ولكنه لم يأت له بشاهد هنا فيكون الضعف قائما ومضرا.

- **ثانيا: الانقطاع:** بين عمار الدهني وسعيد بن جبير، «قال أحمد بن حنبل: لم يسمع من سعيد بن جبير شيئا»، كما قال العلائي في جامع التحصيل². وفي تهذيب الكمال عن «أبي بكر بن عياش: مرّ بي عمار الدهني فدعوته فقلت: يا عمار تعال! فجاء فقلت: سمعت من سعيد بن جبير؟ قال: لا»، ونحوه في تهذيب التهذيب، وقال الذهبي في الميزان: «روايته عنه في سنن ابن ماجه فهي منقطعة».

والغريب أن هذا الانقطاع الذي نص عليه غير واحد كما رأيت لم ينتبه إليه الشيخ الألباني، بينما أثبت الشيخ انقطاعا وهما بين عمار الدهني وشيخ آخر بحجة واهية فلم يصب في الحالتين وذلك أن الشيخ الألباني:

- أثبت - بتصحيح الإسناد - الاتصال بين عمار وسعيد بن جبير وهو منتف فلم يصب.

¹ - الصحيحة (31/6).

² - جامع التحصيل (ص: 241).

- ونفاه حين قال إن «عماراً لم يدرك أبا عمرو الشيباني»، واسمه: سعد بن إياس- ، فإنه مات سنة (96) ، ومات عمار سنة (133)¹ ، فلم يصب أيضاً.

ثم إذا لم يدرك عمار الدهني من مات سنة (96) فمن باب أولى لن يدرك سعيد بن جبير المتوفى سنة (95)، فكيف صحح الإسناد إذا؟

والصواب أنه لا دليل على عدم سماع عمار من أبي عمرو الشيباني؛ فضلاً عن عدم إدراكه، لاسيما وقد جعلهما- الدهني والشيباني- ابن حجر في الطبقة الخامسة من التقريب. ثم إن سعيد بن جبير مع أنه من الطبقة الثالثة فجائز أيضاً أن يكون سمع منه عمار الدهني لولا أن العلماء نصوا على عدم سماعه منه، ونقلوا في ترجمته تصريحه بعدم سماعه من سعيد بن جبير. قال أحمد: «حدثني عبيد الله بن عمر القواريري قال: سمعت أبا بكر بن عياش يقول: مر بي عمار الدهني فدعوته فقلت له: يا عمار تعال! فجاء فقلت له: سمعت من سعيد بن جبير شيئاً؟ قال: لا، قلت: اذهب². وعبيد الله القواريري- شيخ أحمد- «ثقة ثبت» كما قال الحافظ في التقريب. وأما أبو بكر بن عياش الذي حكى ما جرى له مع عمار، فقال فيه: «ثقة عابد؛ إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح».

فهذا الذي جعل العلماء يعتبرونه مراسلاً كما فعل العلائي في جامع التحصيل وإلا فالمعاصرة حاصلة.

- ثالثاً: أبو الصهباء واسمه صهيب: قال الذهبي في الميزان: «وثقه أبو زرعة، وقال النسائي: بصري ضعيف». وقال ابن حجر في التقريب: «مقبول» أي حين يتابع كما هو اصطلاحه في التقريب، ولم يأت له الشيخ الألباني بمتابع ولا شاهد، اللهم إلا أن ينازع

¹- الضعيفة (693/13).

²- الملل (459/2).

الحافظ في الحكم عليه بأنه «مقبول»، وعندها لابد من بيان التوثيق الذي يستحقه مرفقا بدليله.

الخلاصة: هذه ثلاث علل في الحديث؛ كل واحدة بمفردها تضعف الحديث فكيف بها مجتمعة؟ وبناء عليه فلا يجوز أن ينسب لابن مسعود أنه أقسم مرة واحدة على أن لهو الحديث هو الغناء، فضلا عن أن يقال أقسم ثلاث مرات.

ابن مسعود لم يقسم مرة فكيف بثلاث مرات؟

وأما مسألة القسم ثلاث مرات فلم ترد - كما تقدم - في المصادر التي أحال عليها الشيخ الألباني اللهم في رواية ابن جرير، وفي إسناده يزيد بن يونس وهو «ليس بشيء» كما قال ابن عدي ونقله عنه ابن حجر في لسان الميزان، فتكون علة رابعة وتكون زيادة زائدة في النكارة!

وإذا عرفت هذا؛ فالغريب العجيب أنه لا يحلو للمحرمين للغناء إلا أن ينسبوا لابن مسعود الرواية الأشد إثارة ولو كانت الأكثر نكارة؛ وهو بالضبط ما فعل الشيخ الألباني هنا كما ترى.

إنصاف ابن حزم من تناقضات وأحكام نسبت إليه

ومن خلال ما تقدم سقط الاحتجاج بالوحي الأول على جميع مستوياته، سواء ما نسب لله تعالى من تسمية الغناء لهو الحديث، أو نسب للنبي ﷺ أو نسب للصحابة رضي الله تعالى عنهم. وبهذا تبين صواب ما قرره ابن حزم في رسالة الغناء حين قال إن تفسير لهو الحديث بالغناء: «ليس عن رسول الله ﷺ، ولا ثبت عن أحد من أصحابه، وإنما هو قول بعض المفسرين ممن لا يقوم بقوله حجة، وما كان هكذا فلا يجوز القول به»^١.

^١ - رسائل ابن حزم (ص: 435).

ولكن الشيخ الألباني لما رأى ابن حزم قال في المحلى بعدما نقل بعض التفاسير عن الصحابين ابن عباس وابن مسعود وبعض التابعين:

« لا حجة في هذا لوجوه :

الأول: أنه لا حجة لأحد دون رسول الله ﷺ

الثاني: أنه قد خالف غيرهم من الصحابة والتابعين

والثالث: أن نص الآية يبطل احتجاجهم بها لأن فيها: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ¹ 》؛ وهذه صفة من فعلها كان كافرا بلا خلاف إذا اتخذ سبيل الله تعالى هزوا ² .

رماه بجملة من الانتقادات نسوقها تهمة تهمة ثم يتم التعليق عليها بما يناسب.

الاعتراض الأول والرد عليه

قال الشيخ الألباني في اعتراضه:

«أما عن الأول: فهو كلمة حق أريد بها باطل؛ لأنه يوهم أن الآثار مخالفة لما جاء عن رسول الله ﷺ في تفسير الآية ولا شيء من ذلك البتة وإنما هي مخالفة لتفسيره الجامد هو وحده ويكفي القارئ اللبيب برهانا على خطئه أن يتصور هذه الحقيقة: الآثار السلفية في جانب و ابن حزم في جانب ³ .»

والتعليق على كلام الشيخ الألباني إنصافا لابن حزم يكون من خلال ما يأتي:

¹ - (لقمان/6 - 7).

² - المحلى (58/9).

³ - تحريم آلات الطرب (ص: 153).

الأصل أن ابن حزم قال حقا وأراد حقا

الأصل أن يكون ابن حزم قال كلاما يريد به حقا ، ولو سلكنا مع من خالفناه في مسألة مسلك التشكيك في مراده لانفلت أدب الحوار فضلا عن عدم جوازه ، وبالتالي فإن تعقيب الشيخ الألباني على قول ابن حزم «لا حجة في كلام لأحد دون رسول الله ﷺ» بأنها كلمة حق يراد بها باطل» جواب لا يليق بمسائل الخلاف ، فهو جواب محله الانحرافات العقدية الواضحة ، مثل انحراف الخوارج عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب لما قبل التحكيم ، فقالوا له إن الحكم لله فأجابهم بأنها كلمة حق يراد بها باطل.

وأما أن يرفض ابن حزم الاحتجاج بتفسير غير النبي ﷺ ، ثم يوبخ بمثل هذه الكلمة فلا ينبغي؛ هذا لو كان دليل الشيخ الألباني لائحا ، والصواب في جانبه واضحا ، كيف والعكس هو الصحيح كما رأيت؟

الألباني بين الوهم والإيهام

ثم إن قول ابن حزم لا حجة في قول أحد غير رسول الله ﷺ لم يعتبره الألباني مجرد وهم صدر منه فحسب ، بل يراه إيهاما من ابن حزم للقارئ بأن تفسير الذين نقل عنهم الشيخ الألباني معنى لهو الحديث مخالف لتفسير رسول الله ﷺ ، مع أن الشيخ الألباني لم يثبت تفسير النبي ﷺ أصلا ، وأثبت تفسير صحابييين واتضح عدم صحة ما نسب إليهما أيضا.

كيف لو قلب الاتهام؟

ثم لو قيل إن الشيخ الألباني هو الذي يوهم أن النبي ﷺ فسر لهو الحديث بالفناء وهو شيء لم يحصل ، وهو نفسه اعترف بضعف الحديث! فقلوه تفسير النبي ﷺ لا طريق له سوى الإسناد والإسناد ضعيف باعتراف الألباني ، وإنما حاول تقوية نزول الآية في الفناء اعتمادا على تفسير بعض الصحابة وعرفنا ما نسب لهم من أخطاء ، فهل ما حصل منه هنا وهم أم إيهام؟

أي آثار سلفية؟

ثم إن دعوى أن فهم ابن حزم الجامد في جهة والآثار السلفية في جهة، فمتوقف على إثبات صحة تلك الآثار أولاً؛ وكثيراً ما يقول الشيخ رحمه الله تعالى وهو محق: "أثبت العرش ثم انقش"، فهو بدوره مطالب بإثبات العرش قبل نقشه. وابن حزم ينفي - والصواب معه والقواعد تؤيده - أن يكون صح عن الصحابة ما ينسب إليهم، والشيخ الألباني نفسه بعد جهد جهيد وبحث وتقيب في المرويات أخرج من بين فريثها ودمها روايتين عن ابن مسعود وابن عباس وتبين أنهما غير صالحتين، وأما عن غيرهما من الصحابة فباعترافه لم يجد ما يصلح.

الاعتراض الثاني والرد عليه

ثم اعترض الشيخ الألباني عن الوجه الثاني فقال:

« وأما عن الثاني: فجعجة لا طحن فيها إذ لا مخالف لهم ولو كان شيء من ذلك لبادر إلى ذكره كما هي عادته عند العارفين بأسلوبه في رده على مخالفيه».

مخالف لمن؟

والسؤال الذي يرد على كلام الشيخ الألباني: مخالف لمن؟ لابن مسعود وابن عباس؟ إن ابن حزم لا يصدق أنه صح عنهما تفسير لهما الحديث بالفناء كي يسأل عن مخالف لهما، فقد نطق بالقول الصريح وقال بالعربي الفصيح إنه لم يصح عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة تفسير لهما الحديث بالفناء؟

وأما في إباحة الفناء فأورد ابن حزم من الأحاديث المبيحة أكثر بكثير مما أورد الشيخ؛ وذلك بالأسانيد السليمة التي لا يحتاج فيها لضعيف من هنا نستجدي له - جبراً لكسره - شاهداً مجهولاً من هناك، ونعطف عليه براواً متروكاً من هنالك، بل برواية الثقة عن الثقة عن الصحابة، وبرواية الثقة عن الثقة عن النبي ﷺ، فكيف يقال لو كان عنده

لبادر به؟ فمن صَح عنه إباحة الغناء بناء على إقرار النبي ﷺ أو ترغيبه فيه، صَح عنه بالضرورة تفسير لهُو الحديث لا يتعارض مع هذا!!

هل ثمة إجماع على تفسير لهُو الحديث بالغناء؟

ثم حين يقول الشيخ الألباني لو كان عند ابن حزم من لا يرى تفسير لهُو الحديث بالغناء لبادر بذكره، فهنا نحن أمام احتمالين:

- الأول: أن الشيخ ينفي وجود اختلاف بين الصحابة حول تفسير لهُو الحديث بالغناء فهل معناه إجماع؟ فعليه أن يحكي هذا الإجماع ويبرزه؛ فيكون نادرة من نوادر إجماع الصحابة حيث لم نستطع إثبات ذلك التفسير إلى واحد منهم ومع ذلك نسبنا الإجماع به إليهم.

- الثاني: أنه يعترف بوجود الخلاف فلم يريد إلزام ابن حزم ببعض أقوال السلف.

تناقض موهوم

ثم قال الشيخ الألباني: «أريد أن أسترعي الانتباه إلى تناقض وقع فيه ابن حزم فإن قوله المذكور في الوجه الأول يستلزم أنه مسلم بثبوت تفسير الآية بما تقدم عن ابن عباس وابن مسعود وغيرهما وإلا لبادر إلى تضعيفه ولم يقل: "لا حجة لأحد" . .

ولذلك فهو في "رسالته" في الملاحية مخالف لذلك تمام المخالفة فإنه لم يقل - أولاً - القول المذكور وثانياً: صرح بالتضعيف فقال (ص: 97): «ما ثبت عن أحد من أصحابه صلى الله عليه وسلم، وإنما هو قول بعض المفسرين ممن لا تقوم بقوله حجة» وهذا مناقض لتسليمه المشار إليه آنفاً وهو الحق الذي لا ريب فيه كيف لا وأقوال السلف مقدمة اتفاقاً على أقوال الخلف ولا سيما مع كثرة السلف وقلة الخلف فكيف وأكثر المفسرين موافق لهم كما سبق (ص: 144) عن "تفسير الواحدي" وهو كما قال القرطبي (52/14): «أعلى ما قيل في هذه الآية وحلف على ذلك ابن مسعود بالله الذي لا إله إلا هو

(ثلاث مرات) أنه الغناء وسبق عن الآلوسي أنه في حكم المرفوع فهذا الحق ليس به خفاء فدعني عن بنيات الطريق¹.

وجوابا عما نسبته الشيخ الألباني لابن حزم من تناقض يقال:

لا ينسب لساكت قول

من المقرر أنه لا ينسب لساكت قول فضلا عن أن يرتب عليه نسبة التناقض مع تصريح له في مكان آخر، فابن حزم مصرح بعدم صحة تفسير لهو الحديث في الآية للنبي ﷺ أو أحد من أصحابه، فإذا لم ينشط في مكان آخر للتعليل فتصرفه لا يستفاد منه التسليم، ولو حملنا كل تصريح بالتعليل في مكان وسكوت في مكان على التناقض لطالت قائمة التناقضات التي نلصقها بالعلماء.

ولست أدري لم لم يضاف إليه الشيخ الألباني التناقض في مسألة التردد في اسم الصحابي راوي الحديث؛ لأنه أعل به الحديث في مكان وسكت عنه في مكان آخر. وأثناء التخريج رأينا كم مرة علل حديثا في المحلى بعلل واكتفى في رسالة الغناء بعللة واحدة، ولا نذهب بعيدا في إسناد حديث أبي أمامة الذي فيه عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم بن عبد الرحمن فمع حكمه على الأولين بأنهما متروكان اكتفى أحيانا بتضعيفه بالقاسم، فهل يقال إنه وثقهما بسكوته عنهما أو تناقض فيهما، فقائمة التناقضات تكون طويلة تسع مجلدات.

والحقيقة أن الشيخ الألباني تشبث بأوهى الأسباب، ولو كان بين يديه ما هو أقوى وأجدى لما احتاج لمثل هذه الاعتراضات! وهب أن يضعف ابن حزم راويا ثم يسكت عن حديثه في مكان آخر، فالمعتمد تصريحه لا سكوته.

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 157).

أو غير التناقض؟

ثم لو حمل الشيخ الألباني سكوت ابن حزم عن إسناد حديث ابن عباس وإسناد حديث ابن مسعود على وضوح ضعف إسنادهما، لكان أولى من ضرب كلام ابن حزم بعضه ببعض، لا سيما وقد تكلم ابن حزم في ابن أبي ليلى ووصفه مرارا بسوء الحفظ، وتكلم في تخليط عطاء بن السائب وضعف به أسانيد، فهل الأولى أن نقول حين سكوت في مكان ما في المحلى عن إسناد من طريقهما إنه تناقض أم غير ذلك؟

وعلى كل حال فالحجة في ما صرح به، والمنطوق مقدم عن المفهوم فضلا عن المسكوت عنه كما هو مقرر.

لا مكان لبنيات الطريق

ثم إن ما قاله ابن حزم هو الحق كما تقدم، فلا مجال لبنيات الطريق، فما نسبة الألباني للصحابيين من التفسير باطل عنهما، وباطل نسبة القول بنزول الآية في الفناء إليهما، وكذلك باطل نسبة الأقسام الثلاثة لابن مسعود؛ بل نسبة قسم واحد إليه ضعيف، وأما القسم ثلاث مرات فمفكر!

الخلاصة: مما تقدم اتضح أن الصحابييين الذين نسب إليهما الشيخ الألباني القول بنزول الآية في الفناء لم يثبت عنهما ذلك، كما لم يثبت عنهما تفسير لهما الحديث بالفناء، فالله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ وأصحابه الكرام عليهم سحائب الرحمة والرضوان براء مما نسب إليهم.

وبعد هذا ما أحسب أحدا يلوم ابن حزم لما قال لم يصح عن النبي ﷺ شيء من ذلك ولا ثبت عن أحد من أصحابه، فضلا عن أن ينتقص من قدره ويجرد من تخصصه في هذا العلم.

ويكون من الإنصاف لابن حزم أيضا اعتبار استدلال الشيخ الألباني عليه بالوحي الأول استدلالا ساقطا؛ لا يجوز بمثله إخراج مسألة الغناء بالموسيقى وآلات الطرب من حكمها الأصلي الذي هو الإباحة إلى حكم الكراهة فضلا عن التحريم.

وبعدما سقط استدلال الشيخ الألباني على ابن حزم بالوحي الأول، يتم الانتقال إلى استدلال الشيخ الألباني بالوحي الثاني للنظر هل له حظ من الاعتبار، أم هو الآخر لا يصمد عند الاختبار؟

مناقشة استدلال الشيخ الألباني بالوحي الثاني

إن العنوان الكامل لرد الشيخ الألباني على العلامة ابن حزم تضمن - كما عرفنا - الرد بالوحيين، وبعدها تحقق سقوط الرد بالوحي الأول، تنتقل للنظر في الرد بالوحي الثاني المتضمن للأحاديث التي اعتمدها الشيخ الألباني.

وقد عرفنا سابقاً أن الألباني قسم الأحاديث التي ضعفها ابن حزم إلى ثلاثة أقسام، قسم اتفق معه فيه وهو القسم الثالث فلم يتعرض له الشيخ الألباني بشيء، وخالفه في القسمين الأول والثاني، ففي القسم الأول انتقد عليه تضعيفه حديث المعازف الذي علقه البخاري، وفي القسم الثاني اعترض عليه في حديث الصوتين وحديث الكوبة وحديث الخسف.

وهذا المبحث خاص بما أورده الشيخ الألباني مفصلاً من اعتراضات على ابن حزم بخصوص هذين القسمين.

حديث البخاري في المعازف

هذا الحديث من القسم الأول؛ أي من الأحاديث التي خالف فيها الشيخ الألباني ما حكم به ابن حزم على الحديث ، وبسببه شدد عليه النكير. وفي الوقفات التالية عرض ما انتقده الشيخ الألباني على ابن حزم والجواب عن كل ذلك.

وقفه : المعلق المجزوم به ليس من شرط الصحيح

استهل الشيخ الألباني الفصل الأول الذي خصصه لذكر «الأحاديث الصحيحة في تحريم الغناء وآلات الطرب» بحديث البخاري المعلق فقال عقب تخريجه :

«قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه "الاستقامة" (1/294): والآلات الملهية قد صح فيها ما رواه البخاري في صحيحه" تعليقا مجزوما به داخلا في شرطه¹».

سكوت غير مرضي

قلت: سكت الشيخ الألباني ولم يتعقب كلام شيخ الإسلام وكان ينبغي ذلك؛ لأن تعليق البخاري المجزوم به كما تقدم في الفصل الرابع ليس من شرط الصحيح كما هو مقرر؛ خلافا لرأي شيخ الإسلام الذي يعتبر التعليق المجزوم به من شرط البخاري كما قال هنا ، وقال في مكان آخر إن البخاري «إذا قال: "قال فلان كذا" فهو من الصحيح المشروط ، وإنما لم يسنده لأنه قد يكون عنده نازلا ، أولا يذكر من سمعه منه مع علمه باشتهار الحديث عن ذلك الرجل أو لغير ذلك ولهذا نظائر في الصحيح.

وإذا قال: روي عن فلان أو يذكره لم يكن من شرط كتابه لكن يكون من الحسن ونحوه²».

١- تحريم آلات الطرب(ص: 40).

٢- مجموع الفتاوى(37/6).

قلت: أفاد كلام ابن تيمية أن المعلق المروي بصيغة التمرريض ليس من شرط الصحيح، بينما من شرطه المعلق المجزوم به، فيدخل في هذا قول البخاري: "وقال رسول الله ﷺ"، ويدخل فيه "وقال سعيد بن المسيب"، ونحو ذلك وليس هذا صحيحاً. وذلك لأمر:

- أولاً: الذي حذف من أول إسناده راو فأكثر وروي بصيغة التمرريض ليس معلقاً أصلاً عند ابن الصلاح وغيره كما تقدم في التعريف.

- ثانياً: وأما المعلق المجزوم به فهو صحيح ما بين البخاري ومن علق عنه، ولكن ما فوق ذلك فبحسب الإسناد الذي أبرزه البخاري إلى من دون الصحابي. فقول البخاري مثلاً: قال بهز بن حكيم معلق؛ صيفته صيغة تعليق وهو مجزوم به، ومع ذلك قال ابن الصلاح نفسه: «هذا قطعاً ليس من شرطه ولذلك لم يورده الحميدي في جمعه بين الصحيحين¹»، فتأمل هذا الذي لم يجعله الحميدي من معلقات الصحيح بله أن يكون على شرطه، ومع ذلك فهو على شرطه في نظر شيخ الإسلام على ظاهر كلامه؛ لأنه معلق ومجزوم به، والأمثلة في هذا كثيرة.

- ثالثاً: المعلق المجزوم به ليس من شرط الصحيح، وإنما يستفاد منه «الصحة إلى من علق عنه، لكن يبقى النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث، فمنه ما يلتحق بشرطه ومنه ما لا يلتحق²»، والالتحاق بالشرط غير الشرط نفسه كما لا يخفى، وبعبارة ابن كثير «وما كان من التعليقات صحيحاً فليس من نمط الصحيح المسند فيه، لأنه قد وسم كتابه بـ"الجامع المسند الصحيح المختصر في أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"³»، والشيخ الألباني نفسه قال لا ينبغي أن «يفتر بقول من قال: "ذكره البخاري بالتعليق الجازم

-¹ تحريم آلات الطرب (ص: 40).

-² فتح الباري (1/171).

-³ الباعث الحثيث (ص: 3)، لابن كثير.

فهو صحيح عنده " ؛ لأن ذلك لا يفيد إلا الصحة إلى من علق عنه وأما باقي الإسناد فلا؟ إلا أن إirاده له في معرض الاحتجاج به يقتضي قوته عنده¹ .

التعليق في كلام ابن تيمية أعم من التعليق الذي يتكلم عنه الألباني

ثم قال الألباني عقب كلام ابن تيمية: «هذا النوع من التعليق صورته صورة التعليق كما قال الحافظ العراقي في تخريجه لهذا الحديث في "المغني عن حمل الأسفار" (271/2) وذلك لأن الغالب على الأحاديث المعلقة أنها منقطعة بينها وبين معلقها ولها صور عديدة معروفة وهذا ليس منها؛ لأن هشام بن عمار من شيوخ البخاري الذين احتج بهم في "صحيحه" في غير ما حديث كما بينه الحافظ في ترجمته من "مقدمة الفتح" ولما كان البخاري غير معروف بالتدليس كان قوله في هذا الحديث: (قال) في حكم قوله: (عن) أو: (حدثني) أو: (قال لي)² .

قلت: ثمة أمر لابد من التنبيه عليه وهو كالآتي:

إن قول الشيخ الألباني عقب كلام شيخ الإسلام «هذا النوع من التعليق» يوهم أن المقصود المعلق المجزوم به، لأن اسم الإشارة "هذا" جاء عقب كلام ابن تيمية، وابن تيمية - كما عرفت - يرى كل معلق مجزوم على شرط الصحيح سواء علقه البخاري عن شيخه أو عن غير شيخه؛ وهو خطأ كما تقدم؛ بينما المقصود عند الشيخ الألباني هو المعلق المجزوم به عن شيخ البخاري خاصة.

¹ - تمام المنة (ص: 379).

² - تحريم آلات الطرب (ص: 40).

الألباني اقتفى أثر ابن الصلاح فأخطأ وزاد عليه فزاد خطأ

وثة نظر أيضا في قول الألباني: «ولما كان البخاري غير معروف بالتدليس كان قوله في هذا الحديث: (قال) في حكم قوله: (عن) أو: (حدثني) أو: (قال لي)»¹.

قلت: لقد اقتفى الشيخ الألباني أثر ابن الصلاح فاعتبر الرواية بلفظ (قال) متصلة؛ حكمها حكم العنونة من غير المدلس، وقد علمت أن التحقيق الفرق بين (قال) وبين العنونة فهي دونها عند ابن الصلاح نفسه حيث جعلها أوضع صيغ التحمل.

ولكن الشيخ الألباني زاد عما قاله ابن الصلاح فوقع باسم البخاري التسوية بين روايته بلفظ (قال)، وروايته بلفظ (حدثني)، ولم أقف على من سوى بينهما، وحسبنا أن الأصل في أحاديث البخاري الرواية بحدثنا وحدثني ونحو ذلك فهل نازع أحد في اتصالها؛ بينما استعرت المعركة وحمي وطيسها وويخ من ويخ بسببها في روايته عن شيوخه بلفظ (قال)، فكيف يسوى بين (حدثنا) وبين (قال) في الرواية؟ وقد روى البخاري عن هشام بحدثنا فلم يعتبر أحد أنها منقطعة؟ بل لما سوى بعضهم بين (قال) و(قال لي) ردوا عليه في ذلك وبينوا غلطه.

تصرف البخاري رجح مذهب ابن حزم على مذهب ابن الصلاح والألباني

ثم قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى: «والمقصود أن الحديث ليس منقطعاً بين البخاري وشيخه هشام كما زعم ابن حزم ومن قلده من المعاصرين كما سيأتي بيانه في الفصل المذكور إن شاء الله تعالى. على أنه لو فرض أنه منقطع فهي علة نسبية لا يجوز التمسك بها لأنه قد جاء موصولاً من طرق جماعة من الثقات الحفاظ سمعوه من هشام بن

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 40).

عمار فالمتشبث والحالة هذه بالانقطاع يكابر مكابرة ظاهرة كالذي يضعف حديثا بإسناد صحيح متشبثا بإسناد له ضعيف¹.

قلت: بل الأصل أن يكون منقطعا بين البخاري وهشام، فهذا الذي تقرر مما سبق ولم يزعمه ابن حزم وحده؛ بل هو قول نقاد الحديث؛ فقد قاله الذهبي وابن حجر وغيرهما والأدلة بجانبهم، ولذلك لم يسنده أحد من طريق البخاري عن هشام بن عمار بمن في ذلك الحافظ ابن حجر لا في الفتح ولا في التعليل.

إن إثبات اتصال حديث المعازف من طريق البخاري ليس له سوى مخرج واحد؛ أن يوجد طريق صرح فيه البخاري بالسماع من هشام بن عمار؛ تماما كما لو اعترض ابن حزم على عنقنة مدلس عن شيخه²، فالرد عليه يكون بأن يوجد إسناد صحيح صرح فيه المدلس بسماع الحديث من شيخه، وليس أن يقال صح الحديث عن ذلك الشيخ من غير طريق المدلس، فهذا جواب عن الاعتراض على صحة الحديث، وليس جوابا عن الاعتراض على اتصال الإسناد بين المدلس وشيخه.

وكذلك قول الألباني إن الحديث «جاء موصولا من طرق جماعة من الثقات الحفاظ سمعوه من هشام بن عمار...» لا يصلح اعتراضا على الانقطاع الذي أشار إليه ابن حزم والعلماء، ولكن هذا «يردُّ قولَ من قال إنه غير متصل؛ إلا أنه لا يخفى أن ابن حزم قال هو غير متصل عند البخاري ولم يتعرض طريقه³».

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 40).

² - لا علاقة للبخاري بالمثل فالبخاري ليس مدلسا، والمثال لبيان صورة الجواب الصحيح عن علة الانقطاع لسبب من الأسباب.

³ - توضيح الأفكار (1/136).

ابن حزم بين التأصيل والتنزيل

وقال الشيخ الألباني « ثم وقفت على قاعدة حديثية لابن حزم يلتقي فيها مع ما تقدم عن أئمة الحديث أن تعليق البخاري المذكور في حكم الإسناد المتصل بين البخاري وشيخه هشام بن عمار فقال في "أصول الأحكام" (141/1):

وأما المدلس فينقسم قسمين :

- أحدهما: حافظ عدل ربما أرسل حديثه وربما أسنده وربما حدث به على سبيل المذاكرة والفتيا أو المناظرة فلم يذكر له سنداً، وربما اقتصر على ذكر بعض رواته دون بعض، فهذا لا يضر سائر رواياته شيئاً لأن هذا ليس جرحاً، ولا غفلة لكنا نترك من حديثه ما علمنا يقينا أنه أرسله، وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئاً من ذلك؛ وسواء قال: (أخبرنا فلان) أو قال: (عن فلان) أو قال: (فلان عن فلان) كل ذلك واجب قبوله ما لم يتيقن أنه أورد حديثاً بعينه إيراداً غير مسند، فإن أيقنا ذلك تركنا ذلك الحديث وحده فقط وأخذنا سائر رواياته.

قلت- الألباني القائل- : فهذا نص منه فيما ذكر صريح يوجب الأخذ بقول البخاري : « قال هشام » وأنه كقوله: «أخبرنا هشام»، فسقط بذلك إعلاله إياه بالانقطاع، وثبت بالتالي أن مقلديه «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى النَّفْسُ¹» والله المستعان.

وبهذا ينتهي الجواب على العلة الأولى وهي الانقطاع التي زعمها ابن حزم ومقلدوه وتبين جليا أنها (سراب)².

¹ - (النجم/23).

² - تحريم آلات الطرب(ص: 85).

كذا قال الشيخ: والحكم على المخالف لا يناسبه مثل هذه القسوة، وعلى كل حال فالبخاري رحمه الله حكم وأنصف بتصرفه ابن حزم ومن يرى رأيه من العلماء، وهؤلاء لا يتبعون ما تهوى أنفسهم ولكن يتبعون ما دلت عليه أدلة شرع ربهم.

ثم إن اعتبار الشيخ الألباني ما نقل عن ابن حزم نصا صريحا «يوجب الأخذ بقول البخاري: "قال هشام"»، فما أدري ما هذا؟ ليس فيه صيغة (قال) فكيف تكون نصا؟ ثم إن ابن حزم يتكلم عن المدلس وما يقبل وما لا يقبل من حديثه. فهذا لا نستفيد منه شيئا فهل البخاري مدلس عند الألباني أو ابن حزم؟ ثم لو اعتبر ابن حزم أن البخاري يدلس التدليس الذي هو من باب التخفف من الإسناد دون التدليس المسقط من العدالة - وهو القسم الثاني ولم يذكره الشيخ الألباني - فمع ذلك لا يقبل ابن حزم الصيغة - أي صيغة (قال) - التي يروي بها البخاري ما هو منقطع، كما لا يقبل مرسله ولا معلقاته الأخرى التي ضرب أمثلة لها فيخرج هذه الصور من الحكم، فيكون مما ييقن عدم سماعه وهو قيد واضح في كلامه.

ابن حجر موافق لابن حزم وليس رادا عليه كما أوهم الألباني

ومما وهم فيه الشيخ الألباني بخصوص الانقطاع بين البخاري وهشام ما نسب لابن حجر لما نقل: «ما قاله الحفاظ والنقاد ردا على ابن حزم إعلاله المذكور ليزداد القراء علما بمبلغ ضلال المنحرفين عن سبيل المؤمنين لإصرارهم على تقليده تقليدا أعمى مقرونا باتباع الهوى فأقول: ...»، فذكر ابن الصلاح، ثم ابن القيم؛ وقد ردا فعلا على ابن حزم في تعليقه الحديث بالانقطاع، ثم قال: «وتلاه الحافظ ابن حجر في "الفتح" (52/10 - 53) وأبان فيه عن السبب الذي يحمل البخاري على مثل هذا التعليق ثم قال: وقد تقرر عند الحفاظ أن

الذي يأتي به البخاري من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحا إلى من علق عنه ولو لم يكن من شيوخه¹».

فكلام الشيخ الألباني يوهم أن ابن حجر على مذهب ابن الصلاح وأنه يقول بأن معلق البخاري عن شيخ من شيوخه حكمه الاتصال، وليس كذلك فقد صرح الحافظ بوضوح أن «المختار الذي لا محيد عنه أن حكمه مثل غيره من التعاليق؛ فإنه وإن قلنا يفيد الصحة لجزمه به فقد يحتمل أنه لم يسمعه من شيخه الذي علق عنه²»، فالانقطاع شيء، وتصحيح الإسناد إلى من علق عنه بناء على جزم البخاري شيء آخر.

والأغرب في هذا النقل أن ابن حجر صرح في نفس الصفحة بعكس ما نسب إليه الألباني، فقبل أسطر قليلة من الموضع الذي نقل منه الألباني نجد ابن حجر نقل كلام من جعل رواية البخاري عن شيخه بصيغة (قال) تفيد الاتصال؛ وإلا ترتب على ذلك أن يكون البخاري مدلسا، فرد ابن حجر هذا قائلا إن الخطيب - وهو المرجوع إليه في الفن - قال «إن (قال) لا تحمل على السماع إلا ممن عرف من عاداته أنه يأتي بها في موضع السماع³». فابن حجر في نفس الصفحة التي نقل منها الألباني مؤيد كما ترى لابن حزم وليس مخالفا له، بينما جعله الشيخ الألباني مخالفا بل رادا عليه فضربه به. وكذلك في نفس الصفحة يقول ابن حجر إنه لا تأثير للانقطاع بين البخاري وبين هشام على صحة الحديث، وبعبارة فكون البخاري «سمعه من هشام بلا واسطة وبواسطة فلا أثر له؛ لأنه لا يجزم إلا بما يصلح للقبول ولا سيما حيث يسوقه مساق الاحتجاج⁴». فكيف يجعله الشيخ الألباني على

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 85).

² - تعليق التعليق على صحيح البخاري (8/2).

³ - فتح الباري (53/10).

⁴ - فتح الباري (53/10).

مذهبه ومذهب ابن الصلاح وابن القيم، بل ويحتج بابن حجر على ابن حزم بكلام لا دخل له في المسألة ويترك ما هو نص في المسألة؟

نعم يبقى أن ابن حزم ضعف الحديث برمته واعترض عليه ابن حجر، فتلك مسألة أخرى غير الانقطاع بين البخاري وهشام بن عمار، ومعرفة الصواب فيها يكون بعد النظر فيما أبرزه البخاري من رواية الإسناد، بدءاً بالنظر في مرتبة هشام بن عمار نفسه.

هشام بن عمار لم يحتج به البخاري منفرداً

قال الألباني: « هشام بن عمار من شيوخ البخاري الذين احتج بهم في "صحيحه" في غير ما حديث كما بينه الحافظ في ترجمته من "مقدمة الفتح" ».

قلت: ولكن الألباني لا يحتج بهشام بن عمار فما فائدة هذا؟ ثم إن البخاري ما احتج بهشام بن عمار منفرداً، وأخرج له متابعة وتعليقاً؛ ومثله لا يطلق فيه القول بأن البخاري احتج به، ولذلك قال ابن حجر - بعدما أورد ما قيل فيه من جرح وتعديل - إن البخاري لم يخرج عنه في صحيحه «سوى حديثين»:

- أحدهما: في البيوع عنه عن يحيى بن حمزة، عن الزبيدي، عن الزهري، عن عبيد الله، عن أبي هريرة حديث: «كان تاجر يداين الناس...» الحديث. وهو عنده من حديث إبراهيم بن سعد عن الزهري¹.

- والثاني: في مناقب أبي بكر عنه عن صدقة بن خالد عن زيد بن واقد عن بسر بن عبيد الله عن أبي إدريس عن أبي الدرداء بمتابعة عبد الله بن العلاء بن زبير عن بسر بن عبيد الله بهذا الإسناد¹.

¹ - صحيح البخاري (3293): حدثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: كان رجل يداين الناس.. الحديث.

- وعلق عنه في الأشربة حديثاً في تحريم المعازف وهذا جميع ماله في كتابه مما تبين لي أنه احتج به والله أعلم².

قلت: فتأمل تمييز الحافظ بين ما أخرجه له وما علقه عنه، فالتحقيق أنه لم يحتج به البخاري، وكم مرة اعترض الألباني على الحاكم حين يصحح حديثاً على شرط البخاري، فيتعقبه بأن فلانا - من رواة الإسناد - لم يحتج به البخاري ولكن أخرج له تعليقا أو متابعة والأمثلة في هذا كثيرة جدا لا داعي للإطالة بذكرها، وكذلك يقال هنا للشيخ الألباني إن البخاري أخرج لهشام بن عمار تعليقا واستشهادا لا احتجاجا.

بل لا أظن أن الشيخ الألباني يلتزم توثيق كل من احتج به الشيخان، كيف وقد قالها صريحة فصيحة إن « القول بأن من روى له البخاري فقد جاوز القنطرة فهو مما لا يلتفت إليه أهل التحقيق؛ كأمثال الحافظ العسقلاني، ومن له اطلاع لا بأس به على كتابه التقريب يعلم صدق ما نقول³ ».

¹ - صحيح البخاري (4364): حدثنا عبد الله، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وموسى بن هارون قالوا: حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر، قال حدثني يسر بن عبد الله، قال حدثني أبو إدريس الخولاني، قال سمعت أبا الدرداء.. الحديث.

² - فتح الباري (448/1).

³ - إرواء الغليل (310/5).

هشام بن عمار لا يحتج به الألباني أيضا

ثم بصرف النظر عن احتجاج البخاري بهشام بن عمار من عدمه، فهشام بن عمار كان يتلقن، ولذلك قال الألباني: « من أجل هذا التلقن، فإني لا أستطيع الحكم على إسناده بالصحة^١ ». وضعف به أسانيد عدة في الصحيحة وفي الضعيفة بسببه.

قلت: والأمر هنا سواء، فما فائدة الاعتراض على ابن حزم بسبب الانقطاع والسكوت عن ضعف هشام بن عمار؟ فالانقطاع الذي قرره ابن حزم والعلماء بين البخاري وهشام صحيح، وكون الحديث مروي عن هشام بن عمار أيضا صحيح، ولكن هل برواية هشام للحديث يكون صحيحا؟ كلا لا يقبل إلا إذا صح الحديث من غير طريق هشام، وأما صحته عن هشام فيصلح ليتعقب به من ادعى أن الحديث لم يروه هشام قط، وتقدم أن ابن حزم لا يزعم هذا.

بلى! تكلم ابن حزم في عطية بن قيس

ثم قال الشيخ الألباني في معرض الرد على بعضهم: « قد قلد ابن حزم في إعلاله الحديث بالانقطاع بين البخاري وشيخه هشام وأعرض عن رد الحفاظ بحق عليه بطرا وكبرا وزاد عليه فأخترق علة من عنده لم يقل بها حتى مُقِلِّده ابن حزم، فادعى جهالة راويه (عطية بن قيس) مخالفا في ذلك كل الحفاظ الذين ترجموا له ووثقوه، كما خالف أكثر من عشرة من الحفاظ الذين صرحوا بصحة الحديث وقوة إسناده، وجمهورهم رد على ابن حزم المقلد من ذاك المقلد، وهو على علم بكل ذلك على حد المثل القائل : (عنزة ولو طارت)^٢ ».

والجواب هنا من وجوه:

^١ - الصحيحة (19/12).

^٢ - تحريم آلات الطرب (ص: 40).

- **أولاً:** عرفنا أن ابن حزم وافقه علماء نقاد على أن ثمة انقطاعاً بين البخاري وبين شيخه هشام بن عمار؛ مؤيدين بأدلة عامة في هذا الفن تُقرر أن الأصل في قول المحدث "قال" تفيد الانقطاع، ومؤيدين بأدلة خاصة من تصرف البخاري نفسه تبين أن روايته عن شيخ من شيوخه بقوله: "قال فلان" لا تفيد الاتصال وإن احتملته. وعليه فقول الألباني إن الحفاظ ردوا بحق على ابن حزم، وإن عدم قبول ردهم يكون كبيراً وبطراً فيه ما فيه، فهل يقبل أن يقال إن من وافق ابن الصلاح - ومن تبعه أو قلده - في الحكم على ما يعلقه البخاري عن شيخ من شيوخه، مخالفاً من قبله ومن بعده من الحفاظ النقاد مثل الإسماعيلي وأبي نعيم والخطيب البغدادى والحافظ الذهبي والحافظ ابن حجر ومن تبعهم أو قلدهم لا يكون إلا كبيراً وبطراً؟

إن حكم ابن حزم على معلقات البخاري بالانقطاع ليس عيباً، ومن وافقه لم يرتكب ذنباً بل أتى صواباً، وهو الحق الذي دلت عليه قواعد المحدثين - والبخاري واحد منهم - أن الأصل في الرواية بلفظ (قال) الانقطاع، ولا يُخرج عن هذا الأصل إلا بدليل، كأن ينطق البخاري كما نطق بعضهم فيقول: إذا قلت: (قال) فقد سمعت، أو يدل تصرفه أنه لا يستعمل "قال فلان" عن شيخ من شيوخه إلا فيما سمع منه، ولكن العكس هو الذي تبين بالأمثلة الواضحة والشواهد اللاتحة، أو على الأقل قد استعملها في هذا وهذا.

- **ثانياً:** نفى الألباني أن يكون ابن حزم جهل عطية بن قيس ليس صحيحاً؛ بل علل ابن حزم حديث معاوية المرفوع "العينان وكاء السه العين" بعطية بن قيس وبآخرين فقال: «أما حديث معاوية فمن طريق بقية وهو ضعيف، عن أبي بكر بن أبي مريم وهو مذكور بالكذب، عن عطية بن قيس وهو مجهول¹». وهذا قبل تخريج حديث البخاري المعلق، فإذا لم ينشط للتعليل به في تخريج حديث البخاري فلا يعني عدم الحكم على

- المحلى (231/1).

عطية بن قيس بالجهالة كما لا يخفى، وما أحسب أحدا يقول إن عطية بن قيس في رواية البخاري هو ثقة عند ابن حزم ولذلك لم يعلل به الحديث.

- ثالثا: نعم! عطية بن قيس ليس مجهولا كما قال ابن حزم؛ بل هو معروف كما قال ابن سعد، وروى عنه جماعة، وقال فيه أبو حاتم: صالح الحديث. فمثله لا يقال فيه مجهول بموجب الاصطلاح، ومع ذلك فليس ذاك المشهور ولذلك جاء في تاريخ ابن معين: «سمعت يحيى وسئل عن عطية بن قيس فقال هو كوفى» ولم يزد. وبناء عليه فخروجه عن حيز الجهالة لا ينقله إلى مرتبة الضبط والعدالة التي يحتج بصاحبها.

نعم! قال ابن حجر في التقريب «ثقة»، وفيه نظر، فكل من وقفت على كلام له فيه لم يذكر سوى ما كان من صلاحه وقراءته وما قال فيه ابن حزم وأبو حاتم، ولعل هذا معتمد ابن حجر لأنه اكتفى في شرح البخاري بقوله: «قوله حدثنا عطية بن قيس هو شامي تابعي قواه أبو حاتم وغيره ومات سنة عشر ومائة وقيل بعد ذلك؛ ليس له في البخاري ولا لشيخه إلا هذا الحديث¹».

قلت: من المعلوم أن مرتبة صالح الحديث وحسن الحديث ليست مرتبة احتجاج²، وقد صرح بذلك أبو حاتم نفسه، فإذا كان المراد بالتقوية عدم الضعف فهو صحيح، وأما إذا أراد مرتبة الاحتجاج فهو مخالف لاصطلاح أبي حاتم نفسه. ومن الغريب أن الحافظ لما كان بصدد التردد في اسم راوي حديث المعازف، ونقل رواية من التاريخ الكبير من طريق مالك بن أبي مريم، عن عبد الرحمن بن غنم - شيخ عطية بن قيس في الحديث - عن أبي

¹ - فتح الباري (54/10).

² - كما هو مبين بالأدلة وتصرفات الأئمة في كتاب: «البحث الحثيث في معرفة مرتبة الراوي حسن الحديث» للمصنف.

مالك الأشعري قال « فظهر بهذا أن الشك فيه من عطية بن قيس، لأن مالك بن أبي مريم وهو رفيقه فيه عن شيخهما لم يشك في أبي مالك¹ ».

قلت: مالك بن أبي مريم "مجهول العين" كما سيأتي وتسامح معه الحافظ في التقريب فقال: «مقبول» ، فعلى أي أساس رجح روايته بقوله: «لأن مالك بن أبي مريم... الخ» على رواية عطية بن قيس الثقة عنده؟

ثم إن تصرف البخاري ومسلم لم يحتجا بعطية بن قيس؛ أما البخاري فأخرج له هذا الحديث الواحد معلقا ولذا قال المزي في ترجمته: «استشهد له البخاري بحديث واحد» ، وأما مسلم فأخرج له متابعة واستشهدا.

قلت: ثم وقفت على قول البزار فيه « ليس به بأس » وهذا مندرج في التوثيق أيضا ولكن لا يفيد مرتبة احتجاج؛ فضلا عن أن توثيق البزار فيه ما فيه من التسامح، بدليل قوله في إسناده حديث من مسنده: «أخاف أن يكون بقية لم يسمعه من أبي بكر بن أبي مريم عن عطية بن قيس؛ لأن أبا بكر ثقة، وعطية ليس به بأس والحديث منكر مرفوع».

قلت: أبو بكر بن أبي مريم «ضعفوه»؛ هذا حاله عند علماء الجرح والتعديل كما في الكاشف للذهبي، والبزار يقول مع ذلك إنه «ثقة»، فكيف يكون حال من قال فيه البزار «ليس به بأس» وهي مرتبة دون مرتبة ثقة؟

اعتراض ابن الملقن على تجهيل ابن حزم عطية بن قيس

واعترض ابن الملقن على تجهيل ابن حزم عطية بن قيس - ورده جدير بالنظر - فقال: «ونسبته عطية بن قيس إلى الجهالة من الغرائب؛ فهو تابعي مشهور، أرسل عن أبي بن كعب ونحوه، وغزا مع أبي أيوب، وروى عن معاوية وطائفة، وقرأ القرآن على أم

¹ - فتح الباري (55/10).

الدرداء، وروى عنه سعيد بن عبد العزيز وطائفة، وكانوا يصلحون مصاحفهم على قراءته، وعمر دهرًا جاوز المائة، وروى له مسلم في «صحيحه» وأصحاب «السنن الأربعة» وعلم (له الصريفي) فيما رأيته بخطه علامة البخاري أيضا، وهو كما علم له؛ لأنه استشهد (به). ونقل عن أبي مسهر أنه ولد في حياة رسول الله ﷺ، وقد تعقب ابن عبد الحق ابن حزم في رده على «محلاه»، ونقل عن أبي حاتم أنه قال في حقه: صالح الحديث.

قلت: ووثقه ابن القطان أيضا؛ فهؤلاء ثلاثة وثقوه: مسلم، وأبو حاتم، وابن القطان، وحالته كما عرفتها؛ فكيف يكون مجهولا؟ وله في «محلاه» أيضا من هذا النحو عدة مواضع تعقبها عليه (غير واحد منهم) شيخنا: قطب الدين عبد الكريم الحلبي وغيره من شيوخنا، ولله الحمد¹.

قلت: هذا الذي ذكره ابن الملقن من صلاح عطية بن قيس ومكانته في القرآن وغزواته ونحو ذلك لا يجعل منه ضابطا في رواية الحديث. وإن الذي يستحق النظر هو التوثيق الذي قيل فيه:

- أما مسلم فأخرج له حديثين متابعة واستشهادا، كما أخرج له البخاري هذا الحديث الواحد تعليقا، فلا معض في هذا ولا مستمسك لجعل عطية حجة في روايته.
- وأما أبو حاتم فقد كفانا هو مرتبة قوله في الراوي "صالح الحديث" وبين لنا أنه ممن لا يحتج به. وهذا التوثيق الذي تعقب به عبد الحق الإشبيلي ابن حزم.

متابعان واهيان

ثم أورد الألباني ما يقوي به رواية عطية بن قيس فقال إنه «قد تابعه اثنان:

¹ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير (231/1)، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري؛ تحقيق: مصطفى أبو الفيط و عبد الله بن سليمان وياسر بن كمال. ط. دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية؛ الطبعة: الأولى: 1425 هـ - 2004 م.

أحدهما: مالك بن أبي مريم قال: عن عبد الرحمن بن غنم أنه سمع أبا مالك الأشعري عن النبي ﷺ قال: .. ثم ذكر الحديث من طريق معاوية بن صالح، عن حاتم بن حريث، عن مالك بن أبي مريم به.

ثم قال الشيخ الألباني: «هذا إسناد رجاله ثقات غير مالك هذا فإنه لا يعرف إلا برواية حاتم عنه فهو مجهول، ولذلك قال الحافظ فيه: "مقبول" أي عند المتابعة كما هنا ومع ذلك ذكره ابن حبان في "الثقات" (386/5) ولعله عمدة سكوت المنذري في "الترغيب" (187/3) على تصحيح ابن حبان إياه ولذلك صدره بقوله: (عن) وقول ابن القيم في موضعين من "الإغاثة" (347/1 و361): «وهذا إسناد صحيح»، وحسنه ابن تيمية كما سيأتي.

نعم الحديث صحيح بما تقدم وبالمتابعة الآتية ولجملة المسخ منه شواهد كثيرة في "الصحيحة" (1887) ¹.

والتعليق على هذا الكلام من وجوه:

- أولاً: المجهول عند أهل العلم نوعان: مجهول عين؛ وهو من لم يرو عنه إلا ثقة واحد. ومجهول حال الذي روى عنه اثنان فصاعدا ولم يرد فيه توثيق معتبر، وحديثهما من قسم الضعيف؛ إلا أن أحدها أشد ضعفاً وهو مجهول العين؛ ومالك بن أبي مريم من هذا الضرب، فلم يذكر له راوياً غير حاتم بن حريث. قال الذهبي في الميزان: «لا يعرف؛ روى عنه حاتم بن حريث الطائي في الخمر»؛ يقصد هذا المتابع الذي أورده الألباني. واكتفى ابن حجر في التهذيب - بعدما نقل قول المزي وثقه ابن حبان - بقوله: «قال ابن حزم: لا يدري من هو. وقال الذهبي: لا يعرف».

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 45 - 46).

والشيخ الألباني نفسه قال في إسناده من طريق حاتم بن حريث عنه في الصحيحة: «رجاله ثقات غير مالك بن أبي مريم، قال الذهبي: "لا يعرف"، ووثقه ابن حبان على قاعدته لهذا هو علة هذا الإسناد^١». أي جهالة ابن أبي مريم علة الإسناد.

قلت: فكلامه هناك يفيد انتقاد ابن حبان على توثيقه، بخلاف كلامه السابق هنا في تحريم آلات الطرب فقد لين فيه الكلام، وحاول "تبرير" أو تفسير السبب الذي جعل ابن حبان يوثقه، والمنذري يقول (عن) في روايته بدل صيغة التمريض، وابن القيم يصحح حديثه!!

وكذلك تصرفه هنا يفيد تأييد قول الحافظ في ابن أبي مريم «مقبول» التي تفيد في اصطلاحه عند المتابعة: مع أن الشيخ الألباني اعترض غير مرة على الحافظ وصف من لم يرو عنه غير واحد بالمقبول؛ كقوله عن راو «هو مجهول العين»، وقد كنت قلت في تعليقي على "الكلم الطيب" (ص 34 - الطبعة الثانية): إنه مجهول الحال: فقد رجعت عنه، ولعل السبب في ذلك أنني اعتمدت يومئذ على قول الحافظ في "التقريب": إنه مقبول! ولم أرجع إلى ترجمته في "التهذيب" لأتبين أنه لم يرو عنه سوى هاشم هذا، فتنبه²، فأنت ترى - والأمثلة من هذا كثيرة جدا - الألباني لا يقبل أن يقول ابن حجر في مجهول العين إنه مقبول، ولكنه قبله منه هنا.

وعلى كل حال فمالك بن أبي مريم مجهول العين؛ ومثله لا يفرح بتقويته لحديث عطية بن قيس فهو في مرتبة دونه، على أن الإسناد من تحته لا يخلو من ضعف كما سيتبين.

^١ - الصحيحة (89/1).

^٢ - الضعيفة (30/11).

- ثانيا: حاتم بن حريث الذي يروي عن ذلك المجهول هو نفسه لا يحتاج بحديثه منفردا، ولذا قال ابن حجر في التقريب: «مقبول»، وفي تهذيب التهذيب قال: «قال ابن معين: لا أعرفه. وقال أبو حاتم: شيخ. قلت- ابن حجر القائل - : وذكره ابن حبان في الثقات، وقال مات سنة (133). وقال عثمان بن سعيد الدارمي ثقة. وقال ابن عدي: لعزة حديثه لم يعرفه يحيى بن معين: وأرجو أنه لا بأس به».

- ثالثا: معاوية بن صالح لا يحتاج به أيضا، وهو «صدوق له أوهام» كما في التقريب.

اعتراض على ابن حزم والجواب عنه

هذا ما يتعلق بالمتابع الأول، ففيه راو هو صالح الحديث، وفيه راو مقبول، وفيه مجهول العين، وكل واحد لا يحتاج بحديث من طريقه ولو كان باقي الإسناد مسلسلا بالثقات؛ هذا ما تقرره قواعد هذا العلم، وأما مجهول العين فضعفه شديد.

ولكن الشيخ الألباني قال إنه رأى ابن حزم: «احتج في "الإحكام" (31/4) بسند فيه معاوية بن صالح المتقدم (ص: 44 - 45) عن حاتم بن حريث، عن مالك بن أبي مريم: ثنا عبد الرحمن بن غنم قال: أنبأنا أبو مالك الأشعري قال: سمعت رسول الله ﷺ: ليس بين ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها وهذا تناقض منه لأنه ضعف معاوية هذا وجهل شيخه¹».

والجواب أن يقال:

- أولا: لا بد قبل كل شيء من تقرير الحق في الراوي أو الإسناد حسب ما تقتضيه قواعد الجرح والتعديل؛ فإن كان مجهول العين فلا ينفعه أن ابن حزم وهم

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 87).

فاحتج به مرة أو مرتين مع تضعيفه مرات كثيرة؛ فمن يقلب تخريجات ابن حزم
الكثيرة يجده ضعف مرارا معاوية بن صالح وكذلك ضعف حاتم بن حريث وقال
عن مالك بن أبي مريم مجهول.

وعليه فلا يستفيد الشيخ الألباني في متابعه مجهول العين هذا شيئا لو سلمنا
أن ابن حزم احتج به خطأ في مكان ما. والحقيقة أنه لم يحتج به وما نسب إليه
الشيخ خطأ كما يتضح في النقطة الثانية.

- ثانيا: إن ابن حزم لم يحتج بهذا الإسناد؛ لأنه لم يذكره وحده كما
توهمنا حين لم ينقل الشيخ الألباني الإسناد الآخر الصحيح الذي ذكره ابن حزم؛
حيث قال ابن حزم عقب حديث مالك بن أبي مريم: «عن أحمد بن شعيب، ثنا محمد
بن عبد الأعلى، ثنا خالد هو ابن الحارث، عن شعبة، سمعت أبا بكر بن حفص
يقول: سمعت ابن محيريز يحدث عن رجل من أصحاب النبي ﷺ بمثله¹». وهذا الإسناد
صحيح مسلسل بالثقات، بل إن الشيخ الألباني قال فيه في الصحيحة: «إسناده
صحيح²». ومع ذلك ترك تصريح ابن حزم في تضعيف إسناد معاوية بن صالح،
وتضعيفه معاوية بن صالح مرات ومرات، وأوهمنا هنا أن ابن حزم محتج بإسناده
فرماه بالتناقض على هذا النحو!!

الخلاصة: إن هذه المتابعة لعطية بن قيس لا تساوي شيئا، ففيها ثلاثة لا يحتج
بأي منهم، والمتابع لعطية مجهول عين.

- رابعا: تسمح ابن القيم وسكوت الألباني

¹ - الإحكام (4/439).

² - الصحيحة (1/89).

وبما تقدم يعلم ما في تصحيح ابن القيم إسنادا يرويه مجهول عين بالصحة! وهذا لو صرفنا النظر عن باقي رواة الإسناد، ويعلم ما في سكوت الشيخ الألباني عن ذلك التصحيح، لا سيما وهو مخالف له في تصحيح إسناد حديث مالك بن أبي مريم لأن الألباني إنما صححه بغيره لما قال: «نعم الحديث صحيح بما تقدم وبالمتابعة الآتية».

قلت: أما ما تقدم ففيه من العلل ما قد عرف، وهذا المتابع الأول أوهى منه فلا ينفعه، ولا ينتفع به.

- خامسا: متابعة مجهول آخر

وأما المتابعة الثانية التي أشار إليها الشيخ الألباني فليست أحسن حالا، وأغرب الشيخ فجعلها قوية حيث قال:

«وأما المتابع الآخر فهو إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية، عمن أخبره، عن أبي مالك الأشعري أو أبي عامر: «سمعت النبي ﷺ في الخمر والمعارف...» وذكر من خرجه ثم قال:

«هذه متابعة قوية لمالك بن أبي مريم وعطية بن قيس فإنه من طبقتهما فإن كان المخبر له هو (عبد الرحمن بن غنم) فهو متابع لهما كما هو ظاهر وإن كان غيره فهو تابعي مستور متابع لابن غنم وسواء كان هذا أو ذاك فهو إسناد قوي في الشواهد والمتابعات رجاله كلهم ثقات - باستثناء المخبر - مترجمون في "التهذيب" سوى إبراهيم بن عبد الحميد هذا وهو ثقة معروف برواية جمع من الثقات في "تاريخ ابن عساكر" (454/1 - 455) وغيره ويتوثق جمع من الحفاظ فقال أبو زرعة الرازي: ما به بأس. وقال الطبراني في "المعجم الصغير": كان من ثقات المسلمين. وقد عرفه ابن حبان معرفة جيدة فذكره في "الثقات" وكناه بـ "أبي إسحاق" وقال

(13/6): من فقهاء أهل الشام كان على قضاء حمص يروي عن ابن المنكر وحמיד الطويل وروى عنه الجراح بن مليح وأهل بلده تحول في آخر عمره إلى أنطرسوس ومات بها مرابطاً.

والتعليق على كلامه من وجوه:

- أولاً: متابعة مخبر مجهول لا يفرح بها ولا تكون قوية

لو سلم الإسناد إلى المخبر من علة، فالمخبر مجهول لا نعلم عنه شيئاً، فكيف تكون متابعة مجهول قوية، وكيف يشهد مجهول لمجهول؟ والاحتمال الوردي الذي يفترضه الشيخ الألباني أن يكون المخبر هو عبد الرحمن بن غنم الثقة، يقابله الاحتمال الأسود أن يكون كذاباً أو مجهولاً أو متروكاً والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال!

- ثانياً: المخبر ليس مستورا

ثم إن قول الشيخ الألباني إن المخبر المجهول هذا إذا لم يكن هو عبد الرحمن بن غنم فهو تابعي مستورا فهذا لا يساعد عليه الاصطلاح؛ لأن المستور من ارتفعت جهالة عينه وعرفنا عدالته الظاهرة لا الباطنة، وأما هذا المخبر فلا نعرف من هو أصلاً؟ لا اسمه ولا لقبه ولا نسبه ولا.. فكيف يكون مستورا؟ إن المجهول الذي قبله - مالك بن أبي مريم - عرفنا اسمه على الأقل وأما هذا فنكرة بكرة.

- ثالثاً: الراوي عن المخبر بالكاد خرج من حيز الجهالة

ثم لو قال الشيخ الألباني رحمه الله في إبراهيم بن عبد الحميد - الراوي عن هذا المخبر النكرة - إنه مستور لكان له وجه؛ لأن إبراهيم وإن لم يكن مجهول عين فليس معروف العدالة أو ليس فيه توثيق معتبر، وبذلك عليه أن الشيخ الألباني نفسه قال فيه في الضعيفة: «إبراهيم بن عبد الحميد؛ لم أعرفه. وفي "اللسان" ثلاثة من

الرواة بهذا الاسم والنسبة فاعله أحدهم ؛ وثلاثتهم مجهولون¹. ثم وقف الشيخ على توثيق للطبراني قال فيه إنه من ثقات المسلمين² وقول أبي زرعة: لا بأس به وتوثيق ابن حبان، فقال الألباني: «هذه أقوال أئمتنا في إبراهيم هذا تعديلا وتوثيقا».

قلت: وكل هذا لا يجعل منه حجة يحتج به، ولو سلمنا بذلك تبقى جهالة شيخ لا نعرف عنه شيئا، نكرة من النكرات!!

الخلاصة: لقد عرفنا كم عنف ابن حزم رحمه الله تعالى لانتقاده حديث البخاري المعلق في المعازف، وهذا كما رأيت رد أحد أشد المنتقدين المعترضين على ابن حزم، ولم يجد ما يرقع به ما في حديث البخاري من علل سوى رواية مجهولين.

من صحح الحديث من الأئمة

«صححه من الأئمة الحفاظ على مر العصور: 1 - البخاري. 2 - ابن حبان. 3 - الإسماعيلي. 4 - ابن الصلاح. 5 - النووي. 6 - ابن تيمية. 7 - ابن القيم. 8 - ابن كثير. 9 - العسقلاني. 10 - ابن الوزير الصنعاني. 11 - السخاوي. 12 - الأمير الصنعاني (انظر كتابي الجديد " ضعيف الأدب المفرد " في أثناء الرد على ابن عبد المنان في المقدمة) إلى غير هؤلاء ممن لا يحضرني فهل يدخل في عقل مسلم أن يكون المخالفون كابن حزم ومن جرى خلفه - وليس فيهم مختص في علم الحديث - هل يعقل أن يكون هؤلاء على صواب وأولئك الأئمة على خطأ؟ **هَلْ**

¹ - الضعيفة (296/11).

² - قال الطبراني هذه العبارة في ثلاثة من الرواة في معاجمه وليس في الثلاثة من يحتج به، بل بعضهم متروك عند بعض العلماء.

يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ^١؛ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ
أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ^٢﴾^٣.

والتعليق على هذ الفقرة يكون من وجوه:

- أولاً: ليس مناسباً تجريد المخالفين من التخصص

ليس مناسباً تجريد ابن حزم ومن وافقه من التخصص في علم الحديث ، ولو
فتح هذا الباب في المناقشات لم ينسد؛ لأن للمخالف أن يقول وممن ذكرهم الشيخ
الألباني من ليس من المتخصصين وإن كان من المشاركين في علم الحديث.
والحقيقة أنه لو استثنينا البخاري وابن حجر فليس في الباقي ممن ذكرهم الألباني
من هو أولى من ابن حزم في التخصص.

إذاً ليس لنا حين يختلف العلماء في تصحيح حديث أن ننتصر لفريق دون
فريق، ولكن نتحاكم لقواعد الحديث، وإلا فكم مرة ضعف الألباني أحاديث
صححها ابن حجر والنووي والحاكم وغيرهم، بل ضعف أحاديث في الصحيحين
ووصف بعضها بالمنكر، وكان بعض خصومه يردون عليه بهذا الأسلوب: أين
الألباني من البخاري ومسلم، وهم حفاظ وهو ليس حافظاً؟ وكتاباهما تقلتاهما الأمة
بالقبول وليس كذلك صحيحته ولا ضعيفته! فمن يقبل مثل كلام الألباني في ابن
حزم ومن وافقه عليه أن يقبل مثله في الألباني، ولن ينتهي الجدل حينئذ.

والصواب أن علماء الحديث إذا اتفقوا على أمر وجب اتباعهم بلا مشوية، وإن
اختلفوا فالحكم للقواعد والأدلة فمن أيدته الأدلة رجح رأيه وظهر قوله.

١ - (الزمر / 9).

٢ - (ق / 37).

٣ - تحريم آلات الطرب (ص: 88 - 89).

-ثانيا: هل صحح البخاري الحديث؟

ثم إن ها هنا سؤال: هل صحح البخاري الحديث؟ إذا اعتبرنا أن المعلق ليس من شرط الصحيح وجب علينا كي ننسب للبخاري تصحيح الحديث أن نقف على كلام صريح منه بذلك. وليس عندنا حسب علمي شيء من هذا هنا، ولم يذكر الشيخ الألباني أين صحح البخاري الحديث؟ وبعيد أن يكون رآه صححه بإدخاله في كتابه ولو كان معلقا.

بل ذكر الألباني ما ظاهره يناقض هذا لما نقل عن البخاري في التاريخ في رواية مالك بن أبي مريم قوله إن المعروف عن أبي مالك الأشعري، مع أن هذه الرواية ليست على شرطه وإن وافقت تسمية الخمر بغير اسمها كما ورد في عنوان الباب.

-ثالثا: هل يعقل..؟ ليست حجة علمية

وأما قول الشيخ الألباني: هل يعقل أن يكون هؤلاء - يقصد ابن حزم ومن يرى رأيه - على صواب، وأولئك الأئمة - يقصد ابن الصلاح وابن تيمية وغيرهم - على خطأ؟ فهذا ليس حجة، ولو أحصى الشيخ عدد من قالوا إن "قال" حكمها الاتصال لذكر أكثر من هذا العدد بكثير وقد تبين من تصرف البخاري نفسه خطوهم فكان ماذا؟ بل هذا من جنس قول من قال معترضا على الألباني: هل يعقل أن يصحح البخاري أو مسلم حديثا وتتلقاه الأمة بالقبول ويأتي الألباني ويضعفه؟ إن المسائل العلمية لا تناقش على هذا النحو.

حديث "صوتان ملعونان"

هذا هو الحديث الثاني من الفصل الأول الذي خصصه الشيخ الألباني لذكر الأحاديث الصحيحة التي تدل على تحريم الفناء، وبالنظر إلى الأحاديث التي ضعفها ابن حزم فهو من القسم الثاني؛ أي من الأحاديث التي ضعفها ابن حزم لأنه لم يقف على طريقها.

قال الشيخ الألباني:

«الحديث الثاني: عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة: مزمار عند نعمة، ورنة عند مصيبة».

أخرجه البزار في "مسنده" (795/377/1 - كشف الأستار) : حدثنا عمرو بن علي: ثنا أبو عاصم: ثنا شبيب بن بشر البجلي قال: سمعت أنس بن مالك يقول: فذكره ومن طريق أبي عاصم - واسمه الضحاک بن مخلد - أخرجه أبو بكر الشافعي في "الرباعيات" (2 / 22 / 1 - مخطوط الظاهرية) والضياء المقدسي في "الأحاديث المختارة" (6 / 188 / 2200 ، 2201).

وقال البزار: لا نعلمه عن أنس إلا بهذا الإسناد.

قلت: ورجاله ثقات كما قال المنذري (177/4)، وتبعه البيهقي (13/3). لكن شبيب بن بشر مختلف فيه؛ ولذلك قال الحافظ فيه في "مختصر زوائد البزار" (1 / 349) : وشبيب وثق. وقال في "التقريب: "صدوق يخطئ".

قلت : فالإسناد حسن ، بل هو صحيح بالتالي^١.

^١ - تحريم آلات الطرب (ص: 51 - 52).

والتعليق على كلام الشيخ الألباني يكون من خلال الوقفات الآتية:

شبيب بن بشر لا يحتج بحديثه

بالنظر إلى ما قيل في شبيب فالإسناد يستحق الحكم عليه بالضعف وليس بالحسن فضلا عن الصحة، ويتضح ذلك من خلال نقل ترجمته وهي في تهذيب الكمال على النحو التالي: «عباس الدوري عن يحيى بن معين: شبيب بن بشر ثقة، وقال أيضا سمعت يحيى يقول: شبيب الذي روى عنه أبو عاصم يقال شبيب بن بشر ولم يرو عنه غيره. وقال أبو حاتم: لين الحديث؛ حديثه حديث الشيوخ، وذكره بن حبان في كتاب الثقات وقال يخطئ كثيرا».

قلت: فليس في شبيب توثيق معتبر، نعم اختلف فيه قول ابن معين؛ فمرة قال لم يرو عنه غير أبي عاصم، فهو على هذا مجهول العين. ومرة قال فيه ثقة. ولذا قال ابن القطان: «شبيب لم تثبت عدالته. وقال فيه أبو حاتم: لين الحديث¹»، وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم «حديثه حديث الشيوخ». وفي التقريب: «صدوق يخطئ». وقال الذهبي: «لينه أبو حاتم وغيره، ووثقه ابن معين» وصحح الحاكم حديثا من طريقه فاعترض عليه الذهبي قائلا: «شبيب بن بشر فيه لين²».

تحسين الألباني فيه نظر

وبناء على ما سبق من كلام في شبيب فلا يقبل أن يتفرد عن أنس بن مالك بما ليس عند غيره من أصحاب أنس. بل يعد حديثه من قبيل المنكر ومن ثم فتحسين الألباني إسناد حديثه ليس بالحسن.

¹ بيان الوهم والإيهام (587/3).

² التلخيص بهامش المستدرک (618/3).

والغريب أن الشيخ الألباني - رحمه الله - نقل قول ابن حجر في شبيب: «وثق»، وهو توثيق ممرض يستعمله الذهبي وغيره من الحفاظ للإشارة إلى عدم الاعتداد بالتوثيق الوارد في حق من قيل فيه، وضعف الشيخ الألباني راويا وثقه ابن حبان فقال: «لكن أشار الذهبي في "الكاشف"، وفي "المغني" إلى تضعيف توثيقه بقوله: "وثق" ¹». بل قال الشيخ الألباني: «إن الحافظ الذهبي لا يكاد يستعمل هذا الفعل: "وثق" إلا في راوٍ تفرد بتوثيقه ابن حبان، فيشير بذلك إلى أنه توثيق ضعيف لا يعتمد ²». قلت: يستعمل الذهبي وغيره هذه الصيغة في كل توثيق غير معتمد، وليس محصورا في توثيق ابن حبان.

ومن هنا كان المناسب سيرا على ضعف إسناد الراوي الذي فيه توثيق ممرض أن يحكم الشيخ الألباني بالضعف على الإسناد، لا أن يقول إن الإسناد حسن وقد تفرد به راوٍ لين الحديث.

وكذلك قول الحافظ: «صدوق يخطئ»، فكثيرا ما استدل به الألباني على ضعف من قيل فيه ذلك لا على الاحتجاج بحديثه، من ذلك قوله: «وهذا سند لا بأس به في الشواهد جعفر بن ميمون قال الحافظ: "صدوق يخطئ" ³». إذاً سند من يقال فيه «صدوق يخطئ» لا بأس به في الشواهد وليس حجة في الأحكام، وهذا لو كان الشاهد أو المتابع صالحا، فكيف وهو مصيبة من المصائب كما سيأتي في الوقفة الآتية؟

الشيخ الألباني يورد متابعا

ولما أراد الشيخ الألباني تقوية رواية شبيب بن بشر قال:

¹ - الضعيفة (1051/24).

² - الضعيفة (92/24).

³ - إرواء الغليل (357/3).

« تابعه عيسى بن طهمان، عن أنس؛ أخرجه ابن سماك في " الأول من حديثه" (ق2/87؛ مخطوط). وعيسى هذا ثقة من رجال البخاري كما في "مغني الذهبي" وقال العسقلاني: صدوق أقرط فيه ابن حبان والذنب فيما استكره من غيره فصح الحديث والحمد لله¹».

قلت: كلا لم يصح الحديث كما لم يحسن قبل، وقد صدر من الشيخ الألباني جملة من الأخطاء كما يتبين في الوقفات الآتية:

إساءة في التخريج: أين الإسناد بين ابن السماك وابن طهمان؟

من المقرر أن الحكم على حديث بالحسن أو الصحة أو الضعف متوقف إلى حد كبير على إسناده، والشيخ الألباني لم يذكر الإسناد إلى عيسى بن طهمان - المتابع لشبيب في حديث أنس- ، واكتفى بعزوه إلى ابن السماك، علماً أن ابن السماك - واسمه عثمان بن أحمد بن السماك - توفي سنة أربع وأربعين وثلاثمائة(344هـ) - كما في الميزان للذهبي - ، بينما عيسى بن طهمان مات قبل الستين ومائة(160هـ) - كما في تهذيب التهذيب - ، فبين عيسى بن طهمان وابن السماك فيا في وقفار نحو قرنين من الزمان، فأين الإسناد؟

البلاء في رواية عيسى بن طهمان يصعد من تحت

ثم إن عيسى بن طهمان لما دافع عنه ابن حجر وغيره فيما يتعلق بالمناكير التي تروى عنه، علق الجناية بمن تحته في الإسناد، فاعتبر البلاء يصعد له من الرواة عنه، وبالتالي ما كان ينبغي في هذه الصورة أن يسقط الشيخ الألباني الإسناد من تحت عيسى بن طهمان، مكتفياً بالعزو لابن السماك؛ لأن البلاء في حديث عيسى بن طهمان يأتي ممن دونه في الإسناد.

¹ - تحريم آلات الطرب(ص: 52).

البلاء في رواية ابن السماك ينزل عليه من فوق

ومن الغريب أيضا أن الذهبي قال في ابن السماك في المغني في الضعفاء: «موثق لكنه راوية للموضوعات عن طيور»؛ أي أن البلاء ينزل عليه من فوق أي ممن فوقه في الإسناد.

وبهذا يكون الشيخ الألباني أساء في التخريج لما لم يذكر من الإسناد إلا راوية الأول وراوية الأخير قبل الصحابي، مع أن البلاء في أحاديث كل من الراويين يأتي مما بينهما. أي لم يذكر الجزء من الإسناد الذي هو مصدر البلاء!

من أين صحح الألباني الحديث؟

وإذا عرفت هذا فيرد السؤال: من أين صحح الألباني الحديث؟ أعني هل نظر في رواية الإسناد راويا راويا ثم قرر الحكم وأنه صالح للمتابعة وصحح به الحديث، وهذا هو المتبادر أم خلاف ذلك؟ في كل ذلك إشكال سيتضح بعد حين. ولكن كيف سيقنع القارئ بأن حكم الشيخ الألباني في محله؟ إن الشيخ الألباني لا يقبل التقليد في مثل هذه الأمور، وبالتالي كان عليه - لاسيما وقد أحال على مخطوط ليس متاحا لكل باحث - فضلا عن كل قارئ - الاطلاع عليه، والمخطوط بين يدي الشيخ الألباني ينقل منه - أن يطلع القارئ على الإسناد للنظر في صلاحيته للتقوية من عدمه، فيوافق الشيخ في حكمه على الحديث بالصحة أو يخالفه، ولكنه لم يفعل ولذا قلت سابقا إنه أساء في التخريج.

الشيخ الألباني كشف إسناد الحديث في الصحيحة

ولكن ما أبهمه الشيخ الألباني من الإسناد هنا كشفه في الصحيحة فقال: «قال ابن السماك (ق2/87) حدثنا الحسين: حدثنا عبيد بن عبد الرحمن التميمي قال: حدثني عيسى بن طهمان، عن أنس به..»

لكن عبيدا هذا أورده ابن أبي حاتم(410/2/2) وكناه بأبي محمد البزاز روى عنه أبو أسامة الكلبي، وقال عن أبيه: لا أعرفه والحديث الذي رواه كذبا والحديث الذي أشار إليه لم أعرفه، وهو غير هذا قطعا، والله أعلم¹ .

قلت: فتبين بعدما كشف الشيخ الألباني رحمه الله عن إسناد الحديث، أن عدد رواة الإسناد أربعة: اثنان كشف عنهما وهما ابن السماك وعيسى بن طهمان، واثنان لم يكشف عنهما.

وبناء عليه يتوقف الحكم على قبول متابعة عيسى بن طهمان لشبيب بن بشير على مرتبة الراويين الذين لم يكشف عنهما في ميزان الجرح والتعديل، وأما الراويان الذان كشف عنهما - وإن كان في كل منهما كلام - فيصلحان في الشواهد والمتابعات.

الإسناد الذي أبهم مصيبة من المصائب

ولكن بالنظر في الإسناد الذي أبهمه الشيخ الألباني هنا في رده على ابن حزم، يتبين أن الراويين الذين لم يكشف عنهما لا يصلحان البتة ويكون الإسناد الذي أبهمه مصيبة من المصائب.

أما أحد الراويين فقد نقل الشيخ الألباني نفسه في الصحيحة عن ابن أبي حاتم قوله: «روى عنه أبو أسامة الكلبي، وقال عن أبيه: لا أعرفه والحديث الذي رواه كذبا» . قلت: ومعنى هذا أن الراوي الأول الذي أبهمه الشيخ الألباني في الرد على ابن حزم فيه أمران:

- مجهول عين من جهة؛ لأننا لا نعلم له إلا راويا واحدا.

¹ - تحريم آلات الطرب(ص: 52).

- وهذا المجهول متهم برواية الكذب من جهة أخرى؛ لأن أبا حاتم قال إن الحديث الذي روى عنه أبو أسامة كذب! وأبو أسامة قال ابن أبي حاتم في ترجمته: «كتبت عنه مع أبي وهو ثقة صدوق». وعليه فالتهمة في رواية الكذب موجهة لعبيد بن عبد الرحمن التميمي، ولذلك اكتفى الذهبي في ترجمته في المغني في الضعفاء وفي الميزان بقوله: «تفرد عنه أبو أسامة الكلبي بخبر موضوع».

الخلاصة: إن هذا الراوي لا يُقبل الاستشهاد به، وما كان ينبغي للشيخ الألباني رحمه الله تعالى أن يخفيه في رده على ابن حزم؛ فهو ليس ثقة حجة كالشمس كي لا يضر إخفاؤه، بل مجهول عين مظلم، ثم هو متهم!!

وأما الراوي الثاني الذي أخفاه الشيخ الألباني في الإسناد فهو شيخ ابن السماك، أخفاه بالكلية في كتاب تحريم آلات الطرب، وأما في الصحيحة فقال:

« قال ابن السماك (ق2/87): حدثنا الحسين:.... » وذكر باقي الإسناد.

والسؤال الذي يرد على الشيخ في الصحيحة - وهنا من باب أولى - : هل مجرد ذكر اسم الراوي يكفي للتورك على روايته؟ كلا! فكم راو اسمه حسين؟

نعم يمكن القول ينبغي البحث عنه في شيوخ ابن السماك، ولكن هذا ليس عمل القارئ بل عمل من يخرج الحديث! ثم الحكم على صلاحية حديثه متوقفة على معرفته، والمصيبة الأكبر أن الحسين هذا شيخ ابن السماك متهم بالكذب، واسمه الحسين بن حميد الربيع، وهذه ترجمته من ميزان الاعتدال مع اللسان:

« الحسين بن حميد بن الربيع الكوفي الخزاز كذبه مطين؛ يروي عن أبي بكر بن أبي شيبه وذكره بن عدي واتهمه انتهى (أي كلام الذهبي في الميزان).

قال ابن عدي: سمعت أحمد بن محمد بن سعيد - وهو ابن عقدة - يقول: سمعت مطينا يقول - ومرو عليه ابن الحسين بن حميد بن الربيع - فقال: هذا كذاب بن كذاب بن كذاب. قال: وسمعت عبدان يقول: سمعت حسين بن حميد بن الربيع يقول: سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يتكلم في يحيى بن معين؛ يقول: من أين له حديث حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رفعه: «من أقال نادما أقال الله عثرته»؟ هو ذا كتب حفص بن غياث عندنا، وكتب ابنه عمر بن حفص ليس فيها من ذا شيء. قال بن عدي: هذه الحكاية لم يحكها عن أبي بكر غير حسين هذا وهو متهم فيها؛ ويحيى أجل من أن يقال فيه مثل هذا؛ لأن عامة الرواة سبر له أحواله وهذا الحديث قد رواه زكريا بن عدي، عن حفص بن غياث.. ثم ساقه بسنده عنه. قال قد رواه الأعمش أيضا عن مالك بن سعيد. وقال: الحسين متهم عندي كما قال مطين قلت: وقد أشار الذهبي إلى قول أبي بكر بن أبي شيبة في ترجمة بن معين فقال: قد استنكر أبو بكر بن أبي شيبة ليحيى ذاك الحديث عن حفص بن غياث هكذا جزم به، وليس بجيد مع قول ابن عدي إن حسين بن حميد تفرد به وأنه متهم فلم يثبت ذلك عن ابن أبي شيبة وبالله التوفيق».

هذا حال الراوي الثاني الذي لم يكشف عنه الشيخ الألباني مع شيخه المجهول والمتهم في تحريم آلات الطرب، وكشف عن بعض اسمه في الصحيحة، كذاب ابن كذاب وأبو كذاب: بل لم يستح حتى اتهم ابن معين فاضح الكذابين! من باب رمتي بدائها وانسلت!!

وعلى كل حال فالإسناد كما ترى مصيبة! فهل يستدرك على ابن حزم بمثل هذا الإسناد؟ وهل ينسب للنبي ﷺ حديث يرويه راو لين الحديث متابع بإسناد فيه مجهول عين متهم وفيه كذاب؟! وبناء عليه يقول الشيخ الألباني إسناده حسن بل صحيح بالمتابع؟

إشكال

مما تقدم علمنا أن إسناده عيسى بن طهمان مكون من أربعة رواة، حذف الشيخ الألباني اثنين من وسط الإسناده وكشف عن اثنين؛ أحدهما في مبتدئه والآخر في منتهاه، وتبين أنه كشف عن أحسن ما في الإسناده، وأخفى أسوأ ما فيه!! هذا الذي أماننا وبين أيدينا وتحت أعيننا!! وها هنا الإشكال المشار إليه آنفا:

- هل وقف الشيخ الألباني على حقيقة هذين الراويين ثم كتم أمرهما في تحريم آلات الطرب؟ نربأ به أن يفعل هذا، وما لنا جواب سوى حسن الظن وأما من الناحية العلمية فلا يسمح له ذلك البتة!

أما أحدهما فقطعا كان يعرف أمره وهو عبيد بن عبد الرحمن، فقد عرف أنه مجهول عين كما تقدم في الصحيحة! وأنه تفرد عنه أبو أسامة الكلبي بخبر موضوع!! ولم يكتف أمره في الصحيحة ولكنه مع ذلك استشهد به لتوقيع حكم عن رب العالمين، ونسبة سنة لرسوله الكريم. وأما الآخر فالله تعالى أعلم.

- ولكن إذا لم يقف على حال الحسين فعلى أي شيء اعتمد لتصحيح الحديث وبناء عليه نسب إلى النبي ﷺ حكما لم يقله، وبناء عليه أيضا شدد الإنكار على ابن حزم وجلده بعبارات قاسية حين لم يقف على إسناده فقال "لا شيء؟" ثم لئن سلمنا بتقصير ابن حزم فأني الموقفين أشد حرجا؟ من لم يقف على الإسناده وبذل جهده فقال بما يوجبه عليه العلم أن يقول فيما لم يقف على إسناده إنه "لا شيء" - وإن كان الأولى أن يقول لم أقف على إسناده- أم الذي لم يكشف عن الإسناده أو كشف عن بعضه وفيه بلاوى وسكت عنها؟

حديث أنس حديث منكر

وعلى كل حال فمما تقدم تبين أن حديث أنس بن مالك حديث منكر لم يروه سوى شبيب بن بشر وفيه لين، فمثله لا يقبل تفرد فضلا عن مخالفته لرواية الثقات

الأثبات: لأن النهي عن صوت النعمة في أوقات الفرح مصادم لما ثبت بالأحاديث الصحيحة والصريحة في استحباب المزمар عند النعمة؛ لأن المزمار في هذا الحديث كما هو ظاهر يقصد به الصوت بالغناء فرحا، ويقابلة الرنة الذي هو النوح وهو صوت الحزن.

المتابع فيه كذابان والشاهد منكر

ثم إن الشيخ الألباني بعدما صحح حديث أنس بناء على رواية شبيب بن بشر وهو لين الحديث، تابعه عليه عيسى بن طهمان بإسناد فيه مجهول عين متهم وفيه كذاب، أي صححه الألباني بمتابعة في إسنادها كذاب ومجهول عين متهم، جاء له بشاهد منكر فقال:

« وله شاهد يزداد به قوة من حديث جابر بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن عوف، قال: قال رسول الله ﷺ: إني لم أنه عن البكاء ولكني نهيت عن صوتين أحققين فاجرين: صوت عند نعمة لهو ولعب ومزامير الشيطان وصوت عند مصيبة لطم وجوه وشق جيوب ورنه شيطان.

أخرجه الحاكم (40/4) والبيهقي (4/69) وفي "الشعب" (7/241/1063 و 1064) وابن أبي الدنيا في "ذم الملاهي" (ق 159/152 - ظاهرية) والآجري في "تحريم النرد.." (63/201) والبغوي في "شرح السنة" (5/430 - 431) والطيايسي في "مسنده" (1683) وابن سعد في "الطبقات" (1/138) وابن أبي شيبة في "المصنف" (3/393) وعبد بن حميد في "المنتخب من المسند" (3/8/1044) من طرق عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عطاء، عن جابر، ومنهم من لم يذكر (عبد الرحمن) وفيه قصة.

ورواه الترمذي رقم (1005) عن جابر مختصرا وقال: حديث حسن؛ يعني لغيره لحال ابن أبي ليلى، وأقره الزيلعي في "نصب الراية" (4/84) وابن القيم في "الإغاثة"

(254/1): وسكت عنه الحافظ في "الفتح" (173/3 و 174) مشيراً إلى تقويته كما هي قاعدته وقال الهيثمي في "المجمع" (17/3): "رواه أبو يعلى والبزار وفيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وفيه كلام".

وأما قول الحافظ في "الدراية" (2/ 172) بعد أن عزاه لجمع ممن ذكرنا :

وأخرجه البزار وأبو يعلى من وجه آخر فقالا: عن جابر، عن عبد الرحمن بن عوف، وأخرجه الحاكم من طريق أخرى عن عبد الرحمن بن عوف، فهو يوهم أنه عندهم من غير طريق ابن أبي ليلى وليس كذلك؛ كل ما في الأمر أن بعضهم جعله من مسند جابر عنه صلى الله عليه وسلم وذكر عبد الرحمن في القصة ومنهم من جعله من مسند عبد الرحمن نفسه كما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم¹»

والكلام عما ورد في هذه الفقرة يكون من خلال الوقفات الآتية:

كلام النبي ﷺ في وفاة ولده إبراهيم محفوظ ومروي عن طريق الثقات الأثبات
مما ينبغي أخذه بعين الاعتبار أن قصة وفاة إبراهيم ولده النبي ﷺ مخرجة في الصحيحين من حديث أنس بن مالك، ورويت خارج الصحيحين من حديث غير أنس من الصحابة بأسانيد حسان، وفيها أن النبي ﷺ لما سئل عن بكائه كان جوابه مخالفا لما ورد في رواية ابن أبي ليلى والقصة واحدة.

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى سيء الحفظ جدا

ثم إن ابن أبي ليلى ليس ثقة ثبتا حتى نحمل مخالفته للثقات على أنها مما حفظ، بل إنه سيء الحفظ جدا كما قال ابن حجر في التقريب، وقال الذهبي في ترجمته في المغني في الضعفاء: «صدوق إمام سيء الحفظ وقد وثق. قال شعبة: ما رأيت أسوأ من حفظه. وقال القطان: سيء الحفظ جدا. وقال ابن معين: ليس بذلك. وقال النسائي وغيره: ليس

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 53 - 54).

بالقوي. وقال الدارقطني: رديء الحفظ كثير الوهم وقال أبو أحمد الحاكم: عامة أحاديثه مقلوبة».

محمد بن أبي ليلى عن عطاء

وابن أبي ليلى هذا على شدة ضعفه لدرجة أن تركه بعضهم يزداد ضعفا في روايته عن عطاء، وهذا الشاهد من هذا الباب.

ثالثا: اضطراب ابن أبي ليلى

ثم مما يؤكد سوء حفظه الكبير أنه اضطرب كثيرا في رواية هذا الحديث عن عطاء، وقال الدارقطني إن الاضطراب منه¹. وقال الحافظ في تخريجه: «ابن أبي ليلى سيئ الحفظ، والاضطراب فيه منه والله أعلم²».

الخلاصة إن حديث ابن أبي ليلى منكر لا يصلح لشيء.

ابن الحزم لم يقف على إسناد الحديث مع كثرة المصادر التي خرجته

ثم قال الألباني معلقا على الحديث: «(تبيه): لقد رأيت أيها القارئ الكريم كثرة من أخرج الحديث من الأئمة وفي مصادر عديدة عن الصحابين الجليلين: أنس وعبد الرحمن وهناك ثالث بنحوه وزيادة في متنه أعرضت عن ذكره لشدة ضعف إسناده خرجته في "الضعيفة" (4095). مع هذا كله قال ابن حزم في "رسالته" (ص: 97): لا يدري من رواه ؟ وأكد ذلك في "مجله" فقال (9/ 57 - 58): لا ندري له طريقا إنما ذكروه هكذا مطلقا وهذا لا شيء .

فهذا من الأدلة الكثيرة على صحة قول الحافظ ابن عبد الهادي في ابن حزم :

¹ - العلل (448/12)، للدارقطني.

² - المطالب العالمة (131/3).

وهو كثير الوهم في الكلام على تصحيح الحديث وتضعيفه وعلى أحوال الرواة؛ كما كنت نقلته عنه في "الصحيحة" بمناسبة تضعيف ابن حزم لحديث البخاري المتقدم¹.

والتعليق على هذه الفقرة يكون من وجوه:

- أولا: لو حول الحديث للضعيفة لكان صوابا

مما تقدم من دراسة لهذا الحديث تبين أنه ضعيف، وكون ابن حزم لم يقف على إسناده فهذا لا يضره، والاستكثار بالمصادر التي ورد فيها الحديث لا يغير في مرتبة الحديث شيئا؛ لأن الطريق واحد أعني التي من طريق شبيب وهو أحسنها، ولذلك ينبغي تحويل الحديث من الصحيحة إلى الضعيفة ليس موافقة لابن حزم ولكن اتباعا لقواعد التخريج.

- ثانيا: لا يقبل كلام ابن عبد الهادي في ابن حزم

ثم إن ابن عبد الهادي الذي تكرر نقل كلامه عند الشيخ الألباني هنا وفي أماكن أخرى من كتبه ليس حجة على ابن حزم، ولو سلك مع أخطاء كل عالم مثل هذا المسلك ما سلم أحد.

ثالثا: كل واحد إذا خالف لا يقبل منه

ثم إن ترك قول العالم المخالف ليس خاصا بابن حزم، فهل لو خالف ابن عبد الهادي يقبل منه ؟ نعم لو قيل بعدم قبول كلام ابن حزم في بعض مسائل الفقه لكان أقرب؛ لا سيما في المسائل التي يُحتج لها بالمفهوم أو التي استعمل فيه نوع من القياس، فعندها يقال له أصل لا يقبله ولا يبني عليه الأحكام وهو القياس مثلا، فلا يعتد بمخالفته لمن يأخذ بالقياس.

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 54 - 55).

واستظهار الشيخ الألباني رحمه الله تعقيباً على الغزالي في اتباعه ابن حزم بكلام ابن عبد الهادي في ابن حزم معتبراً الغزالي جاهلاً بتخصصات العلماء، فإن كان المقصود - وهو الظاهر - أن مرتبة ابن عبد الهادي أعلى من مرتبة ابن حزم فهذا كلام لو سلم لا يعتد به في الخلاف، لأن الصواب قد يكون مع الأقل علماً، والأمثلة على هذا لا تحصى.

ثم إن ابن حزم لا يقل رتبة ومكانة في العلم من ابن عبد الهادي، أما في الفقه فكتاب المحلى من أحسن دواوين الفقه، وأما في الحديث فالأمر أوضح، وكتب ابن حزم في سائر الفنون مثل الفصل ومثل الإحكام لها قبول لدى العلماء، فأين الإنصاف؟

الحديث الثالث: حديث الكوبة الأول

هذا الحديث والذي يليه والذي يليه كلها حديث واحد وإن اختلفت بعض ألفاظه، ولكن الشيخ جعله ثلاثة أحاديث، وذلك له وجه عند أهل الحديث لدراسة الأسانيد فتتعدد الأحاديث بتعدد مخارجها، وليس كذلك عند الاحتجاج.

نهى النبي ﷺ عن صوم الفطر والأضحى دليل واحد وليس متعددا

روي هذا الحديث عن عدة من الصحابة؛ منهم عمر بن الخطاب وعثمان وعلي وعائشة وابن عمر، وأبي سعيد الخدري وغيرهم، فمن ناحية الصناعة الحديثية هي أحاديث مختلفة؛ لأن أهل الحديث يعنون بالطرق والروايات، ولكنه من ناحية الحجية حديث واحد، فيه نهى النبي ﷺ عن صوم هذين اليومين.

ولا نقول عندنا ستة أدلة في تحريم صوم هذين اليومين حديث عمر وحديث علي و... الخ الصحابة الستة الذين ذكروا رضي الله تعالى عنهم؛ لأن كل الأحاديث فيها نهى النبي ﷺ عن صيامهما .

وعلى كل حال فقد قال الشيخ الألباني رحمه الله:

«عن عبد الله بن عباس- رضي الله عنهما- قال : قال رسول الله ﷺ: « إن الله حرم علي - أو حرم - الخمر والميسر والكوبة وكل مسكر حرام ».

رواه عنه قيس بن حبتر النهشلي وله عنه طريقان :

الأولى : عن علي بن بزيمة : حدثني قيس بن حبتر النهشلي عنه

أخرجه أبو داود (3696) والبيهقي (221/10) وأحمد في "المسند" (274/1) وفي "الأشربة" رقم (193) وأبو يعلى في "مسنده" (2729) وعنه ابن حبان في "صحيحه"

(5341) وأبو الحسن الطوسي في "الأربعين" (ق 1 / 13 - ظاهريه) والطبراني في " المعجم الكبير" (12 / 101 - 1 - 2) - / 12598 و 12599) من طريق سفيان، عن علي بن بزيمة. قال سفيان : قلت لعلي بن بزيمة : ما الكوبة؟ قال: الطبل¹.

وقبل نقل ما قاله الشيخ الألباني عن الطريق الثاني للحديث يستحسن الوقوف وقفات لإبداء ملاحظات على كلامه في الطريق الأول.

1- الحديث ورد في قصة وفد عبد القيس

في مرات سابقة لوحظ على الشيخ الألباني - رحمه الله- أن المتن الذي بصدد تخريجه يكون أوسع من المتن الذي في المصادر التي يعزو إليها، وهو خطأ سبقت الإشارة إليه كما عرفت.

والملاحظ هنا عكسَ هذا؛ لأن جميع المصادر التي أحال عليها الشيخ الألباني في التخريج أوردت المتن أوسع مما في التخريج وذلك في قصة وفد عبد القيس.

وقد يقول قائل: إذا أورد الشيخ الألباني المتن فيه زيادات ليست في المصادر التي أحال عليها يكون مخطئاً وإذا أوردته مختصراً عما في المصادر يكون مخطئاً!

والجواب: أما في الصورة الأولى فبلا كما عرفنا سابقاً! وأما في الصورة الثانية فكلّا! يجوز للمحدث اختصار المتن عما هو في المصادر إذا كان غرضه الاختصار والاقتصار على محل الشاهد؛ كما يفعل أصحاب المصنفات، ولكن حين يكون الحديث مروياً في مناسبة واحدة وفيه قصة وتختلف الروايات زيادة ونقصاناً، ويكون القصد زيادة من تلك الزيادات كما هو الشأن في حديث ابن عباس هذا؛ فهنا ينبغي ذكر أصل

¹ - تحريم آلات الطرب (م: 55 - 56).

الحديث أثناء التخريج، للنظر في الزيادات وما يستحق منها أن يعتبر زيادة، وما يستحق أن يعتبر رواية شاذة أو منكرة.

2- قصة وفد عبد القيس في الصحيحين

وها هي ذي قصة وفد عبد القيس ومجيئهم للنبي ﷺ وما سألوه وما أجابهم كما وردت في الصحيحين:

قال ابن عباس : « قدم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ فقالوا يا رسول الله إنا هذا الحي من ربيعة؛ وقد حالت بيننا وبينك كفار مضر، فلا نخلص إليك إلا في شهر الحرام؛ فمرنا بأمر نعمل به وندعو إليه من وراءنا.

قال: «أمركم بأربع وأنهاكم عن أربع:

- الإيمان بالله؛ ثم فسرهما لهم فقال: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم.

- وأنهاكم عن الدباء، والحنتم، والنقير، والمقير.

فهنا كما ترى نهاهم النبي ﷺ عن أربع تتعلق بالأشربة، ولم يزد شيئا.

وها هي ذي القصة من حديث ابن عباس بالزيادة التي أوردها الشيخ الألباني:

«عن ابن عباس : أنه سئل عن الجر فقال : إن أول من سأل رسول الله ﷺ عن النبيذ عبد القيس أتوه فقالوا: يا رسول الله إنا بأرض ريف وإنا نصيب من البقل فائمرنا بشراب فقال : «انتبذوا في الأسقية ولا تنبذوا في الجر، ولا الدباء، ولا المزفت ولا النقير، فإني نهيت عن الخمر والميسر والكوبة - وهي الطبل - وكل مسكر حرام». قالوا: يا رسول الله فإذا اشتد قال : «صبوا عليه الماء». قال في الثالثة أو في الرابعة «فإذا اشتد فأهرقوه».

ثم روي الحديث مختصرا يقتصر فيه أحيانا على الزيادة فقط، كما فيما أورده الشيخ الألباني هنا.

والمقصود أن القصة واحدة والحديث خرجه البخاري في عدة أبواب وخرجه مسلم بروايات مختلفة، وليس في أي منها الزيادة التي نحن بصددھا والتي يحتج بها الشيخ الألباني على ابن حزم، ولهذا كان ينبغي للشيخ الألباني أن يشير إلى أن أصل الحديث في الصحيحين وغيرهما من دون هذه الزيادة، ليُنظر هل تعد الزيادة زيادة ثقة فتقبل، أم رواية شاذة أو منكرة فترد؛ لاسيما وابن عباس هنا في رواية الصحيحين حصر نهي النبي ﷺ وقد عبد القيس في أربع ليس فيها ما ورد في هذه الزيادة.

اختصار سيء لسند الحديث

وإذا لم يكن اختصار الشيخ الألباني لمتن الحديث هنا جيدا، فكذلك اختصاره الإسناد كان سيئا، وذلك لأن المصادر التي أحال عليها روته جميعها من طريق محمد بن عبد الله الزبيري، عن سفيان الثوري به.

ووجه الاعتراض هنا هو حذف اسم تلميذ سفيان الثوري أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري من الإسناد، فهو وإن كان ثقة إلا أنه يخطئ في حديث الثوري خاصة كما قال ابن حجر في التقريب؛ بل قال أحمد: «كان كثير الخطأ في حديث سفيان».

ولما كان حديثنا من هذا الباب لم يكن صوابا من الشيخ الألباني حذف الراوي الضعيف الرواية عن الثوري خاصة، اللهم إلا أن لا يكون رجع إلى ترجمته أثناء التخريج أو رجع ولم ينتبه لضعف روايته عن الثوري.

إسناد الطريق الأول ضعيف

وكيفما كان الحال فالطريق الأول إسناده ضعيف بسبب أبي أحمد - وهو محمد بن عبد الله - الزبيري وهو يخطئ كثيرا في حديث الثوري ، بينما رأينا كيف أرسل الشيخ الألباني صحته إرسال المسلمات.

تفسير الكوبة بالطبل لا يصح

وبناء على هذه العلة أيضا فلا تصح نسبة تفسير الكوبة بالطبل لعلي بن بذية؛ لأن الراوي الضعيف في سفيان الثوري هو الذي زعم أن سفيان قال: « قلت لعلي بن بذية: "ما الكوبة؟" قال: الطبل». وبالتالي فنسبة تفسير الكوبة بالطبل لابن بذية لم تصح.

الطريق الثاني للحديث

ثم قال الشيخ الألباني:

« والأخرى: عن عبد الكريم الجزري، عن قيس بن حبر بلفظ: «إن الله حرم عليهم الخمر والميسر والكوبة - وهو الطبل - وقال: كل مسكر حرام».

أخرجه أحمد (289/1) وفي "الأشربة" (14) والطبراني (12601) والبيهقي (10/213 - 221).

وهذا إسناد صحيح من طريقه عن قيس هذا وقد وثقه أبو زرعة ويعقوب في "المعرفة" (3/194) وابن حبان (308/5) والنسائي والحافظ في "التقريب" واقتصر الذهبي في "الكاشف" على ذكر توثيق النسائي وأقره ولذلك صححه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على "المسند" في الموضعين (4/158 و 218) وشذ ابن حزم فقال في "المحلى" (7/485): "مجهول" مع أنه روى عنه جمع من الثقات وهو من الأحاديث التي فاتته فلم يسقه في زمره الأحاديث التي ضعفها في تحريم المعازف ومثله ما يأتي¹.

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 56).

والتعليق على كلام الشيخ الألباني تضمنته الوقفات التالية:

الطريق الأول عرفنا عدم صحته

عرفنا أن الطريق الأول غير صحيح بسبب الراوي عن سفيان؛ فهو كثير الخطأ في روايته عنه بالذات والطريق الذي أمامنا من هذا النوع، وبالتالي فقول الشيخ الألباني صحيح من طريقه ليس صحيحاً فليعلم ذلك.

تفسير الكوبة بالطبل ليس في المصادر المحال عليها

ثم إن الشيخ الألباني مرة أخرى يذكر في المتن الذي يقوم بتخريجه ما ليس في المصادر التي يحيل عليها، والحديث في مسند أحمد (1/289)، والبيهقي (10/213)، كالتالي: «...عن عبد الكريم، عن قيس بن حبتر، عن بن عباس عن رسول الله ﷺ قال : «ان الله حرم عليكم الخمر والميسر والكوبة وقال كل مسكر حرام».

فلا ذكر للطبل كما ترى، وفي الصحيحة (5/424) عزاه للمسند من دون ذكر الطبل، أي عزاه على الصواب.

وكذلك لا ذكر للطبل في رواية الطبراني (12601) المحال عليها، وهي «عبد الكريم عن قيس بن حبتر الربيعي، عن عبد الله بن عباس قال : قال رسول الله ﷺ: «ثمن الخمر حرام ومهر البغي حرام وثمن الكلب حرام والكوبة حرام وإن أتاك صاحب الكلب يلتمس ثمنه فاملاً يديه تراباً، والخمر والميسر وكل مسكر حرام».

قيس بن حبتر ليس مجهولاً ولا مشهوراً

وأما قول ابن حزم عن قيس بن حبتر إنه مجهول فليس صواباً وتعقب الشيخ الألباني في محله؛ وهذه ترجمة قيس بن حبتر من تهذيب التهذيب لابن حجر:

« قيس بن حبتر التميمي ويقال الربيعي الكوفي؛ سكن الجزيرة.

روى عن ابن عباس وعن ابن مسعود فيما قيل؛ روى عنه عبد الكريم بن مالك الجزري وعلي بن بزيمة وغالب بن عباد وزفر العجلي. قال أبو زرعة والنسائي: ثقة وذكره ابن حبان في الثقات. روى له أبو داود حديثين أحدهما في الأسقية والآخر في النهي عن ثمن الخمر وغيره.

قلت- القائل هو ابن حجر- : قال مهنا: سألت أبا عبد الله عنه ما عندك كيف هو ومن أين هذا؟ فقال: لا أدري. وقال ابن حزم مجهول وهو نهشلي من بني تميم».

فقيس بن حبتر كما ترى بموجب قواعد المصطلح ليس مجهولاً؛ لا جهالة عين ولا جهالة حال، ولكنه في نفس الوقت ليس مشهوراً، بل إن أحمد بن حنبل لما سئل عنه قال إنه لا يعرف عنه كبير شيء كما رأيت في الترجمة.

في انفراد قيس بن حبتر بالزيادة نظر

وأما بخصوص تصحيح إسناد هذا الطريق فهو كذلك بالنظر إلى أن رواته ثقات، ولكن لما كان حال قيس بن حبتر كما تقدم، فما تفرد به من زيادة يستحق التأمل، لأن الروايات الثابتة التي فيها نهى النبي ﷺ عن أربع عن المزفت والنقيرو.. الخ ليس فيها ما ورد في هذه الزيادة ولا ذكر للكوبة، وقد أخرجه البخاري في نحو عشرة أماكن كلها بدون الزيادة، وكذلك أوردته مسلم بروايات متعددة وليس فيه الزيادة، اللهم في حديث قيس بن حبتر؛ فهذا الذي يجعل قبول الزيادة محل نظر؛ لأنها ترجع بالتقصير على الحفاظ وهم أكثر عدداً وأعلى مرتبة من قيس بن حبترو إن كان ثقة.

الحديث الرابع: حديث الكوبة الثاني

وهذا كالحديث الذي قبله ، ولكن الشيخ الألباني جعله حديثا رابعا باعتباره من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص ، فقال:

«عن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال: « إن الله عز وجل حرم الخمر والميسر والكوبة والغبيراء وكل مسكر حرام».

وله ثلاث طرق :

الأولى : عن الوليد بن عبدة ويقال : عمرو بن الوليد بن عبدة به

أخرجه أبو داود (3685) والطحاوي في "شرح المعاني" (325/2) والبيهقي (221/10 - 222) وأحمد (158/2 و 170) و "الأشربة" (207)، ويعقوب الفسوي في "المعرفة" (2/ و 519)، وابن عبد البر في " التمهيد " (167/5)، والمزي في "التهذيب" (45/31 - 46) من طريق محمد بن إسحاق وابن لهيعة وعبد الحميد بن جعفر ثلاثتهم عن يزيد بن أبي حبيب عنه.

الأول منهم قال: " الوليد بن عبدة " والآخران قالوا: " عمرو بن الوليد بن عبدة " وهذا هو الراجح كما حققه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على "المسند" (241/9) قال : واثنان أقرب إلى أن يكونا حفظا الاسم من واحد "فراجعه.

وأیضا محمد بن إسحاق لو صرح بالتحديث فليس بحجة عند المخالفة فكيف وهو

قد عنعنه؟

وإذا كان الأمر كذلك فما حال عمرو بن الوليد هذا؟ مقتضى قول الذهبي في "الميزان": "وما روى عنه سوى يزيد بن أبي حبيب" أنه مجهول.

لكن قد ذكره يعقوب بن سفيان في "ثقات المصريين" من "المعرفة" (519/2) وكذلك ذكره ابن حبان في "ثقات التابعين" (184/5) ولذا قال الحافظ في "التقريب": "صدوق".

وعلى هذا فالحديث حسن لذاته، أو على الأقل حسن لغيره، بل هو صحيح بما تقدم ويأتي¹.

والتعليق على كلام الشيخ الألباني يتم من خلال الوقفات التالية:

الرواية ليست مقرونة كما قد يتوهم

قد يتوهم القارئ لتخريج الشيخ الألباني في قوله: «من طريق محمد بن إسحاق وابن لبيعة وعبد الحميد بن جعفر ثلاثهم عن يزيد بن أبي حبيب عنه» أن روايتهم مقرونة في المصادر المذكورة، ولكن أراد الشيخ كما سيتضح أن المصادر بعضها رواه من طريق الراوي الأول وبعضها من طريق الثاني وهكذا، وثلاثتهم يلتقون في روايتهم في يزيد بن حبيب، وثلاثتهم فيهم كلام.

تسمح الشيخ الألباني مع مجهول عين

تسمح الشيخ رحمه في ترجمة عمرو بن الوليد وهو مجهول عين لم يرو عنه سوى يزيد بن حبيب، ولئن العبارة في الكلام فيه، وأشار إلى أنه مترجم في كتاب ثقات المصريين وثقات ابن حبان وأن ابن حجر قال فيه «صدوق» كما لو كان مؤيدا لهما، مع أن الشيخ نفسه طالما وبخ ابن حبان في توثيقه المجاهيل، كما اعترض على الحافظ ابن حجر

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 56 - 58).

أكثر من مرة لقوله في مجهول عين مجهول حال؛ من ذلك ما جاء في إرواء الغليل في الكلام عن أحد المجاهيل: «قال الحافظ في "التقريب": "مجهول الحال". وقلت: بل هو مجهول العين، لأنه لم يرو أحد عنه غير ابن أبي ذئب¹»، وقال في راو آخر «لم يوثقه غير ابن حبان، ولم يرو عنه غير أيوب بن موسى القرشي فهو مجهول العين وقول الحافظ في (التقريب): "مجهول الحال" تسامح²».

والسؤال: إذا كان القول في مجهول عين وثقه ابن حبان مجهول حال تسمح، فماذا يكون اعتباره صدوقاً وماذا يعتبر وصف حديثه حسناً وصحيحاً بغيره؟

اضطراب في حكم الحافظ على مجهول عين

والحقيقة أن الحافظ كان متسماً في إطلاق صدوق على عمرو بن الوليد وكان أكثر تسماً لما أطلق التوثيق على الوليد بن عبدة في التقريب، فقال «ثقة»؛ وهما - أعني عمرو والوليد - :

- إما واحد اختلف في اسمه فيكون الحافظ قال فيه «صدوق» في مكان و«ثقة» في مكان آخر؛ أي حسب ترتيبه في مراتب التوثيق يكون في المرتبة الثالثة والرابعة في نفس الوقت، وهذا لا يكون!

- أو هما اثنان انفرد بالرواية عنهما يزيد بن حبيب فكيف يكون أحدهما صدوقاً والآخر ثقة؟ والحال أن ما ذكر في ترجمتها متشابه مما يقوي الاحتمال الأول.

وعلى كل حال ففي كل من الحالتين يتبين اضطراب وتسمح الحافظ في هذه الترجمة؛ والصواب ما قاله الذهبي أن يقال مجهول عين سواء كانا اثنين أو واحداً.

¹ - إرواء الغليل (272/5).

² - إرواء الغليل (389/4).

حديث الكوبة معلول

والأهم من هذا أن الذين ترجموا لعمرو أو الوليد قالوا في حديثه هذا - ولا أدري هل وقف الشيخ الألباني عليه أم لا - إنه حديث معلول؛ ففي تهذيب التهذيب نجد: «وقال ابن يونس: وليد بن عبدة، ويقال عمرو بن الوليد حديثه معلول»، وفي الميزان قال الذهبي: «الوليد بن عبدة مولى عمرو بن العاص والوليد بن عنبسة مجهولان».

قلت - الذهبي القائل - : روى عن ابن عبدة يزيد بن أبي حبيب والخبر معلول في الكوبة والغبراء».

والحديث المعلول لا يصلح لا للاعتماد بله الاعتماد كما لا يخفى.

الطريق الثانية واهية أيضا

ثم قال الشيخ الألباني:

«الثانية: عن ابن وهب: أخبرني ابن لهيعة، عن عبد الله بن هبيرة، عن أبي هبيرة أو هبيرة العجلاني، عن مولى لعبد الله بن عمرو، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ خرج إليهم ذات يوم وهم في المسجد فقال: «إن ربي حرم علي الخمر والميسر والكوبة والقنين»، والكوبة: الطبل.

أخرجه البيهقي (222/10) وأحمد (172/2): ثنا يحيى: ثنا ابن لهيعة به إلا أنه قال: "عن أبي هبيرة الكلاعي عن عبد الله بن عمرو..." لم يشك ولم يذكر المولى .

قلت: ورجال البيهقي ثقات غير المولى فلم أعرفه، ولعله هو "أبو هبيرة" نفسه وهو مجهول كما في "تعجيل المنفعة"، والله أعلم¹.

والتعليق على كلام الشيخ الألباني يكون من خلال الوقفات التالية:

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 58).

مجهولان في الإسناد

إن إسناد البيهقي فيه مجهولان؛ فيه أبو هبيرة وهو مجهول باعتراف الشيخ الألباني نقلا عن ابن حجر، ومولى عبد الله بن عمرو الذي لم يعرف، وبحسب رواية البيهقي لا يمكن أن يكون مولى عبد الله بن عمرو هو نفسه أبا هبيرة، فلا يستقيم أن يروي عن نفسه، وإنما الاحتمال وارد على رواية المسند.

إذاً طريق البيهقي فيها مجهولان؛ فكيف يقال ثقات إلا واحد؟ ومجهول عين واحد يعتبر حديثه ضعيفا جدا فكيف بمجهولين، وما الذي يحوجنا إلى النزول إلى مثل هذه الأسانيد في الأحكام الشرعية؟

ثم إن في الإسناد عبد الله بن لهيعة وهو عند البعض ثقة مشهور كان قد اختلط، وضعيف قبل وبعد اختلاطه عند آخرين، ومع ذلك لا يطلق فيه التوثيق ولكن الراوي عنه عند البيهقي هو عبد الله بن وهب؛ وحديثه عنه أحسن من حديث غيره، إلا أن ذلك لا يلبسه لقب الثقة.

رواية البيهقي راجحة على رواية المسند

وأما الاحتمال الذي أورده الشيخ الألباني أن يكون أبو هبيرة هو مولى عبد الله بن عمرو بناء على رواية المسند، فمع أن رواية البيهقي أرجح نظرا لأن الراوي عنه أحد العبادلة كما تقدم، فينضم إلى جهالة أبي هبيرة ضعف ابن لهيعة لما تقدم من اختلاطه؛ باعتبار أن رواية المسند ليست من طريق ابن وهب.

فالرواية واهية بل والحديث معلول كما قرر العلماء.

الطريق الثالث: وهن على وهن

ثم قال الشيخ الألباني:

« الثالثة : عن فرج بن فضالة ، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن رافع ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو مرفوعا بلفظ: "إن الله حرم على أمتي الخمر والميسر والمزرر والكوبة والقنين وزادني صلاة الوتر". قال يزيد بن هارون : (القنين): البرابط .

أخرجه أحمد في "المسند" (2/ 165 و 167) و"الأشربة" (212 و 214) والطبراني في "المعجم الكبير" (13/ 51 - 127/52).

قلت: وهذا إسناد ضعيف لضعف عبد الرحمن بن رافع - وهو التتوخي القاضي - والفرج بن فضالة ، وشيخه إبراهيم بن عبد الرحمن ذكرروه في الرواة عن أبيه ، ولم أجد له ترجمة وفيما تقدم من الطرق والشواهد خير وبركة وكفاية¹.

والتعليق على كلام الشيخ في الوقفات التالية:

ما الحاجة لمثل هذا الإسناد؟

الإسناد الذي ساقه الألباني ضعيف جدا وقد علق الشيخ الألباني نفسه على جميع رواته إلا الصحابي ، فما الذي يحوجنا في الأحكام الشرعية لمثل هذا الإسناد؟

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 58).

إنما هو السهو

قول الشيخ الألباني لم يجد ترجمة لإبراهيم بن عبد الرحمن سهو منه رحمه الله تعالى، لأنه سبق وتكلم عنه في أكثر من مكان وعلم أنه مجهول، فقال مرة: «إبراهيم بن عبد الرحمن بن رافع مجهول كما قال الحسيني¹»، وفي مكان آخر: «إبراهيم هو ابن عبد الرحمن بن رافع الحضرمي مجهول كما قال الهيثمي (240/2)²».

ضعيف عن مجهول عن ضعيف

وبناء عليه فهذا الإسناد كما ترى: الفرغ بن فضالة وهو ضعيف، يروي عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن رافع؛ وهو مجهول عين؛ لقول ابن حجر في تعجيل المنفعة: «إبراهيم بن عبد الرحمن بن رافع الحضرمي، عن أبيه، وعنه فرج بن فضالة: مجهول. قلت- القائل ابن حجر- : لم يذكره ابن أبي حاتم وحديثه بهذا السند في تحريم الخمر».

ومجهول العين هذا الذي لم يرو عنه سوى فرج بن فضالة الضعيف، يروي عن أبيه وهو ضعيف، فما قيمة هذا الإسناد؟ ضعيف عن مجول عن ضعيف؟

أين الخير والبركة في رواية الضعفاء والمجاهيل

ولعل هذا الذي جعل الشيخ الألباني يقول - في إشارة إلى عدم الاعتماد عليه - : «فيما تقدم من الطرق والشواهد خير وبركة وكفاية³».

ولكن أين الخير والبركة في الطرق السابقة وهي معتمدة ومظلمة بالمجاهيل ومنكرة بالضعفاء؟ أمثل هذا يضرب ابن حزم ويشنع عليه بأنه غير مختص وغير حافظ؟

¹ - الصحيحة (207/4).

² - إرواء الغليل (159/2).

³ - تحريم آلات الطرب (ص: 59).

الحديث الخامس : حديث الكوبة الثالث

وقال الشيخ الألباني:

«عن قيس بن سعد رضي الله عنه - وكان صاحب راية النبي ﷺ - أن رسول الله ﷺ قال ذلك - يعني حديث مولى ابن عمرو المتقدم - قال: « والغبراء وكل مسكر حرام ».

أخرجه البيهقي (222/10) من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: أنبا ابن وهب: أخبرني الليث بن سعد وابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد بن عبدة، عن قيس بن سعد به. قال عمرو بن الوليد: وبلغني عن عبد الله بن عمرو بن العاص مثله، ولم يذكر الليث: (القنن) وكذا رواه الطبراني في "الكبير" (20/15/13) من طريق آخر عن يزيد.

قلت: وهذا إسناد حسن رجاله ثقات على ما عرفت من تفرد يزيد بن أبي حبيب بالرواية عن عمرو بن الوليد وفي إسناده هذا إشعار بانقطاع السند بينه وبين روايته المتقدمة عن عبد الله بن عمرو في الطريق الأولى عنه في الحديث الرابع .

لكني رأيت حديث قيس هذا قد أخرجه عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم في "فتوح مصر" (ص: 273) رواه عن ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد بن عبدة، عن قيس بن سعد أن رسول الله ﷺ خرج إليهم . . . الحديث قال: حدثني أبي عبد الله بن عبد الحكم وربما أدخل فيما بين عمرو بن الوليد وبين (قيس) : " أنه بلغه".

قلت: فاختلف محمد بن عبد الله بن عبد الحكم مع عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم وهما أخوان صدوقان؛ لكن الأول أشهر وقد جعل الانقطاع بين عمرو بن

الوليد وعبد الله بن عمرو وجعله الآخر بين عمرو بن الوليد وقيس بن عباد ولعل الأول أرجح لأنه قرن مع ابن لهيعة الليث بن سعد وهذا ثقة حافظ بينما أخوه لم يذكر إلا ابن لهيعة وفيه ضعف معروف والله أعلم^١.

وتعقبنا على كلام الشيخ الألباني يقال:

أنى يحسن الحديث؟

وقع الشيخ الألباني رحمه الله في هذه الرسالة في جملة من الأخطاء التي يتعجب من صدورها من مثله، وتقدمت جملة منها لاسيما في هذا الفصل، يأتي إلى أسانيد مية فيحاول بكل ما أوتي من قوة أن ينفخ فيها الروح ولو على حساب القواعد الحديثية، والتخريج الذي بين أيدينا مثال على ذلك.

فأمامنا راو مجهول العين يقول مرة بلغني عن عبد الله بن عمرو، ومرة يقول عن مولى لعبد الله بن عمرو، ومرة عن قيس بن سعد، ثم يقول الشيخ الألباني إسناده حسن! فهذه الوجوه لا يقوي بعضها بعضا بل لا تزيد الحديث سوى وهنا «فأنى يحسن الحديث؟

الاستنجاذ بإسناد ساقط

ثم قال الشيخ الألباني:

«وللحديث طريق آخر يرويه عبيد الله بن زحر عن بكر بن سواد عن قيس بن سعد مرفوعا بلفظ: «إن ربي تبارك وتعالى حرم علي الخمر والكوبة والقنين وإياكم والغبيراء فإنها ثلث خمر العالم».

^١ - تحريم آلات الطرب (ص: 60).

أخرجه ابن أبي شيبة في " المصنف " (4132/197/8) والبيهقي وأحمد (422/3) و "الأشربة" (27) وابن عبد الحكم في " فتوح مصر " (273) والطبراني في " المعجم الكبير " (897/352 /18).

قلت : وهذا إسناد ضعيف لضعف عبيد الله بن زحر¹.

قلت: وهذا استمرار في الغلط المشار إليه؛ ففي الإسناد عبيد الله بن زحر قال الألباني هنا ضعيف، وقال في أماكن أخرى متروك كما تقدم، وحديث المتروك ساقط لا يصلح، فالاستتجاد بهذا الإسناد استتجاد بإسناد ساقط.

الحديث الخامس: يرويه مجهول عين ومتروك

ومما تقدم تبين أن الحديث الخامس يرويه مجهول عين ومتروك، فهل يمثل هذه الأسانيد يرد على ابن حزم، فضلا عن أن تثبت بها الأحكام بله نسبتها لخير الأنام عليه الصلاة والسلام؟

الحديث الثالث والرابع والخامس حديث واحد

وكما سبقت الإشارة فالحديث الثالث والرابع والخامس حديث واحد، وأحسن أسانيده حديث ابن عباس على ما فيه. وهذا ما صنعه ابن الملقن فقال في تخريجه: «الحديث التاسع عشر: روي أنه - صلى الله عليه وسلم- قال : «إن الله حرم على أمتي الخمر والميسر والكوبة» في أشياء عدها.

هذا الحديث رواه البيهقي في «سننه» من طرق...؛ فذكر ابن الملقن طريق ابن عباس وعبد الله بن عمرو وقيس بن سعد، ثم قال: «وهذه الطرق كلها معلولة خلا الأول، فإن إسنادهما صحيح؛ فإن أبا داود أخرجه عن محمد بن بشار - وهو إمام حافظ - عن

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 60 - 61).

أبي أحمد وهو محمد بن عبد الله الزبيري ، وهو كوفي من رجال «الصحيحين» - عن سفيان الثوري - وناهيك فيه - عن علي بن بذيمة - وهو ثقة - عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، عن ابن عباس، فهذا إسناد يتصل على شرط الصحيح، وقد رأيت بعض مصنفي زمننا أعله بما لو سككت عنه لكان أولى به¹.

قلت: حديث ابن عباس هو كما قال ابن الملقن إذا استثنينا الراوي عن الثوري وهو أبو أحمد محمد بن عبد الله الأسدي الزبيري؛ فقد عرفنا أنه ضعيف في روايته عنه، وكونه من رجال الصحيحين لا يجعله في حمي من قواعد الجرح والتعديل التي قررت ضعف روايته عن الثوري خاصة، ولذلك قال الحافظ: «وما أظن البخاري أخرج له شيئاً من أفراد عن سفيان²».

ولكن الشأن في تفرد قيس بن حبتر بتلك الزيادة في قصة وفد عبد القيس ففي النفس منها شيء.

¹ - البدر المنير (649/9)، لابن الملقن.

² - فتح الباري (1/440).

الحديث السادس: الخسف بقوم بسبب الخمر

والقيانات

وحقه أن يكون الرابع باعتبار أن الحديث الثالث والرابع والخامس كلها حديث واحد يمكن تسميته حديث الكوفة، أو يكون مع الحديث الأول واحداً. فتكون رسالة الشيخ الألباني مبنية على ثلاثة أحاديث عرفنا حال اثنين منها، وبقي معرفة حال الحديث الثالث حقيقة والسادس بعداً وترتيب الشيخ.

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى:

«الحديث السادس: عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون في أمتي قذف ومسخ وخسف». قيل: يا رسول الله ومتى ذاك؟ قال: «إذا ظهرت المعازف وكثرت القيان وشربت الخمر».

أخرجه الترمذي في "كتاب الفتن" رقم (2213) وابن أبي الدنيا في "ذم الملاهي" (ق 1 / 2) وأبو عمرو الداني في "السنن الواردة في الفتن" (ق 1/39 و 2/40) وابن النجار في "ذيل تاريخ بغداد" (252/18) من طرق عن عبد الله بن عبد القدوس قال: حدثني الأعمش عن هلال بن يساف عنه، وقال الترمذي: «وقد روي هذا الحديث عن الأعمش عن عبد الرحمن بن سابط عن النبي ﷺ مرسل وهذا حديث غريب.

قلت: ورجاله ثقات غير عبد الله بن عبد القدوس قال الحافظ: «صدق رمي بالرفض وكان أيضاً يخطئ».

قلت : رفضه لا يضر حديثه، وخطؤه مأمون بالمتابعات أو الشواهد التي تؤيد حفظه له كما سألته¹.

قلت: وها هنا وقفات مع ما تقدم من كلام:

استغراب الترمذي فسر البخاري

يعتبر الشيخ الألباني استغراب الترمذي في مرات كثيرة تضعيفا للحديث، وهو كذلك هنا، فقد أشار بالنقد لرواية عبد الله بن عبد القدوس حين سأل شيخه البخاري «عن هذا الحديث فقال: يُروى هذا عن الأعمش من حديث عبد الرحمن بن سابط، عن النبي ﷺ مرسلًا. قال محمد: وعبد الله بن عبد القدوس مقارب الحديث».

إذاً الحديث معلول والصواب أنه مرسل من حديث الأعمش، ونقل عن البخاري أن راوي الموصول وهو عبد الله بن عبد القدوس مقارب الحديث، فمثله لا يقبل تقرده فضلاً عن مخالفته.

عبد الله بن عبد القدوس ضعيف عند الألباني

والغريب أن عبد الله بن عبد القدوس الذي لين فيه الشيخ الألباني العبارة هنا اعتبره ضعيفاً في أحاديث كثيرة، فقال مرة: «مع رفضه ضعفه الجمهور²»، وفي مكان آخر قال: «هو ضعيف عند الجمهور؛ مثل ابن معين وأبي داود والنسائي والدارقطني وغيرهم. ولذلك قال الذهبي في "الضعفاء": "ضعفوه". وقال: الحافظ في "التقريب": "صدوق رمي بالرفض، وكان أيضاً يخطئ". وفي تخريج حديث قال: «قال الهيثمي (161/2): "رواه الطبراني في "الأوسط" و"الكبير"، وفيه عبد الله بن عبد القدوس؛ ضعفه ابن معين

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 63 - 64).

² - الضعيفة (7/10).

والنسائي، ووثقه ابن حبان، وقال البخاري : " صدوق، إلا أنه يروي عن أقوام ضعفاء ".
قلت : وقد روى هذا عن الأعمش وهو ثقة".

قلت- الألباني متعباً- : نعم الأعمش ثقة، وقول البخاري في الراوي عنه: " صدوق " لا ينفي كونه ضعيفاً، بل غاية ما فيه أنه صدوق لا يكذب، فإذا ثبت ضعفه الذهبي والعسقلاني كما سبق، فتأمل¹ .

قلت: وكذلك يقال هنا إن قول ابن حجر صدوق لا ينفي ضعفه، كيف وقد أضاف إلى ذلك أنه يخطئ؟

الخلاصة: إن حديث ابن عبد القدوس منكر، لم يحفظه كما يستفاد من استغراب الترمذي وتعليل البخاري.

متابعات وشواهد

ثم قال الألباني: « ومرسل الأعمش الذي علقه الترمذي قد وصله أبو عمرو الداني (ق 40 / 2) من طريق حماد بن عمرو عن الأعمش به.

لكن حماد هذا متروك؛ بيد أن الأعمش قد توبع من قبل ليث بن أبي سليم عند الداني (ق 37 / 2 و 39 / 1)؛ وليث وإن كان معروفاً بالضعف فقد توبع أيضاً فقال ابن أبي الدنيا: (ق 2/2)؛ حدثنا إسحاق بن إسماعيل قال : حدثنا جرير، عن أبان بن تغلب، عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن سابط، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

قلت: وهذا إسناد مرسل صحيح رجاله كلهم ثقات رجال مسلم غير إسحاق بن إسماعيل وهو الطالقاني وهو من شيوخ أبي داود وقال: "ثقة"، وكذا قال الدارقطني. وقال عثمان بن خرزاذ : " ثقة ثقة".

¹ - الضعيفة (357/3).

ثم وجدت له متابعا آخر فقال ابن أبي شيبة (15/ 164 / 19391) : وكيع عن عبد الله بن عمرو بن مرة عن أبيه به.

قلت : وهذا إسناد جيد عبد الله بن عمرو بن مرة صدوق يخطئ¹.

قلت: وهذه وقفات مع ما ورد في كلام الشيخ الألباني:

ليث أيضا دون ابن عبد القدوس

إذا رجح الشيخ الألباني رواية ابن عبد القدوس على رواية حماد بن عمرو باعتبار أنه متروك، فلا «يرجح على ابن عبد القدوس»، فكذلك ليث بن أبي سليم هو دون ابن عبد القدوس، لأن ليث بن أبي سليم اختلط ولم يتميز حديثه فترك كما قال ابن حجر، بينما قال في ابن عبد القدوس صدوق وكان أيضا يخطئ؛ فهو أحسن حالا من ليث.

متابعة غير صحيحة

المتابعة لليث إسناده ليس صحيحا كما قال الشيخ؛ لأن إسحاق بن إسماعيل الطالقاني الراوي عن جرير وإن كان ثقة، إلا أن روايته عن جرير ليست بذاك، فقد سمع منه صغيرا ولم يحفظ جيدا، ففي تهذيب التهذيب «قال ابن المديني: كان إسحاق بن إسماعيل معنا عند جرير، وكانوا ربما قالوا له: جئنا بتراب وجرير يقرأ فيقوم، وضعفه»، أي لا يسمع بعض ما يُقرأ، وبالتالي إما يفوته أو يرويه عن من لم يذكره. ولذلك قال الحافظ في التقریب: «ثقة تكلم في سماعه من جرير وحده».

قلت: وحديثنا من هذا الباب، وبناء عليه فإسناد هذا المرسل ليس جيدا، بل هو ضعيف أيضا إضافة إلى كونه مرسلا.

البحث عن المزيد من المتابعات

ثم حاول الشيخ البحث عن المزيد من المتابعات لجبر الضعف فقال:

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 64).

« وقد جاء مرسلًا من وجه آخر وموصولاً وهو أصح، فقال أبو العباس الهمداني عن عمارة بن راشد، عن الغازي بن ربيعة رفع الحديث: « ليمسخن قوم وهم على أريكتهم قردة وخنازير لشربهم الخمر وضربهم بالبرابط والقيان». أخرجه ابن أبي الدنيا (ق 2/2) ومن طريقه ابن عساكر في " تاريخ دمشق " (12 / 582) وقال : أبو العباس هو عتبة بن أبي حكيم .

قلت: قال الحافظ: «صدوق يخطئ كثيرا»؛ وقد خالفه هشام بن الغاز فحدث عن أبيه عن جده ربيعة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول: « يكون في آخر أمتي الخسف والقذف والمسح. قالوا: بم يا رسول الله؟ قال: «باتخاذهم القينات وشربهم الخمر».

أخرجه الدولابي في "الكنى" (1 / 52) وابن عساكر في "التاريخ" (14 / 124 - 125) من طريق أحمد بن زهير وغيره، عن علي بن بحر، عن قتادة بن الفضيل بن عبد الله الرهاوي، قال : سمعت هشام بن الغاز به.

وأحمد بن زهير هو أحمد بن أبي خيثمة الحافظ ابن الحافظ وقد عزاه إليه الحافظ في ترجمة "ربيعة الجرشي" من "الإصابة" وكذا في "الفتح" (8 / 292) وسكت عليه إشارة منه إلى قوته كما جرى عليه فيه، وهو حري بذلك لأن رجاله ثقات غير الغاز بن ربيعة وقد وثقه ابن حبان (5/294) وترجم له ابن عساكر برواية ثلاثة عنه فمثله حسن الحديث إذا لم يخالف كما هنا فهو بذلك صحيح¹.

وهذه الفقرة تستوجب الوقفات التالية:

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 64).

سكوت الحافظ في الفتح ليس حجة

هذا الإسناد الذي يريد الشيخ التورك عليه بل حكم بصحته ليس صحيحا، فالصحة تثبت بشروط معروفة، وهي هنا غير متوفرة. وأما تمسك الشيخ الألباني بسكوت الحافظ فليس سديدا، وكان ينبغي تعقبه كما فعل كثيرا لا التمسك بسكوته. وعلى كل حال فسكوت الحافظ في الفتح وفي غيره ليس حجة للحكم بصحة الحديث.

ثم إن من رواة هذا الإسناد من ضعفه الشيخ الألباني في أحاديث، فسكوته هنا عن سكوت الحافظ يؤكد أن الشيخ يجتهد لترقية الحديث بكل طريق.

الألباني ترك تصريح الحافظ وعول على سكوته

ثم إن إلقاء نظرة على الإسناد تظهر أنه إسناد ضعيف؛ فقتادة بن الفضيل أرسل الشيخ الألباني توثيقه لما قال عن الإسناد «رجاله ثقات غير الغاز بن ربيعة»، مع أن الفضيل هذا ليس فيه توثيق معتبر، ولذا قال فيه الحافظ: «مقبول»، ومعنى هذا أن الفضيل لين الحديث ويحسن بالمتابع، مما يدل أن سكوت الحافظ الذي تورك عليه الشيخ الألباني ليس بشيء، هذا لو يكن عندنا تصريحه فكيف عندنا تصريح بنا في سكوته؟

بل ترك الألباني تصريحه هو لسكوت الحافظ

ثم إذا كان غريبا تخلي الألباني عن تصريح ابن حجر لسكوته، فأغرب منه أن يترك تصريحه هو إلى سكوت الحافظ!! فالشيخ الألباني نفسه ضعف قتادة بن الفضيل في أكثر من حديث من ذلك قوله عن حديث من طريقه: «وهذا سند ضعيف وفيه علل:

- الأولى: الوضين بن عطاء فإنه سيء الحفظ.

- الثانية: قتادة بن الفضيل، قال الحافظ في "التقريب": مقبول، يعني عند

المتابعة¹».

¹ - الضعيفة (3/ 209).

قلت: فكيف صار حديثه هنا حسناً بل صحيحاً؟ وأين السكوت عن سكوت الحافظ هنا وهناك؟

- الغاز بن ربيعة: مجهول الحال ليس فيه توثيق معتبر، واكتفاء الشيخ الألباني على رواية ثلاثة عنه لتوثيقه ضعيف لا تساعد عليه القواعد.

- ربيعة الجرشى: مختلف في صحبته وقد رجع الشيخ الألباني إلى كتاب الإصابة لابن حجر وفيه أن أبا زرعة والدارقطني وأبا حاتم وغيرهم ممن نفى صحبته. أجل قال البخاري له صحبة وتعقبه أبو حاتم فقال: «قال بعض الناس له صحبة» فكان ينبغي والحالة هذه الإشارة إلى الخلاف حول صحبته.

وعلى كل حال فالإسناد ضعيف.

شواهد عديمة الفوائد

ثم قال الشيخ الألباني عقب الحديث السابق - الذي صححه وهو ضعيف كما عرفت - :

«يزداد قوة بما له من الشواهد في أحاديث الفتن وغيرها منها عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً مثله. رواه الطبراني في "الأوسط" (6901 - ط) و "الصغير" (1004 - الروض) وفيه زياد بن أبي زياد الجصاص وهو ضعيف كما في "التقريب".

- ومنها حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إذا اتخذ الفيء دولا الحديث وفيه:» وظهرت القينات والمعازف وشربت الخمر».

أخرجه الترمذي (2212) وابن أبي الدنيا (ق 2 / 2) من طريق أخرى وقد تكلمت على إسناد الترمذي في "الروض النضير" تحت الحديث (1004) وفي "المشكاة" (5450) و "الضعيفة" (1727).

ومنها حديث علي عليه السلام بلفظ: «إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء»
الحديث وفيه: وشربت الخمر ولبس الحرير واتخذت القينات والمعازف».

أخرجه الترمذي (2211) وابن أبي الدنيا (1/2) وقد تكلمت عليه في "المشكاة"
(5451) و "الروض النضير" أيضا وله طريق أخرى عند ابن أبي الدنيا.

وعن أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعا: «يبئ قوم من هذه الأمة على طعام وشراب
فيصبحون وقد مسخوا قردة وخنازير» الحديث وفيه: «بشربهم الخمر وأكلهم الربا
واتخاذهم القينات ولبسهم الحرير وقطيعتهم الرحم».

أخرجه الحاكم (515/4) والبيهقي في "شعب الإيمان" (16/5) وأحمد
(329/5) وابن أبي الدنيا (1/2) والأصبهاني في "الترغيب" (498/1) كذا الطيالسي
(1137/155) وعنه أبو نعيم في "الحلية" (295/6) وابن عساكر في "التاريخ" (659/8)
من طريق فرق السبخي : حدثني عاصم بن عمرو عنه ، وصححه الحاكم والذهبي وفيه
نظر بينته في "الصحيحة" (1604).

نعم هذا القدر منه صحيح بلا ريب لهذه الشواهد. وقد روي عن فرق على وجوه
أخرى تراها هناك.

وعن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا استحل أمتي ستا فعليهم الدمار
: إذا ظهر فيهم التلاعن وشربوا الخمر ولبسوا الحرير واتخذوا القيان واكتفى الرجال
بالرجال والنساء بالنساء» : أخرجه الطبراني في "المعجم الأوسط" (1060/59/1) بترقيمي)
والبيهقي في "الشعب" (5/377 - 378) من طريقين عنه وقواه البيهقي بهما وله في "دم

الملاهي " طريقان آخران عنه بنحوه (ق 1/2 و 1/3) أعرضت عن ذكرهما لأنه لا يستشهد بهما¹ ».

والتعليق على ما ورد في هذه الفقرة يكون من خلال الوقفات الآتية:

إيهام فقط

إن الكلام الذي ختم به الشيخ الألباني من إعراضه عن طريقين نظرا لشدة ضعفهما يومهم أن الطرق الأخرى مما يستشهد بها، وليس كذلك وإنما هو إيهام وليس إلا، لأن الطرق التي استشهد بها طرق شديدة الضعف أيضا.

نزول للاستشهاد بالمتروكين والكذابين مرة أخرى

والحقيقة أن الشيخ الألباني نزل في استشهاده إلى روايات المتروكين الذين حكم عليهم هو نفسه بالترك، ويتبين ذلك باختصار فيما يلي:

- حديث أبي سعيد الخدري: قال الشيخ الألباني: «وفيه زياد بن أبي زياد الجصاص وهو ضعيف كما في "التقريب"».

قلت: وما يقول فيه الحافظ «ضعيف» هو من قسم الضعيف جدا، والشيخ الألباني رحمه الله نفسه قال في تخريج حديث من طريقه: «ضعيف جدا؛ أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" (80/3) من طريق الدارقطني بسنده إلى زياد بن أبي زياد الجصاص، حدثنا أنس بن مالك مرفوعا وقال: قال الدارقطني: تفرد به زياد وهو متروك، وقال السيوطي في "اللآلئ" (156/2).

قلت- الألباني القائل- : قال في "الميزان" : هو مجمع على تضعيفه وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما يهم ».

¹ - تحريم آلات الطرب (ص: 66 - 68).

قلت: فلم لا يكون حديثه هنا ضعيفا جدا؟

- وأما حديث أبي هريرة فأنفرد به رميح الجذامي وهو مجهول عين.

- وأما حديث أنس ففي إسناده وهو عمرو بن الحصين «متروك»؛ كما في

التقريب، بل الألباني نفسه قال: «وهذا إسناد ساقط، عمرو هذا كذاب كما سبق مرارا¹». فكيف صدوقا يستشهد به؟

الخلاصة: الحديث كما ترى روي مرسلأ بأسانيد ليست قوية والمرسل أصلا

ضعيف، وروي متصلأ بأسانيد منكرة وواهية، والشرعية في غنى عن أحاديث لا يحفظها

إلا الهلكى، أين حفاظ الحديث الثقات الأثبات؟

¹ - الضعيفة (1/115).

خاتمة الفصل السادس

تلك كانت أهم ملاحظات الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني على أبي محمد ابن حزم، أو تلك تفاصيل الرد بالوحيين على ابن حزم ومقلديه، عرضت على قواعد الشريعة التي لا تحابي قريبا ولا تجافي غريبا، وتبين من خلالها لكل من أنصف بصرف النظر عن خطأ وصواب كل من العالمين الكبيرين، أن أحكام العلامة ابن حزم كانت في غالب الأحيان أصوب، وإلى قواعد العلم أقرب، من أحكام الشيخ الألباني:

- أما فيما يتعلق بالوحي الأول: فمكّر الشيخ الألباني على إسناد فيه متروكان بشهادته هو نفسه فيهما في أكثر من مناسبة وإن ذهل عن ذلك هنا، واستند معه لضعفه على تفسير صحابين، وهذا فيه ما فيه من ناحية الصناعة الاستدلالية، أعني أن يكون لدينا حديث ضعيف، يوافق تفسير صحابي أو صحابين، فينتج لدينا حكما نحرم به ونحل، فهذا ضعيف من الناحية الاستدلالية.

وهو استدلال ضعيف أيضا من الناحية الإسنادية، فلم يصح أن ابن مسعود أقسم قسما واحدا فضلا عن ثلاثة - كما قال الشيخ الألباني خطأ بناء على رواية راو "لا يساوي شيئا" - على أن لهو الحديث هو الغناء؛ لأن الإسناد مسلسل بالعلل، وكذلك لم يصح عن ابن عباس تفسير لهو الحديث بالغناء، فضلا عما ادعاه عنه الشيخ الألباني أنه قال بنزول الآية في الغناء؛ فهي رواية منكرة لاتقبل في فضائل الأعمال، فكيف في الحرام والحلال؟

- وأما بخصوص الوحي الثاني: فانتقى الشيخ الألباني من مجموع ما يروجه المحرمون ستة أحاديث ولو شئت لقلت إنها أربعة؛ وعلى التحقيق ثلاثة! هي أصح ما وجد ولو وجد سابعا - أو قل رابعا - لما بخل؛ أولها حديث البخاري المعلق في المسخ وهو أيضا

معنى الحديث السادس وإن اختلف مخرجه، وحديث الصوتين الملعونين، وحديث الكوبة الذي أورده من حديث ثلاثة من الصحابة.

فالحديث الأول: حديث المعازف المعلق الذي لو تجاوزنا مسألة الانقطاع - وليست علة حقيقية- التي أصاب ابن حزم في التنبيه عليها وإن وبخ ظلما بسببها، فمداره على عطية بن قيس جهله ابن حزم فلم يصب، ولكن تجهيله لا يعني أنه في مرتبة من الضبط والحفظ تخوله تحمل حديث منفردا، فلما بحث له الشيخ الألباني عن متابعين لم يجد سوى مجهولين!

والحديث الثاني: منكر انفرد به راو لين الحديث، والشيخ الألباني حاول جبره فأتى بمتابعين متهمين بالكذب ليشهدوا زورا ويقولوا منكرا! ثم جاء بشاهد سيء الحفظ جدا شهد العلماء على حديثه هذا بالذات بالاضطراب وحملوه تبعته فأنى يصلح؟ أضف إلى ذلك أن الحديث معارض لما صح من إباحة الفناء عند النعمة بل النذب إلى ذلك!

والحديث الثالث (والرابع والخامس): حديث الكوبة أورد له الشيخ الألباني ثلاثة طرق، أحسنها طريق ابن عباس ولو اعتبرت سالمة - مع ما في النفس منها بسبب مخالفتها للرواية المشهورة في الصحيحين وغيرهما- فهي لا تؤثر كبير تأثير، وغايتها أن تجعل الكوبة فقط حراما! ما السر؟ الله تعالى أعلم! وتبقى سائر المعازف مباحة إلا الكوبة وهذا لو سلمنا بأنها الطبل على خلاف في ذلك بين أهل العلم.

وأما الطريقتان الآخران فظلمات لا يرى السائر فيهما شيئا، طريق فيه مجهول عن مجهول!

- **والحديث السادس:** وهو حديث مرسل ومته لا يختلف عن حديث البخاري المعلق، فكلا الحديثين يخبران عن مسخ سيحصل في الأمة بسبب شرب الخمر والفناء، وهو حديث على إرساله لا تخلو طريق من طرقه من عيب.

وبعد: فماذا بقي من الاستدلال بالوحيين؟ لا شيء! بلى بقي قول أبي محمد "لم يصح في التحريم شيء" قوي الصدى بعيد المدى؛ بقي كلامه حقيقة واقعة تزيدها قواعد علم الحديث، ولئن عارضه علماء فقد أيده ووافقه آخرون، بل وافقه من هو من ألد خصومه ومخالفه في المنهج والمذهب؛ وافقه القاضي أبو بكر ابن العربي بقوله إن كل حديث يروى في التحريم، أو آية تتلى فيه فإنه باطل سنداً، باطل معتقداً، خبراً وتأويلاً^١.

فرحم الله تعالى العلامة ابن حزم رحمة واسعة، ورحم الشيخ الألباني، وغفر لنا ولهما، وحشرنا في الفردوس الأعلى وإياهما، ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾^٢.

^١ - أحكام القرآن (4/486).

^٢ - (النساء/69).

الخاتمة

ها قد أشرف هذا الإنصاف على خاتمته، ووصل السفر رفقة ابن حزم وخصومه إلى نهايته، راجيا المولى سبحانه أن أكون حققت بمصاحبة أبي محمد أرباً، وبلغت في محاوره خصومه مطلباً؛ فقد عرضت ما قال وما قالوا له ما استطعت بإنصاف؛ فليحكم القارئ كذلك كما أمر الله بعدل وإنصاف. وأما من جهتي فأقول في الأخير:

لقد أسىء إلى ابن حزم كثيراً في حياته، وأسىء إليه كثيراً بعد وفاته، ولم يكن في كل ما أسىء إليه فيه بريئاً من الغلط، ولا كان خصومه في كل ما عابوا عليه مجانبين للصواب، ولكن الذي لاشك فيه أن الإساءات التي نالت في مسألة الغناء والموسيقى لم تكن في محلها، ولا قال فيها ما يوجب الحط عليه بسببها.

وهذه الرسالة كما عرف من عنوانها لم تكن معنية بحكم الموسيقى والغناء رغم تضمنها لشيء من ذلك عرضاً لا قصداً، ولكن قصدت بالدرجة الأولى - بعد الطمع في رضوان المولى جل شأنه - الذب عن علم شامخ وطود راسخ؛ ظلم ولا يزال بسبب مسألة من مسائل الاحتمال التي ليست محسومة - وإن صورها البعض كذلك - لا تقبل الجدل، وقد أدلى فيها بدلوه كما أدلى مخالفوه بدلوهم؛ والتقى الفريقان على خلاف لم يكن الأول أو الوحيد، فتمالؤوا عليه وشهروا به، وسلقوه بالأسنة من حديد.

وعندما ردُّ التنازع إلى الله ورسوله كما أمر الله، ونفض خصومه ما عندهم من أدلة الوحيين، رأى ابن حزم أنه ليس بأيدهم من النقيدين النافقين في الشريعة القرآن والسنة شيء؛ وأما ما أنفقوا من ذلك ونشروا به التحريم في شتى البلاد فمزور لا ينفق عند مثله من النقاد، فلا الكتاب حرم ما حرموا، ولا السنة أنكرت ما أنكروا؛ لقد وجد ابن حزم مخالفه - رغم التهويل - ليس بأيهم ما يستحق أن يكون عليه التعويل؛ أحاديث عامة

طرقها معطوبة، وجل أسانيدھا مثقوبة، مجهول هنا يروي ما يشبه ما رواه متروك هناك،
فأنكر أن تكون الشريعة في حاجة إلى مثل هؤلاء، فأين حفاظ الحديث الأتقياء، وأين
المتقنون النبلاء؟ هل يعقل في كبيرة خطيرة أن تسدد أحكامها بالكسور؟ ومن ثم قال ابن
حزم ما قال وقال مخالفوه ما قالوا، واللّٰه يتولاہ ويتولاہم ويفقر لنا وإياهم، وإليه سبحانه
عاقبة الأمور.

لا يعني جد الاستلاء من هذا الكتاب كبر صريح يا نعم ولا تهازل
يا أن أقول : رحم الله الإمام ابن حزم ورفعه
عنزلته عما ناله من ظلم ، فلم يسلم من لأذى حبيبا ولا
صبيّا - رحمه الله - ، وجزا الله المؤلف الجليلة
لك خير نصرة آتت عما ينضّي قلوب أهل الحق والرضا.

أبو زيد النظامي
١٧١٦ هـ

فهرس الآيات القرآنية

- أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ (الشورى/ 21).....25
- إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ (النجم/ 23).....230
- إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ (ق/ 37).....247
- إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ (التوبة/ 18).....57
- أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ (الإسراء/ 57).....192
- بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ (يونس/ 39).....109: 108: 14
- خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا (البقرة/ 29).....30: 26
- سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ (الحج/ 65).....26
- فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ (النساء/ 59).....27: 11
- فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ (يونس/ 32).....42
- هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (الزمر/ 9).....246
- وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ (البقرة/ 275).....30
- وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا (الجمعة/ 11).....60
- وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ (النساء/ 59).....30
- وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكَ (هود/ 118).....10
- وَمِنَ النَّاسِ مَن يُشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ (لقمان/ 6) 31؛

217: 208: 200: 181: 180: 179: 181: 61: 60: 48 : 46: 45

- يَحْيَىٰ مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ (الأنفال / 42)..... 191

فهرس الأحاديث والآثار

- 57.....إذا رأيتم الرجل يتعاهد المسجد فاشهدوا له بالإيمان.....
- 82:80:79:75 إذا عملت أمتي خمس عشرة خصلة حل بها البلاء.....
- 185..... الغناء ينبت النفاق في القلب (إبراهيم النخعي).....
- 88..... الغناء ينبت النفاق في القلب.....
- 90 - 89..... الغناء ، والذي لا إله غيره (ابن مسعود).....
- 116..... إن الله بعثني رحمة للعالمين ، وأمرني بمحو المعازف.....
- 70..... إن الله حرم المغنية وبيعها وثمنها.....
- 202:97 إن الله حرم تعليم المغنيات.....
- 94..... إن المغني أذنه بيد شيطان يرعشه.....
- 41..... إن رجلاً قدم المدينة بجوار ، فنزل على ابن عمر.....
- 83..... أن رسول الله ﷺ نهى عن تسع.....
- 143:42..... إنما الأعمال بالنيات.....
- 40..... إنه رخص لنا في الغناء في العرس.....
- 113..... تبيت طائفة من أمتي على لهو ولعب.....
- 40..... جاء حبش يزفنون في المسجد في يوم عيد.....
- 34..... دعهما يا أبا بكر فإنها أيام عيد.....

- دعي هذا وقولي بالذي كنت تقولين.....43
- قدم رسول الله ﷺ من سفر وقد سترت.....39
- كان أصحابنا يأخذون بأفواه السكك (إبراهيم النخعي).....186
- كل شيء ليس من ذكر الله.....67:66
- كل شيء يلهو به الرجل فباطل.....63
- لا آكل متكئاً.....39
- لا يحل تعليم المغنيات ، ولا شراؤهن.....46
- لا يفعله إلا الفساق عندنا.....13
- ليس لهو المؤمن إلا ثلاث.....66
- ليكونن من أمتي قوم يستحلون الحر والحرير.....126
- من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌ.....26
- من جلس إلى قينة فسمع منها صب الله في أذنيه الآنك يوم القيامة.....104:100
- نهى عن صوتين ملعونين.....106
- والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان قط.....37
- ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار.....42
- يا أبا موسى لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود.....36
- يا نافع هل تسمع شيئاً.....38
- يمسح قوم من أمتي في آخر الزمان قردة وخنازير.....111

فهرس المصادر والمراجع

- 1- القرآن الكريم
- 2- أحكام القرآن. للعلامة أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري. تحقيق: ذ. محمد عبد القادر عطا. ط. دار الفكر للطباعة.
- 3- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : لمحمد ناصر الدين الألباني. ط. المكتب الإسلامي - بيروت؛ الطبعة الثانية : 1405 - 1985.
- 4- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان، لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبد الله؛ تحقيق: محمد حامد الفقي. ط. دار المعرفة - بيروت؛ الطبعة الثانية 1395 - 1975.
- 5- الإحكام في أصول الأحكام؛ لأبي محمد بن حزم. ط. دار الآفاق الجديدة. بيروت.
- 6- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى؛ لأبي العباس أحمد بن خالد بن محمد الناصري. تحقيق جعفر الناصري - محمد الناصري. ط. دار الكتاب؛ الدار البيضاء: 1418هـ / 1997م
- 7- الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة؛ لنور الدين علي بن محمد بن سلطان المشهور بالملّا علي القاري. تحقيق محمد الصباغ. ط. دار الأمانة / مؤسسة الرسالة؛ بيروت: 1391 هـ - 1971م.
- 8- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري؛ تحقيق: مصطفى أبو الغيط و عبد الله بن سليمان وياسر بن كمال. ط. دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية؛ الطبعة : الأولى: 1425هـ - 2004م.

- 9- التحرير والتوير ؛ للشيخ محمد الطاهر بن عاشور. ط. دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس - 1997 م.
- 10- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، للنووي.
- 11- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. ط. دار الكتب العلمية؛ الطبعة الأولى: 1419هـ- 1989م.
- 12- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر؛ تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. ط. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب : 1387.
- 13- الجامع الصحيح؛ للحافظ محمد بن عيسى الترمذي. تحقيق العلامة أحمد شاكر. ط. دار الحديث.
- 14- الجامع لأحكام القرآن؛ لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي؛ تحقيق: هشام سمير البخاري. ط. دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية: الطبعة : 1423 هـ / 2003 م.
- 15- السلسلة الصحيحة. للشيخ محمد ناصر الدين الألباني. ط. المكتب الإسلامي.
- 16- السلسلة الضعيفة، لمحمد ناصر الدين الألباني. ط. المكتب الإسلامي.
- 17- السنن الصغرى. للحافظ أحمد بن الحسين؛ أبي بكر البيهقي. ط. دار الجيل.
- 18- السنن الكبرى. للحافظ أحمد بن الحسين؛ أبي بكر البيهقي. ط. دار الفكر.
- 19- الصلة، لابن بشكوال. اعتنى به ووضع فهارسه الدكتور صلاح الدين الهواري. ط. المكتبة العصرية؛ بيروت- لبنان.
- 20- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية؛ لمحمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبي عبد الله. تحقيق: د. محمد جميل غازي. ط. مطبعة المدني - القاهرة.

- 21- **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية؛ لابن الجوزي؛ تحقيق : خليل الميس. ط. دار الكتب العلمية - بيروت؛ الطبعة الأولى : 1403.**
- 22- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية. للحافظ الناقد علي بن عمر الدارقطني. تحقيق: د. محفوظ عبد الرحم زين الله السلفي. ط. دار طيبة.**
- 23- **العلل ومعرفة الرجال؛ لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني؛ تحقيق : وصي الله بن محمد عباس. ط. المكتب الإسلامي ، دار الخاني - بيروت ، الرياض؛ الطبعة الأولى: 1408 - 1988.**
- 24- **الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة؛ لمربي بن يوسف الكرمي؛ تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ. ط. دار الوراق.**
- 25- **الكفاية في علم الرواية؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي؛ تحقيق أبي عبد الله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني. ط. المكتبة العلمية - المدينة المنورة.**
- 26- **اللباب في علوم الكتاب. لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي. ط. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان؛ الطبعة : الأولى : 1419 هـ - 1998 م**
- 27- **المحلى؛ لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري. ط. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.**
- 28- **المحيط البرهاني؛ لبرهان الدين مازة. ط. دار إحياء التراث العربي.**
- 29- **المستدرک؛ للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. ط. دار الكتب العلمية.**
- 30- **الموقظة في علم مصطلح الحديث؛ لشمس الدين أبوعبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي؛ اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة . ط. مكتبة المطبوعات الإسلامية؛ الثانية سنة 1412هـ.**
- 31- **النخبة البهية في الأحاديث المكذوبة على خير البرية ، لمحمد الأمير المالكى.**

- 32- النكت على كتاب ابن الصلاح ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني. تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي. ط. عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية؛ الطبعة : الأولى، 1404هـ/1984م.
- 33- بطلان دعوى الإجماع على تحريم مطلق السماع؛ لمحمد لن علي الشوكانى؛ تحقيق محمد صبحي بن حسن حلاق.
- 34- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام؛ للحافظ ابن القطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك؛ تحقيق د. الحسين آيت سعيد. ط. دار طيبة؛ الرياض: 1418هـ- 1997م.
- 35- تاريخ ابن معين - رواية الدوري، ليحيى بن معين أبي زكريا؛ تحقيق د. أحمد محمد نور سيف. ط. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. مكة المكرمة- الرياض- السعودية؛ الطبعة: الأولى: 1425هـ- 2004م.
- 36- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام؛ للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري. ط. دار النشر: دار الكتاب العربي. لبنان/ بيروت؛ الطبعة: الأولى: 1407هـ- 1987م.
- 37- تاريخ دمشق: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي؛ ابن عساكر. تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري. ط. دار الفكر- بيروت- 19
- 38- تحريم آلات الطرب؛ لمحمد ناصر الدين الألباني. ط. مكتبة الدليل؛ الطبعة الأولى: 1416.
- 39- تحريم النرد والشطرنج؛ للأجري.
- 40- تذكرة الحفاظ، للحافظ الذهبي. ط. دار إحياء التراث .
- 41- تذكرة الحفاظ؛ لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي؛ دراسة وتحقيق: زكريا عميرات. ط. دار الكتب العلمية بيروت- لبنان؛ الطبعة الأولى 1419هـ- 1998م
- 42- ترتيب المدارك؛ للقاضي عياض.

- 43- تعليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني؛ تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي. ط. المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن؛ الطبعة الأولى: 1405.
- 44- تفسير ابن كثير؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي؛ تحقيق: سامي بن محمد سلامة. ط. دار طيبة للنشر والتوزيع؛ الطبعة الثانية: 1420هـ - 1999م.
- 45- تلبيس إبليس، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي. ط. دار الفكر للطباعة والنشر: بيروت - لبنان؛ الطبعة: الأولى، 1421هـ / 2001م.
- 46- تهذيب التهذيب. للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ط. دار الفكر.
- 47- تهذيب الكمال. للحافظ المزي. ط. مؤسسة الرسالة.
- 48- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار؛ لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني؛ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط. المكتبة السلفية - المدينة المنورة.
- 49- جامع البيان في تأويل القرآن؛ لأبي جعفر الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر. ط. مؤسسة الرسالة
- 50- جامع التحصيل في أحكام المراسيل؛ لأبي سعيد بن خليل بن كيكلي العلائي؛ تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. ط. عالم الكتب - بيروت؛ الطبعة: الثانية: 1407 - 1986.
- 51- جامع بيان العلم وفضله؛ لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي؛ دراسة وتحقيق: أبو عبد الرحمن فواز أحمد زمري. ط. مؤسسة الريان - دار ابن حزم؛ الطبعة الأولى: 1424 - 2003هـ.
- 52- جذوة المقتبس في ذكر ولادة الأندلس، للحميدي.
- 53- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود؛ لابن القيم. ط. دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية 1415 - 1992.

- 54- حمل الأسفار؛ للحافظ العراقي - مع إحياء علوم الدين؛ لمحمد بن محمد الغزالي أبي حامد. ط. دار المعرفة - بيروت.
- 55- ذم الملاهي، لعبد الله محمد عبيد البغدادي أبو بكر ابن أبي الدنيا؛ تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم. ط. مكتبة ابن تيمية: 1416.
- 56- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود الألوسي أبي الفضل. ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- 57- روضة المحبين ونزهة المشتاقين؛ لابن القيم محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي. ط. دار الكتب العلمية - بيروت ، 1412 - 1992.
- 58- سنن ابن ماجة. للحافظ محمد بن يزيد القزويني. ط. دار الفكر.
- 59- سنن أبي داود. للحافظ سليمان بن الأشعث. ط. دار الفكر.
- 60- سنن النسائي. للحافظ أحمد بن شعيب النسائي. ط. مكتب المطبوعات الإسلامية.
- 61- سير أعلام النبلاء؛ للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط. ط. مؤسسة الرسالة. الطبعة التاسعة.
- 62- شرح التبصرة والتذكرة؛ للحافظ العراقي.
- 63- صحيح البخاري؛ للإمام محمد بن إسماعيل البخاري. ط. دار ابن كثير.
- 64- صحيح مسلم؛ للإمام مسلم بن الحجاج القشيري. ط. دار إحياء التراث.
- 65- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط؛ لعثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي الشهرزوري أبي عمرو المعروف بابن الصلاح؛ تحقيق : موفق عبد الله عبد القادر. ط. دار الغرب الإسلامي - بيروت: الطبعة الثانية ، 1408.
- 66- عمدة القاري؛ لبدرد الدين محمود بن أحمد العيني. ط. دار إحياء التراث بيروت.
- 67- فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. ط. دار المعرفة - بيروت ، 1379.

- 68- فتح المغيث شرح ألفية الحديث؛ لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي؛ ط. دار الكتب العلمية - لبنان؛ الطبعة الأولى ، 1403هـ.
- 69- كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع، لابن حجر الهيتمي؛ دراسة وتحقيق: عادل عبد المنعم أبو العباس. ط. مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع؛ القاهرة.
- 70- كنوز الأجداد، لمحمد كرد علي. ط. دار الفكر؛ الطبعة الثانية: 1984.
- 71- مجموع الفتاوى؛ لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني؛ تحقيق أنور الباز عامر الجزار. ط. دار الوفاء؛ الطبعة الثالثة: 1426 هـ / 2005 م.
- 72- مسند البزار. للحافظ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار. تحقيق: د. محفوظ عبد الرحمن الزين. ط. مؤسسة علوم القرآن - مكتبة العلوم والحطم.
- 73- مصنف ابن أبي شيبة. للحافظ أبي بكر عبد الله بن أبي شيبة. تحقيق: ذ. كمال يوسف الحوت. ط. مكتبة الرشد.
- 74- معالم السنن، لأبي سليمان أحمد بن محمد الخطابي البستي؛ ط. المطبعة العلمية - حلب؛ الطبعة الأولى: 1351 هـ - 1932 م.
- 75- مقدمة ابن الصلاح؛ لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. ط. مكتبة الفارابي؛ الطبعة : الأولى 1984 م.
- 76- موارد الزمان لدروس الزمان، خطب وحكم وأحكام وقواعد ومواعظ وآداب وأخلاق حسان؛ للشيخ عبد العزيز بن محمد بن عبد المحسن السلطان ؛ الطبعة الثلاثون : 1424 هـ.
- 77- نزهة النظر: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق د. نور الدين عترط. دار الخير- بيروت- . الطبعة الثانية: 1414- 1993.
- 78- نصب الراية لأحاديث الهداية؛ للحافظ عبد الله بن يوسف أبي محمد الحنفي الزيلعي؛ تحقيق : محمد يوسف البنوري. ط. دار الحديث - مصر : 1357.

الفهارس

5	كلمة لا بد أن تقال
7	قال ابن حزم
9	المقدمة
9	1- لهذه الرسالة قصة
10	2- الاختلاف محقق واقعا ومقبول شرعا
12	3- الاختلاف في الغناء وآلات الطرب ليس استثناء
12	4- ابن حزم يقرر بصوت عال: الغناء وآلات الطرب مباح
14	5- هيبة صحيح البخاري والهجوم على ابن حزم
17	6- تحقيق الأرب في إنصاف ابن حزم في مسألة الغناء والموسيقى وآلات الطرب
19	التعريف بابن حزم في فقرات
19	1- ابن حزم: الاسم والنسب والولادة
20	2 - مكانة ابن حزم العلمية
21	3- الصفات الخلقية لابن حزم
22	4- أقوال العلماء في ابن حزم
24	5- محنة ابن حزم ووفاته
25	تمهيد: قضايا أصولية متفق عليها بين ابن حزم ومخالفيه
25	الأصل في الأشياء الإباحة
27	قول الأكثرية ليس حجة شرعية
28	الاحتجاج بالصحيح من الأخبار لا بالضعيف
30	الفصل الأول: مذهب ابن حزم في الغناء وآلات الطرب
31	ليس في القرآن دليل على تحريم الغناء وآلات الطرب
32	ليس في السنة تحريم للغناء وآلات الطرب
33	أدلة تؤيد القول بإباحة الغناء بأنواع من آلات الطرب
34	نصوص في إباحة الغناء ولو بالمعازف أو بآلات الطرب

- 34 جاريتان تغنيان وتضربان بالدف في بيت رسول الله ﷺ
- 35 كلمة مزمار الشيطان لا تفيد التحريم
- 38 إقرار النبي ﷺ سماع زمارة الراعي
- 40 شبهة على قصة الراعي وزمارته ورد الذهبي عليها
- 41 هل الغناء من الحق؟

44 الفصل الثاني: جواب ابن حزم عن الأدلة القرآنية للمحرمين للغناء وآلات الطرب

- 44 الغناء مندرج تحت أصل الإباحة ولكن
- 45 الآية السادسة من سورة لقمان أشهر آية احتج بها المحرمون للغناء
- 45 الآية في سياقها ومختصر تفسير الطبري لها
- 48 المستدلون بالآية للقول بتحريم الغناء
- 49 اعتراض ابن حزم على استدلال المحرمين بالآية
- 50 إبطال نسبة التفسير للنبي ﷺ رواية
- 57 لا يصح الحديث الضعيف بموافقة تفسير بعض الصحابة
- 57 1- تصحيح الحديث الضعيف بتفسير بعض الصحابة محل نظر
- 57 حديث يشهد له القرآن فلم يصححه المحدثون
- 58 2- الحديث منكر وضعيف جدا
- 59 تفسير بعض الصحابة والتابعين لهُو الحديث بالغناء
- 60 إبطال الاحتجاج بالآية من جهة الدراية
- 60 كلام للبخاري وابن حجر بؤيد قول ابن حزم
- 61 وماذا لو كانت اللام في الآية للعاقبة لا للتعليل؟

الفصل الثالث: جواب ابن حزم عن الأحاديث التي احتج بها المحرمون للغناء

- 62 وآلات الطرب
- 63 الحديث الأول: اللهو باطل إلا الرمي بالقوس وتأديب الفرس وملاعبة الزوجة
- 64 علماء احتجوا بالحديث
- 64 اعتراض ابن حزم على الاحتجاج بهذا الحديث
- 68 جواب ابن حزم عن الحديث من جهة الدراية
- 70 الحديث الثاني: بيع المغنية والاستماع إليها حرام
- 70 علماء احتجوا بالحديث
- 71 اعتراض ابن حزم على الاحتجاج بالحديث

71كلام النقاد في الحديث مؤيد لقول ابن حزم.
75الحديث الثالث: اتخاذ القينات والمعازف من الأفعال الموجبة للخسف
76علماء احتجوا بالحديث على تحريم الغناء بالآلات
76جواب ابن حزم عن الاحتجاج بالحديث
79أقوال العلماء في مرتبة الحديث
83الحديث الرابع: تسع منهى عنها من بينها الغناء
83علماء احتجوا بالحديث لتحريم الغناء
84جواب ابن حزم عن الاحتجاج بالحديث
84كلام علماء الجرح والتعديل في رواية الحديث
88الحديث الخامس: الغناء ينبت النفاق
90المحتجون بالحديث على تحريم الغناء
90جواب ابن حزم عن الاستدلال بالحديث
91أقوال العلماء مؤيدة لابن حزم
92هل صح الحديث موقوفاً على ابن مسعود؟
94الحديث السادس: أذن المغني بيد الشيطان
97الحديث السابع: بيع المغنية وتعليمها حرام
100الحديث الثامن: من استمع إلى مغنية صب في أذنه الآنك
100علماء احتجوا بالحديث على تحريم الغناء
101اعتراض ابن حزم على الاحتجاج بالحديث
103أقوال العلماء في الحديث
106الحديث التاسع: صوت الرنة عند النعمة ملعون
108احتجاج العلماء بالحديث
108الألباني يتعقب ابن حزم بشدة ولا يعترف له بالتخصص
109إنصاف ابن حزم
111الحديث العاشر: مسخ قوم بسبب شرب الخمر واتخاذ القينات والمعازف والدفوف (1)
112الحديث الحادي عشر: مسخ قوم بسبب شرب الخمر واتخاذ القينات والمعازف والدفوف (2)
116الحديث الثاني عشر: أمر النبي ﷺ بمحو المعازف والمزامير
116احتجاج العلماء بالحديث على تحريم الغناء والمزامير

117	جواب ابن حزم عن الحديث
119	خلاصة الفصل الثالث
119	لا مشاحة في الاصطلاح
	الفصل الرابع: حديث البخاري المعلق بين تضعيف ابن حزم وتصحيح
121	المخالفين
121	الحديث المعلق
121	1- تعريف الحديث المعلق
122	2- صور وأمثلة للحديث المعلق
123	3- الحديث المعلق من قسم الضعيف
124	4- الحديث المعلق ليس من شرط صحيح البخاري
124	5- حكم معلقات البخاري
126	كلام ابن حزم بخصوص حديث البخاري المعلق
126	انتقال ذهن ابن حزم من راوٍ لآخر
127	العلماء وهيبة الصحيحين
128	ابن حزم لا يجعل أحاديث الصحيحين في جمى من النقد
131	العلل التي ضعف بها ابن حزم حديث المعازف
131	مجمل ردود العلماء على تضعيف ابن حزم حديث البخاري
132	1- رواية الراوي عن شيوخه بلفظ (قال) اتصال أم انقطاع؟
133	رد ابن الصلاح على ابن حزم
135	رد ابن القيم على ابن حزم
136	رد الألباني على ابن حزم
137	- وقفات مع ابن الصلاح وابن القيم في اعتراضهما على ابن حزم
137	- أولاً: الرواية بصيغة (قال) ليست مثل العنقنة
139	حجة ابن الصلاح في أن (قال) تفيد الاتصال
141	مناقشة استدلال ابن الصلاح
141	1- التفريق والتوفيق بين كلام الخطيب وكلام ابن عبد البر
142	2- شبهة التسوية بين الصحابي وغيره في الرواية بلفظ (قال)
143	3- تهمة التدليس
144	- ثانياً: لا اتفاق ولا اتصال
145	2- هل معلقات البخاري عن شيوخه من باب المتصل؟
149	إشكالات على اختيار ابن الصلاح
149	الإشكال الأول: لماذا صورة المعلق صورة انقطاع؟
150	الإشكال الثاني: ابن الصلاح بين التأصيل والتنزيل

152.....	الإشكال الثالث: مسوغات تعليق البخاري
155.....	تصرف البخاري يرجح ما ذهب إليه ابن حزم
155.....	1- البخاري استعمل الرواية بـ (قال) فيما هو صريح في الانقطاع
156.....	2- تعليق البخاري عن شيخه في مكان وذكر الواسطة في آخر
158.....	3- يعلق البخاري الحديث مع التصريح بعدم السماع
159.....	4- يعلق عن شيوخه في جميع المواضع فيحمله العلماء على الانقطاع
160.....	شبهة حول تدليس البخاري ومناقشتها
162.....	هل تناقض ابن حزم؟
164.....	وصل المعلقات هو الرد العلمي
165.....	القول الفصل فيما علقه البخاري عن هشام بن عمار
166.....	3- الحديث مروي عن هشام بن عمار من غير طريق البخاري
167.....	الجواب عن ابن حزم
167.....	أولاً: ابن حزم علل رواية البخاري خاصة
167.....	ثانياً: هشام بن عمار لا يحتج بحديثه
169.....	4- رواية الحديث من غير طريق هشام بن عمار
170.....	عطية بن قيس مجهول عند ابن حزم
171.....	5- الحديث صحيح من غير طريق عطية بن قيس
171.....	أ- المتابع الأول: مالك بن أبي مريم
172.....	أقوال علماء الجرح والتعديل موافقة في العموم لكلام ابن حزم
173.....	المتابع الثاني: مخبر لا تعرف من هو
174.....	6- الحديث صحيح بطرقه
175.....	ابن حجر يرجح عدم الاحتجاج بالحديث الذي يحسن بالطرق
178.....	الفصل الخامس: الآثار المنسوبة للسلف
179.....	الأثر الأول: قول ابن مسعود لهو الحديث هو الغناء
181.....	الأثر الثاني: قول ابن عباس إن لهو الحديث هو الغناء وما شابه
184.....	الأثر الثالث: أثر ابن عباس أن الكوبة والدف والمعارف حرام
185.....	الأثر الرابع: النخعي يقول إن الغناء ينبت النفاق في القلب
186.....	الأثر الخامس: أصحاب إبراهيم النخعي يخرقون الدفوف
187.....	الأثر السادس: أثر مجاهد وحبيب بن أبي ثابت إن لهو الحديث هو الغناء
188.....	الأثر السابع: قول عكرمة إن لهو الحديث هو الغناء

الفصل السادس: وقفات إنصاف مع الشيخ الألباني في رده على العلامة ابن

189	حزم
189	سبب تصنيف كتاب "تحريم آلات الطرب"
191	الخطوط الكبرى والمعالم الرئيسية لكتاب تحريم آلات الطرب
193	فصول كتاب تحريم آلات الطرب
194	ملاحظتان على كتاب تحريم آلات الطرب
194	الملاحظة الأولى: العنوان عنوان لما تضمنه الرد من حدة وعنف
198	الملاحظة الثانية: كتاب تحريم آلات الطرب من أضعف كتب الشيخ الألباني
200	مناقشة استدلال الألباني بالوحي الأول
200	النبي ﷺ يقول بنزول الآية في الغناء
201	لم يقل النبي ﷺ بنزول الآية في الغناء ولا فسرهما بذلك
201	عدم الكشف عن طريقي الحديث أول الأخطاء
203	وقفة تتعلق بفن التخريج
204	القاسم بن عبد الرحمن يغرب كثيرا
206	الطريقان ضعيفان جدا
207	إسناد فيه متروكان يرمى ولا يروى
207	لم يسم الله تعالى الغناء لهو الحديث
208	لا يصح التفسير المنسوب لبعض الصحابة
209	مناقشة التفسير المنسوب لابن عباس
209	إنما هما طريقان
210	ليس في المصادر المحال عليها -إلا واحدا- نزول الآية في الغناء
211	مناقشة التفسير المنسوب لابن مسعود
212	تعليق سيء مرة أخرى
212	قسّم ابن مسعود ليس سوى في مصدر واحد
213	بكشف الإسناد اتضح ضعف الحديث
216	ابن مسعود لم يقسم مرة فكيف بثلاث مرات؟
216	إنصاف ابن حزم من تناقضات وأحكام نسبت إليه
217	الاعتراض الأول والرد عليه
218	الأصل أن ابن حزم قال حقا وأراد حقا
218	الألباني بين الوهم والإيهام
218	كيف لو قلب الاتهام؟
219	أي آثار سلفية؟
219	الاعتراض الثاني والرد عليه

- 219.....مخالف لمن؟
- 220.....هل ثمة إجماع على تفسير لهو الحديث بالقضاء؟
- 220.....تناقض موهوم.....
- 221.....لا ينسب لمساكت قول.....
- 222.....أو غير التناقض؟
- 222.....لا مكان لبنيات الطريق.....
- 224.....مناقشة استدلال الشيخ الألباني بالوحي الثاني.....
- 225.....الحديث الأول: حديث البخاري في المعازف.....
- 225.....وفقة : المعلق المجزوم به ليس من شرط الصحيح.....
- 225.....سكوت غير مرضي.....
- 227.....التعليق في كلام ابن تيمية أعم من التعليق الذي يتكلم عنه الألباني.....
- 228.....الألباني اقتفى أثر ابن الصلاح فأخطأ وزاد عليه فزاد خطأ.....
- 228.....تصرف البخاري رجح مذهب ابن حزم على مذهب ابن الصلاح والألباني.....
- 230.....ابن حزم بين التفاصيل والتزليل.....
- 231.....ابن حجر موافق لابن حزم وليس راداً عليه كما أوهم الألباني.....
- 233.....هشام بن عمار لم يحتج به البخاري منفرداً.....
- 235.....هشام بن عمار لا يحتج به الألباني أيضاً.....
- 235.....بلى! تكلم ابن حزم في عطية بن قيس.....
- 238.....اعتراض ابن الملقن على تجهيل ابن حزم عطية بن قيس.....
- 239.....متابعان واهيان.....
- 242.....اعتراض على ابن حزم والجواب عنه.....
- 245.....- أولاً: متابعة مخبر مجهول لا يفرح بها ولا تكون قوية.....
- 245.....- ثانياً: المخبر ليس مستورا.....
- 245.....- ثالثاً: الراوي عن المخبر بالكاد خرج من حيز الجهالة.....
- 246.....من صحح الحديث من الأنمة.....
- 247.....- أولاً: ليس مناسباً تجريد المخالفين من التخصص.....
- 248.....-ثانياً: هل صحح البخاري الحديث؟.....
- 248.....- ثالثاً: هل يعقل...؟ ليست حجة علمية.....
- 249.....الحديث الثاني: "صوتان ملعونان".....
- 250.....شبيب بن بشر لا يحتج بحديثه.....
- 250.....تحسين الألباني فيه نظر.....

251	الشيخ الألباني يورد متابعا
252	إساءة في التخرّيج: أين الإسناد بين ابن السماك وابن طهمان؟
252	البلاء في رواية عيسى بن طهمان يصعد من تحت
253	البلاء في رواية ابن السماك ينزل عليه من فوق
253	من أين صحح الألباني الحديث؟
253	الشيخ الألباني كشف إسناد الحديث في الصحيحة
254	الإسناد الذي أبهم مصيبة من المصائب
257	إشكال
257	حديث أنس حديث منكر
258	المتابع فيه كذابان والشاهد منكر
259	كلام النبي ﷺ في وفاة ولده إبراهيم محفوظ ومروي عن طريق الثقات الأثبات
259	محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى سيء الحفظ جدا
260	محمد بن أبي ليلى عن عطاء
260	ثالثا: اضطراب ابن أبي ليلى
260	ابن الحزم لم يقف على إسناد الحديث مع كثرة المصادر التي خرجته
263	الحديث الثالث: حديث الكوبة الأول
264	1- الحديث ورد في قصة وفد عبد القيس
265	2- قصة وفد عبد القيس في الصحيحين
266	اختصار سيء لسند الحديث
267	إسناد الطريق الأول ضعيف
267	تفسير الكوبة بالطبل لا يصح
267	الطريق الثاني للحديث
268	الطريق الأول عرفنا عدم صحته
268	تفسير الكوبة بالطبل ليس في المصادر المحال عليها
268	قيس بن حبتر ليس مجهولا ولا مشهورا
269	في انفراد قيس بن حبتر بالزيادة نظر
270	الحديث الرابع: حديث الكوبة الثاني
271	الرواية ليست مقرونة كما قد يتوهم
271	تسمح الشيخ الألباني مع مجهول عين
272	اضطراب في حكم الحافظ على مجهول عين
273	حديث الكوبة معلول
273	الطريق الثانية واهية أيضا
274	مجهولان في الإسناد

274	رواية البيهقي راجحة على رواية المسند
275	الطريق الثالث: وهن على وهن
275	ما الحاجة لمثل هذا الإسناد؟
276	إنما هو السهو
276	ضعيف عن مجهول عن ضعيف
276	أين الخير والبركة في رواية الضعفاء والمجاهيل
277	الحديث الخامس: حديث الكوبة الثالث
278	أنى يحسن الحديث؟
278	الاستجد بإسناد ساقط
279	الحديث الخامس: يرويه مجهول عين ومتروك
279	الحديث الثالث والرابع والخامس حديث واحد
281	الحديث السادس: الخسف بقوم بسبب الخمر والقيات
282	استغراب الترمذي فسر البخاري
282	عبد الله بن عبد القدوس ضعيف عند الألباني
283	متابعات وشواهد
284	ليث أيضا دون ابن عبد القدوس
284	متابعة غير صحيحة
284	البحث عن المزيد من المتابعات
286	سكوت الحافظ في الفتح ليس حجة
286	الألباني ترك تصريح الحافظ وعول على سكوته
286	بل ترك الألباني تصريحه هو لسكوت الحافظ
287	شواهد عديمة الفوائد
289	إيهام فقط
289	نزول للاستشهاد بالمترولين والكذابين مرة أخرى
291	خاتمة الفصل السادس
294	الخاتمة
296	فهرس الآيات القرآنية
298	فهرس الأحاديث والآثار
301	فهرس المصادر والمراجع
308	الفهارس